

البرجوازية المصرية
وإسلوب المفاوضة

البرجوازية المصرية
وأسلوب المفاوضة

صلاح عيسى

طبقا لقوانين الملكية الفكرية

فهرس

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع



دفاتر التاريخ العربي.. لماذا؟

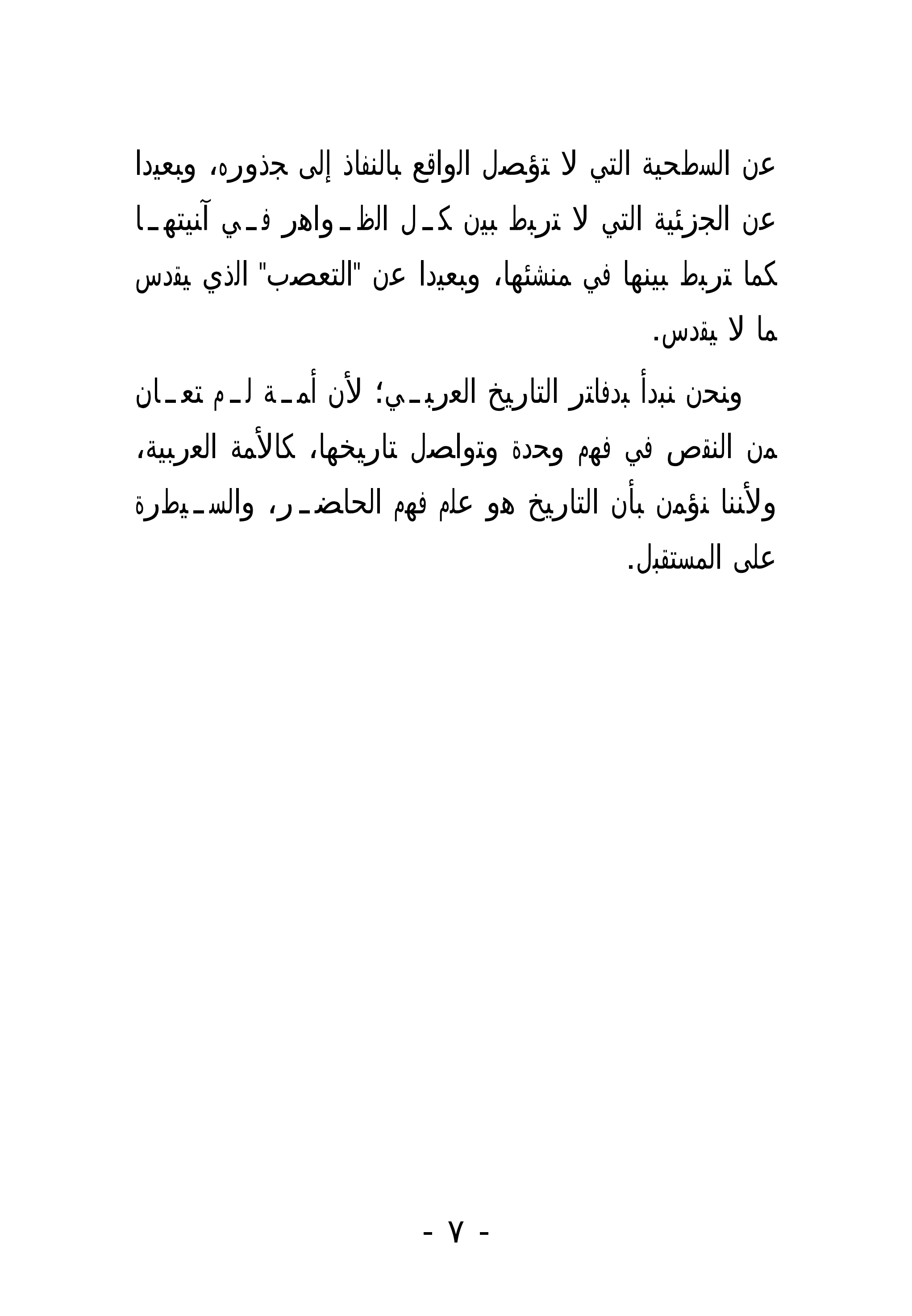
بعد أكثر من قرن ونصف قرن مـن مـيلاد المنـورين العرب، تكفي نظرة عابرة؛ لكي ندرك الكارثة التي تحيق بنا، فالمدُّ المعادي للإمبريالية يتقاص ليصبح تحالفًا معها وغـزلاً فيها، وتبعية لسوقها، بل وذوقها ونمط حياتهـا.. والـدعوة القومية – وهي بالضرورة علمانية – تنحسـر، لا لترتفـع أعلام تكريس التجزئة فحسب بل وأعلام التفتت "الثيوقراطي" أيضا، بينما أصبحت عقلانيتنا في محنة، كان لا بـد منهـا، لكي تقدم تفسيرا لمن يبحثون عن علة لذلك التفاوت الشاسـع بين غنى الأغنياء وفقر الفقراء.

ولا حد للتفاصيل التي تزحم هذا المنحنى الهابط: فالدعوة إلى إعادة المرأة لتبقى رهينة المحبسـين: البيـت والرجـل قد استعادت فتوتها، وتقديس الرجال والمؤسسات أصبح عرقًا له قوة العقيدة، وبين المواطن العربي والاجتهاد فـي شـئون وطنه أو دينه أو جماعته أو النظام الـذي يحكمـه، خنـادق ومحارق ازدحمت بأدوات القهر، وبرطانة تلحق كـل حـق من حقوق المواطنة بقيود تسلبه.

ولأن تلك كانت بعض مهام البرجوازية العربيـة، فـإن الحكم بعدم أهليتها للقيام بها ليس تجنيا ولا تعسفًا، فقد أخذت فرصتها كاملة، ومارسـتها منفـردة، ولـم نكتشـف نحـن – إلا متأخرا جـدا – أن الفرصـة التـي أخـذتها أوسـع من قدرتها؛ لأنها كانت منذ البداية أعجز من أن تحقق شيئًا، وِلدت مصابة بعيب خلقي (بكسر الخاء)، قعد بها على حجر الإمبريالية ترضع لبنها حتى شاب شعرها، وملأت التجاعيد صفحة وجهها.

وحين اختارت "الدفاتر العربية" أن تسعى فـي الطريـق إلى "عصر تنوير عربي جديد" لم تفعل ذلك سـعيا لعـلاج البرجوازية العربية من مرض تراه غير طارئ، لكنها فعلت ذلك إيمانًا بأن كل مهام البرجوازية قد انتقلت إلـى نقيضـها الاجتماعي، ينجزها بمنهجه ورؤاه التي تأمل "الدفاتر العربية" أن تحسن التعبير عنها.

و"الدفاتر العربية" مجموعة من سلاسـل الكتـب تسـعى لطرح كل الظواهر العربية فـي الثقافـة والفـن والتـاريخ والاقتصاد والسياسـة للحـوار العلمـي الخصـب والبنـاء والديمقراطي، بما يتيح لنا أن نفهم واقعنا في شموله، بعيـدا



عن السطحية التي لا تؤصل الواقع بالنفاذ إلى جذوره، وبعيدا عن الجزئية التي لا تربط بين كـل الظـواهر فـي آنيتهـا كما تربط بينها في منشئها، وبعيدا عن "التعصب" الذي يقدس ما لا يقدس.

ونحن نبدأ بدفاتر التاريخ العربـي؛ لأن أمـة لـم تعـان من النقص في فهم وحدة وتواصل تاريخها، كالأمة العربية، ولأننا نؤمن بأن التاريخ هو علم فهم الحاضـر، والسـيطرة على المستقبل.

الفصل الأول

في المسألة البرجوازية العربية

لا خلاف في حاجتنا الماسة للعودة إلى الينـابيع، فحتـى أولئك الذين يشفقون أن ينتهي ذلك بـأن نعطـي ظهورنـا للحاضر غرقًا في رمـال الماضـي المتحركـة، يـدركون – برغم الإشفاق – أن مفاتيح فهم كل ما هـو آنـي تائهـة في تلك الرمال؛ لذلك يجهدون ويجتهدون للرد علـى سـؤال عسيرة – فيما يظنون – إجابته. سؤالهم نصه:

- كيف نؤصل همـوم اليـوم دون أن تكـون العـودة إلى الينابيع ذريعة للهرب، أو شـغفًا بـالانعزال، أو جبنًـا من مواجهة الواقع؟ (*)

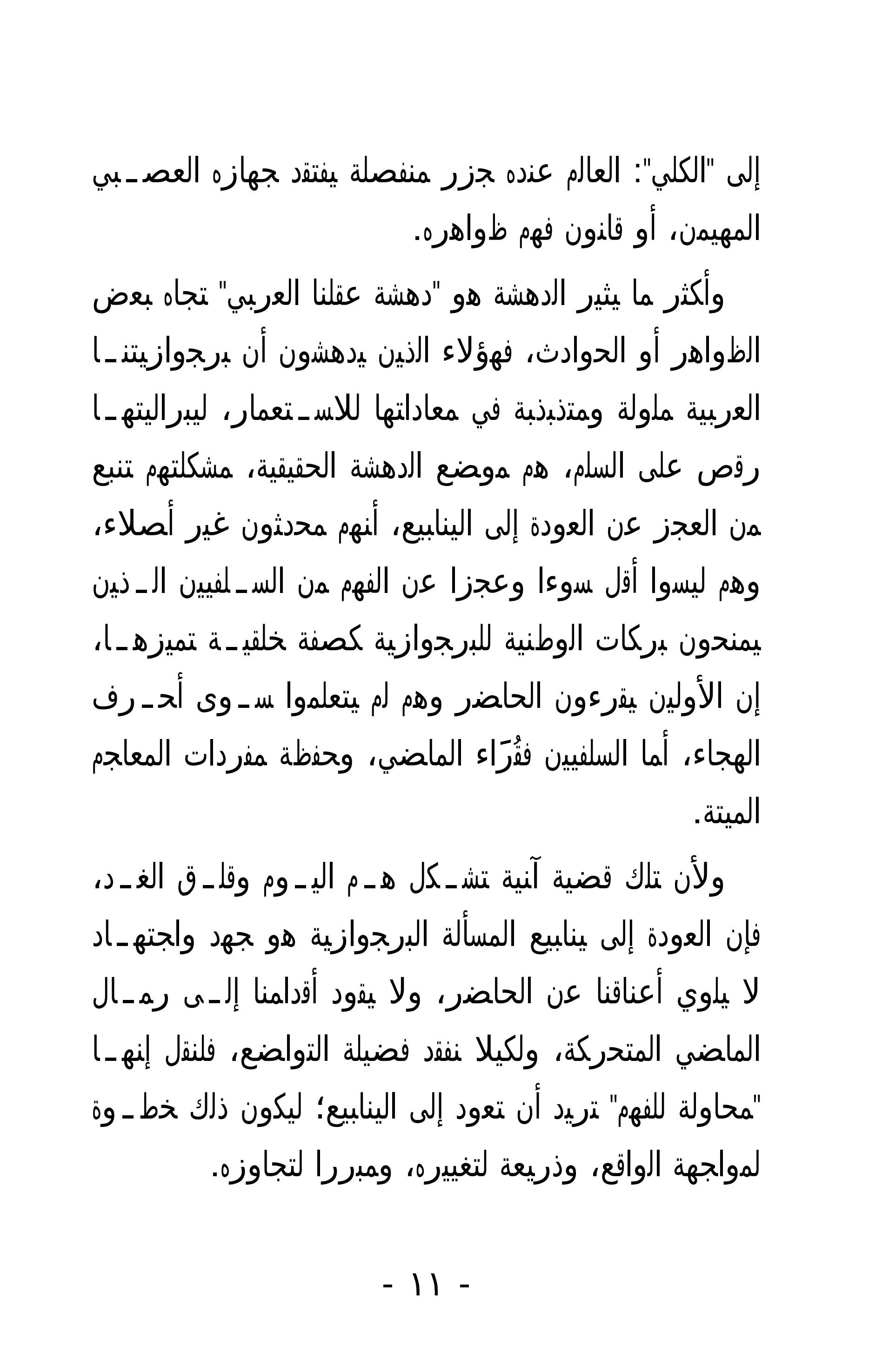
دون جهد هؤلاء – واجتهادهم – تقف حوائـل ضـخمة، أعلاها أكثر أمـراض فكرنـا العربـي توطنًـا وشـيوعا: ذلك الانفصال الشبكي بين مـا هـو "تـاريخي" ومـا هـو

(*) الهوامش والإضافات مجمعة في الفصل الرابع.

"معاصر"، ففي غير أقطار أمتنا العربية يندر أن تجـد هـذه الحالة من الانقسام الحاد بين "سلفيين" غرقوا في الماضـي؛ فماتوا معه، و"محدثين" جهلوه؛ فـذوت جـذورهم، وماتـت ثمارهم قبل النضج؛ فطاشت بالتالي خطواتهم إلى المستقبل.

ولأن الوجدان الزراعي ما زال يسود أقطارنـا العربيـة، فإن التعصب يصبح هواية، من هنا نفشل غالبـا فـي حـل معادلتنا العسيرة: تأصيل المعاصرة أو عصـرنة الأصـالة. ولا شك أن من ينظرون للأمر كله من خارجه يفجئهم ذلـك الإصرار المتعصب والعصابي على أن الأصالة والمعاصرة نقيضان لا التقاء بينهما، ولا أمل أن تتماس خطواتهما وهـي عندهم متوازية.

وربما تعود هوايتنا المزعجة للتفاصيل إلى ذلـك العجـز عن تشرُّب العقلية العلمية والصـناعية بمـا يكفـي، وهـذا الإغراق في الجزئيات يسود الأفق المحـدود الـذي تعجـز معه النظرة عن مغادرة موطئ الإقدام. أحيانًا يبـدو عقلنـا العربي أشبه برفوف المكتبات، حمار يحمل أسفاره، لا ينتقل إلا نادرا من "التجميـع" إلـى "التنظيـر" ومـن "الجزئـي"



إلى "الكلي": العالم عنده جزر منفصلة يفتقد جهازه العصـبي المهيمن، أو قانون فهم ظواهره.

وأكثر ما يثير الدهشة هو "دهشة عقلنا العربي" تجاه بعض الظواهر أو الحوادث، فهؤلاء الذين يدهشون أن برجوازيتنـا العربية ملولة ومتذبذبة في معاداتها للاسـتعمار، ليبراليتهـا رقص على السلم، هم موضع الدهشة الحقيقية، مشكلتهم تنبع من العجز عن العودة إلى الينابيع، أنهم محدثون غير أصلاء، وهم ليسوا أقل سوءا وعجزا عن الفهم من السـلفيين الـذين يمنحون بركات الوطنية للبرجوازية كصفة خلقيـة تميزهـا، إن الأولين يقرءون الحاضر وهم لم يتعلموا سـوى أحـرف الهجاء، أما السلفيين فقُرَّاء الماضي، وحفظة مفردات المعاجم الميتة.

ولأن تلك قضية آنية تشـكل هـم اليـوم وقلـق الغـد، فإن العودة إلى ينابيع المسألة البرجوازية هو جهد واجتهـاد لا يلوي أعناقنا عن الحاضر، ولا يقود أقدامنا إلـى رمـال الماضي المتحركة، ولكيلا نفقد فضيلة التواضع، فلنقل إنهـا "محاولة للفهم" تريد أن تعود إلى الينابيع؛ ليكون ذلك خطـوة لمواجهة الواقع، وذريعة لتغييره، ومبررا لتجاوزه.

والحلقة الرئيسية في فهم معظم عقدنا ومشـاكلنا تكمـن في فهم المسألة البرجوازية العربية، فما أظن أن هناك خلافًا في أن البرجوازية العربية هي التي تصوغ تـاريخ منطقتنـا منذ بداية الصحوة الحديثة فيها، على مشارف القرن التاسـع عشر وإلى الآن، وربما لأننا عجزنـا عـن فهـم المسـألة البرجوازية برؤية خلاقة، فإن قوى الثورة العربية ناطحـت الصخر أحيانًا؛ فأوهت قرنها كوعل غبي.

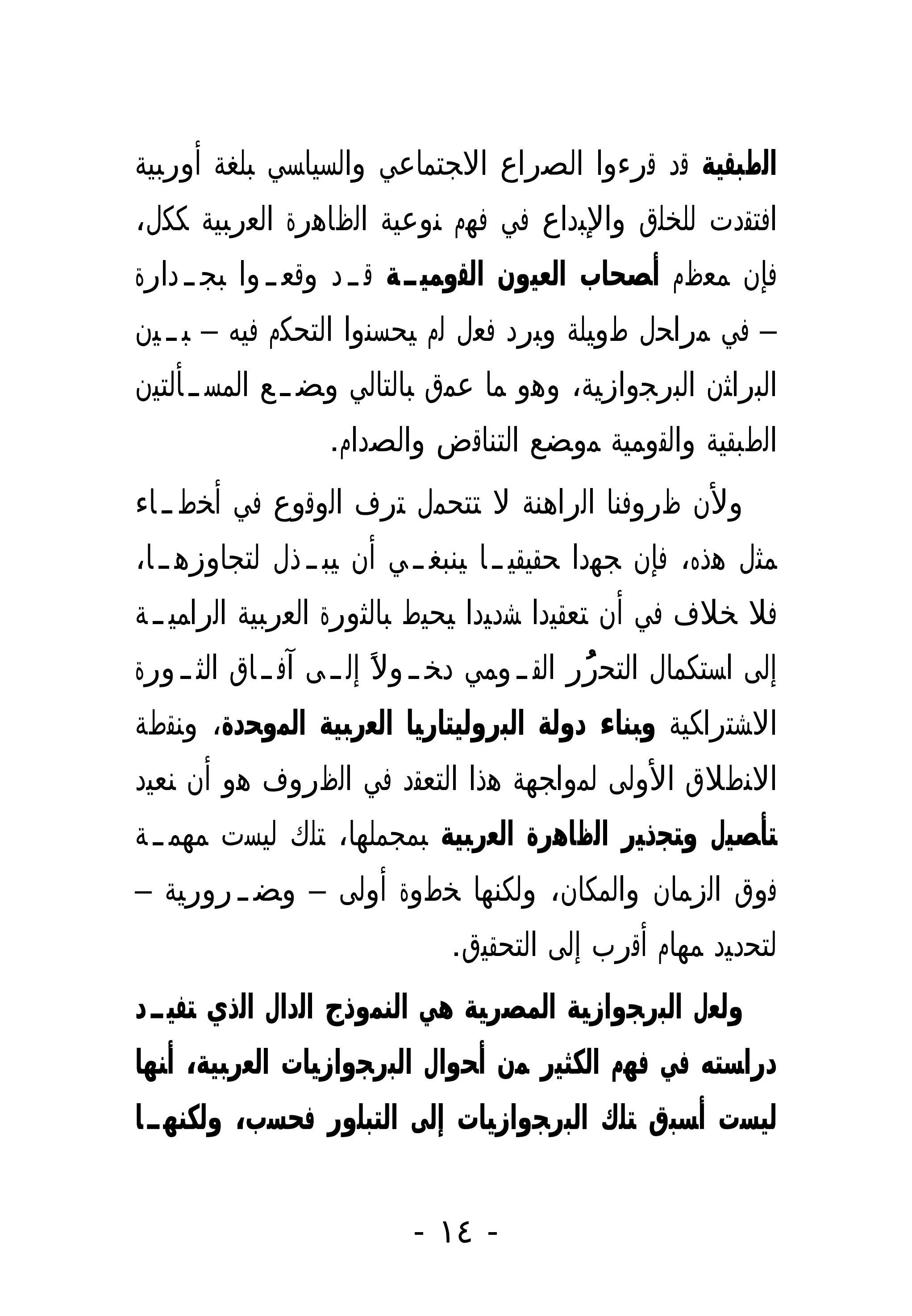
وبعض ملامح هذا العسر في الفهم تتضح إذا ما رصدنا:

* أن بعض تحليلاتنا قد ذهبـت إلـى **اعتمـاد الثـورة البرجوازية الأوربية كنموذج للقياس عليه،** بحيث أضـفينا خصائص تلك الثورة على محاولات برجوازيتنـا العربيـة صنع الحلقات المتتابعة من ثورتها، فعلت ذلك دون أن تضع في اعتبارها بعدين هامين، هما "المكان" و"الزمان"؛ وهكـذا فشلنا – إلا فيما ندر – أن نرى الطابع المحلي لبرجوازيتنـا العربية، ذلك الطابع الذي كوَّنته ظروفهـا هـي الخاصـة، وطبيعة وضع المنطقة، كما كوَّنه ذلك التأخر فـي التبلـور الطبقي، والعوامل التي أحاطت بميلاد البرجوازية العربيـة،

وكان طبيعيا أن يقود تطبيق النموذج الأوربي إلى "**أخطـاء**" في الفهم، وصلت أحيانًا إلى "**خطايا**" في التطبيق.

* وبعض الذين وضعوا "الزمان" و"المكان" في اعتبارهم – متحررين بعض الشيء من المنظار الأوربي فـي رؤيـة وتحليل الظاهرة البرجوازية العربية – غفلوا عن رؤية **واقع التجزئة، أو اعتبروه أكثر مما يستحق،** وإذا كـان محتمـا أن تكون نظرتنا إلى حركة البرجوازية العربية شاملة، ترى ملامح تلك الحركة في مختلف الأقطار العربية، فـإن ذلـك لا يعني إهمال التجزئة كواقع موضوعي، أو تجاهل نشـاط وفاعلية بعض شرائح البرجوازية في هـذا القطـر أو ذاك، وسبقها في التبلور أو النمو أو في الحركة، وما يستتبع ذلـك من تناقضات بينها وبين نظيراتها فـي الأقطـار الأخـرى، أو بينها وبين الأقطار المتناقضة معها طبقيـا؛ إذ البـديهي في ذلك كله أن فهم تشابك هذه العمليات كلها، هو أساس أي فهم حقيقي للظاهرة، كما أنه أساس أي عمل لمواجهتها:

وكنتيجة طبيعية لمـا سـبق فـإن "**المسـألة الطبقيـة**" و"**المسألة القومية**" **قد وضعتا – عنـد الـبعض – موضـع تناقض مفتعل لا مبرر له،** وإذا كان بعض **أصحاب العيـون**



الطبقية قد قرءوا الصراع الاجتماعي والسياسي بلغة أوربية افتقدت للخلق والإبداع في فهم نوعية الظاهرة العربية ككل، فإن معظم **أصحاب العيون القوميـة** قـد وقعـوا بجـدارة – في مراحل طويلة وبرد فعل لم يحسنوا التحكم فيه – بـين البراثن البرجوازية، وهو ما عمق بالتالي وضـع المسـألتين الطبقية والقومية موضع التناقض والصدام.

ولأن ظروفنا الراهنة لا تتحمل ترف الوقوع في أخطـاء مثل هذه، فإن جهدا حقيقيـا ينبغـي أن يبـذل لتجاوزهـا، فلا خلاف في أن تعقيدا شديدا يحيط بالثورة العربية الراميـة إلى استكمال التحرُّر القـومي دخـولاً إلـى آفـاق الثـورة الاشتراكية **وبناء دولة البروليتاريا العربية الموحدة**، ونقطة الانطلاق الأولى لمواجهة هذا التعقد في الظروف هو أن نعيد **تأصيل وتجذير الظاهرة العربية** بمجملها، تلك ليست مهمـة فوق الزمان والمكان، ولكنها خطوة أولى – وضـرورية – لتحديد مهام أقرب إلى التحقيق.

ولعل البرجوازية المصرية هي النموذج الدال الذي تفيـد دراسته في فهم الكثير من أحوال البرجوازيات العربية، أنها ليست أسبق تلك البرجوازيات إلى التبلور فحسب، ولكنهـا

أيضا أسبقها إلى الحركة السياسية النشطة، وبهذه الوضعية كانت نموذجا يحتذيه غيرها من برجوازيات الأقطار العربية الأخرى لعلها البرجوازية الأم أو البرجوازيـة "المـدرس"؛ ومن هنا تفيد دراستها في فهم بعض ما قد يغيب عن الفهم في حركة البرجوازيات القطرية الأخرى.

ولكيلا تقع هذه الدراسة في محظور الغرق في التفاصيل والجزئيات الذي أدانته لأنه يحيل العالم – جغرافيا وزمنيا – إلى جزر منفصلة تفتقد جهازها العصبي المهيمن وقانون فهم ظواهرها، فإنها تحدد منـذ البدايـة هـدفها. **إنهـا تنطلـق من ملاحظة تبرز دائمـا عنـد رصـد التـاريخ السياسـي للبرجوازية المصرية: أن نضالها ضد الاستعمار يتسم دائما بسمات مشتركة تفيد دراستها في إدراك الطـابع النـوعي والخاص لحركتها السياسية والاجتماعية.**

وكمدخل للموضوع الذي تختاره هـذه الدراسـة لنفسـها فإن البرجوازية المصرية قد تحرَّكت وطرحت نفسها كقيـادة لحركة التحرُّر الوطني في القطر المصري عبر أربع حلقات:

* كانت أولاها الحركة الشعبية الجماهيرية التي تصـدَّت للغزو الفرنسي لمصر (١٧٩٨ – ١٨٠١ م)، وقـد تصـدَّت

للقيادة خلالها عناصر من التجار والحرفيين ومثقفي الأزهر، وتحكمت هذه القيادة في حركـة جماهيريـة نشـطة تغلـب عليها العفوية، ضمت صعاليك المدن والحـرفيين والصـناع وفقراء الفلاحين وصغار المـلاك فـي الريـف والمدينـة؛ وقد أحدثت هذه الحركة الجماهيريـة أول انقـلاب حقيقـي في السلطة الحاكمة، عندما واصلت حركتها عقـب رحيـل الغزاة إلى أن تمكنت في عام ١٨٠٥ من إنهاء الحكم التركي المملوكي.

* وتبلـورت الحركـة الثانيـة فـي الثـورة العرابيـة (١٨٧٩ – ١٨٨٢) التي تجمعت ظروف انفجارها منذ أواخر عصر – **الخديو إسماعيل،** لتطـرح كقيـادة لهـا عناصـر من البرجوازية الصناعية والتجارية ومثقفيها، ضمن جبهـة عريضة تضم: العمال والملاك الصـغار وفقـراء المـدن. وقد طرحت هذه الحلقة مجموعة مـن الأهـداف الوطنيـة والديمقراطية ذات الأفق البرجوازي، وشكلت تحديا لعمليـة احتلال سلمي كانت الاحتكارات الأوربية قد نجحت بالفعـل فيه.

* ثم كانت ثورة ١٩١٩، حلقة ثالثة أكثر نضوجا وأوفر تنظيما من سابقتيها؛ فقد ضمت قيادتها عناصر من البرجوازية الصناعية، وهو ما جعل عودها أكثر صلابة، كما انضم إلى طوفانها الجماهيري شرائح من الطبقة العاملة الصناعية كانت وليدة آنذاك، فضلاً عن تبلور شرائح من البرجوازية الصغيرة في الريف والمدينة، نمت من خلال محاولات الاحتكارات الدولية تطويع السوق المصري في إطار المستعمرات.

* وبالتأكيد فإن **الحركة الرابعة** للبرجوازية المصرية – ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ – كانت تعبيرا عن **أكثر شرائح تلك الطبقة ثورية وطنية،** وبرغم كل ما أحاط من ظروف معقدة، فإنها حققت من الإنجازات ما لم تحققه الحلقات السابقة مجتمعة، فإذا كانت الحلقات السابقة من الثورة القومية الديمقراطية ذات الأفق البرجوازي قد حققت على الصعيدين السياسي والاقتصادي تقدُما لا يمكن إنكاره، فإن ثورة يوليو قد تميزت بأنها واكبت – وعبرت – عن نمو الجناح الصناعي للبرجوازية القومية، وهو أكثر أجنحة هذه الطبقة ثورية وأوفرها عداء للاستعمار.

وإذا كان الشعار الأساسي طوال تلك المرحلة هو **تحقيـق التحرُر الوطني والديمقراطية الليبرالية،** فإن تحقيق مكاسب في الطريق إليه لم يتنام بشكل مضطرد، بسـبب مجموعـة الظروف التي أحاطت بميلاد البرجوازية المصرية، والتـي كان على رأسها أنها نمـت متـأخرة، أكثـر مـن قـرنين عن نظيراتها الأوربيات، وقامت بثورتها ضـد معسـكرها العالمي وليس في حمايته، وبعد أن تحـوَلـت البرجوازيـة الأوربية بالفعـل إلـى قـوة محافظـة ومعاديـة للتحـرُر وللديمقراطية.

* * *

ويمكن رصد السمات المشتركة للبرجوازية المصرية ضد الاستعمار في:

* أن التصدي للاستعمار قد أخذ دائما **أسـلوب الجبهـة الوطنية** بقيادة عناصر برجوازية وليـدة ومتدرجـة النمـو، كما أن مساومة هذه البرجوازية ومهادنتها السريعة متكررة. وفي مختلف حلقاتها فإن الجبهة الوطنية المتحدة كانت شكلاً سياسيا فرض نفسه كضرورة حتمية، وليس تعبيرا عن وعي عناصر معينة من الطلائع السياسيين لهذه البرجوازية – التي

كانت ضعيفة اقتصاديا باستمرار، وعكس هذا الضعف نفسه على وعيها السياسي وخبراتها التنظيمية وقدرتها الثوريـة – وقد عكست الجبهة نفسها كضرورة عبر عدّة ظروف أهمها: أن معالم الاقتصاد الرأسمالي لم تظهر متكاملة فـي مصـر في مختلف حلقات الثورة البرجوازية، ومع أن اقتصاد السوق كان قد بدأ يظهر تدريجيا فإن درجة حدّة التنـاقض تحـددت دائما بدرجة نمو البرجوازية المصرية واحتياجها إلى السوق، وبسبب الظروف الخاصة لنمو البرجوازية المصرية وارتباط السوق المصرية بالسوق العالمية، فإن البرجوازية المصـرية لم تكن قويـة بالدرجـة الكافيـة، ولـم تكـن أي شـريحة من شرائحها، قادرة على حسم التناقض مع الاستعمار حسما يحقق لها مصالحها، ومن هنا فقد كانـت مضـطرة بالفعـل إلى التحالف مع مختلف الطبقات المعادية للاستعمار.

* على أن دخول **الجماهير الشـعبية** إلى الحلبـة، كـان يحول الصراع ضد الاستعمار إلـى شـكل يتجـاوز قـدرة البرجوازية، ويتجاوز مطامحها. كمـا أنهـا كانـت تـراه – بوعيها المحدود – ضد مصالحها. كان نموهـا الضـعيف يفرض عليها باستمرار أن تمارس لعبـة ابتـزاز صـغيرة

مع القوى الاستعمارية، ولكن الجماهير الشعبية كانت تهـدد بإحالة هذه اللعبة إلى معركـة حقيقيـة، وهـو مـا كانـت البرجوازية تخافه وتخشاه؛ كانت تخشى أن تدفع الجمـاهير القوى الاستعمارية إلى شراسة تفوق قـدرتها هـي نفسـها على التحمل أو تعصف بمكاسـبها المحـدود، ثـم إن هـذه الجماهير كانت مطالبة – من منظور مصـالح البرجوازيـة وأهدافها – ألا تعمل لحسابها الخاص، كانت هـي الأخـرى عدوا منتظرا أو متوقعا، وفي بعض الأحيـان بـدت عـدوا رئيسيا، خطره محقق، بينما خطر الاستعمار محتمل أو ممكن احتماله.

والرصد الدقيق للمراحل التي قادتها البرجوازية المصرية من الثورة التحررية يكشف – عنـد مقارنتهـا بنظيراتهـا الأوربيات – عن غبن فـاحش لَحِـقَ بالطبقـات الشـعبية في مصر، فبينما استفادت الطبقات الشعبية الأوربية من فترة صعود البرجوازية الأوربية؛ فحققت العديد مـن المكاسـب واستفادت منها – بصورة أهم – في تنظيم نفسها واكتشـاف فكرها، ثم الانفصال بتنظيماتها المستقلة التي تدافع من خلالها عن مصالحها الطبقية المتميزة، من هنـا ظهـرت النقابـات

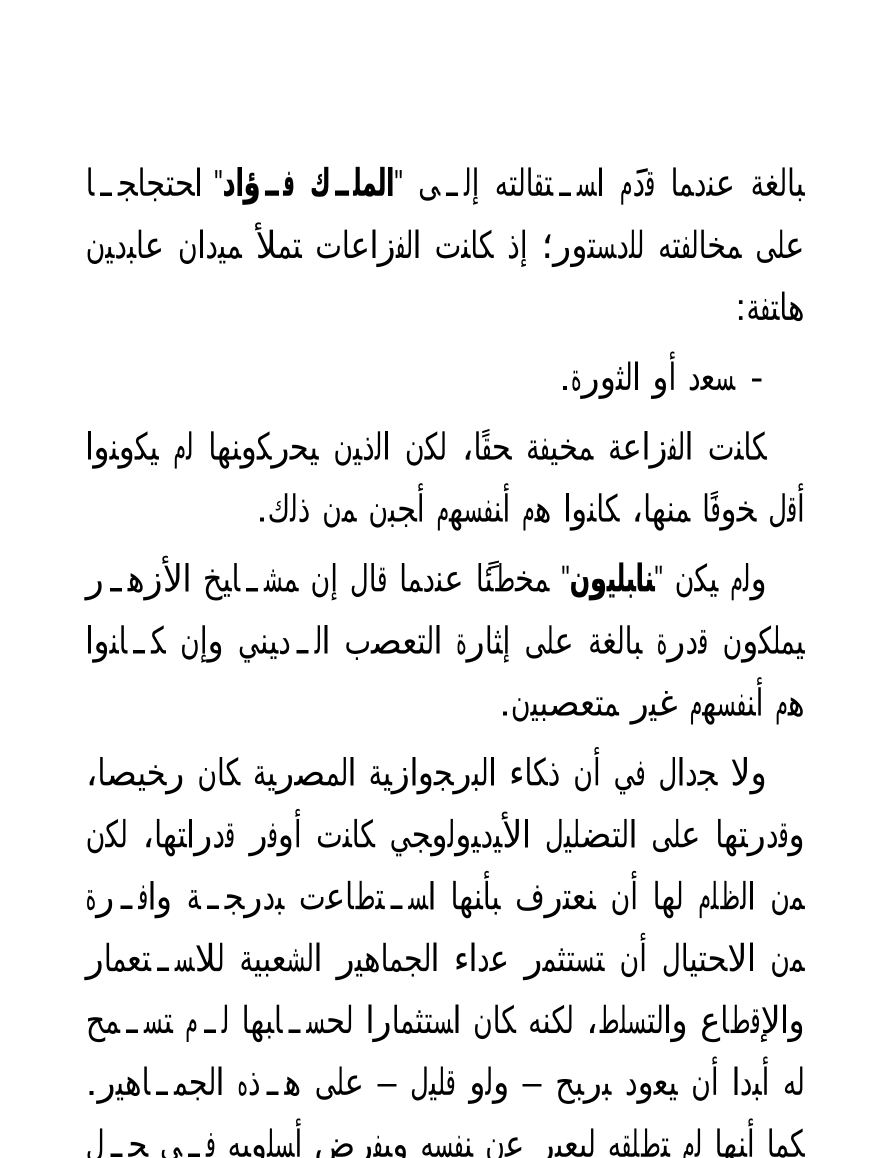
والجمعيات والأحزاب السياسية المعبرة عن مصالح الطبقات الشعبية، وعلى عكس ذلك فإن البرجوازية المصرية كانـت حريصة دائما على استثمار عطاء الجماهير لتبتز الاستعمار، وبمجرد أن يلوح لها بمكاسب ضئيلة سـرعان مـا تطـرد الجماهير مـن الحلبـة وتضـعها فـي قفـص الظـروف اللاديمقراطية؛ لكي تحمي مكاسبها وتصون حلفاءها الجدد.

لقد كانت الجماهير الشـعبية المصـرية الأداة الرئيسـية للثورة المعادية للاستعمار وقوتها الضاربة، وتحملت في هذا الصدد آلاما فادحة، وأعطت بغير حد تضحيات بالغة، ولكنها لم تأخذ من الحقوق إلا مـا سـمحت بـه مـوازين القـوى الاجتماعية، ولم تحقـق مـن المكاسـب إلا مـا يتناسـب مع افتقادها الدائم للوعي والتنظيم.

وهذا التوصيف الاجتماعي يؤكـد أن أسـلوب الجبهـة الوطنية بقيادة البرجوازية، كان أسـلوبا رئيسـيا لمواجهـة الاستعمار، ومن الطبيعي أن قيادة هذا التحالف كانت تنمـو تدريجيا من شرائح تجارية وحرفية في أول حلقات الثـورة الوطنية، إلى شرائح صناعية أكثر تقدُما بالقطع فـي آخـر مراحلها، وفي نفس الوقت فإن التحالف الشعبي كان يتطـوَر

تدريجيا من تجمع يضم فقراء الفلاحـين، وأشـباه الأقنـان، وصعاليك المدن، في أول هذه الحلقات، إلـى تجمـع أكثـر رحابة يضم في المرحلة الحالية العمال الزراعيين، وفقـراء الفلاحين، والشرائح الصغرى من البرجوازية، ثـم الطبقـة العاملة الصناعية. لكن هذا النمو لم ينفِ أن **البرجوازية ظلت حريصة على تطويع حركة الجماهير الشـعبية فـي إطـار طاقتها المحدودة ولخدمة أهدافها في مشـاركة الاسـتعمار السلطة أو الانفراد بها.**

طوال حلقات الثورة البرجوازية المصرية كانت الجماهير هي الفزاعة التي أخافت بها البرجوازية أعـداءها، والتـي هددت بها النزعات الديكتاتوريـة لـدى السـراي الملكيـة، ولم تكن خشية "**نابليون**" من مشايخ الأزهر قائمة على وهم، كان يدرك أن هناك وحشًا اسمه عوام القـاهرة وحرافيشـها وصعاليكها وأشباه الأقنان في الريف، يمكن أن ينطلق بإشارة من هؤلاء المشايخ، وكانت ثقة "**عرابي**" لا حدّ لها وهو يقول لـ"**كوكسـن**" أثنـاء مظـاهرة ٩ سـبتمبر(أيلـول) ١٨٨١ أنه يستطيع عند الاقتضاء أن يحشد جيشًا من مليـون فـلاح يحارب به أوربا، وكان "**سعد زغلول**" واثقًا من نفسـه ثقـة



بالغة عندما قدّم استقالته إلى "**الملك فؤاد**" احتجاجا على مخالفته للدستور؛ إذ كانت الفزاعات تملأ ميدان عابدين هاتفة:

- سعد أو الثورة.

كانت الفزاعة مخيفة حقًا، لكن الذين يحركونها لم يكونوا أقل خوفًا منها، كانوا هم أنفسهم أجبن من ذلك.

ولم يكن "**نابليون**" مخطئًا عندما قال إن مشايخ الأزهر يملكون قدرة بالغة على إثارة التعصب الديني وإن كانوا هم أنفسهم غير متعصبين.

ولا جدال في أن ذكاء البرجوازية المصرية كان رخيصا، وقدرتها على التضليل الأيديولوجي كانت أوفر قدراتها، لكن من الظلم لها أن نعترف بأنها استطاعت بدرجة وافرة من الاحتيال أن تستثمر عداء الجماهير الشعبية للاستعمار والإقطاع والتسلط، لكنه كان استثمارا لحسابها لم تسمح له أبدا أن يعود بربح – ولو قليل – على هذه الجماهير. كما أنها لم تطلقه ليعبر عن نفسه ويفرض أسلوبه في حل القضية الوطنية.

ويثير عجز البرجوازية المصرية- عن صياغة أي برنامج سياسي حقيقي يكفل حشد الطبقات الشعبية حولها في نضالها ضد الاستعمار- عجب كل من يتأمل حركتها السياسية، لكن الحرص على تأطير الطبقات الأوفر ثورية كان جزءا من استراتيجية البرجوازية الثابتة - حل القضية الوطنية داخل إطار الجبهة الإمبريالية.

* فمنذ أولى حلقاتها والثورة البرجوازية المصرية تسعى لمحاولة الاستفادة من التناقضات بين الدول الاستعمارية واللعب عليها، معتمدة تلك الاستفادة كأسلوب ثابت من أساليب نضالها، ناظرة إليها كتناقض رئيسي، وهو ما يؤكد أن هدفها الاستراتيجي كان المساومة، **والضغط على أحد الأقطاب الاستعمارية بالقطب الآخر؛ للحصول على أفضل مكان كشريك صغير على المائدة الاستعمارية.**

وإذا كانت الاستفادة من التناقضات الثانوية داخل جبهة الأعداء يمكن أن تكون جزءا من القوى الاحتياطية للثورة في المنظور الثوري فإن التعامل مع هذه التناقضات - مع تجاهل طبيعتها ودرجتها - باعتبارها قوة رئيسية، لا يمكن إلا أن **يعكس مساومة البرجوازية،** وسعيها الدائم

للتحالف مع الاستعمار بأفضل شروط ممكنة بحيث تتحـوَل هذه التناقضات – الثانوية والجزئية والمرحلية – إلى فزاعات هي الأخرى.

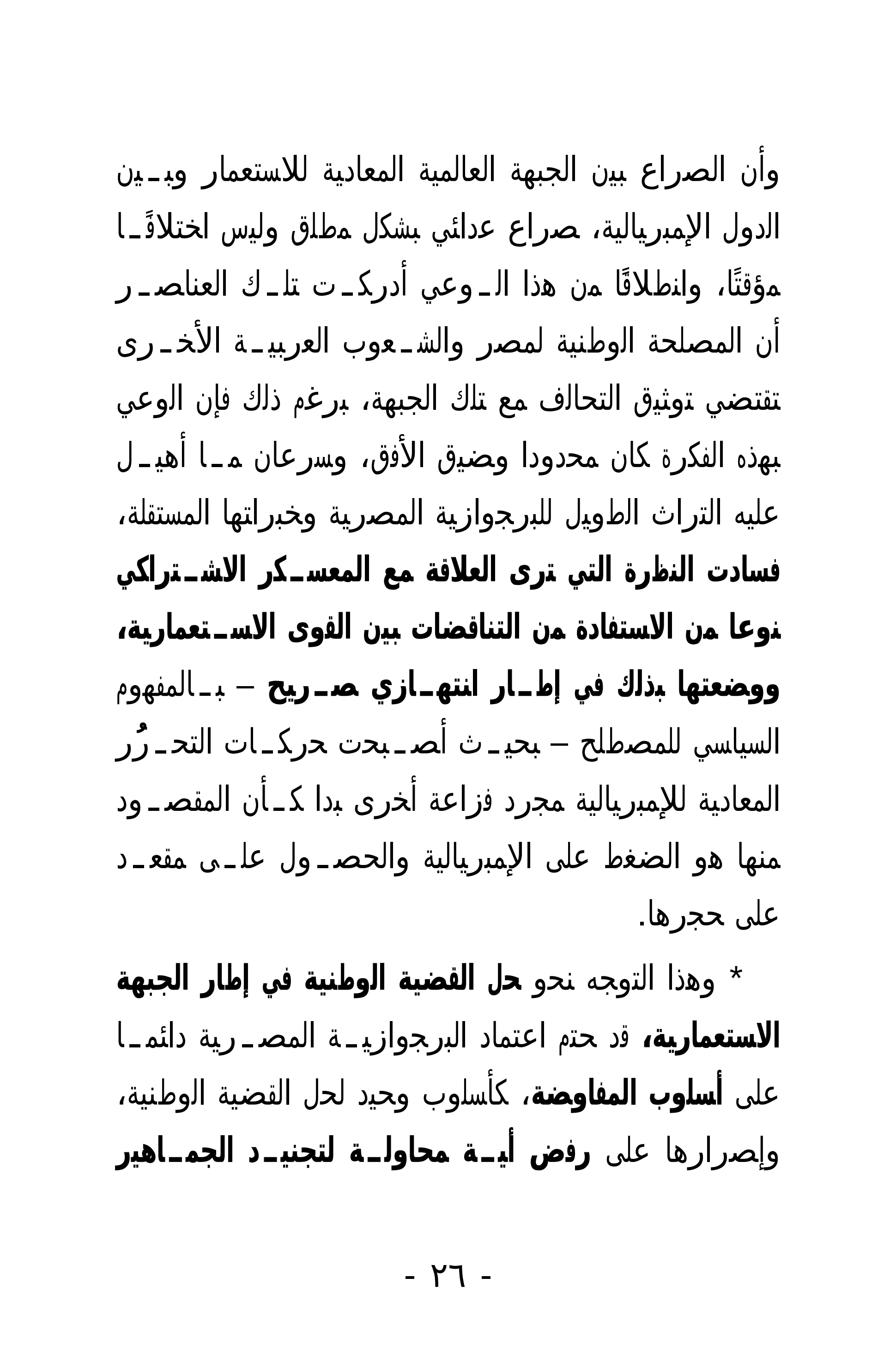
وعلى عهد الغزو الفرنسي، أدخل المماليـك وحلفـاؤهم – من التجار المصريين والإنتلجنسيا الأزهريـة – إنجلتـرا كقطب يتحالفون معه ويواجهون به الغزو.

وتعدَدت أقطاب التحالف لتتجـه البرجوازيـة المصـرية صوب فرنسا على عهد تـزعم "**محمـد علـي**" و"**عرابـي**" و"**مصطفى كامل**" لحركتها السياسية.

وحاول "**محمد فريد**" والحزب الـوطني بعـده الاسـتفادة من التناقض بين الدول الأوربية مجتمعة وبين ألمانيـا أيـام شبابها الاحتكاري.

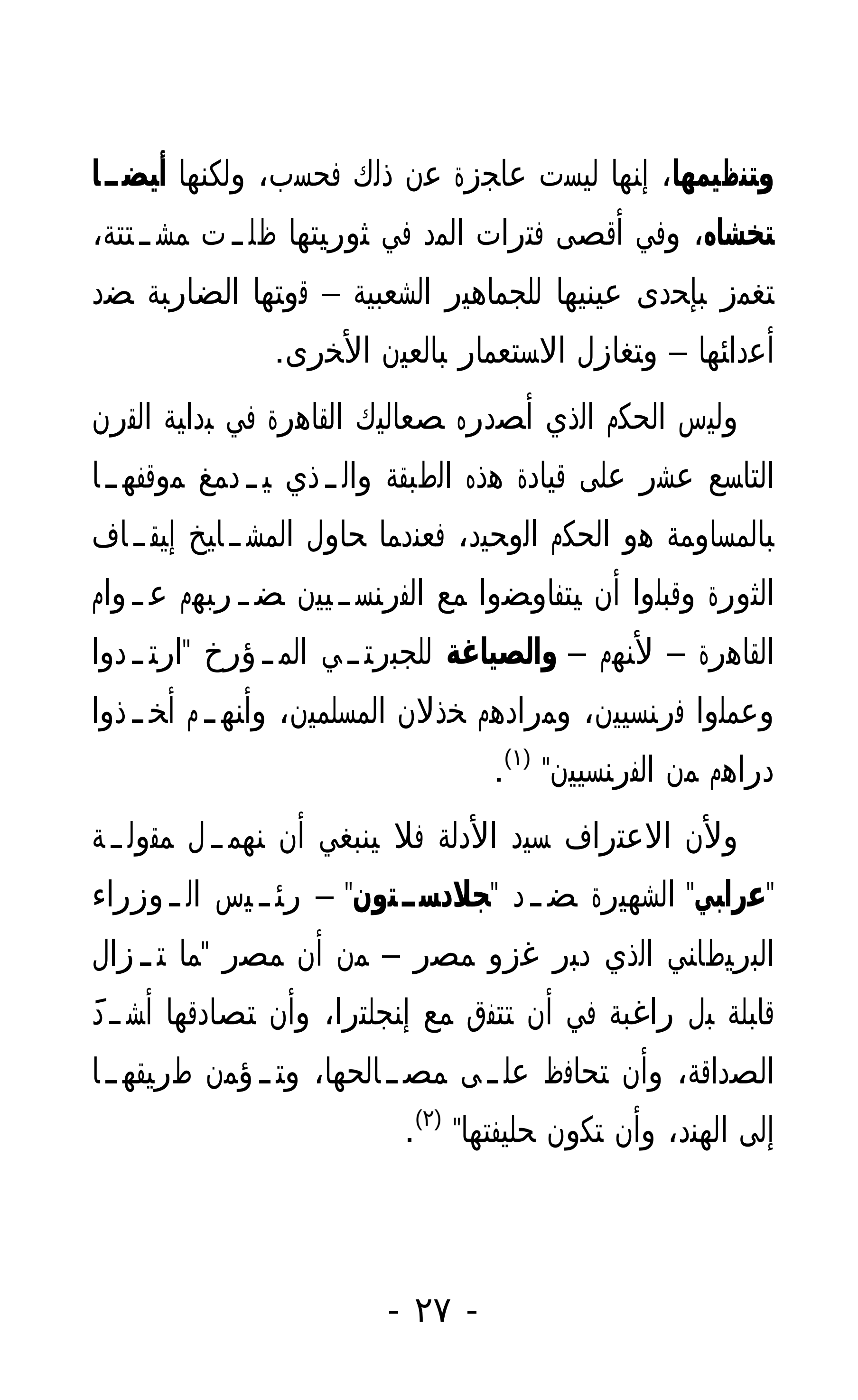
وكانت دولية المسألة المصرية شـعار "**سـعد زغلـول**" في المرحلة الأولى لثورة ١٩١٩.

ومع أن بعض العناصر في قيادة ثورة يوليو – تمـوز – ١٩٥٢ قد نمى وعيها بأن الصراع بين الدول الاسـتعمارية، هو صراع مؤقت وثانوي ينتهي دائما بالاتفاق، سواء كـان اتفاقًا وديا أو معاهدة لتقسـيم الأسـواق ومنـاطق النفـوذ،



وأن الصراع بين الجبهة العالمية المعادية للاستعمار وبين الدول الإمبريالية، صراع عدائي بشكل مطلق وليس اختلافًا مؤقتًا، وانطلاقًا من هذا الوعي أدركت تلك العناصر أن المصلحة الوطنية لمصر والشعوب العربية الأخرى تقتضي توثيق التحالف مع تلك الجبهة، برغم ذلك فإن الوعي بهذه الفكرة كان محدودا وضيق الأفق، وسرعان ما أهيل عليه التراث الطويل للبرجوازية المصرية وخبراتها المستقلة، **فسادت النظرة التي ترى العلاقة مع المعسكر الاشتراكي نوعا من الاستفادة من التناقضات بين القوى الاستعمارية، ووضعتها بذلك في إطار انتهازي صريح** – بالمفهوم السياسي للمصطلح – بحيث أصبحت حركات التحرُر المعادية للإمبريالية مجرد فزاعة أخرى بدا كأن المقصود منها هو الضغط على الإمبريالية والحصول على مقعد على حجرها.

* وهذا التوجه نحو **حل القضية الوطنية في إطار الجبهة الاستعمارية،** قد حتم اعتماد البرجوازية المصرية دائما على **أسلوب المفاوضة،** كأسلوب وحيد لحل القضية الوطنية، وإصرارها على **رفض أية محاولة لتجنيد الجماهير**



وتنظيمها، إنها ليست عاجزة عن ذلك فحسب، ولكنها **أيضـا تخشاه**، وفي أقصى فترات المد في ثوريتها ظلـت مشـتتة، تغمز بإحدى عينيها للجماهير الشعبية – قوتها الضاربة ضد أعدائها – وتغازل الاستعمار بالعين الأخرى.

وليس الحكم الذي أصدره صعاليك القاهرة في بداية القرن التاسع عشر على قيادة هذه الطبقة والـذي يـدمغ موقفهـا بالمساومة هو الحكم الوحيد، فعندما حاول المشـايخ إيقـاف الثورة وقبلوا أن يتفاوضوا مع الفرنسـيين ضـربهم عـوام القاهرة – لأنهم – **والصياغة** للجبرتـي المـؤرخ "ارتـدوا وعملوا فرنسيين، ومرادهم خذلان المسلمين، وأنهـم أخـذوا دراهم من الفرنسيين" [1].

ولأن الاعتراف سيد الأدلة فلا ينبغي أن نهمـل مقولـة "**عرابي**" الشهيرة ضـد "**جلادسـتون**" – رئـيس الـوزراء البريطاني الذي دبر غزو مصر – من أن مصر "ما تـزال قابلة بل راغبة في أن تتفق مع إنجلترا، وأن تصادقها أشـدَّ الصداقة، وأن تحافظ علـى مصـالحها، وتـؤمن طريقهـا إلى الهند، وأن تكون حليفتها" [2].

تلك مقولة تؤيد رأي عوام القاهرة في أوائل القرن، وهي تتكرر فيما بعد بكثرة شديدة. "**فسعد زغلول**" هو الـذي قـال للسير "**رجنالد ونجت**" إن مصر التي تطلب اسـتقلالها تعـد إنجلترا "بعدم المساس بمصالحها، فتعطيها ضمانة في طريقها للهند وهي قناة السويس، بأن تجعل لهـا دون غيرهـا حـق احتلالها عند الاقتضاء بل تحالفها على غيرها وتقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود" (٣).

وهو الذي نظر لأسلوب المفاوضة بوضوح لا لبس فيـه، عندما قال في إحدى جلسات مجلس النواب: "أنا في مقدمتكم في كل ما فيه خير بلادي، وعلى قدر فكري أرى أن الطريق المفتوحة أمامي لتحقيق غرض الأمة وغايتها هي المفاوضة، فإن كان عندك أو عند غيرك طريـق آخـر لاسـتخلاص حقوق الأمة فوضحه لي، وأنا أكون أول العاملين فـي هـذا السبيل" (٤).

والواضـح أن "**الأسـتاذ غربـال**" قـد وضـع النقـاط على الحروف عندما رصد أن الأوضاع والاتجاهـات التـي اتخذتها الحياة المصرية في عصرنا تأثرت كل التأثر بعامـل أساسي واحد هو استعمال حقها في تقرير مصيرها.. ولمـا

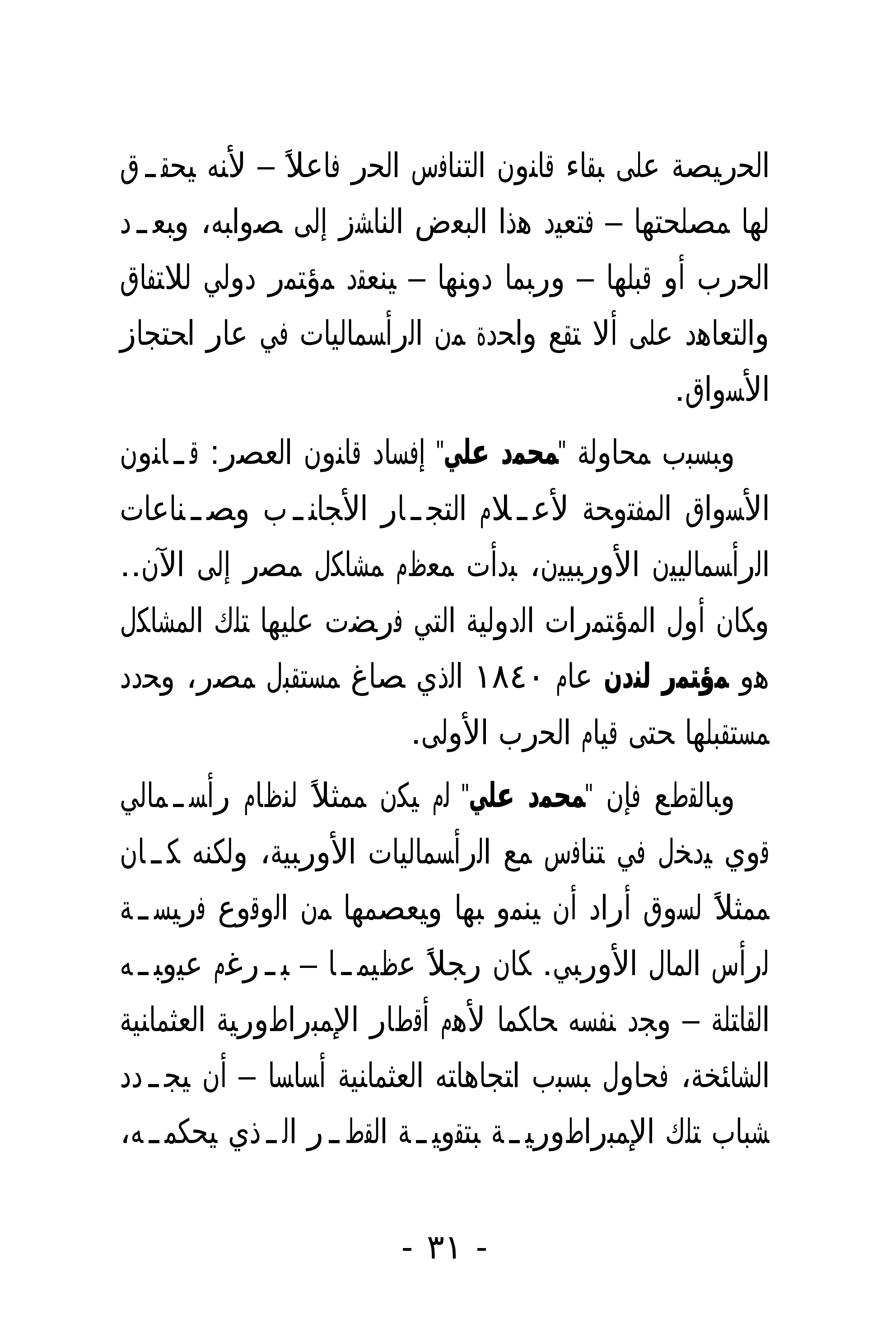
كانت المفاوضة أداته، فإن الحياة السياسية المصرية – على الأقل – تشكلت بموجب المفاوضات في أدوارها المتتالية، فالتمهيد لها فإجراؤها، ففشلها أو نجاحها، كل ذلك خلق الأدوات السياسية على وجه معين ووجه التيارات في اتجاهات معينة [٥].

ولأنه لم يدرك أن المفاوضة كانت داء برجوازيا، إنما اعتبرها عرضا مصريا، فإن إضافة هذا التحفظ تجعلنا نغير الحكم الذي صاغه، بأن من يؤرخ للمفاوضات إنما يؤرخ لحقبة حافلة من تاريخ مصر ليصبح – إنما يؤرخ لوجدان البرجوازية المصرية وعقلها وفكرها السياسي.

* ويرتبط بهذا السعي لحل القضية الوطنية في إطار الجبهة الإمبريالية حرص **البرجوازية المصرية على قبول التحكيم الإمبريالي،** عن طريق "مؤتمر دولي" يعقد لحل التناقض بينها وبين محور أو أكثر من محاور الإمبريالية العالمية.. من هنا كثرت المؤتمرات الدولية التي عقدت لحل المسألة المصرية، سواء حضرتها مصر أم لم تحضرها، وراهنت البرجوازية المصرية دوما على طرف من أطراف تلك المؤتمرات.

وفي القرن الماضي(التاسع عشر) كان "**المؤتمر الـدولي**" وسيلة لحل المشاكل المتفجرة، وهو غالبا ما يعقـب حربـا أو يسبقها في محاولة لمنعها، وكان **القـانون الـذي يحكـم العلاقات الدولية هـو نفسـه الـذي يحكـم العلاقـة بـين الرأسماليات الأوربية، فعندما كانت هذه الرأسمالية تصـعد وتنمو كان الصراع بينها يخضع لقانون "حرية التنـافس"**، وكان هذا يعني ألا تحتجز واحدة منها سوقًا مـن الأسـواق لحسابها فتمنع الأخريات من الاستفادة منه. كـان احتجـاز الأسواق عارا ترفضه الرأسماليات النامية التي تريد أن تكون تراكمها الرأسـمالي: فلتتنـافس كـل الـدول الرأسـمالية في الحصول على المـواد الخـام مـن مصـادر إنتاجهـا على أساس قانون السوق، ولتنتج كل الرأسماليات ما شـاءت لها إمكانياتها، ولتتنافس في كل الأسواق أيها أرخص سـعرا وأجود إنتاجا.

وبسبب **تفاوت هذه الرأسماليات في مستويات النمـو** فإن بعضها كان ينشز أحيانًا فيطمع في احتجاز سوق أو الاستئثار بمصدر من مصادر المادة الخام، ساعتها كان الجو الـدولي يتوتر، وتشتعل نيران الحرب، وتتكتل الرأسماليات الأوربية



الحريصة على بقاء قانون التنافس الحر فاعلاً – لأنه يحقـق لها مصلحتها – فتعيد هذا البعض الناشز إلى صوابه، وبعـد الحرب أو قبلها – وربما دونها – ينعقد مؤتمر دولي للاتفاق والتعاهد على ألا تقع واحدة من الرأسماليات في عار احتجاز الأسواق.

وبسبب محاولة "**محمد علي**" إفساد قانون العصر: قـانون الأسواق المفتوحة لأعـلام التجـار الأجانـب وصـناعات الرأسماليين الأوربيين، بدأت معظم مشاكل مصر إلى الآن.. وكان أول المؤتمرات الدولية التي فرضت عليها تلك المشاكل هو **مؤتمر لندن** عام ١٨٤٠ الذي صاغ مستقبل مصر، وحدد مستقبلها حتى قيام الحرب الأولى.

وبالقطع فإن "**محمد علي**" لم يكن ممثلاً لنظام رأسـمالي قوي يدخل في تنافس مع الرأسماليات الأوربية، ولكنه كـان ممثلاً لسوق أراد أن ينمو بها ويعصمها من الوقوع فريسـة لرأس المال الأوربي. كان رجلاً عظيمـا – بـرغم عيوبـه القاتلة – وجد نفسه حاكما لأهم أقطار الإمبراطورية العثمانية الشائخة، فحاول بسبب اتجاهاته العثمانية أساسا – أن يجـدد شباب تلك الإمبراطوريـة بتقويـة القطـر الـذي يحكمـه،

ثم الاستيلاء بعد ذلك على قيادة الإمبراطورية نفسها، وقادته محاولته تلك إلى الوقوع في عار العصر؛ فقد **أغلق السـوق المصرية في وجه المنتجات الأوربية** واحتكر تجارة الصادر والوارد، وسيطر على الموانئ ومراكز التجـارة الخارجيـة على شواطئ البحار التي تربط مصـر بالعـالم الخـارجي، ووضع نظاما جمركيا قاسيا وشديدا!

وانغمس "**محمد علي**" أكثر فأكثر في عار العصر.. فضم إلى تلك السوق المغلقة، أسواق السودان وجزيـرة العـرب والشام محاولاً تطبيق نفس السياسة، وفي ثلاثينـات القـرن اتضحت أمام الرأسماليات الأوربية مطامحه فـي الاسـتيلاء على الإمبراطورية العثمانية كلها.. وكان معنى هذا أن حاكم مصر سيغلق في وجه الرأسماليات الأوربية أهـم الأسـواق ويمنعها من تصدير فائض إنتاجها السلعي، ومـن اسـتيراد المواد الخام إلا بشروطه.

وبعد حروب طويلة عقد **مؤتمر لندن الـدولي،** في مـايو (أيار) ١٨٤٠؛ بهدف إجبار مصر على الكـف عـن عـار العصر، وحضره "**اللورد بالمر ستون**" رئيس وزراء إنجلترا وسفراء النمسا وبروسيا وتركيا وروسيا، ومن خلاله توصلت

الرأسمالية الأوربية إلى تسوية تحقق لكل منها الحدّ الأدنـى من مطالبها، وتحافظ على طبيعة **العهد السلمي في الصراع.** ووقعت أوربا معاهدة لندن التـي حرمـت "**محمـد علـي**" من فتوحاته العسكرية في الشام وجزيرة كريت وبلاد العرب وسائر البلاد العثمانيـة مقابـل اسـتقلال مصـر الـذاتي عن تركيا.. وأهم من هذا أن يتراجع "**محمد علي**" عن عـار العصر، وأن يلغي سياسة "**الباب المغلـق**" ويفـتح السـوق المصرية للمنتجات الأوربية، وأن يحرم هذه السوق من أيـة حماية عسكرية قد تغري بإغلاقها وذلك بتخفـيض الجـيش المصري إلى ١٨ ألف جندي فقط!

وفشلت محاولة "**محمد علي**" في الحفاظ على منجزاتـه، واضطر أمام الإجماع الأوربي المسلح بالحفاظ على الأسواق مفتوحة إلى الانصياع، ثم إلى حالة من القهر والكمد أطفـأت عقله الذكي المستنير، ثم ذهبت بهـذا العقـل تمامـا قبـل أن يموت.

وربما بسبب أن **مؤتمر لندن** قد عقِد في العهد السـلمي، فإنه قد انتهى دون آلام؛ إذ لم تعط المعاهدة التي تمخضـت عنـه أي امتيـاز لأي محـور رأسـمالي لا يعـود أحـد

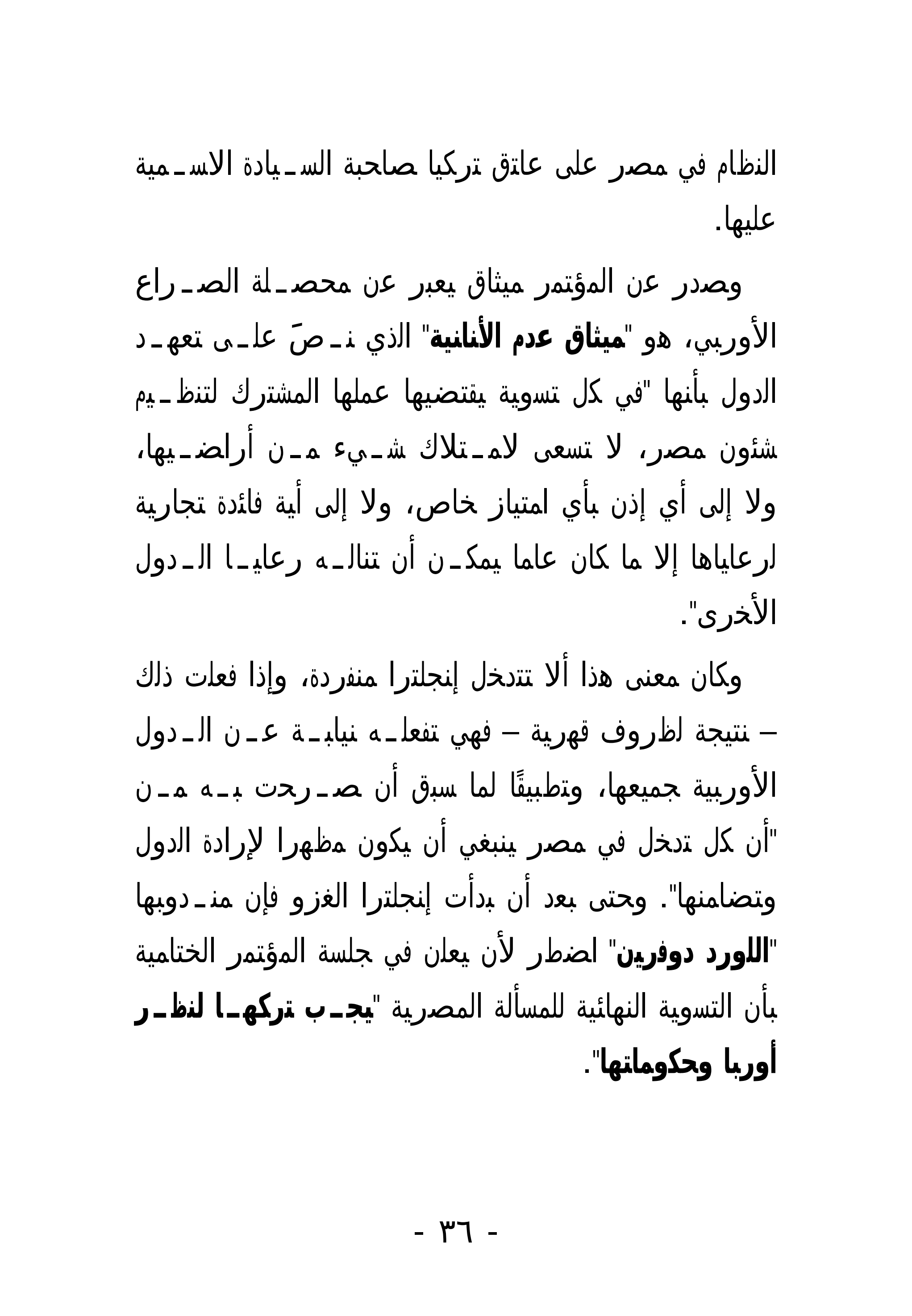
"**خلفاء محمد علي**" إلى مغامرة إغلاق الأسواق، وفي ظـل تلك المعاهدة أغرقت الرأسماليات الأوربية السوق المصـرية بسلعها المصنعة، ونزحت منها المادة الخـام، ثـم صـدرت إليها رأسمالها المصرفي على شكل قروض ومشروعات.

وإذا كان "**مؤتمر لندن**" تعبيرا عن قانون التنافس السلمي، فإن "**مؤتمر الآستانة**" عام ١٨٨٢ كان تعبيرا عـن **مرحلـة النمو غير المتوازن بين الرأسماليات الأوربية،** وهو النمـو الذي انتهى بأن انتقلت أقواها من مرحلة استيراد المواد الخام وتصدير السلع المصنعة إلى مرحلـة تصـدير رأس المـال المصرفي، والنتيجة العملية لذلك هي سقوط شعار المنافسـة السلمية، والانتقال إلى المنافسة المسلحة، أيامها تحوَل احتجاز الأسواق من عار لا ينبغي الوقوع فيه إلـى هـدف يجـب الوصول إليه.

وبسبب حرص **الثوار العرابيين** علـى إيقـاف سـيطرة الاحتكارات الأوربية على السوق المصرية بتمصير الديون، تفجر المجتمع الدولي وسارعت الدول الأوربية إلـى عقـد "**مؤتمر الآستانة الدولي**" فـي يونيـو (حزيـران) ١٨٨٢، وعلى مشارف الغزو البريطاني لمصـر. كانـت المرحلـة

مرحلة مد استعماري على المستوى العـالمي؛ لـذلك كـان الصراع حادا وعنيفًا في أروقة المؤتمر بين إنجلترا وفرنسـا وروسيا وألمانيا وإيطاليا والنمسا، وكانت فرنسا هي صاحبة الفكرة في عقد المؤتمر، قادها إليه عجزهـا عـن التـدخل عسكريا في المسألة المصرية، وخوفها من تـدخل إنجلتـرا – منافستها التقليدية – منفردة؛ لهذا لجأت إلى إقحام الـدول الأوربية طرفًا في النزاع، مستثيرة قلقها من محاولة إنجلترا إنهاء سياسة التنافس السلمي، واحتجـاز السـوق المصـرية لنفسها دون كل الرأسماليات الأخرى.

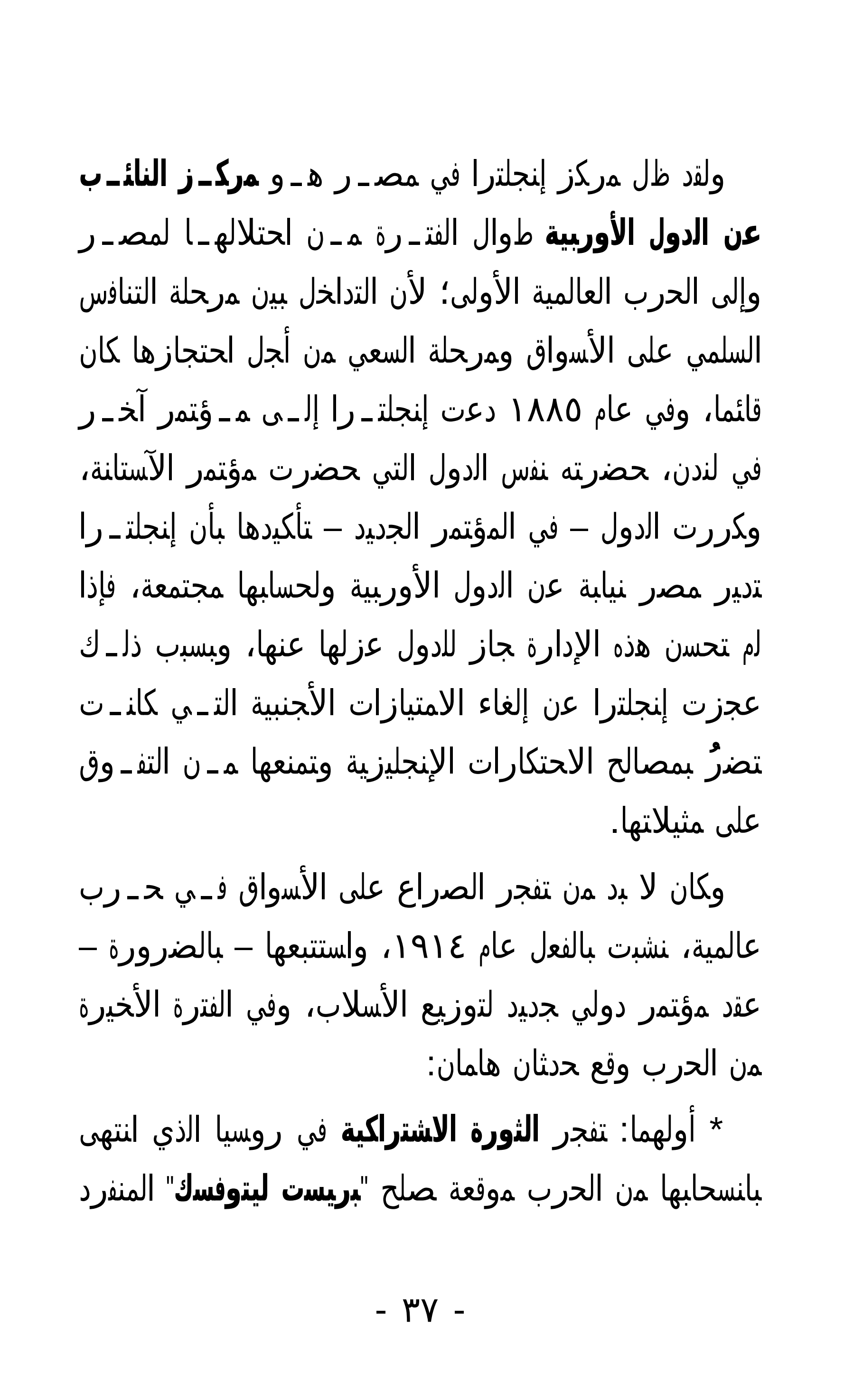
ولقد لعب المؤتمر دورا رئيسيا في تحجيم خطوات إنجلترا في البداية، وبرغم أن مصر لم تحضره، بل إن تركيا نفسها لم تحضر جلساته الأولى، فإن الصراعات الأوربية قد حالت بين المؤتمرين وبين منح تفويض لبريطانيا بالتدخل العسكري في مصر منفردة، كما حالت دون العمل الأوربي العسـكري المشترك؛ إذ خشيت الدول الأوربية من التفـوق العسـكري البريطاني الذي سيجعل تدخلها معها بشكل رمـزي مجـرد غطاء يبيح لإنجلترا التدخل منفردة، وانتهـى هـذا الوضـع المعقد إلى حل يعرقل أي عمل أوربي ويلقي مهمـة إعـادة



النظام في مصر على عاتق تركيا صاحبة السـيادة الاسـمية عليها.

وصدر عن المؤتمر ميثاق يعبر عن محصـلة الصـراع الأوربي، هو "**ميثاق عدم الأنانية**" الذي نـصّ علـى تعهـد الدول بأنها "في كل تسوية يقتضيها عملها المشترك لتنظـيم شئون مصر، لا تسعى لامـتلاك شـيء مـن أراضـيها، ولا إلى أي إذن بأي امتياز خاص، ولا إلى أية فائدة تجارية لرعاياها إلا ما كان عاما يمكـن أن تنالـه رعايـا الـدول الأخرى".

وكان معنى هذا ألا تتدخل إنجلترا منفردة، وإذا فعلت ذلك – نتيجة لظروف قهرية – فهي تفعلـه نيابـة عـن الـدول الأوربية جميعها، وتطبيقًا لما سبق أن صـرحت بـه مـن "أن كل تدخل في مصر ينبغي أن يكون مظهرا لإرادة الدول وتضامنها". وحتى بعد أن بدأت إنجلترا الغزو فإن منـدوبها "**اللورد دوفرين**" اضطر لأن يعلن في جلسة المؤتمر الختامية بأن التسوية النهائية للمسألة المصرية "**يجـب تركهـا لنظـر أوربا وحكوماتها**".



ولقد ظل مركز إنجلترا في مصر هو **مركز النائب عن الدول الأوربية** طوال الفترة من احتلالها لمصر وإلى الحرب العالمية الأولى؛ لأن التداخل بين مرحلة التنافس السلمي على الأسواق ومرحلة السعي من أجل احتجازها كان قائما، وفي عام ١٨٨٥ دعت إنجلترا إلى مؤتمر آخر في لندن، حضرته نفس الدول التي حضرت مؤتمر الآستانة، وكررت الدول – في المؤتمر الجديد – تأكيدها بأن إنجلترا تدير مصر نيابة عن الدول الأوربية ولحسابها مجتمعة، فإذا لم تحسن هذه الإدارة جاز للدول عزلها عنها، وبسبب ذلك عجزت إنجلترا عن إلغاء الامتيازات الأجنبية التي كانت تضرُّ بمصالح الاحتكارات الإنجليزية وتمنعها من التفوق على مثيلاتها.

وكان لا بد من تفجر الصراع على الأسواق في حرب عالمية، نشبت بالفعل عام ١٩١٤، واستتبعها – بالضرورة – عقد مؤتمر دولي جديد لتوزيع الأسلاب، وفي الفترة الأخيرة من الحرب وقع حدثان هامان:

* أولهما: تفجر **الثورة الاشتراكية** في روسيا الذي انتهى بانسحابها من الحرب موقعة صلح "**بريست ليتوفسك**" المنفرد

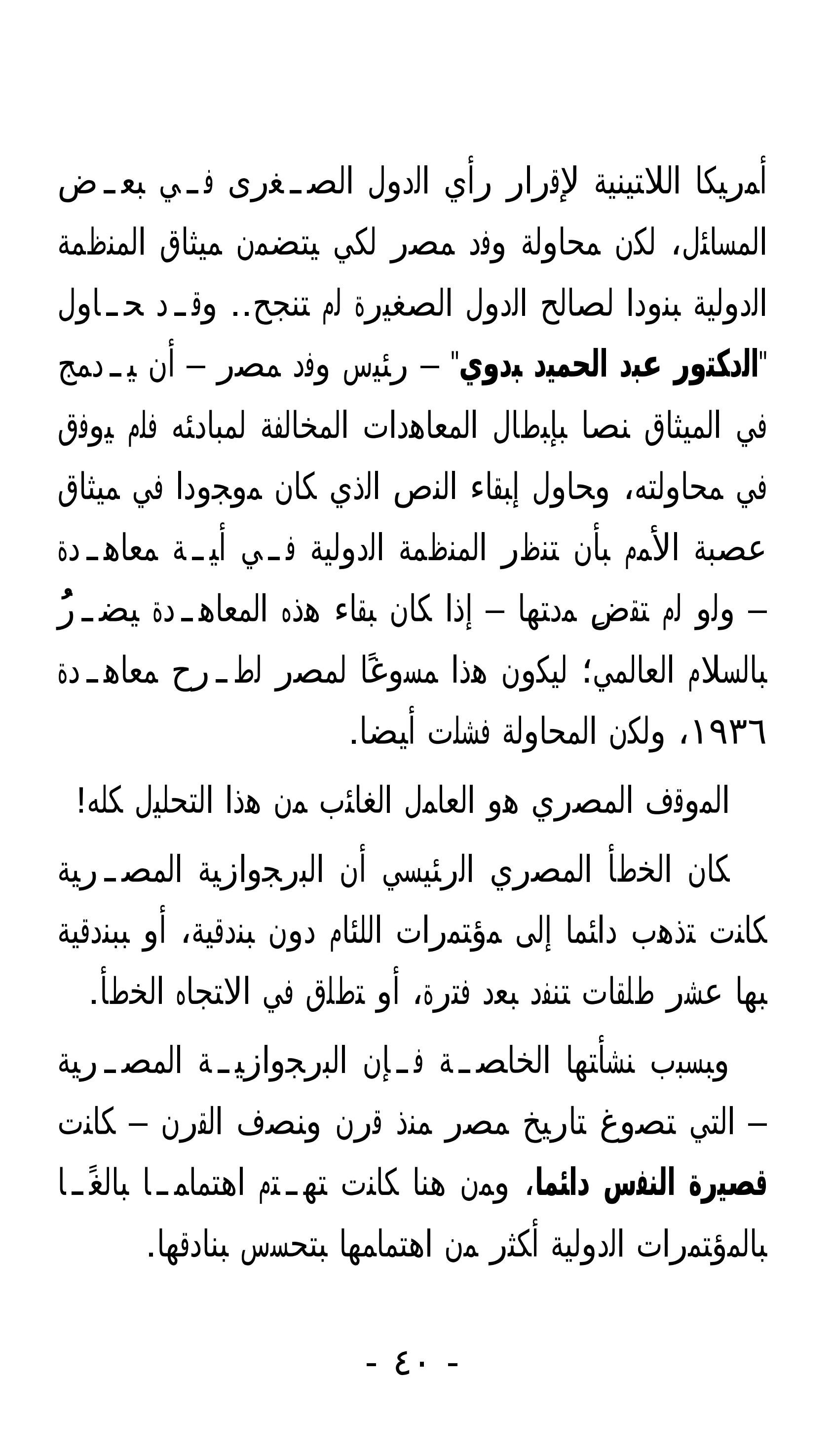
مع الألمان؛ وبذلك نشأ مركز جديد في العالم يبني اقتصـاده لا على أساس الاستيلاء على الأسواق، ولكن علـى أسـاس تبادل المنافع للرفاهية الإنسانية العامة.

* وثانيهما: **دخول الولايات المتحدة** الحرب في نهايتها – وهو ما حدث في الحرب الثانية ليؤكد في المرتين ذلك الذكاء الأمريكي الذي يأبى أن يدخل الحروب فـي بـدايتها عمـلاً بالقانون الرأسمالي العظيم: أقل جهد ممكـن وأكبـر ربـح مستطاع – وكان عليها وقد كسرت ستار العزلـة أن تقـدم الاستعمار القديم بشكل يلائم تطوُّر العصر الـذي انتصـرت فيه الثورة الاشتراكية؛ ومن هنا دخلت أمريكا الحرب بوعود براقة بحق تقرير المصـير – لعـزل الثـورات الوطنيـة عن الاتجاه إلى روسيا – وكانت كلهـا تنـازلات صـورية أعلنها الرئيس الأميركي "**ولسن**"، ناحتًا أسماء أكثـر رقـة وشاعرية للاحتلال والاستعمار هي الانتداب والوصاية!

برغم ذلك صدَّقت مصر أكاذيـب "**ولسـن**"، وحاولـت أن تعرض قضيتها على "**مؤتمر الصلح في فرساي**"، وبسبب معارضة إنجلترا في هذا ثار الشعب المصري ثورته اللاهبة في مارس (آذار) ١٩١٩، وسمحت إنجلتـرا أخيـرا للوفـد

بالسفر بعد أن أصبحت متيقنة بأن السـفر لا يعنـي شـيئًا، فما كاد الوفد يصل إلى مارسيليا حتـى فـوجئ بـاعتراف الرئيس "**ولسن**" بالحماية.. ثم ما يكاد يصل إلى باريس حتى يجد أبواب مؤتمر الصلح موصـدة أمامـه، وظـل واحـدا من وفود مستعمرات عديدة جاءت تطالب "**ولسن**" بحق تقرير المصير؛ هكذا اجتمع مؤتمر فرساي ليوزع أسلاب الحرب، وليوافق على الحمايـة البريطانيـة علـى مصـر، وبينمـا "**الوفد المصري**" يضرب كفًا بكف معبرا عن دهشـته كـان آخرون – أكثر وعيـا – يقولـون إن الـدول الإمبرياليـة لم تخض الحرب إلا من أجل تقسيم الأسواق، وهـي ليسـت ساذجة لكي تترك سوقًا تستقل دون جهد ولمجرد أنها أرسلت وفدا يطالب ذلك!

في **الحرب العالمية الثانية** حدثت نفس المسـألة: دخلـت أمريكا الحرب معلنة شعاراتها التقليدية **الحريـات الأربـع**، وطلبت من مصر إعلان الحـرب علـى اليابـان لتشـترك في "**مؤتمر سان فرنسيسكو**"، وبرغم أن الوفـد المصـري للمؤتمر ساهم مساهمة فعالة في صياغة بنود ميثـاق الأمـم المتحدة، ونجح في تشكيل كتلة من الأقطـار العربيـة ودول



أمريكا اللاتينية لإقرار رأي الدول الصغرى في بعض المسائل، لكن محاولة وفد مصر لكي يتضمن ميثاق المنظمة الدولية بنودا لصالح الدول الصغيرة لم تنجح.. وقد حاول "**الدكتور عبد الحميد بدوي**" – رئيس وفد مصر – أن يدمج في الميثاق نصا بإبطال المعاهدات المخالفة لمبادئه فلم يوفق في محاولته، وحاول إبقاء النص الذي كان موجودا في ميثاق عصبة الأمم بأن تنظر المنظمة الدولية في أية معاهدة – ولو لم تقضِ مدتها – إذا كان بقاء هذه المعاهدة يضرُّ بالسلام العالمي؛ ليكون هذا مسوغًا لمصر لطرح معاهدة ١٩٣٦، ولكن المحاولة فشلت أيضا.

الموقف المصري هو العامل الغائب من هذا التحليل كله!

كان الخطأ المصري الرئيسي أن البرجوازية المصرية كانت تذهب دائما إلى مؤتمرات اللئام دون بندقية، أو ببندقية بها عشر طلقات تنفد بعد فترة، أو تطلق في الاتجاه الخطأ.

وبسبب نشأتها الخاصة فإن البرجوازية المصرية – التي تصوغ تاريخ مصر منذ قرن ونصف القرن – كانت **قصيرة النفس دائما**، ومن هنا كانت تهتم اهتماما بالغًا بالمؤتمرات الدولية أكثر من اهتمامها بتحسس بنادقها.

وبرغم أن "**محمد علي**" – ممثل نظـام تحـالف الملـك مع التجار – كان حاكما قويا، وصلت قوتـه إلـى درجـة أن رفض مقررات مؤتمر لندن التي حملهـا إليـه منـدوب عثماني طلب منه إبداء الرأي النهائي فيها في نفـس اليـوم؛ لأنه مسافر في الغد، فنظر محمد علي إلى سـفراء الـدول الأربع الكبرى الذين رافقوا المندوب العثماني وقال لهم:

- "أتعشم أن ترحلوا معه".

وكان معنى كلامه أنه يطرد السفراء من الـبلاد، ويعلـن الحرب على أوربا.

وبرغم هذا فإن "**محمد علي**" قد استخدم بندقيته في الاتجاه الخطأ؛ فأطلقها بهدف الحفاظ على إمبراطوريتـه والإبقـاء على أحلامه العثمانية، ولو كـان أطلقهـا ليحمـي السـوق المصرية وليبقيها "مغلقة" أمام رءوس الأموال الأجنبية لكان تاريخ مصر كله قد تغير.

واستطاعت بنادق "**عرابي**" أن تربك "**مؤتمر الآسـتانة**"، وجعلت "**السلطان عبد الحميد**" – الذي كان معاديـا للتـدخل الأوربي في مصر – يتشدد على أمل أن يغيـر الانتصـار العسكري المصري موازين القوى، وكان "**عرابـي**" يعتمـد

في تكتيكه السياسي والعسكري على أن الصراع بين الـدول الأوربية سيشل فاعلية التدخل الدولي، وأن المقاومة المصرية الضارية وعدم تمكين إنجلترا من تحقيق نصر حاسم ستنتهي بسحب المعتدي.

ولو كان "**عرابي**" قد استمع إلـى نصـيحة "**البـارودي**" – بعد هزيمة التل الكبير – بإغراق محافظات وسـط الـدلتا وتحويل قنوات الري فيها وأراضيها إلى مستنقع لاصـطياد جنود إنجلترا، لكان الوضع الدولي قد تغير لصـالحه، ولمـا سقطت مصر في أيدي الإنجليز. لكن مشكلة "**عرابـي**" أنـه في لحظة مـا قـد سـمح لبنادقـه أن تسـترخي اعتمـادا على المؤتمر الدولي...

وكانت تلك هي اللحظة التي هزمته.

وبسبب قدرة الشعب المصري النسبية على استخدام بنادقه – في ثورة ١٩١٩ – استطاعت مصـر أن تنتـزع مكسـبا بسيطًا رغم اعتراف "**مؤتمر فرساي**" بالحماية، ورغم خيانة "**ولسـن**" لشعاراته الكاذبة، فتجددت أعمال العنف فـي كـل أنحاء مصر، وأطلق الرصاص بكثرة، وسقط الشهداء بوفرة، حتى اضطرت إنجلترا للاعتراف بأن الحماية علاقـة غيـر

مرضية، وانتهت أعمال العنف الجماهيرية بتنازل بريطـاني كفل لمصر استقلالاً ذاتيا بتصـريح ٢٨ فبرايـر (شـباط) الشهير!

وكان خطـأ البرجوازيـة المصـرية الثـاني عجزهـا عن معرفة حلفائها الحقيقيين في الوقت المناسب؛ إذ لم تدرك أن التناقض داخل الجبهة الاستعمارية هو تنـاقض ثـانوي سرعان ما يزول، وهكذا تشدد "**محمد علـي**" – بتحـريض فرنسـا – ورفـض معاهـدة ١٨٤٠، وحـارب ليسـتعبد إمبراطوريته فطاشت طلقاته، وخانته فرنسـا التـي كانـت – كدولة استعمارية – تسعى لمصالحها، وحدث نفس الأمـر منها على عهد "**عرابي**" وأيام "**مصطفى كامل**"، وفعلت أمريكا ما فعلته فرنسا على عهد "**ولسن**" وعلى زمـن "**روزفلـت**"، و"**ترومان**"، وما زالت تفعل ذلك إلى الآن.

وأول المكاسب التي حصلت عليها مصر بعـد الحـرب العالمية الأولى، هو التنازل الذي قدمته الثورة السوفيتية بعد انتصارها حين تنازلت عن الحقوق التي كانت تدعيها روسيا القيصرية لرعاياها بمقتضى نظـام الامتيـازات الأجنبيـة، ولم تتنازل الثورة السوفيتية عنه لبقية الـدول الاسـتعمارية

ولكن للشعب المصري، ومع ذلك فإن "**سعد زغلـول**" بعـد أن أوصد مؤتمر الصلح أبوابه في وجهـه، رفـض معونـة القوى اليسارية في فرنسا، وكـان بعـض أعضـاء الوفـد يصرحون علنًا أنه لا أمل هناك، وأن مهمتهم الآن هي تنظيم الهزيمة.

* ولا يحتاج الأمر إلى بصيرة أوفر من المعتاد ليلمح كل متابع للحركة السياسية البرجوازية المصرية أن قيادتها كانت تنقسم بسرعة إلى "**يعاقبة**" و"**جيروند**":

* "**يعاقبة**": يبدون متشددين في عدائهم للاستعمار، وأكثر مماطلة في القبول بمشاركته، أقرب إلى جماهير الشعب.

* و"**جيروند**": يتساهلون فيمـا يتشـدد فيـه الآخـرون، يساومون بسرعة ويقبلون الفتات.

وبرغم صراحة الظاهرة فهي تربـك كثيـرين دون دواعٍ حقيقية، والفرق بين موقف "**الشـيخ عبـد ا الشـرقاوي**" من الغزو الفرنسي، وموقف "**الشـيخ سـليمان الجوسـقي**" – زعيم العميان وقائد ثورة القاهرة الأولى – هو نفسه الفرق بين موقفي "**شريف باشا**" و"**أحمد عرابي**" في ثـورة ١٨٨٢، وقد كان "**لطفي السيد**" و"**محمود سـليمان**" همـا الامتـداد

الطبيعي للجيروند، إنهم خلفاء "**الشرقاوي**" و"**شريف**"؛ لـذلك كانوا يطالبون بسياسـة المسـالمة لا "**المعانـدة**"، وذهبـوا إلى القول بأن الاحتلال البريطاني لمصر أتت بـه ظـروف دولية مرتبة، وتذهب به ظروف دولية مرتبة كذلك [٦].

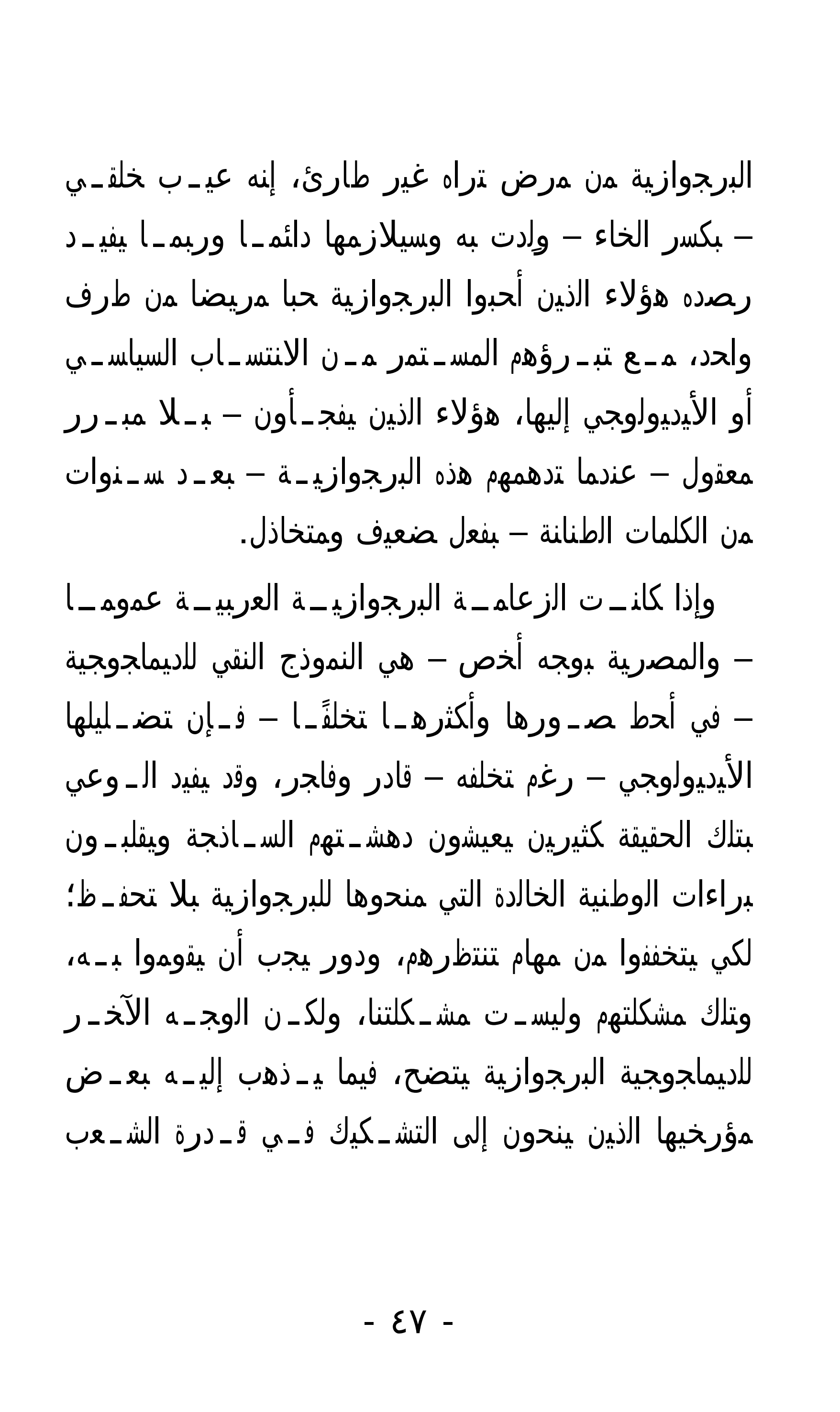
وتغير اسم حزبهم من "**حزب الأمة**" إلى "**حزب الأحـرار الدستوريين**" بعد ثورة ١٩١٩، وأُخِذَ عليهم – آنذاك – أنهـم لم يذكروا كلمة "**الجلاء**" في برنامج حزبهم، وكانت سياسـة المسألة ديدنهم، وربما لهذا السبب كانوا أكثر عداء للشـعب، ولم يصابوا بالداء الديمقراطي أبدا، وقد عاش هؤلاء وامتدوا في بعض أجنحة ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢، وتناسل اليعاقبة فامتدوا من "**الجوسقي**" و"**عرابـي**" إلـى "**مصـطفى كامـل**" و"**محمد فريـد**" و"**سـعد زغلـول**" و"**مصـطفى النحـاس**" و"**جمال عبد الناصر**".

ولم يختر أي من الرجال يكون يعقوبيا أو جيرونديا حسب مزاجه، ففي التحليل النهائي فإن **الفرق بـين مراتـب نمـو البرجوازية،** هو الذي خلق التفاوت فـي مواقـف الأجنحـة السياسية المعبرة عنها، كانت هناك الشرائح الأقـل حاجـة إلى السوق مقابل الشرائح الأكثر طلبا لـه، وكـان انـدفاع

الجحافل العريضة من الجماهير الشعبية إلى الشراع اليعقوبي سببا في هذا الاندفاع، الـذي بـدأ أمـام كثيـرين أقصـى من أي تشدد يعقوبي محتمل، ذلك أن الجميع كانوا أبناء طبقة واحدة في النهاية تحركهم نفس المصالح والأهداف والرؤى، وقد كان "**اللورد ملنر**" – وزير المستعمرات البريطاني الذي حقق أسباب ثورة ١٩١٩ – على حق عندما قال في تقريـره إن المتشددين لا يتطلبون إلا عناء يسـيرا حتـى يسـتَمال كثيرون منهم إلى المناقشة في الحال بتمام التعقل [٧].

وإذا كان "**الأستاذ غربال**" قد فسر هذا الاختلاف **بالفروق ما بين طبائع الرجال**، بضعف شأنها فـي بعـض الأوقـات وتعود لها قوتها في معظم الأوقات، فإن هذا الرأي – الـذي لا نوافق عليه – يستند إلـى حقيقـة لهـا أهميتهـا، هـي أن مفاوضات اليعاقبة كمفاوضـات الجيرونـد قـد انتهـت إلى مشروعات اتفاق يقلـل النظـر الصـحيح لنصوصـها من شأن الفروق بينها [٨].

ولكيلا نغرق في صياغات عامة، فإن هذه الدراسة تنحـو إلى تشخيص لهذا الداء البرجوازي تبرهن علـى وجـوده، وترصد ملامحه، وتحلل أسبابه، لكنهـا لا تسـعى لعـلاج



البرجوازية من مرض تراه غير طارئ، إنه عيـب خلقـي – بكسر الخاء – ولدت به وسيلازمها دائمـا وربمـا يفيـد رصده هؤلاء الذين أحبوا البرجوازية حبا مريضا من طرف واحد، مـع تبـرؤهم المسـتمر مـن الانتسـاب السياسـي أو الأيديولوجي إليها، هؤلاء الذين يفجـأون – بـلا مبـرر معقول – عندما تدهمهم هذه البرجوازيـة – بعـد سـنوات من الكلمات الطنانة – بفعل ضعيف ومتخاذل.

وإذا كانـت الزعامـة البرجوازيـة العربيـة عمومـا – والمصرية بوجه أخص – هي النموذج النقي للديماجوجية – في أحط صـورها وأكثرهـا تخلفًـا – فـإن تضـليلها الأيديولوجي – رغم تخلفه – قادر وفاجر، وقد يفيد الـوعي بتلك الحقيقة كثيرين يعيشون دهشـتهم السـاذجة ويقلبـون براءات الوطنية الخالدة التي منحوها للبرجوازية بلا تحفـظ؛ لكي يتخففوا من مهام تنتظرهم، ودور يجب أن يقوموا بـه، وتلك مشكلتهم وليسـت مشـكلتنا، ولكـن الوجـه الآخـر للديماجوجية البرجوازية يتضح، فيما يـذهب إليـه بعـض مؤرخيها الذين ينحون إلى التشـكيك فـي قـدرة الشـعب

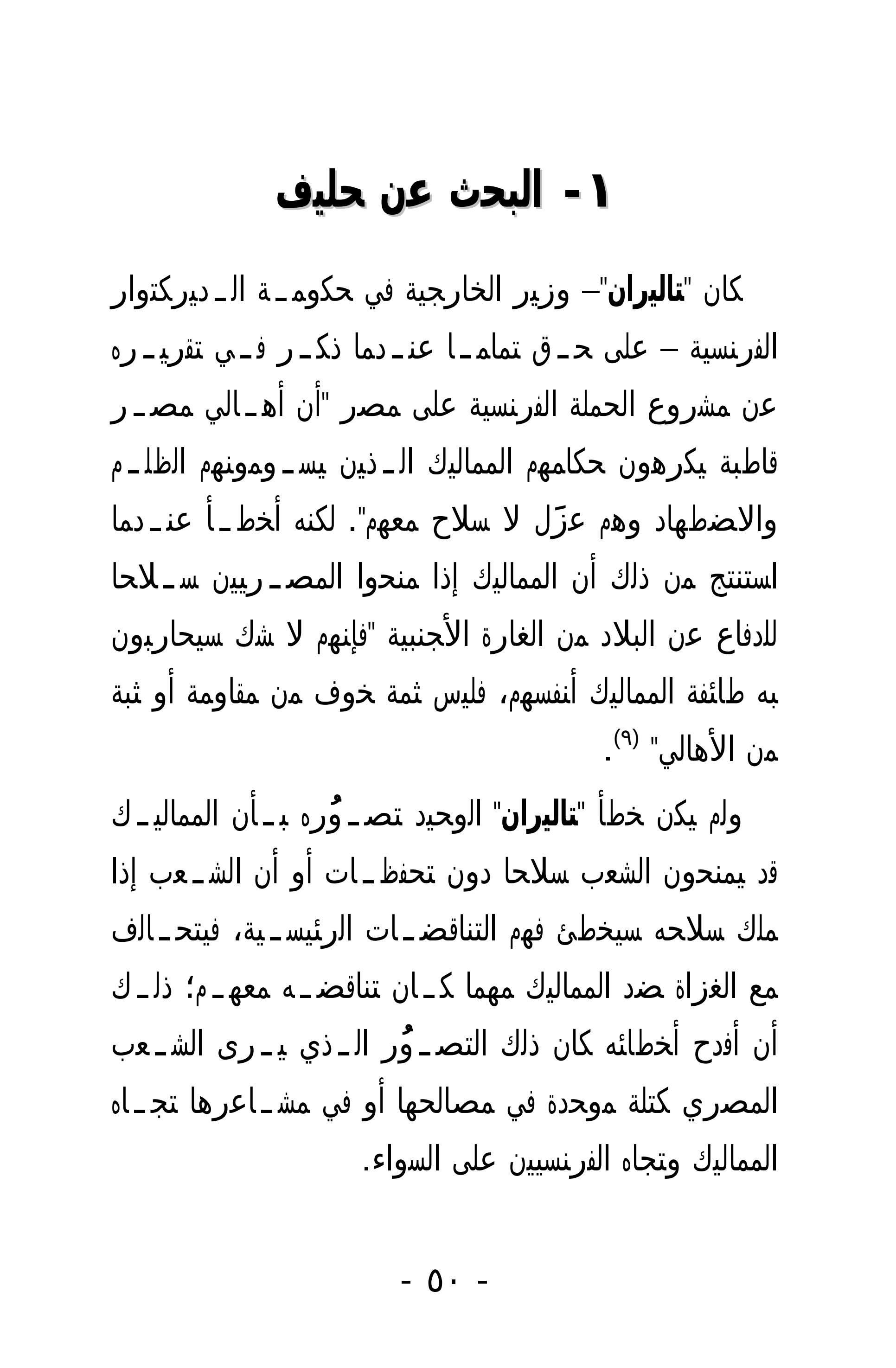
النضالية؛ لكي يتخففوا من تحمل آثام البرجوازية، فيرمـون الجماهير بالداء البرجوازي: المساومة والمهادنة.



الفصل الثاني

أيديولوجية المدن المفتوحة

- البحث عن حليف.
- فضيلة الشيخ بونابرت.
- المسلمون لا المستسلمون.



١- البحث عن حليف

كان "**تاليران**"– وزير الخارجية في حكومة الديركتوار الفرنسية – على حق تماما عندما ذكر في تقريره عن مشروع الحملة الفرنسية على مصر "أن أهالي مصر قاطبة يكرهون حكامهم المماليك الذين يسومونهم الظلم والاضطهاد وهم عزّل لا سلاح معهم". لكنه أخطأ عندما استنتج من ذلك أن المماليك إذا منحوا المصريين سلاحا للدفاع عن البلاد من الغارة الأجنبية "فإنهم لا شك سيحاربون به طائفة المماليك أنفسهم، فليس ثمة خوف من مقاومة أو ثبة من الأهالي" [٩].

ولم يكن خطأ "**تاليران**" الوحيد تصوُره بأن المماليك قد يمنحون الشعب سلاحا دون تحفظات أو أن الشعب إذا ملك سلاحه سيخطئ فهم التناقضات الرئيسية، فيتحالف مع الغزاة ضد المماليك مهما كان تناقضه معهم؛ ذلك أن أفدح أخطائه كان ذلك التصوُر الذي يرى الشعب المصري كتلة موحدة في مصالحها أو في مشاعرها تجاه المماليك وتجاه الفرنسيين على السواء.

ولكن خطأ "**تاليران**" علـى كـل الأحـوال لـم ينتقـل إلى "**نابليون**" بنفس الدرجة؛ إذ سرعان ما أثبتت الحـوادث أن الأخير كان ابنًا بارا لطبقته، تشرَب – بدرجـة أوفـر – رؤيتها، فعرف كيف يخطط لتحالفاته، وفهم تناقضات الواقع المصري بدرجة أكثر دقة مما فهمها "**تاليران**".

ولعل استيعاب "**بونابرت**" لتلك الحقائق قد تكامـل خـلال تفاعله العملي مع الواقع الاجتماعي والسياسي فـي مصـر، وفي ضوء المعلومات المفصلة التـي زودتـه بهـا فرقـة من المستشارين الممتازين صاحبوه في حملته – وهم أعضاء المجمع العلمي – لا مماراة في أنهم كانوا بعضا من صـفوة العقل الأوربي البرجوازي آنـذاك، ويصـعب أن نتصـور أن "**بونابرت**" كان متفائلاً بأنه لن يلقى مقاومة من أي نـوع كانت، سواء في عملية الفتح نفسها، أو في مرحلة التخطـيط للاستقرار كما كان يذهب "**تاليران**".

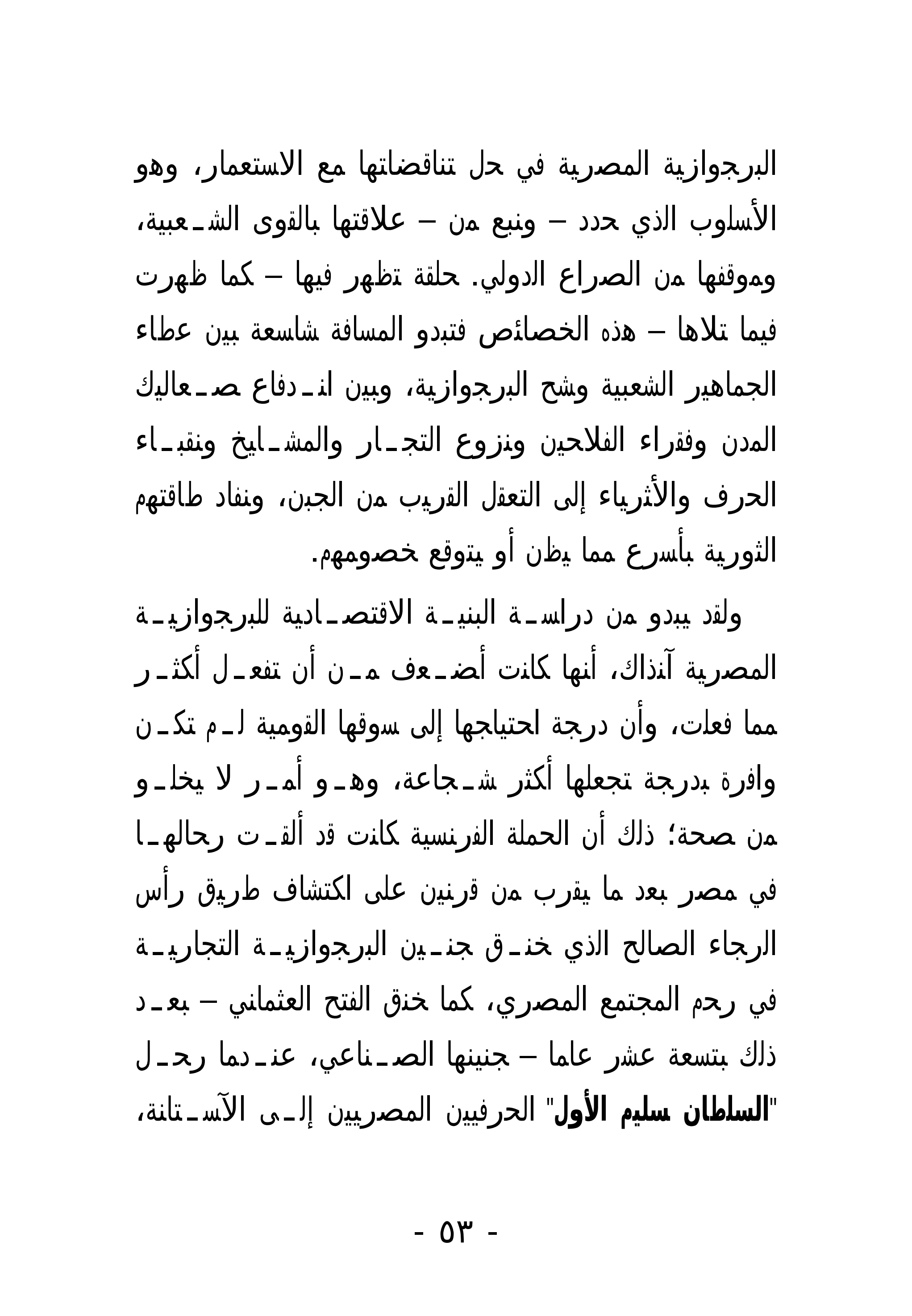
وفي كل الأحوال فـإن الواقـع قـد كـذب مـا ذهـب إليه "**تاليران**"، وجاءت المقاومة الشعبية المصرية ضد الغزو الفرنسي بداية للحركة الوطنية المصرية الحديثـة؛ لأن تلـك

المقاومة "كانت أول شرارة أشعلت جـذوة الـروح القوميـة في نفوس المصريين" (١٠).

على أن تلك المقاومة – في منظورنـا – تتجـاوز هـذا المفهوم اللاطبقي للحركة الوطنية، فترأهـا مقدمـة لحلقـة من محاولات البرجوازية المصرية تحقيق ثورتهـا، يمكـن أن تتحدد تاريخيا بين يوليو (تموز) ١٧٩٨ ويوليو ١٨٠٥.

ومع أن الظاهرة التاريخية تتداخل وتمتزج بمـا يسـبقها وما يتلوها، فإن هذا التحديد – الذي لا يخلو من تعسف قليل– يعتمد على أن تلك المرحلة قد شـهدت التحـرُّك السياسـي لشرائح من الطبقة الوسطى المصرية لتطرح نفسها كقيـادة لحركة جماهيرية نشطة استهدفت مقاومة الغـزو الفرنسـي، وقد ظلت تلك الحركة متوقدة ونشطت بعـد جـلاء الغـزاة إلى أن حدث انقلاب فعلي في السلطة السياسية حـين تـولى "**محمد علي**" بإرادة تلك الشرائح حكم مصر.

وتلك الحلقة من محاولات البرجوازية المصـرية تحقيـق ثورتها، هي أكثر حلقاتها جنينية وأوفرها ضعفًا وأقلها وعيا، لكنها مع ذلك بالغة الأهمية في تشخيص الـداء البرجـوازي المصري، فهي تتضمن كل الخصائص المحـددة لأسـلوب

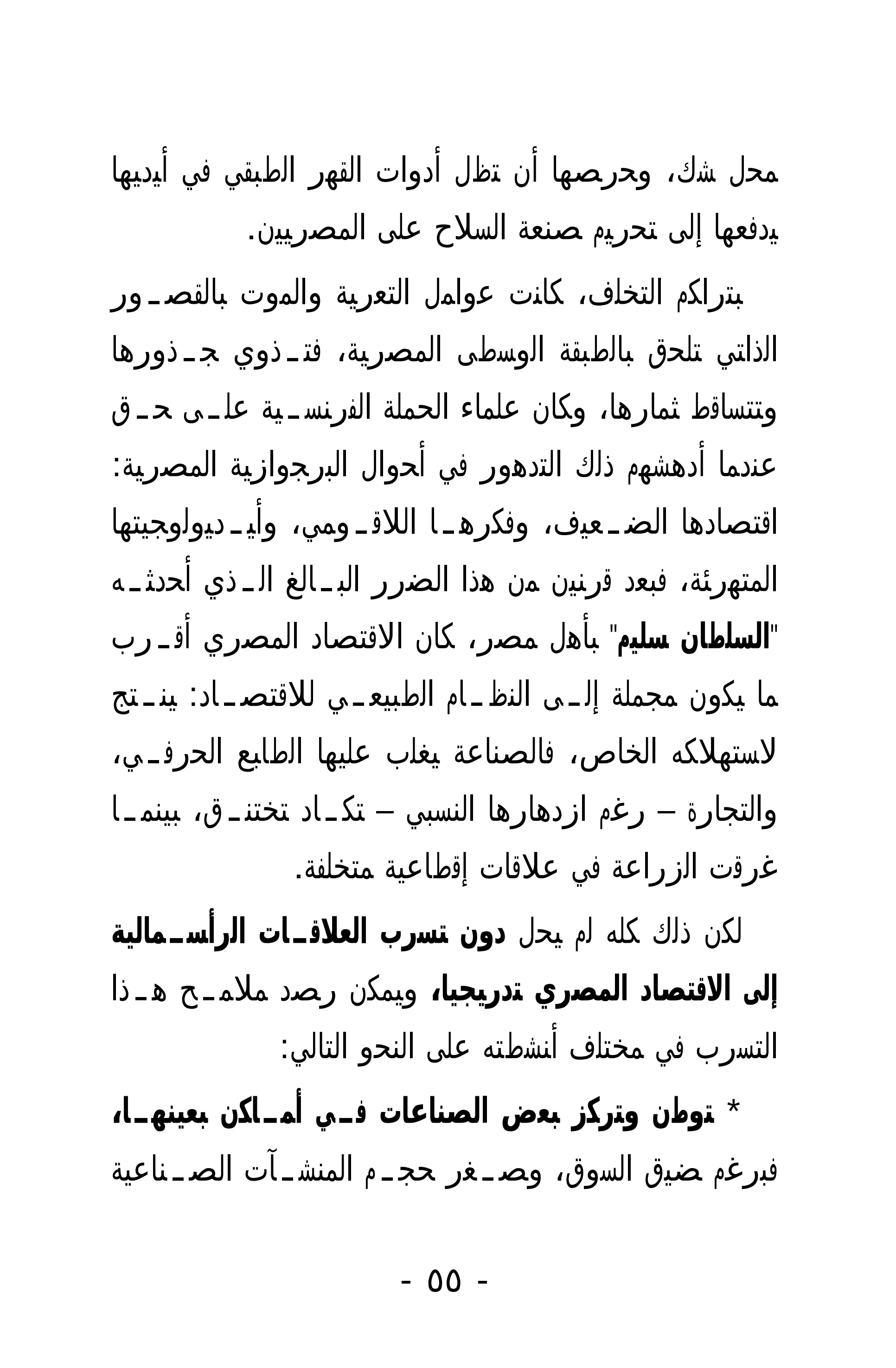

البرجوازية المصرية في حل تناقضاتها مع الاستعمار، وهو الأسلوب الذي حدد – ونبع من – علاقتها بالقوى الشـعبية، وموقفها من الصراع الدولي. حلقة تظهر فيها – كما ظهرت فيما تلاها – هذه الخصائص فتبدو المسافة شاسعة بين عطاء الجماهير الشعبية وشح البرجوازية، وبين انـدفاع صـعاليك المدن وفقراء الفلاحين ونزوع التجـار والمشـايخ ونقبـاء الحرف والأثرياء إلى التعقل القريب من الجبن، ونفاد طاقتهم الثورية بأسرع مما يظن أو يتوقع خصومهم.

ولقد يبدو من دراسـة البنيـة الاقتصـادية للبرجوازيـة المصرية آنذاك، أنها كانت أضـعف مـن أن تفعـل أكثـر مما فعلت، وأن درجة احتياجها إلى سوقها القومية لـم تكـن وافرة بدرجة تجعلها أكثر شـجاعة، وهـو أمـر لا يخلـو من صحة؛ ذلك أن الحملة الفرنسية كانت قد ألقـت رحالهـا في مصر بعد ما يقرب من قرنين على اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح الذي خنـق جنـين البرجوازيـة التجاريـة في رحم المجتمع المصري، كما خنق الفتح العثماني – بعـد ذلك بتسعة عشر عاما – جنينها الصـناعي، عنـدما رحـل "**السلطان سليم الأول**" الحرفيين المصريين إلـى الآسـتانة،

محدثًا كما قال "**ابن إيـاس**" ضررا شـاملاً لأهـل مصـر؛ "إذ بطل فيها نحو خمسين صنعة تعطلت منهـا أصـحابها، ولم يعمل بها من أيامه في مصر" (١١).

وهكذا دخلت مصر دائرة الممتلكات العثمانية منعزلة بذلك عن العالم البرجوازي، الذي كان طوال تلك القـرون يسـود العالم وترفرف أعلامه على أوربا الرأسمالية؛ وبذلك لم يكن اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح كشفًا جغرافيا "إنما كان التعبير المادي عن تفوق الطبقة الوسطى في أوربا وضـعفها في مصر" (١٢).

على مشارف السنوات الأخيرة من القرن الثـامن عشـر كانت البرجوازية المصرية في حالة مهلهلة بشكل حقيقـي، كان زمن ثورتها على الصعيد العالمي قـد مضـى وهـي في معزل عنه أسيرة الحكم المملوكي الذي كان طرازا فريدا في نوعـه: طبقـة منعزلـة اجتماعيـة وغريبـة جنسـيا عن المصريين، تتوالد وتتكاثر ذاتيا، لا تصاهر أهل مصـر ولا تتكلم لغتهم، يقتصـر دورهـا فـي العمليـة الإنتاجيـة على الاستيلاء على فائضها، تشرع لنفسها، انتماؤها للإسلام



محل شك، وحرصها أن تظل أدوات القهر الطبقي في أيديها يدفعها إلى تحريم صنعة السلاح على المصريين.

بتراكم التخلف، كانت عوامل التعرية والموت بالقصور الذاتي تلحق بالطبقة الوسطى المصرية، فتذوي جذورها وتتساقط ثمارها، وكان علماء الحملة الفرنسية على حق عندما أدهشهم ذلك التدهور في أحوال البرجوازية المصرية: اقتصادها الضعيف، وفكرها اللاقومي، وأيديولوجيتها المتهرئة، فبعد قرنين من هذا الضرر البالغ الذي أحدثه "**السلطان سليم**" بأهل مصر، كان الاقتصاد المصري أقرب ما يكون مجملة إلى النظام الطبيعي للاقتصاد: ينتج لاستهلاكه الخاص، فالصناعة يغلب عليها الطابع الحرفي، والتجارة – رغم ازدهارها النسبي – تكاد تختنق، بينما غرقت الزراعة في علاقات إقطاعية متخلفة.

لكن ذلك كله لم يحل **دون تسرب العلاقات الرأسمالية إلى الاقتصاد المصري تدريجيا،** ويمكن رصد ملامح هذا التسرب في مختلف أنشطته على النحو التالي:

* **توطن وتركز بعض الصناعات في أماكن بعينها،** فبرغم ضيق السوق، وصغر حجم المنشآت الصناعية

وصعوبة المواصلات، فإن صناعات هامة مثل صناعة الغزل والنسيج – مع انتشارها على امتداد القطر كله – ما لبثت أن توطنت حين فرضت عليها ظروف السوق ذلك، "فدمياط" و"المحلة الكبرى" كانتا صالحتين لهذا التوطن نظرا لسهولة استيراد "المواد الخام" من سوريا، وملاءمة تلك المنطقة للتصدير إلى أسواق الشرق الأدنى (١٣).

ويمكن استنتاج حجم السوق الذي كانت "**المحلة الكبرى**" تغطي احتياجاته، مما ذكر "**المسيو جالوا**"- أحد مهندسي الحملة الفرنسية – من أن "معظم الحرير الذي تلبسه النساء في مصر ينسج في مصانع المحلة الكبرى. وتصنع فيها أيضا المناديل التي تغطي بها النساء رءوسهن، والقمصان والبشاكير (١٤).. ومن منسوجاتها – كما ذكر "**جارد**" – كانت تتخذ ستائر الشابيك وأغطية المقاعد والأرائك والوسائد وأغطية الموائد الموشاة بأسلاك الذهب والفضة والأحزمة الحريرية والملاءات المسماة "بالماس"، وكانت هذه المنسوجات تصدر من "المحلة" إلى سائر القطر المصري وبلاد السلطنة العثمانية، ويقدر "**جيراد**" عدد عمال نسيج القطن فيها بألفي عامل، وبالمثل كانت "**دمياط**" معروفة

– هي والقرى المحيطة بها – بصناعة الأقمشـة؛ إذ تنـتج فيها أحسن منسوجات الحرير والقماش والتيل المصري [١٦].

وقد تركزت **صناعة السكر** في الوجه القبلي **–** وبخاصـة في **فرشوط وأخميم –** حيث تنتشر زراعة القصب، وتركزت صناعة ماء الورد في "**الفيوم**" حيث ربط "**جيراد**" ذلك بإنتاج هذه المنطقة الوفير من الزهور، وتوطنت صـناعة تمليـح السمك قرب بحيرات شمال الدلتا ومصـانع ضـرب الأرز قرب مناطق زراعته برشيد [١٧].

وأدّى هذا التركيز إلى نوع من التطوُّر النسبي في حجـم الإنتاج؛ وبالتالي في اتساع السوق الذي تغطيه، فوجد الفائض من السلع طريقه إلى السوق الداخلية، فالمحلة التـي كانـت تغطي احتياجات السوق المصرية كلها لـم تكـن منقطعـة النظير، لكن إنتاجها كان يتجاوز محدودية السـوق الداخليـة ليصدر أيضا إلى تركيا وغيرها من بلاد الشـرق الأدنـى، وقد ارتبطت بعض مناطق توطن الصناعة بالسوق الخارجية إلى درجة أن بلدا كـ"**منوف**" مثلاً، كانت تعتمد عليها بدرجة أصبح معها تشغيل العمـال يتوقـف علـى مـدى إنعـاش

الصادرات، بينما انقطاعهـا – أو نقصـها – كـان يـؤدي إلى كساد الصناعة وتحوُّل العمال عنها [١٨].

* وقد خطت الصناعة المصرية خطوة هامة فـي تلـك المرحلة عندما عرفت التمويل التجاري لمنتجاتها فتحطم بذلك طابعها الحرفي تدريجيا؛ إذ اعتاد كبار التجار فـي المـدن أن يمولوا الصناع في الريف، ويشغلونهم لحسابهم الخـاص مع تزويدهم بالمواد الأولية والأدوات، وكان الصناع ينتجون وفقًا لمواصفات يضعها التجار الذين كانوا يحصـلون مـنهم على السلع المصنعة مباشرة بدلاً من شرائها من السوق [١٩].

وفي **صناعة النسيج** – أكثر الصناعات المصرية تقدما – تطور التمويل التجاري لها بـدخول كبـار تجـار القـاهرة ليستوردوا القطن من سوريا ويوزعوه على النساء الغزالات في القرى والمدن لغزله في وقت فراغهن، ثم ترسل خيـوط الغزل إلى النساجين وإلى المصانع تحت إشـراف التجـار، ثم تسوق المنتجات داخليا أو تصدر إلى الخارج، وتخصص بعض التجار في تمويل صناعة الحصر في قـرى الريـف وبخاصة في المواسم التـي تقـل فيهـا حاجـة الزراعـة

إلى العمل [٢٠]، وهو ما حدث في صناعة القلل التـي كـان التجار يمولونها ويشترون المنتج لتخزينه أو تصديره [٢١].

* ومع أن رب العمل كان يعمل أحيانًا جنبا إلى جنب مع العمال، فقد كان في أحيان أخرى يكتفي بالإشراف والتوجيه ومراقبة الصنف، ومباشرة عمليات البيع والشراء.. وقد وجد "**جيرارد**" مائة مصنع للحصر في بلدة واحدة هـي "طاميـة" يشتغل في كل منها عدد يتراوح بين عاملين وخمسة عمـال. وأدى استقرار بعض الصناعات إلى ظهور التخصص فيها، بحيث قسمت صناعة السكر إلى عمليات فرعية خصصـت لكل منها عدد من العمال يعملون بإشراف رؤسـاء، وهـو ما حدث في صناعة القلل أيضا، وفي كل هـذه الصـناعات كان العمال يعملون لقاء أجر محدد.

* وبرغم المصاعب التي كانـت تحـول دون انطـلاق التجارة فإن مصر عرفت مراكز تجارية هامة، كالإسكندرية التي كانت ميناؤها على البحر الأبـيض المتوسـط، تصـل إليها السلع الأوربية وتصدر منها السلع المصرية إلى أوربا، وكانت حركتها التجارية النشـطة تجعلهـا تسـتقبل سـفنًا من ثغور "البندقية" و"ليفون" و"راجوز" و"مارسيليا"، وثغـور

السلطنة العثمانية، حيث كانت السلع تنتقل منها إلى "رشـيد" بحرا في المراكب المصرية المعدَّة للملاحة بالنيل [٢٢].

وبسبب دورها هذا أصبحت "رشيد" مركزا تجاريا ضخما، يلتقي به جزء كبير من صـادرات الـدلتا وواردات أوربـا والأناضول، وبلغ ازدهارها حدا جعل عـدد سـكانها يزيـد خمسة آلاف نسمة عن عدد سكان الإسكندرية (٨٠٠٠) فقط. وبالمثل كانت دمياط منافسا خطيرا للإسـكندرية؛ إذ كانـت تصدر منها السلع المصرية وتـرد إليهـا السـلع القادمـة من سوريا وقبرص والأناضول وتركيا واليونـان وفرنسـا. واشتهرت بتجارة الأرز والأقمشة والمنسـوجات والخشـب؛ لذلك كانت من حيث عدد السكان ثـاني بلـد فـي القطـر المصري بعد القاهرة.

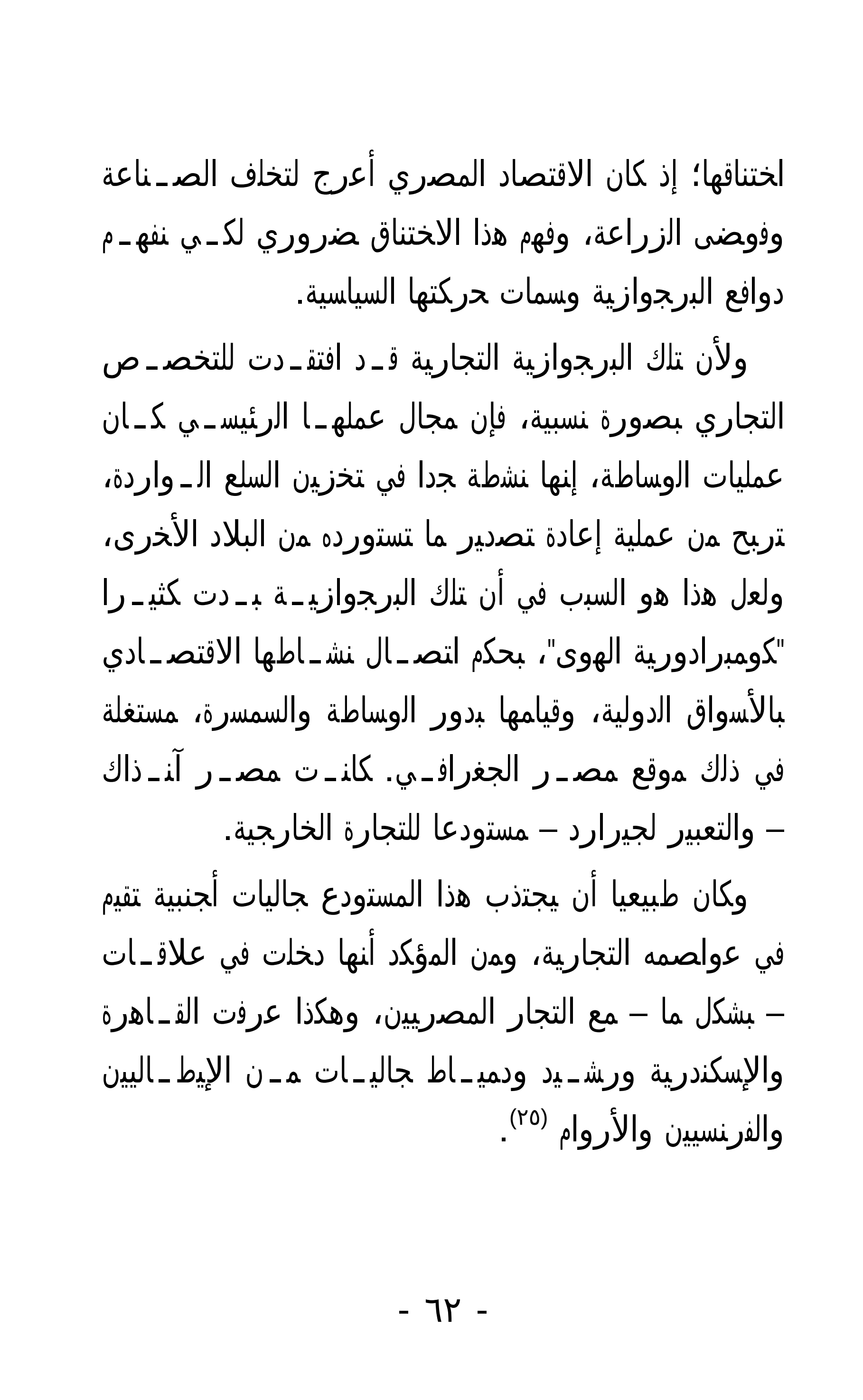
* كانت تجارة الصادر والـوارد نشـطة نسـبيا، فمـع أن مصر كانت تصـدر فحسـب المنسـوجات المصـرية والحاصلات الزراعية فضلاً عن سلع أخرى أقل أهمية، فإنها كانت مركزا لإعادة التصدير؛ إذ كانـت موانئهـا تصـدر إلى أوربا الحاصلات والسلع التي كانت ترد إليها من أفريقيا

وآسيا ومنها "البن" و"العاج" و"التبـر" و"الصـمغ العربـي" و"ريش النعام" و"التمر الهندي" و"الجلود" و"الكحل"... إلخ.

ومع أن الميزان التجاري مع أفريقيا الوسطى كان مختلاً؛ إذ كانت صادرات مصر إليها أقل بكثير من وارداتها منهـا، فإنه كان أقل اختلالاً مع الأقطار العربية؛ إذ كانت الصادرات المصرية تعادل ثلثي وارداتها من تلك البلاد.. لكن الجمارك المصرية كانت تغل إيرادا لا بأس به، حيث كـان بمصـر ثمانية مراكز جمركية، وقد قدر علماء الحملة الفرنسية ربـح البلاد من تجارتها مع فرنسا وإيطاليا بـ ٥٠ ألـف قـرش في السنة، ومن تجارتها مع أفريقيا الوسطى باثنى عشر ألف قنطار من تراب الذهب، ومن تجارتها مع السلطنة العثمانيـة بمليون ريال، وقدَّر "**المسيو استيف**" – أحد علمـاء الحملـة الفرنسية – إيرادات الجمارك المصرية جميعها بنحو ثلاثـة ملايين فرنك في العام [٢٣].

وكان في القاهرة وحدها أربعة آلاف من تجـار الجملـة وخمسة آلاف من صغار التجار [٢٤].

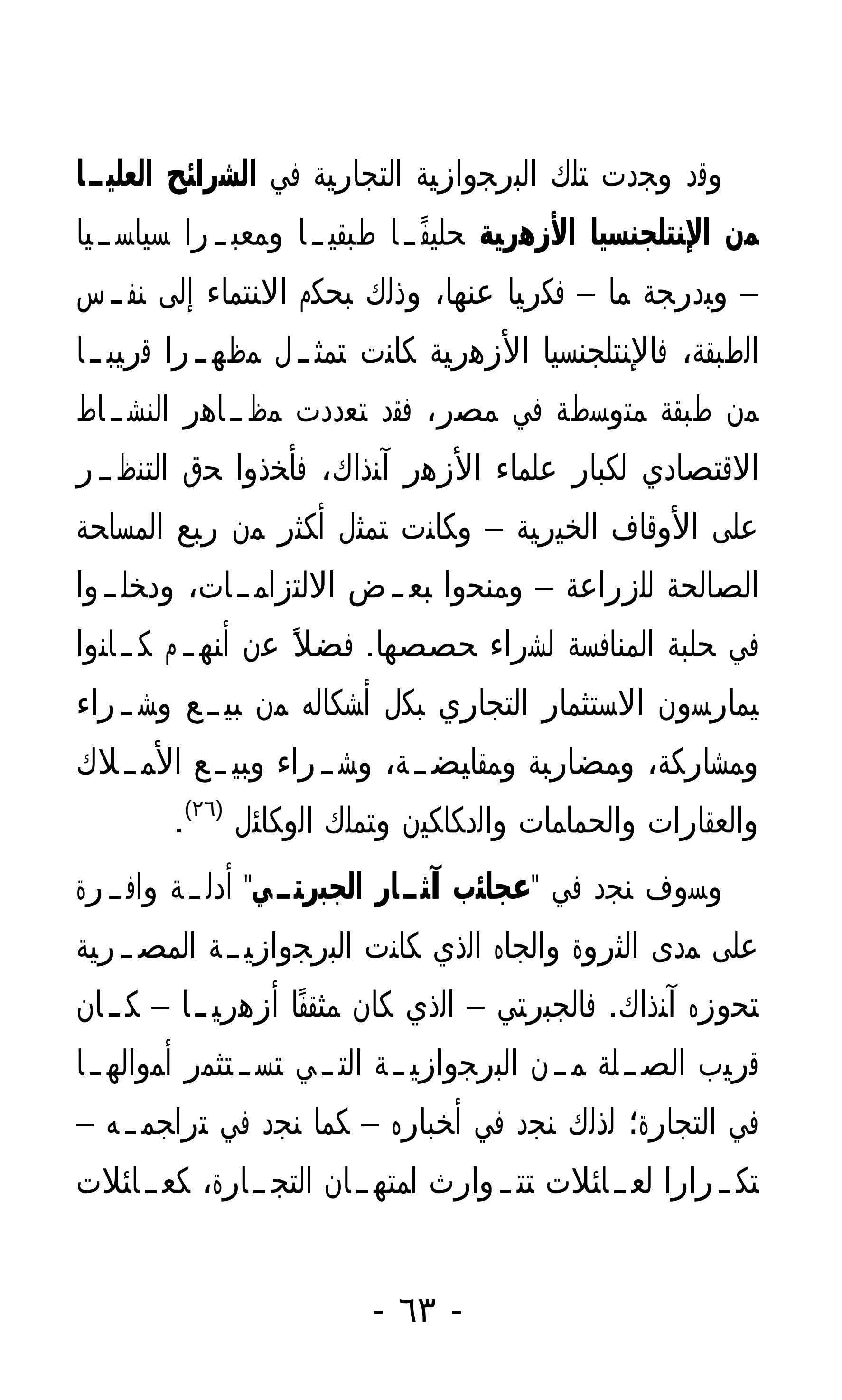
وإذا كانت العلاقـات الرأسـمالية قـد طرحـت نفسـها في برجوازية تجارية بالأساس، فلا بد أن نضع في اعتبارنا



اختناقها؛ إذ كان الاقتصاد المصري أعرج لتخاف الصـناعة وفوضى الزراعة، وفهم هذا الاختناق ضروري لكـي نفهـم دوافع البرجوازية وسمات حركتها السياسية.

ولأن تلك البرجوازية التجارية قـد افتقـدت للتخصـص التجاري بصورة نسبية، فإن مجال عملهـا الرئيسـي كـان عمليات الوساطة، إنها نشطة جدا في تخزين السلع الـواردة، تربح من عملية إعادة تصدير ما تستورده من البلاد الأخرى، ولعل هذا هو السبب في أن تلك البرجوازيـة بـدت كثيـرا "كومبرادورية الهوى"، بحكم اتصـال نشـاطها الاقتصـادي بالأسواق الدولية، وقيامها بدور الوساطة والسمسرة، مستغلة في ذلك موقع مصـر الجغرافـي. كانـت مصـر آنـذاك – والتعبير لجيرارد – مستودعا للتجارة الخارجية.

وكان طبيعيا أن يجتذب هذا المستودع جاليات أجنبية تقيم في عواصمه التجارية، ومن المؤكد أنها دخلت في علاقـات – بشكل ما – مع التجار المصريين، وهكذا عرفت القـاهرة والإسكندرية ورشـيد ودميـاط جاليـات مـن الإيطـاليين والفرنسيين والأروام [٢٥].



وقد وجدت تلك البرجوازية التجارية في **الشرائح العليا من الإنتلجنسيا الأزهرية** حليفًا طبقيا ومعبرا سياسيا – وبدرجة ما – فكريا عنها، وذلك بحكم الانتماء إلى نفس الطبقة، فالإنتلجنسيا الأزهرية كانت تمثل مظهرا قريبا من طبقة متوسطة في مصر، فقد تعددت مظاهر النشاط الاقتصادي لكبار علماء الأزهر آنذاك، فأخذوا حق التنظر على الأوقاف الخيرية – وكانت تمثل أكثر من ربع المساحة الصالحة للزراعة – ومنحوا بعض الالتزامات، ودخلوا في حلبة المنافسة لشراء حصصها. فضلاً عن أنهم كانوا يمارسون الاستثمار التجاري بكل أشكاله من بيع وشراء ومشاركة، ومضاربة ومقايضة، وشراء وبيع الأملاك والعقارات والحمامات والدكاكين وتملك الوكائل [٢٦].

وسوف نجد في "**عجائب آثار الجبرتي**" أدلة وافرة على مدى الثروة والجاه الذي كانت البرجوازية المصرية تحوزه آنذاك. فالجبرتي – الذي كان مثقفًا أزهريا – كان قريب الصلة من البرجوازية التي تستثمر أموالها في التجارة؛ لذلك نجد في أخباره – كما نجد في تراجمه – تكرارا لعائلات تتوارث امتهان التجارة، كعائلات

"**المحروقي**" و"**الشرايبي**" و"**محرم**" و"**طوبار**". وهي عـائلات كانت ملء السمع والبصر في عصر **الجبرتي**.

فالمحروقيون كانوا تجارا مشـهورين، وكـان لعميـدهم – في زمن الجبرتي – السيد "**أحمد المحروقي**" شأن كبيـر، فقد اتسعت أيامها تجارته فـي مختلـف الأقطـار الشـرقية والأوربية وتعامل مع جميع تجار مصر وضواحيها وجميـع الأمصار الإسلامية، وذاع صيته بـين الأقطـار الحجازيـة والسورية والرومية.

وعاصر **الجبرتي** أيضا من سلالة "**الشـرايبي**" الخواجـا "**أحمد بن يوسف الشرايبي**" الذي كان "فـي غايـة الثـراء والرفاهية"، فضلاً عن عائلة "**محرم**" التي ذاع صيت أبنائهـا في التجارة لدرجة أن أحدهم كـان عضـوا فـي الـديوان الخصوصي الذي أنشأه "**نابليون**"، وكان "**حسن طوبار الكبير**" مالكًا لأسطول ضخم من مراكب الصيد قُدر بحـوالي ٥٠٠ سفينة، فضلاً عن تملكه مصـانع لنسـج القطـن، ومتـاجر وضياع ضخمة في "**المنزلة**".

ومن التجار المشـهورين الـذين عاصـرهم "**الجبرتـي**" "**الخواجا جمال الدين الذهبي**" شهبندر التجار. الـذي ذكـر

عنه أن له كثير من الوكالات والمنازل، وعلى قدر كبير من الثروة والجاه، ومنهم "**مصطفى عبد ا** " الذي كان من أشهر تجار "رشيد"، و"**الخواجا محمود حسن**" الذي كان يملك ذهبيات وله وكالات، و"**الحاج مصطفى البشتيلي**" الذي كان يتاجر في الزيت وله وكالات ضخمة في معظم المديريات وخاصة في الإسكندرية، وكان "**الشيخ مصطفى الصيرفي**" يتاجر مع السعودية واليمن، وبلغت ثروة التاجر "**أحمد الزور**" تاجر الصابون، الحدَّ الذي مكنه من أن يقرض التجار ما يصل إلى ١٠ آلاف ريال.

وسوف نجد في تراجم مشايخ الأزهر التي أوردها **الجبرتي** أدلة متعددة على النشاط التجاري الواسع الذي كانوا يمارسونه، ومنهم المشايخ "**إسماعيل البراوي**" و"**محمد الجوهري**" و"**عبد الوهاب الشبراوي**" و"**محمد المهدي**" و"**علي البيومي**" و"**عبد ا الإدكاوي**".

وكانت الأسر التجارية تمارس أعمالاً تتخطى استثمارات التاجر الفرد؛ لتصبح **الأسرة مؤسسة تجارية أو شركة مساهمة**، فقد ذكر "**الجبرتي**" أن عائلة "**الشرايبي**" "كانت تتبع سنة ثابتة؛ إذ كانوا" يجعلون عليهم كبيرا وتحت يده الكاتب

والمستوفي والجابي، فيجمع لديه جميع الإيراد من الالتـزام والعقار والجامكية، ويسدد الميري ويصرف لكل إنسان راتبه على قدر حاله، وقانون استحقاقه، وكذلك لـوازم الكسـاوي للرجال والنساء في الشتاء والصـيف، ومصـروف الجيـب في كل شهر، وعند تمام السنة يعمل الحساب ويجمع ما فضل عنده من المال ويقسمه علـى كـل فـرد بقـدر اسـتحقاقه وطبقته [٢٨].

كما أن **النشاط التجاري المشترك بين الزوج والزوجـة** كان منتشرا وخاصة لدى الإنتلجنسيا الأزهرية، فقـد كانـت زوجة "**الشيخ الشرقاوي**" تدير له أمواله وتستثمرها لحسابه؛ إذ اشترت عقارات وبيوتًا كانت تؤجرها فضلاً عن الحوانيت والوكالات، وكانت زوجة "**الشيخ المهدي**" تسـتثمر أموالـه في تجارة القطن والأرز والكتان.

وإضافة إلى كل هذا فإن كبار التجار كـانوا يمارسـون **نشاطًا مشتركًا دائما أو مؤقتًا**، فقد تحاسب كل من التاجرين الكبيرين "**أحمد المحروقي**" و"**أحمد الزور**" على شركة كانت بينهما، على حد ما يروي الجبرتي في أخباره.

وكان طبيعيا أن يكون للبرجوازية المصـرية التجاريـة بشريحتيها من "التجار" و"المشايخ التجار" علاقاتهـا بـالحكم المملوكي الذي كان مسـيطرا علـى مصـر، لقـد كانـت "**عائلة الشرايبي**" وثيقة الصـلة بـأمراء المماليـك لدرجـة أن الأمراء بمصر كانوا يترددون عليهم كثيـرا دون سـبق دعوة، وقد ربطـت علاقـة وثيقـة بـين عميـدهم وبـين "**الأمير رضوان كتخدا**"؛ إذ كان يتفسـح عنـده فـي كثيـر من الأوقات، مع الكمال والاحتشام، ولا يصاحبه فـي ذلـك المجلس إلا اللطفاء من ندمائه" [٢٩].

وكان الأمير المملوكي "**الألفي الكبير**" على علاقة وثيقـة بتجار مصر، وقد سانده بعضـهم بحمـاس فـي صـراعه مع "**محمد علي**"، وممن قدموا له خدماتهم "**مصطفى عبد ا**" من أعيان "رشيد"، و"**محمـود حسـن**" صـاحب الـذهبيات والوكالات.

وحرص أمراء المماليك على مجاملة كبار التجار، فعندما زوج الأسـتاذ "**أحمـد المحروقـي**" ولـده "السـيد محمـد" أولم له وليمة حافلة حضـرها الأمـراء جميعـا وحملـت

إليه هداياهم وهدايا التجار والعظماء من المسلمين والأقبـاط والأتراك والإفرنج.

ولم يكن طبيعيا – في ظروف مصر آنـذاك – أن تخلـو العلاقات بين البرجوازية التجارية المصرية – بشريحتيها – وبين أمراء المماليك من تعقيد الظاهرة المصرية عمومـا، ويمكن رصد بعض ملامح هذا التعقد على النحو التالي:

* أن أمراء المماليـك **كـانوا يعتمـدون علـى التجـار في اقتراض ما قد يحتاجون إليه من أموال،** كما كان هؤلاء التجار يستوردون لحسابهم بعض ما يحتاجون إليه من سلع، لكن العلاقة لم تستمر على هذا النحـو الـذي كـان ممكنـا احتماله؛ إذ لجأ الأمراء إلى **مصادرة أموال بعـض التجـار واستصفائها**، وهو الذي دفع كثيرين إلـى تـأمين ثـروتهم بطـرق سـاذجة وبدائيـة، وقـد روي "**بـوريين**" – سكرتير نابليون الخاص – في مذكراته أن "**نابليون**" عندما نزل "**دمنهور**" أقام مع هيئة أركان الحرب بدار كانت لأحـد أعيان البلدة، ومع أن ظاهرها كان حسنًا، إلا أن داخلها كان مهدما، وهو ما أدهش "**بونابرت**" الذي كان قد علم أن الرجل صاحب ثروة، وقد فسر الرجل حرمانه لنفسه مـن التمتـع

برفاهية العيش برغم غناه، فقال إنه قبل بضع سنوات كـان قد أصلح داره وأثثها، فوصل ذلـك إلـى مسـمع الأمـراء في القاهرة، فطلبوه وطالبوه بالمـال، فلمـا امتنـع عـاقبوه بالضرب إلى أن أخذوا منه ما يريدونه ولكن بعد أن كسروا رجله، وختم الرجل قصته قائلاً:

"ومن ذلك الحين حرصت على أن لا تكون لي دار غيـر هذه الدار الخربة، والويل كل الويل لمن يعرف أنـه غنـي في هذه البلاد، فأضمن الأحوال للسلامة هو الفقر أو ادعـاء الفقر" (٣٩).

تلك حقيقة تؤكدها أخبار "**الجبرتي**" الـذي ذكـر تقليـدا مملوكيا ليس نادر التكرار، ذلك هو "تتبع مـن يشـتم فيـه رائحة الغني فيؤخذ ويحبس ويكلف بطلب أضعاف ما قـدر عليه" (٣١).

* وبالإضافة إلى المصادرات والاستصفاءات، فإن أمراء المماليك في حمى صراعهم على السلطة، وهو صراع كـاد ينتهي بخراب شـامل لحيـاة مصـر الاقتصـادية، **لجئـوا إلى العصـف بحـق الملكيـة نفسـه؛ إذ مـدوا أيـديهم إلى المواريث،** فإذا مات الميت أحاطوا بموجوده سواء كـان

له وارث أو لا، وصار بيت المال من جملة المناصب التـي يتولاها شرار الناس بجملة من المال يقوم بدفعه كل شـهر، ولا يعارض فيما يفعل في الجزئيات، وأما الكليات فيخـتص بها الأمير، فحل بالناس ما لا يوصف مـن أنـواع الـبلاء إلا من تداركه ا [٣٢].

* وكان **احتكار الأمراء للمناطق الجمركية** عاملاً هامـا من عوامل **بروز التنـاقض بـين المماليـك والبرجوازيـة المصرية التجارية،** فبينما كان "جمـرك القصـير" متروكًـا لحكام الجهات القبلية، فإن جمارك باقي الثغور كانت مقسمة بين "**مراد بك**" و"**إبراهيم بك**"، فاختصَ الأول بجمارك القاهرة وبولاق ومصر القديمة ورشيد ودمياط والإسكندرية، بينمـا اختصَ الثاني بإيراد جمرك السويس الذي كان أكثر حركـة وإيرادا؛ لأنه كان يستقبل معظم واردات بلاد الهنـد وبـلاد العرب، وكان إيراده وحده يعادل بقية المناطق الجمركية.

وبينما لجأ "**إبراهيم بك**" إلى تحصيل إيراد جمرك السويس بواسطة جهاز إداري يعمل لحسابه، فقد أعطى "**مـراد بـك**" الجمارك الستة المخصصة له لملتـزمين كـانوا يـديرونها لحسابهم مقابل رسم معين يدفعونه إليه، وبسـبب الفوضـى

الإدارية التي كانت سمة الحكم المملوكي، أصبحت الجمارك ميدانًا لارتباك التجارة برفع رسومها الجمركيـة، وخاصـة في الثغور التي كانت تتبع "**مراد بك**"، فقد لجأ الوسطاء الذين كانوا يديرونها إلى الحصول على مكاسـبهم عـن طريـق المغالاة فيها.

وقد خلق هذا كله نوعا مـن **التنـاقض داخـل صـفوف البرجوازية التجارية نفسها** أدت إليه الفوضـى المملوكيـة الشاملة، ففضلاً عن الجمارك والمصادرات تكفل **الضـرائب** باستنزاف جزء كبير من عائد التجارة، ومـع أن العقـارات كانت معفاة من الضرائب، فإن **المكوس والإتـاوات** كانـت مفروضة على **الصناعات والمأكولات والمتـاجر والوكائـل والسفن والقوافل، وكذلك على الرءوس وعلـى الوظـائف الرئيسية** [٣٣].

وفي مواجهة الفوضى لجأ التجار إلى تحصيل أربـاحهم من المستهلك مباشرة، وهو ما خلق نوعا من الاحتكاك الحاد بين المستهلكين في المدينة وبين صغار التجار، وبين هؤلاء وبين القائمين على مراقبة الأسواق.

وتحفل أخبار "**الجبرتي**" بالشكوى المرَة من سلوك صغار التجار في الأسواق، ومن رفعهم للأسعار واحتكارهم للأقوات بصورة مبالغ فيها. على أنه هو نفسه – الجبرتي – قد برر هذا السلوك عندما ذكر أن مساتير الناس – على مشارف الحملة الفرنسية – قد احتاجوا بيع أمتعتهم ودورهم، وأن تجار البن والبهار قد طولبوا بالسلف عن المكوسات المستقبلية، ولما كانوا متأكدين من عدم ردها فقد استعاضوا خسارتهم من زيادة الأسعار (٣٤).

كان طبيعيا انطلاقًا من كل ما سبق أن **تطفو التناقضات بين التجار والمماليك وأن يتصاعد التشاحن بينهما ليصل إلى حافة الانفجار**، وتقدَم مشايخ الأزهر ليعبروا عن هذا التشاحن في المصالح، فقد كانت لهم من مكانتهم الدينية حرمة وافرة وقدرة على تحريك الشارع المصري، الذي كان الأداة الطبيعية للضغط على أمراء المماليك، فقد كان يقبع في أسفل السلم الاجتماعي مطحونًا ومنسيا وجائعا، ومستعدا بالتالي للمقاومة والانقضاض.

ولكن تلك الانتفاضات قادها المشايخ، فظلت دائما محكومة بالتحالف بينهم – كطلائع للبرجوازية التجارية – وبين أمراء

المماليك بحيث يمكن توصيفها في خانة الابتـزاز السياسـي أكثر منها في خانة الثورة أو التمرد. لقد خلت تماما من أيـة رؤية استراتيجية تتجه لفصم التحالف مع الطبقـة السـائدة، وإن لم تخل من الرغبة في تعديل شروط هذا التحالف، وفيما بعد ستكون تلك خاصية دائمة من خصـائص البرجوازيـة المصرية.

انطلاقًـا مـن ذلـك فـإن موقـف "**الشـيخ الـدردير**" من "**حسين بك شفت**" لا ينبغي أن يبعـث علـى الدهشـة، ففي هذا الموقف تتبلور كل خصائص الإنتلجنسيا الأزهريـة التي سوف تتكرر كثيرا بعد ذلك، ومـع أن الواقعـة تعـود إلى عام ١٢٠٠ هـ (١٧٨٥ – ١٧٨٦ م) وقبل خمسة عشر عاما من وصول الحملة الفرنسية إلى مصر فإنها ليست أقدم أمثالها وليست آخرها بالقطع. كان "**الشيخ الدرير**" ذكيا عندما حرص على شفط سخط الجمـاهير الشـعبية فـي القـاهرة على تصرفات المماليك. أيامهـا كـان الأميـر المملـوكي "**مراد بك**" يعيث فسادا في الوجه البحـري، تاركًـا بعـض صناجقة في القاهرة، فتسلطوا – والقائـل هـو الجبرتـي – على "مصادرات الناس في أموالهم"، وتصدر لذلك "**حسـين**

بك شفت" الذي تسلط على هجم البيوت ونهبها، وقد تكـرر ذلك منه تجاه منزل "**أحمد سالم الجزار**" – متـولي رياسـة الشيخ البيومي -، فقد نهب حتى "مصاغ النساء والفـراش"، وهو ما أثار أهالي "الحسينية"، فتجمهروا في فنـاء الجـامع الأزهر مثيرين "أوباش العامة والجعيدية"، وحمـل الجميـع نبابيت ومساوق، وكان المشهد بأكمله يهدد بانتفاضة عنيفـة ضد صناجق "**مراد بك**"، لكن "**الشيخ الدردير**" سارع يعلـن موافقته على تمرُّد أهالي الحسينية، بل وبالغ في تحريضـهم مؤكدا أنه معهم، فخرجوا من نواحي الجامع وأقفلوا أبوابـه، وطلع منهم طائفة إلى أعلى المنارات يصيحون ويضـربون بالطبول، وانتشروا بالأسواق في حالـة منكـرة، وأغلقـوا الحوانيت، وقال لهم – في غـد نجمـع أهـالي الأطـراف والحارات وبولاق ومصر القديمة وأركب معكـم، وننهـب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا، ونموت شـهداء أو ينصـرنا ا عليهم.

لكن هذا التشدد البالغ سرعان ما تراخى وفي نفس الليلة، فبعد المغرب حضر "**سليم أغا مسـتحفظان**" – أي محـافظ القاهرة – و"**محمد الجلفي**" كتخدا "**إبراهيم بك**" – أي وكيله –

واجتمعوا **بالشيخ الدردير**، وتكلموا معه وخوفوه من تضاعف الحال، وانتهت المفاوضة بوعد برد المنهوبـات، وبـالطبع لم ينفذ الوعد "وبردت القضية" على حد تعبير الجبرتي [٣٥].

كان الخوف من تضاعف الحال يحول كل نشاط ثـوري إلى نـوع مـن الحلـول الوسـط، هبطـت معهـا طاقـة "**الشيخ الدردير**" – شيخ المالكية ومفتي ونـاظر الصـعايدة وشيخ رواقهم - وشيخ المشايخ في عصره [٣٦] من الدعوى إلى العنف المسلح ضد المماليك إلى مجرد وعد – يثق بأنـه لن ينفذ – بإعادة المنهوبات؛ لذلك لم يكن غريبـا أن يكـرر "**سليمان بك أغا**" ما فعله "**حسين بك شفت**" بعد أيـام قليلـة من "برودة القضية" إذ استولى على سـفينة محملـة بـالتمر والسمن قدمت من الصعيد إلى القاهرة، ولأن ما كانت تحمله السفينة كان يخصُ مجاوري الصـعيد فـي الأزهـر، فقـد تصرفوا بعنف، وأضربوا عن الدراسـة، فركـب المشـايخ "**الدردير**" و"**العروسي**" و"**المصـيلحي**" وآخـرون، وتقـدموا لمفاوضة "**سليمان الأغا**" بحضور "**إبراهيم بـك**" – شـريك "**مراد بك**" في الحكم آنذاك -، وبرغم أن المشايخ قد تحـدثوا

"بكلام كثير ومفحم" فإن "**المفاوضة**" لم تنته بعودة السلع كاملة إلى أصحابها.

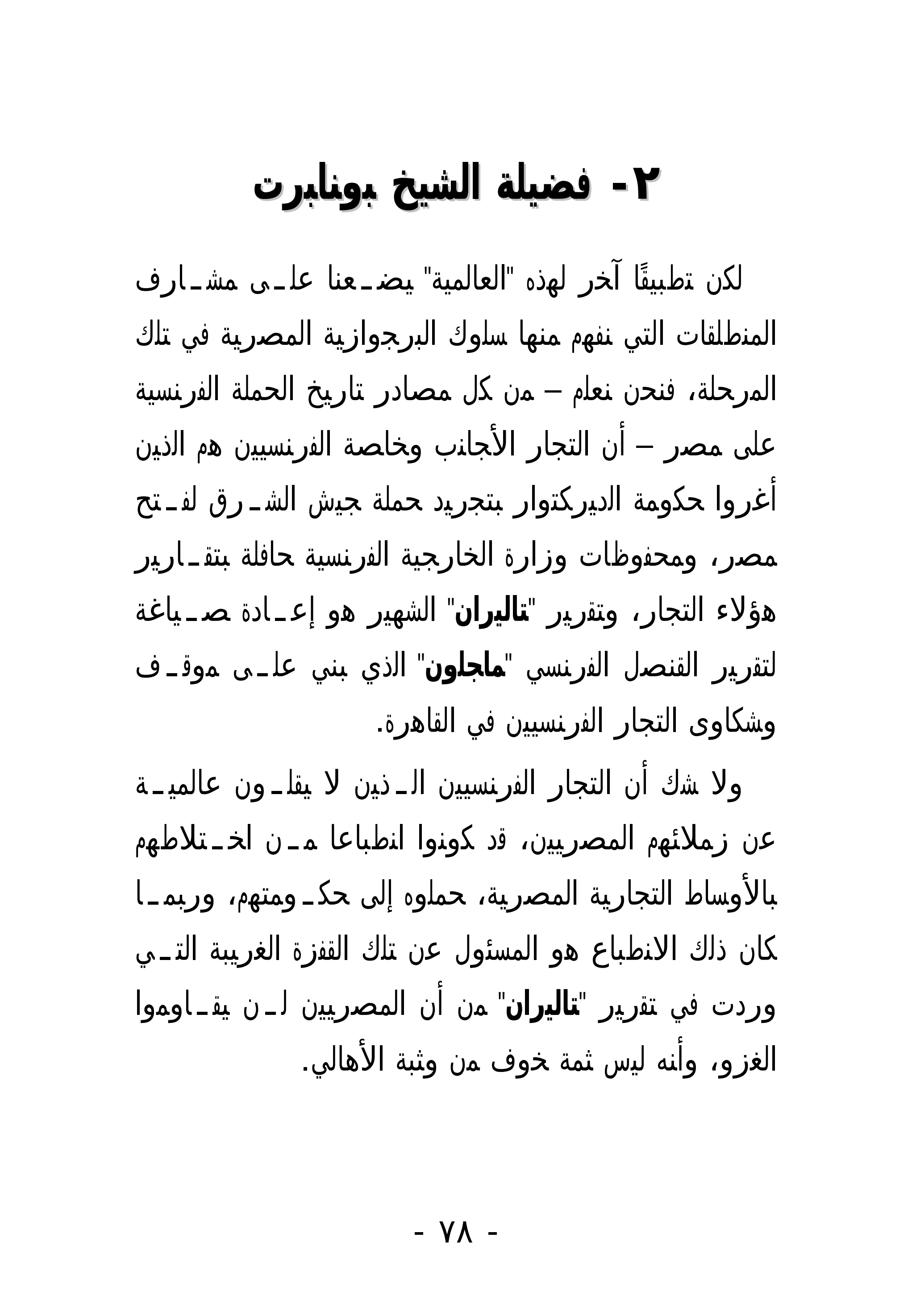
هذا **العجز عن مواجهة الانتهاب المملوكي بعمل حاسم،** يتبدى أكثر في السلوك الذي سلكه "**محمود بن حسن محرم**" – وهو التاجر الشهير – تجاه محاولة "**حسين بك شفت**" تعريضه لنفس المحاولة، فعندما أرسل "**شفت**" إليه يطلبه قابل رسله فـ"**لاطفهم وأرضاهم بدارهم**"، وركب إلى "**إبراهيم بك**" الذي لم يقابله ولكن استقبله وكيله، وانتهت المقابلة برشوة؛ إذ "عبى له الخواجا هدية بعد ذلك وقدمها إليه" (٣٨).

إن سلوك "**الشيخ الدردير**" يبدو بالمقارنة لسلوك الخواجا "**محمود ابن حسن محرم**"، نوعا من اليعقوبية التي لا تنظر للعواقب، لكنهما معا، من كان جيرونديا ومن تصرف يعقوبيا، قد انتهيا إلى نفس النهاية: هادنا وساوما. وإلى هذه السمة يشير "**صبحي وحيدة**" الذي لاحظ "أن التجار وأصحاب الحرف كانوا يفضلون وقتئذ مداراة أهل الدولة وتجنب شرهم واستمالتهم على الوقوف في وجههم ما استطاعوا. فما إن يصطدم الأمراء ببعضهم البعض أو يثور المماليك على الأمراء أو يتربص الجميع بالسكان، حتى يقفل كل منهم

حانوته وينقلب إلى أهله ينتظر انقضاء الأزمة أو فورة الغفلة التي أثارتها" [٣٩].

وليس هناك ما يحملنا على تخطئة ما يذهب إليه "**وحيـدة**" من أن التجار والصناع يشاركون في الغالب رجـال الـدين في عالميتهم، فرأس المال عادة لا وطن له، يـتلمس غايتـه في كل مكان، وهو – إلـى هـذا – مـاكر مـرن محـب للاستقرار، لا يقدم على الثورة وقلب الأوضاع وإنشاء النظم الجديدة إلا إذا ضاقت ظروفه ضيقًا شديدا [٤٠].

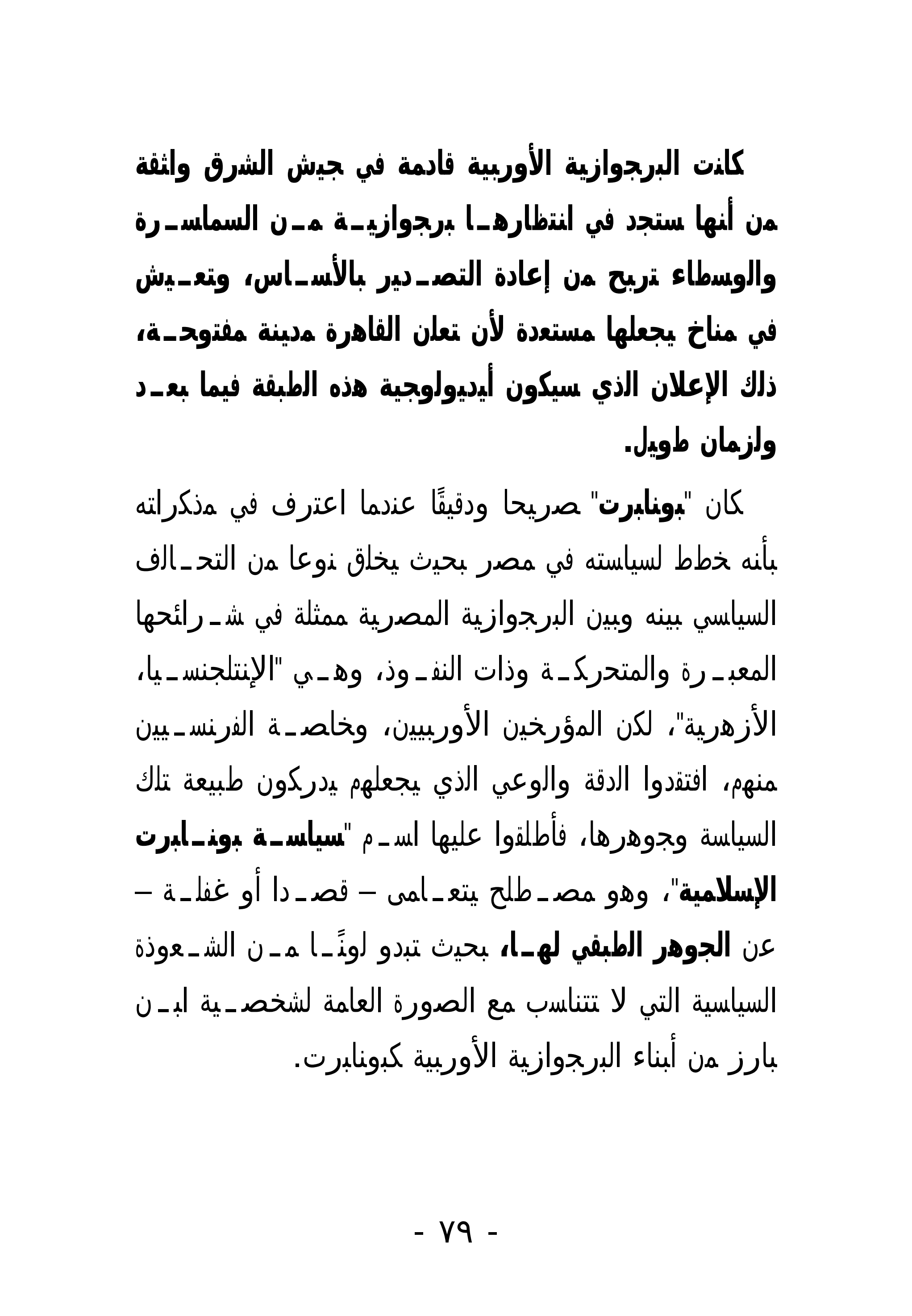
ولـيس الـدليل الوحيـد علـى صـحة مـا يـذهب إليه أن "**المحروقـي**" – كبيـر تجـار المرحلـة – تعـاون مع الفرنسيين والأتراك والمماليـك علـى التـوالي رغـم تناقضهم، وخرج من ذلك كله سليما.



٢- فضيلة الشيخ بونابرت

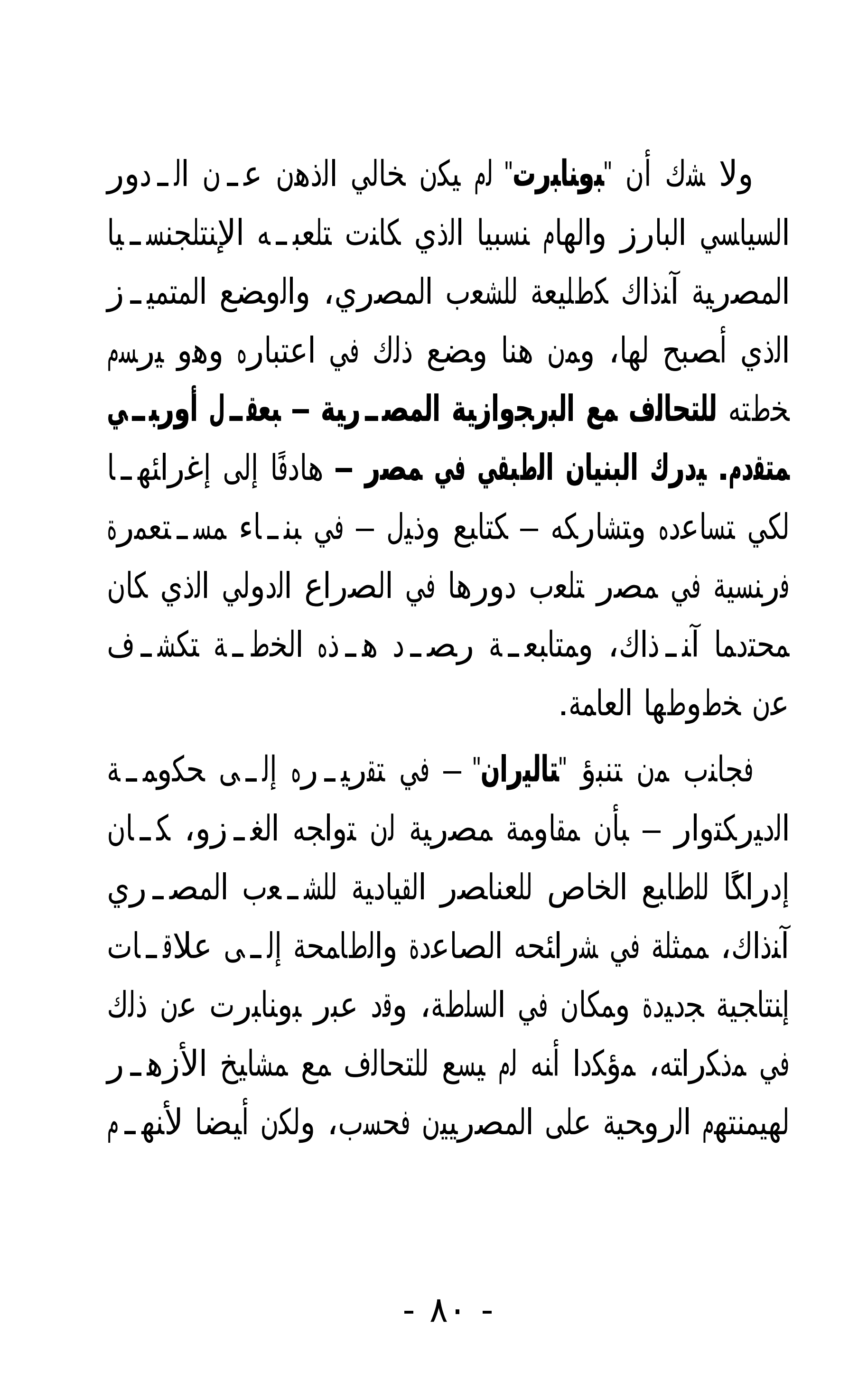
لكن تطبيقًا آخر لهذه "العالمية" يضعنا على مشارف المنطلقات التي نفهم منها سلوك البرجوازية المصرية في تلك المرحلة، فنحن نعلم – من كل مصادر تاريخ الحملة الفرنسية على مصر – أن التجار الأجانب وخاصة الفرنسيين هم الذين أغروا حكومة الديركتوار بتجريد حملة جيش الشرق لفتح مصر، ومحفوظات وزارة الخارجية الفرنسية حافلة بتقارير هؤلاء التجار، وتقرير "**تاليران**" الشهير هو إعادة صياغة لتقرير القنصل الفرنسي "**ماجاون**" الذي بني على موقف وشكاوى التجار الفرنسيين في القاهرة.

ولا شك أن التجار الفرنسيين الذين لا يقلون عالمية عن زملائهم المصريين، قد كونوا انطباعا من اختلاطهم بالأوساط التجارية المصرية، حملوه إلى حكومتهم، وربما كان ذلك الانطباع هو المسئول عن تلك القفزة الغريبة التي وردت في تقرير "**تاليران**" من أن المصريين لن يقاوموا الغزو، وأنه ليس ثمة خوف من وثبة الأهالي.



كانت البرجوازية الأوربية قادمة في جيش الشرق واثقة من أنها ستجد في انتظارهـا برجوازيـة مـن السماسـرة والوسطاء تربح من إعادة التصـدير بالأسـاس، وتعـيش في مناخ يجعلها مستعدة لأن تعلن القاهرة مدينة مفتوحـة، ذلك الإعلان الذي سيكون أيديولوجية هذه الطبقة فيما بعـد ولزمان طويل.

كان "**بونابرت**" صريحا ودقيقًا عندما اعترف في مذكراته بأنه خطط لسياسته في مصر بحيث يخلق نوعا من التحـالف السياسي بينه وبين البرجوازية المصرية ممثلة في شـرائحها المعبـرة والمتحركـة وذات النفـوذ، وهـي "الإنتلجنسـيا، الأزهرية"، لكن المؤرخين الأوربيين، وخاصـة الفرنسـيين منهم، افتقدوا الدقة والوعي الذي يجعلهم يدركون طبيعة تلك السياسة وجوهرها، فأطلقوا عليها اسـم "**سياسـة بونـابرت الإسلامية**"، وهو مصـطلح يتعـامى – قصـدا أو غفلـة – عن **الجوهر الطبقي لهـا،** بحيث تبدو لونًـا مـن الشـعوذة السياسية التي لا تتناسب مع الصورة العامة لشخصـية ابـن بارز من أبناء البرجوازية الأوربية كبونابرت.



ولا شك أن "**بونابرت**" لم يكن خالي الذهن عن الدور السياسي البارز والهام نسبيا الذي كانت تلعبه الإنتلجنسيا المصرية آنذاك كطليعة للشعب المصري، والوضع المتميز الذي أصبح لها، ومن هنا وضع ذلك في اعتباره وهو يرسم خطته **للتحالف مع البرجوازية المصرية – بعقل أوربي متقدم. يدرك البنيان الطبقي في مصر –** هادفًا إلى إغرائها لكي تساعده وتشاركه – كتابع وذيل – في بناء مستعمرة فرنسية في مصر تلعب دورها في الصراع الدولي الذي كان محتدما آنذاك، ومتابعة رصد هذه الخطة تكشف عن خطوطها العامة.

فجانب من تنبؤ "**تاليران**" – في تقريره إلى حكومة الديركتوار – بأن مقاومة مصرية لن تواجه الغزو، كان إدراكًا للطابع الخاص للعناصر القيادية للشعب المصري آنذاك، ممثلة في شرائحه الصاعدة والطامحة إلى علاقات إنتاجية جديدة ومكان في السلطة، وقد عبر بونابرت عن ذلك في مذكراته، مؤكدا أنه لم يسع للتحالف مع مشايخ الأزهر لهيمنتهم الروحية على المصريين فحسب، ولكن أيضا لأنهم

"**أثرياء وذوو طباع هادئة ولا يركبون الخيل ولا يمارسـون أعمالاً عسكرية ولا ينتظر منهم تزعم حركة مسلحة**" [٤١].

وهكذا حدد "**بونابرت**" الصفات التي يريدها في الزعامـة التي يتحالف معها، وبدرجة ما كان نافذ البصيرة، وقد قـال لـ"**كليبر**" في رسالة منه إنه "**ليس بين زعماء الأمـة كلهـم من هو أقل خطرا علينا من الشيوخ؛ فهم جبناء، عـاجزون عن القتال، يوحون – كجميع رجال الدين – بالتعصـب دون أن يكونوا هم أنفسهم متعصبين**" **[٤٢]**.

وإذا كان "**نابليون**" – كما يذهب "**هيرولد**" – ليس خاليـا من ذلك الامتياز الفذ الذي يتمتع به الذين يصنعون التـاريخ ويكتبون عما صنعوه، وهـو فـي كتابتـه مختلفًـا تمامـا عن الكيفية التي صنعوه بها [٤٣]، لكن تمتعه بجزء من هـذه الميزة الفريدة لا يعني لدينا إهمال تلك الصـفحات المطولـة التي كتبها في مذكراته عن منافقة المشايخ له، ومن الصحيح أنه كان يبادلهم النفاق، وأنه قد يكون بالغ كثيرا في تصـوير ضعفهم وانهيارهم أمامه، ولكن ذلك كله لا ينفي أن الجنرال الكورسيكي قد خرج بانطباع محدد عـنهم، انطبـاع جعلـه متسامحا دائما معهم، واثقًا تماما من أنه يسـتطيع أن يعتمـد

عليهم، وأن يفسد من قد تحدثه نفسه بأن يكون علـى غيـر ما يريده.

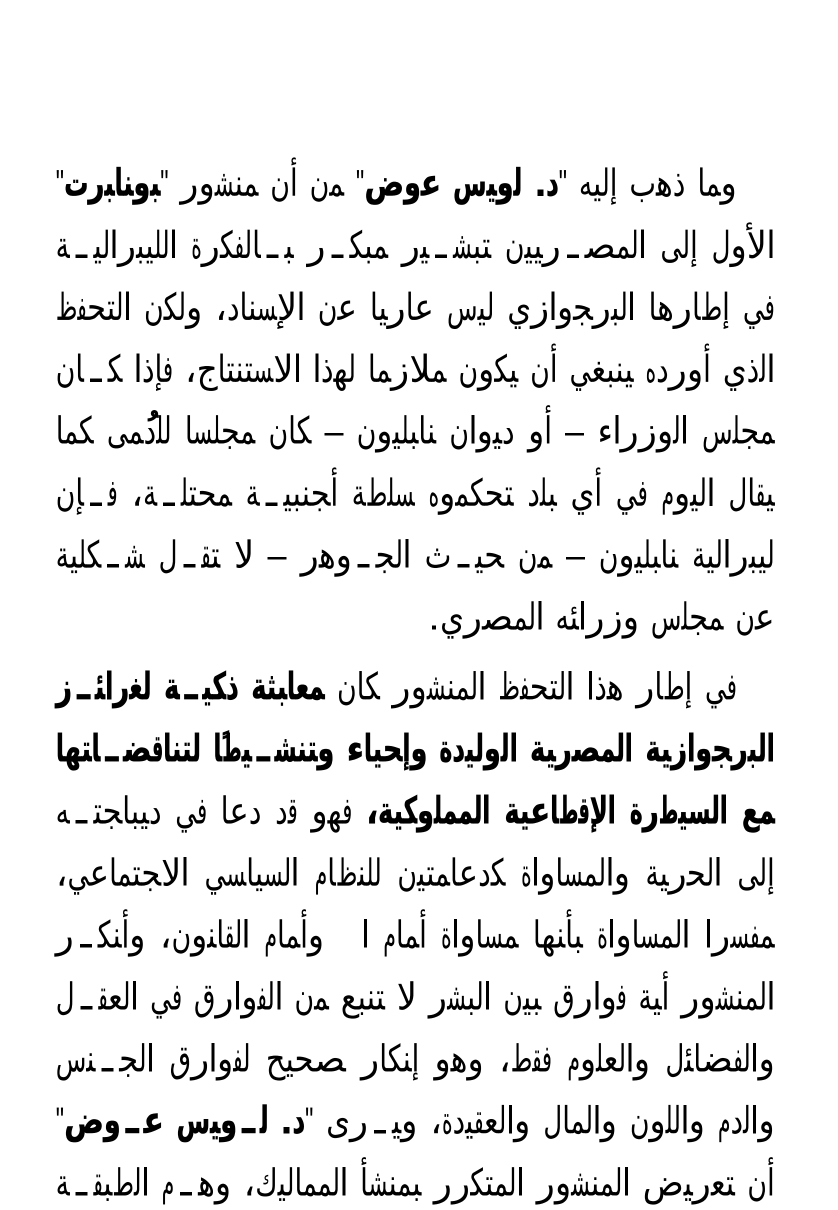
وبينما كان يرى أن الرأفة فضيلة تافهة، فإن الإنتلجنسـيا البرجوازية المصرية كانت لها مكانة في نفسه دفعته كثيـرا إلى ممارسة هذه الفضيلة التافهة.

كانـت سياسـة "**نـابليون**" الإسـلامية فـي جوهرهـا **سياسة طبقية**، ومـن الخطـأ تـرك المصـطلح الأوربـي – الممالئ للخطأ – يفقدها هويتها الحقيقية.. فعنـدما كتـب "**نابليون**" لـ"**كليبر**" قائلاً: "علينا أن نهدهد التعصب حتى ينام قبل أن نستطيع اقتلاعه" [٤٤]، كان يعني بالتعصب: "مقاومـة الغزو والتصدي له"، وخطته في ذلـك واضـحة ومحـددة: **تدجين البرجوازية المصرية الوليـدة وإرضـاعها؛ لتنمـو على جناح البرجوازية الفرنسية؛ الأم الغازية.**

وفي أول منشوراته إلى المصريين كان "**بونابرت**" بـالغ التحديد، وبرغم أن المعاصرين قد سخروا مـن المنشـور، بمـا فـيهم "**بونـابرت**" نفسـه، لدرجـة أن "**جـوبير**" – المندوب البحري – كتب إلى وزير البحرية الفرنسي يؤكد أن "**بونابرت**" لم يعبأ بسخرية جيشه من المنشور، وبينما رأى

"**بونابرت**" المنشور – وهو في منفاه بسانت هيلانة – "قطعة من الدجل من أعلى طراز" [٤٦]، فقد سخر منـه "**الجبرتـي**" ورآه "كلمات مفككة وتراكيب ملعبكة" [٤٧].

لكن ذلك لا ينفي أن المنشور يحدد سياسة طبقية واضحة، ذلك أنه يتوجه بوضوح إلى من أراد أن يتوجه إليهم، هؤلاء الذين وصفهم بـ "**العلماء والفضلاء والعقلاء**"، وهم "المشايخ والقضاة والأئمة والجريجية [٤٨] وأعيان البلد" مؤكـدا لهـم – ومغريا إياهم – بأنهم "**سيدبرون الأمور**" – كما في النص الوارد في الجبرتي – أو "**سيتولون الحكـم**" – كما في النص الفرنسي – ملوحا بأعلام العصامية ذات اللون البرجـوازي الفاقع، مؤكدا على ألا ييأس أحد من أهالي مصر عن الدخول في المناصب السامية، وعن اكتساب المراتب العالية، مذكرا بالثروة والملكية وبمصر التي كانت – ويمكن أن تكون لولا المماليك – ذات مدن عظيمة وخلجان واسعة وتجارة كثيـرة "مبرزا للتناقض بين المماليك وبرجوازية مصر الوليدة، فهم – المماليك – يتملكون مصر وحدهم ويختصون بكل شـيء حسن فيها، من الجواري الحسان، والخيل العتاق، والمساكن المفرحة".



وما ذهب إليه "**د. لويس عوض**" من أن منشور "**بونابرت**" الأول إلى المصـريين تبشـير مبكـر بـالفكرة الليبراليـة في إطارها البرجوازي ليس عاريا عن الإسناد، ولكن التحفظ الذي أورده ينبغي أن يكون ملازما لهذا الاستنتاج، فإذا كـان مجلس الوزراء – أو ديوان نابليون – كان مجلسا للدُمى كما يقال اليوم في أي بلد تحكموه سلطة أجنبيـة محتلـة، فـإن ليبرالية نابليون – من حيـث الجـوهر – لا تقـل شـكلية عن مجلس وزرائه المصري.

في إطار هذا التحفظ المنشور كان **معابثة ذكيـة لغرائـز البرجوازية المصرية الوليدة وإحياء وتنشـيطًا لتناقضـاتها مع السيطرة الإقطاعية المملوكية،** فهو قد دعا في ديباجتـه إلى الحرية والمساواة كدعامتين للنظام السياسي الاجتماعي، مفسرا المساواة بأنها مساواة أمام ا وأمام القانون، وأنكـر المنشور أية فوارق بين البشر لا تنبع من الفوارق في العقـل والفضائل والعلوم فقط، وهو إنكار صحيح لفوارق الجـنس والدم واللون والمال والعقيدة، ويـرى "**د. لـويس عـوض**" أن تعريض المنشور المتكرر بمنشأ المماليك، وهـم الطبقـة الحاكمة، فيه تعريض بالأرستقراطية العنصرية بوجه خاص،

وأن التحدي واضح في قول البيان: فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتملكوا مصر وحدهم ويختصوا بأحسـن ما فيها؟!".

وقد لفت وعد "**بونابرت**" للمصريين بإنشاء حكومة أهليـة نظر "**الرافعي**" الذي اعتبر أن أهم ما في المنشور هو إغراء "**نابليون**" للمصريين **بأن يكونـوا أصـحاب الحـل والعقـد في البلاد،** وتكشف مراجعة منشورات "**بونـابرت**" الأولـى إلى المصريين عن ذلـك الحـرص البـالغ علـى طمأنـة المستثمرين في الأنشطة الصاعدة في الاقتصـاد المصـري؛ فقد أصدر في ٢٢ يوليـو – تمـوز ١٧٩٨ بيانـًا آخـر من معسكر الجيزة، أكد فيه أنه قادم "لإبادة المماليك **وحماية التجارة** وأهالي البلاد الأصليين". وخاطب المصريين قـائلاً: "اطمئنوا على بيوتكم وعائلاتكم **وأملاككم**".

كانت دعوة "**بونابرت**" واضحة وصـريحة، فـ"أهـالي مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير" سـوف "يصـلح حـالهم وتعلى مراتبهم"، ذلك أيضا يمكن أن يحدث للمحايدين الـذين يثق "**بونابرت**" بأنهم سيسعون للتحـالف معـه بعـد وقـت "إذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلـب"، لكـن الـذين

ينوون المقاومة أو المحاربة فـ "الويل ثم الويل... لا يجدون طريقًا للخلاص" فليس لدى "**نـابليون**" لأية قرية "تقوم علـى العسكر الفرنساوي، سوى الحرق بالنار".

بهذا المنظور كانت سياسة "**نابليون**" تهـدف إلـى **فـض التحالف بين البرجوازية المصرية والمماليك، لينتقل تحالفها إليه؛** لـذلك كـان طبيعيـا أن يضـمن منشـوره التنبيـه إلى أن المماليك لا يعطون شركاءهم ما يستحقون، هادفًا بذلك إلى تعميق التناقض بين الطرفين.

ومن الخطأ أن نقول إن سياسة "**نـابليون**" قـد فشـلت، صحيح أنها لم تنجح تمامـا، ولكـن رفـض البرجوازيـة المصرية للتحالف معه لم يكن هو العامل الحاسم فـي عـدم نجاحها تماما، وإذا كان "**بونابرت**" قد سـارع بتقـديم دليـل إخلاصه لذلك التحالف الذي دعا إليه البرجوازية المصـرية، بإنشائه ديوان القاهرة، **خالقًا بذلك حكومة من العناصر التي سلمت له القاهرة دون مقاومـة وأعلنتهـا أمامـه مدينـة مفتوحة، لكي تتعاون مـع الغـزاة، فلـيس لـدينا دليـل على رفض الإنتلجنسيا المصـرية لهـذه المبـادرة رفضـا ذا قيمـة.** لقـد تشـكل ديـوان القـاهرة مـن المشـايخ

"**عبد ا الشـرقاوي**" و"**مصـطفى الصـاوي**" و"**سـليمان الفيومي**" و"**موسـى السرسـي**" و"**مصـطفى الـدمنهوري**" و"**أحمد العريشي**" و"**يوسف الشبراخيتي**" و"**محمد الدواخلي**"، وتولى سكرتيرته العامة الشيخ "**محمد المهدي**".

ولا ينبغي أن تحول ألقاب الأعضاء الدينيـة وعمامـاتهم بيننا وبين التنقيب عن أوضاعهم الاجتماعية الحقيقية؛ إنهـم يبدون رجال دين، وهذا صحيح، ولكنهم أيضا مسـتثمرون: تجار وملاك عقارات وملتزمون ووسطاء، وهذا أكثر أهمية.

فالشيخ "**عبد ا الشرقاوي**" – شـيخ الجـامع الأزهـر ورئيس الديوان – وإن بدأ حياته في قلة من العيش وضـيق المعيشة حتى أنه كان لا يطبخ في داره إلا نـادرا – فإنـه من خلال **التحالف مع أمراء المماليك ومع مياسير التجـار،** بدأ يتقدم في طريق الثروة؛ فاشترى دارا بحـارة "كتامـة"، وساعده في ثمنها بعض من يعاشره من المياسـير، وظـل يعيش على الجعالات، ثم استولى علـى تركـات وودائـع، واتسعت عليه الدنيا وزاد طمعه فيها، واشترى دار "بن بيرة" بظاهر الأزهر، وكانت زوجته تملك الأمـلاك والعقـارات والحمامات والحوانيت بما يغل مبلغـًا لـه قيمـة، فضـلاً

عن أنه "تولى النظر على خانكاه أنشـأتها "**خونـد طخـاي**" الناصرية بالصحراء واستولى على جهات إيرادها".

ولا شك أن الشيخ "**خليل البكري**" كـان متمـولاً وثريـا بما فيه الكفاية، فمع أنه كان غارقًا فـي شـرابه المفضـل "كوكتيل البراندي مع البرجندي" فإن حرصه علـى امـتلاك غلامه المعشوق – وكان الفرنسيون يسمونه هيلانة الجميلة – جعله يتنازل بكل سرور لـ **أغا الانكشارية** – الـذي كـان ينافسه على الغلام – عن عقار قيم كان يملكه مقابل خـروج الأغا من حلبة الصراع.

إن تلك تبدو تضحية لا قيمة لها؛ إذ إن "**عائلـة البكـري**" كانت ذات باع طويل في التجارة والصناعة، إذ كانت تملـك معمل تقطير **لصناعة الخل**، وحانوتًـا مخصصـا **لصـناعة الزيت**، وحانوتًا **لطحن لبن**، ومقاهٍ، وبعـض متـاجر بيـع الغلال، وكان الشيخ "**محمد البكري**" على صـلات تجاريـة قويـة مـع تجـار التجزئـة والجملـة، وقبـل أن يمـوت "**الشيخ البكري**" ترك لورثته ثروة ضـخمة، ضـمت عـددا من الحوانيت والوكالات والحمامات، بالإضافة إلى منقولات ومجوهرات.

وكانت أصول الشيخ "**مصطفى الصاوي**" أكثر صـراحة؛ إذ كان والده – كما يقول الجبرتي – مـن أعيـان التجـار بمصر، وكان في الأصل بائعا للماء بالسويس.

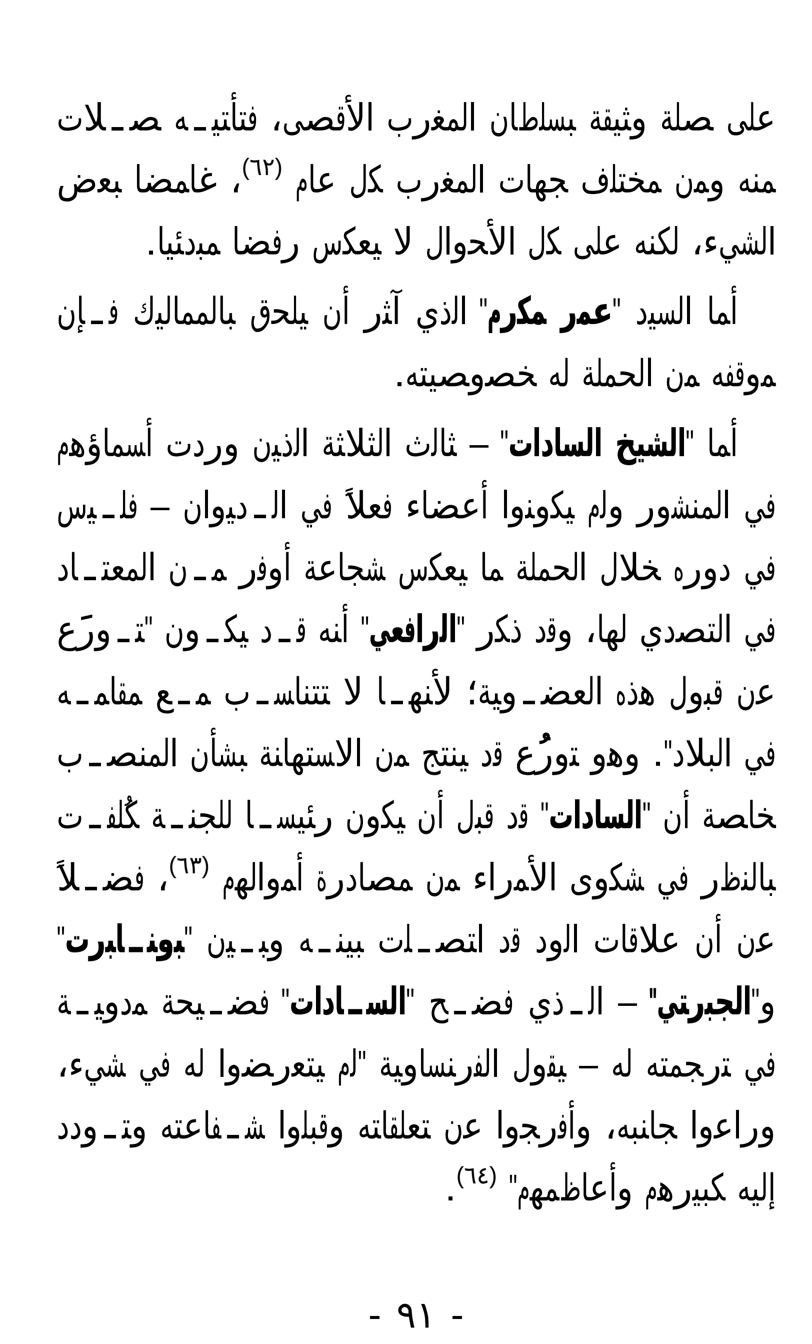
ويعتبر الشيخ "**محمد سليمان الفيومي**" نموذجـا لرجـل الدين الذي يكسب من الوساطة، ويستثمر علاقاته الاجتماعية بأمراء المماليك – ثم الفرنسيين – لكي يعيش على الجعالات والعطاءات من كل الأطراف.

ولا نتوقع أن تكون أوضاع "**السرسـي**" **و"الـدمنهوري**" **و"العريشي**" **و"الشبراخيتي**" مختلفة عن هذا.

وقد لعب "**الشيخ المهدي**" دورا هاما في الـديوان الأول، فمع أنه لم يكن عضوا به؛ فقد كان سكرتيره العـام، وكـان له من "النفوذ في الديوان – وفـي غيـر الـديوان – أكثـر مما كان للأعضاء"، وقد ذكر "**الجبرتي**" أن الفرنسيين أحبوه وأكرموه وقبلوا شفاعته ووثقوا بقوله، فكـان هـو المشـار إليه في دولتهم مدة إقامتهم في مصر، وعلـى يـده تُقضـى عندهم حوائج الناس وقضاياهم، وكانت أوامره نافذة عند ولاة أعمالهم، حتى لُقب عندهم وعند سائر الناس بـ "كاتم السر".

ولم يكن "**الشيخ المهدي**" بعيدا عن دنيا الثروة والاستثمار التجاري والعقاري؛ فقد كان – كما يذكر **الجبرتي** – ثريـا، زادت رغبته وسعيه في أسباب **تحصـيل الـدنيا، وعـاين الشركات والمتاجر في كثير من الأشياء، مثل الكتان والأرز والقطن وغير ذلك من الأصناف،** والتـزم بعـدَّة حصـص في "البحيرة" مثل "شـابور" وخلافهـا بالمنوفيـة والجيـزة والغربية.

ويقارن الأستاذ **الرافعي** بين الأسماء التي تضـمنها أمـر "**بونابرت**" الرسمي بتشكيل الديوان وبين تشـكيله الـواقعي، وينتهي إلى أن ثلاثة مصريين رفضـوا عضـوية الـديوان – بعد أن تضمن الأمر الرسـمي أسـماءهم [(٦٠)] – ولكنـه لا يفسر لنا كيف أن أحدهم، هو الشيخ "**محمد الأمير**"، قبـل بعد ذلك أن يكون عضوا في الديوان العمومي – وهو الـذي يراه "**د. لويس عوض**" أول برلمان مصري [(٦١)] – وقد شكله "**نابليون**" في ٢١ ديسمبر (كانون الأول) ١٧٩٨، كمـا أنـه لا يفسر لنا مبرر قبوله عضوية الديوان الثالث الـذي شـكل على عهد تولي "**الجنرال مينو**" لقيادة الحملة؛ ويصبح موقف "**الشيخ الأمير**" الذي كان له التزام ببلدته "سنبو"، والذي كان



على صلة وثيقة بسلطان المغرب الأقصى، فتأتيه صلات منه ومن مختلف جهات المغرب كل عام [٦٢]، غامضا بعض الشيء، لكنه على كل الأحوال لا يعكس رفضا مبدئيا.

أما السيد "**عمر مكرم**" الذي آثر أن يلحق بالمماليك فإن موقفه من الحملة له خصوصيته.

أما "**الشيخ السادات**" – ثالث الثلاثة الذين وردت أسماؤهم في المنشور ولم يكونوا أعضاء فعلاً في الديوان – فليس في دوره خلال الحملة ما يعكس شجاعة أوفر من المعتاد في التصدي لها، وقد ذكر "**الرافعي**" أنه قد يكون "تورَع عن قبول هذه العضوية؛ لأنها لا تتناسب مع مقامه في البلاد". وهو تورُع قد ينتج من الاستهانة بشأن المنصب خاصة أن "**السادات**" قد قبل أن يكون رئيسا للجنة كُلفت بالنظر في شكوى الأمراء من مصادرة أموالهم [٦٣]، فضلاً عن أن علاقات الود قد اتصلت بينه وبين "**بونابرت**" و"**الجبرتي**" – الذي فضح "**السادات**" فضيحة مدوية في ترجمته له – يقول الفرنساوية "لم يتعرضوا له في شيء، وراعوا جانبه، وأفرجوا عن تعلقاته وقبلوا شفاعته وتودد إليه كبيرهم وأعاظمهم" [٦٤].

وربما تعطي مراجعة البنية الحقيقية لتشكيلات المؤسسات التي أنشأها "**نابليون**" في مصـر دلالـة أدق علـى خطـة "**بونابرت**" تجاه البرجوازية التجارية المصرية، لقد كانت هذه المؤسسات من حيث الجوهر – وبصرف النظر عن النتـائج الإيجابية التي قد تكون ترتبت علـى إنشـائها – مؤسسـات من الدُمى المتحركة، اختار "**نابليون**" أن تكون تلك الـدُمـى من ممثلي الطبقة التي كان ساعيا لأن ينميهـا علـى جنـاح البرجوازية الفرنسية.

فإذا كان الديوان الأول قد جاء بتسعة من **المشايخ التجار**، كانوا بمثابة حكومة لمدينة القـاهرة – يسـتنتج "**د. لـويس عوض**" من مرسوم "**بونابرت**" بتشكيلها أنهـا كانـت وزارة مكـوَنـة مـن ثـلاث وزارات هـي الداخليـة والتمـوين والصحة [٦٥]– فإن "**بونابرت**" بعد سـتة أسـابيع فقـط رأى أن يجمع ما يسميه "**د. لويس عوض**" بأول برلمان مصـري ليطرح عليه عددا من القضايا الهامة.

ففي ٤ سبتمبر (أيلول) ١٧٩٨. دعِـي "**الـديوان العـام**" للاجتماع، وجاء تشكيله تعبيرا عن نفس المنطلق، فعلى حـد ما جاء في منشور "**نابليون**" بدعوته للانعقـاد فقـد روعـي

أن يشكل من الأعيان الـذين "لهـم نفـوذ بـين الأهـالي"، ومن الذين "امتازوا بمركزهم العلمـي وكفـايتهم وطريقـة استقبالهم للفرنسيين" [٦٦]، فضلاً عن أنهم أعيـان، **فالشـرط أن يكونوا "أصدقاء الاحتلال"**، وقـد تحقـق الشـطر الأول من الشروط بأن ضم الديوان العام مندوبين من ١٧ مديريـة (أي محافظة) في مصر، يمثل كـل واحـدة منهـا ثلاثـة من **العلماء** وثلاثة من **التجار** وثلاثة مـن **الأهـالي**، علـى أن تمثل القاهرة بثلاثة أمثال كل مديرية، وكل من الشـرقية والمنوفية بالضعف، وهو ما يصل بعـدد أعضـاء الـديوان إلى ١٩٨ عضوا كلهم – أو معظمهم – تنطبق عليهم نفـس المواصفات.

وقد كان مطروحا على هذا البرلمان مجموعة من القضايا للنظر فيها، ربما كان من أهمها تساؤل "**بونابرت**" عـن رأي البرلمـان فـي أصـلح نظـام لتـأليف مجـالس الـديوان في المديريات، وقد رأى البرلمان أن يكون للثغور التجاريـة الثلاثة – الإسكندرية ورشـيد ودميـاط – ديـوان مؤلـف من ١٢ إلى ١٥ عضوا؛ وذلك نظرا لأهمية هذه الثغور، أما باقي المديريات فيكون بكل منها ديوانان أو ثلاثة أو أربعـة

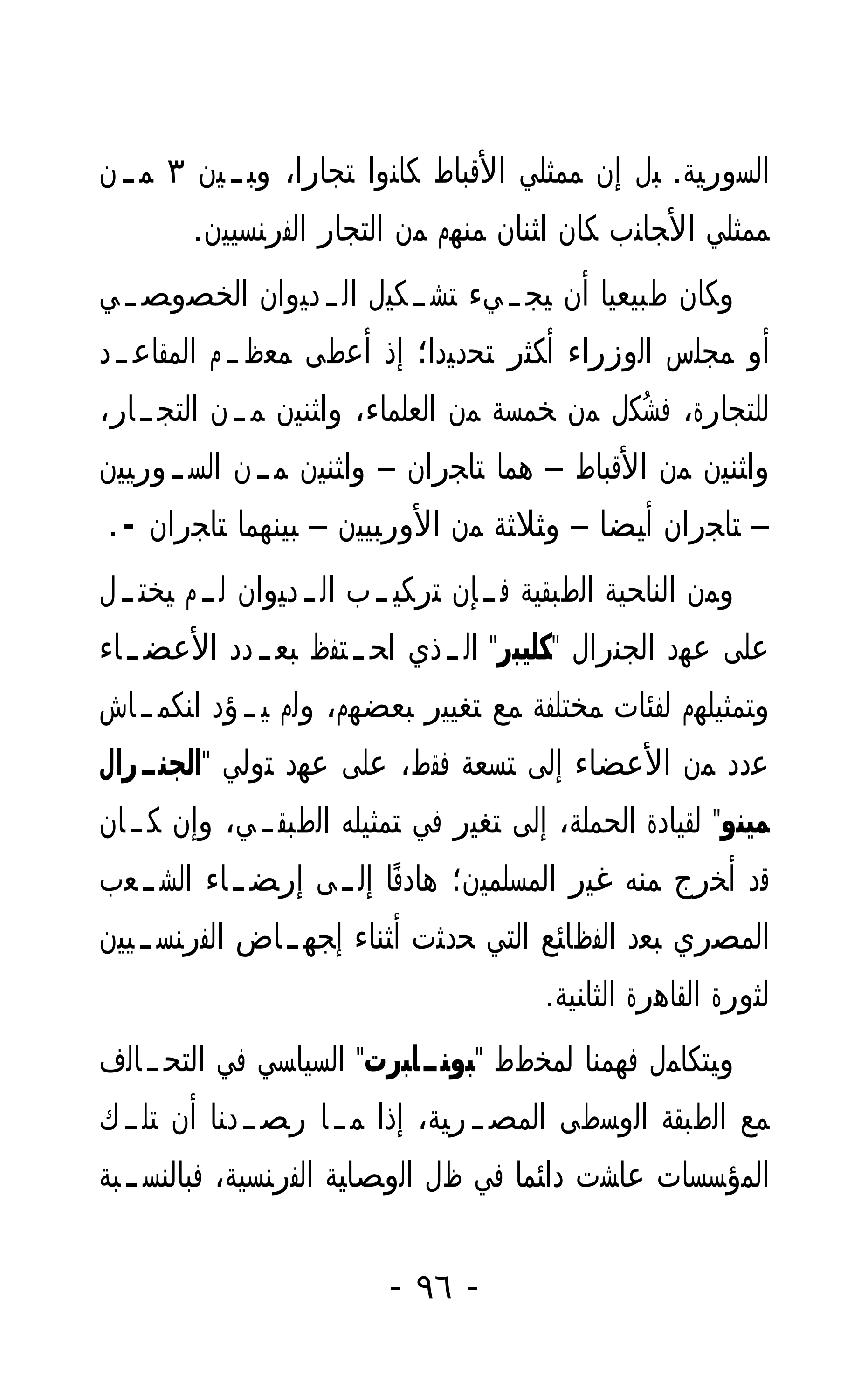
دواوين ينعقد كل ديوان في بندر مـن البنـادر (أي مدينـة) المهمة فيها، ويوفد كـل ديـوان ثلاثـة منـدوبين لتمثيلـه في الديوان العام بالقاهرة.

ولأن القضية كانت تنتمي إلـى **مسـألة السـلطة** فـإن "**بونابرت**" عدل عن هذا الرأي بهدف **إعطاء مركز ثقل أكبر للبرجوازية المصرية الوليدة؛ ضمانًا لولائها،** وقرر بالفعـل أن يكون الديوان العام – والبرلمان مؤلفًا مـن ٢٥ عضـوا، تسعة من القاهرة وواحد عن كل مديرية من المديريات الست عشر، بحيث يكون ثلث أعضائه من مشايخ الـبلاد، وثلـثهم من التجار، والباقي من العلماء – أي مشـايخ الأزهـر -، ويختار الديوان العام من بينه تسعة أعضـاء يتـألف مـنهم الديوان الخصوصي – أو مجلس الوزراء – الـذي يجتمـع باستمرار في القاهرة، ويكون في كل مديرية ديوان مؤلـف من تسعة أعضاء، وينتخبون بمعرفة جمعية عمومية مؤلفـة في كل مديرية من العلماء والأئمة والمشايخ وأكابر وأعيـان التجار والصناع.

وبنشوب **ثورة القاهرة الأولى** توقفت كل المنشآت التـي أنشأها "**نابليون**"، إلى أن أعاد الديوان مع تغيير في النظـام

الذي كان قد أصدر قرارا بإتباعه، فعندما أعيد التشكيل في أواخر ديسمبر (كانون الأول) ١٧٩٨، عين ٦٠ عضوا في الديوان العمومي، معطيا ثقلاً واضحا ورئيسيا للمشايخ والتجار، فقد كان ١٤ عضوا منهم من العلماء، و٢٦ من التجار والصناع، و٤ من الأقباط، و٢ من مشايخ الأخطاط، و٣ من الأجانب، و١١ من العسكريين.

وهو تشكيل تتضح **بنيته الاجتماعية** في ضوء ما رصدناه من أن المشايخ كانوا يعملون في أشكال متنوعة من الاستثمار التجاري، كما أن ممثلي التجار كانوا تعبيرا عن كل **مراكز الثقل في التجارة المصرية** آنذاك، وخاصة التجارة التي كانت تعتمد على **التسويق الخارجي** وعمليات الاستيراد والتصدير، وكذلك المصنوعات المحلية؛ إذ كان منهم ٣ من تجار الغورية، ٧ من تجار البن والبهار، ٣ من تجار البضائع التركية، ١ من تجار العطارة، ٣ من تجار السكر، ٢ من تجار النحاس، ٢ من الصياغ والجواهرجية، ١ من تجار الورق، ٢ من تجار الأقمشة، ٢ من تجار الصابون، ١ من تجار الصابون والأقمشة



السورية. بل إن ممثلي الأقباط كانوا تجارا، وبين ٣ من ممثلي الأجانب كان اثنان منهم من التجار الفرنسيين.

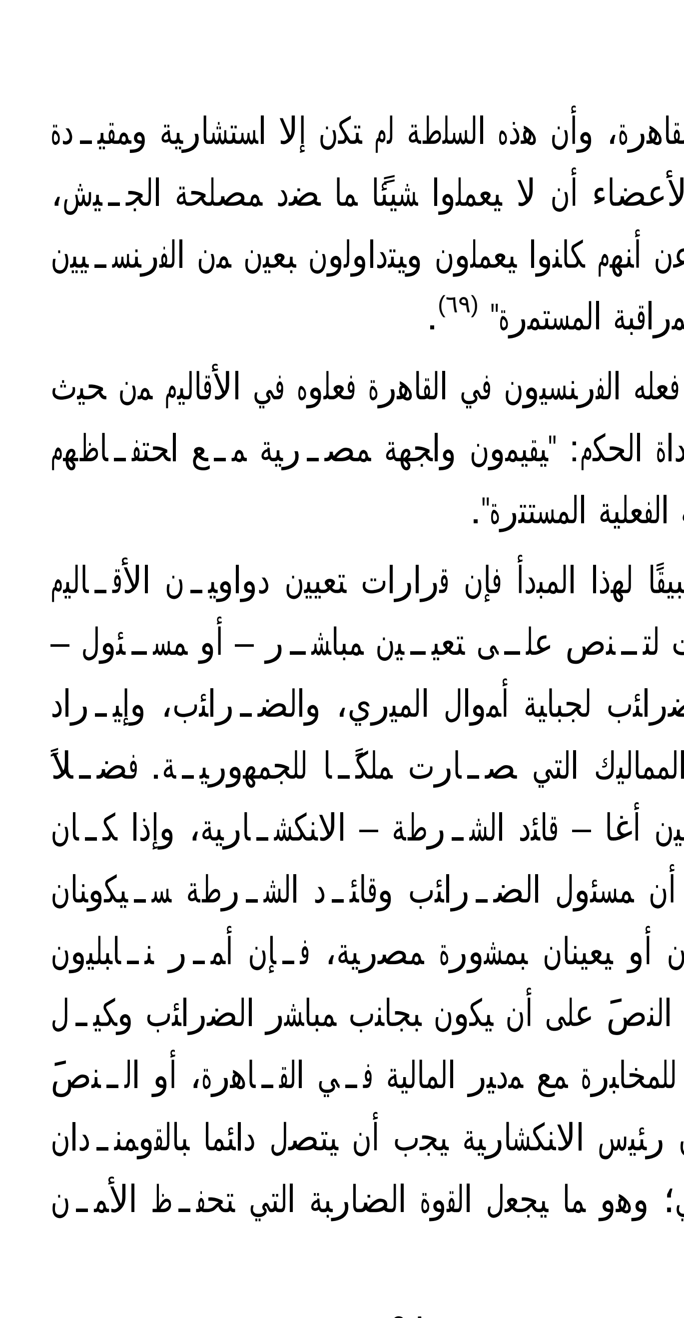
وكان طبيعيا أن يجيء تشكيل الديوان الخصوصي أو مجلس الوزراء أكثر تحديدا؛ إذ أعطى معظم المقاعد للتجارة، فشُكل من خمسة من العلماء، واثنين من التجار، واثنين من الأقباط – هما تاجران – واثنين من السوريين – تاجران أيضا – وثلاثة من الأوربيين – بينهما تاجران -.

ومن الناحية الطبقية فإن تركيب الديوان لم يختل على عهد الجنرال "**كليبر**" الذي احتفظ بعدد الأعضاء وتمثيلهم لفئات مختلفة مع تغيير بعضهم، ولم يؤد انكماش عدد من الأعضاء إلى تسعة فقط، على عهد تولي "**الجنرال مينو**" لقيادة الحملة، إلى تغير في تمثيله الطبقي، وإن كان قد أخرج منه غير المسلمين؛ هادفًا إلى إرضاء الشعب المصري بعد الفظائع التي حدثت أثناء إجهاض الفرنسيين لثورة القاهرة الثانية.

ويتكامل فهمنا لمخطط "**بونابرت**" السياسي في التحالف مع الطبقة الوسطى المصرية، إذا ما رصدنا أن تلك المؤسسات عاشت دائما في ظل الوصاية الفرنسية، فبالنسبة

للديوان الأول احتفظ "**بونابرت**" بحق شغل بعض الوظـائف العليا دون استشارة الديوان، وبالذات أكثر الوظائف حساسية، أو تلك التي يمكن أن تمثل العصب الحساس للسـلطة، فقـد حرص على أن يكون الأجانب – والفرنسيون بالذات – هـم الذين يديرون الشئون المالية والجمارك والبريد، كمـا عـين وكيلاً روميا لمحافظة القاهرة، واختار عشـرة مـن قـواده العسكريين ليكونوا حكاما لأخطاط – أو أقسـام – القـاهرة، وبعد ثلاثة أيام فقط من صدور أمره بتشكيل الديوان، أصدر أمرا بتعيين قوميسيير فرنسي تكون مهمته أن يحضر جلساته بانتظام، وينقل إليه مداولاته، وهي مهمة يسـتنتج "**الأسـتاذ الرافعي**" أنها تجسسية [٦٧]، لكنها من وجهة النظر السياسـية جزء من حرص "**نـابليون**" على تطويع الـديوان لإرادتـه، بحيث يكون دائما محتفظًا بولائه للاحتلال؛ إذ كانت مهمـة القوميسيير "أن يحضر جميع جلسات الـديوان، وأن يسـعى في معرفة أخلاق أعضائه ومبلغ الثقة التي يمكننا أن نـوليهم إياها" [٦٨].

والحقيقة أن الحكم الـذي أصـدره "**الأسـتاذ الرافعـي**" على الديوان صحيح تماما، فعنده أن "سلطته لم تكن تتعـدى



مدينة القاهرة، وأن هذه السلطة لم تكن إلا استشارية ومقيدة بتعهد الأعضاء أن لا يعملوا شيئًا ما ضد مصلحة الجيش، فضلاً عن أنهم كانوا يعملون ويتداولون بعين من الفرنسيين تحت المراقبة المستمرة" (٦٩).

وما فعله الفرنسيون في القاهرة فعلوه في الأقاليم من حيث تنظيم أداة الحكم: "يقيمون واجهة مصرية مع احتفاظهم بالسلطة الفعلية المستترة".

وتطبيقًا لهذا المبدأ فإن قرارات تعيين دواوين الأقاليم جاءت لتنص على تعيين مباشر – أو مسئول – عن الضرائب لجباية أموال الميري، والضرائب، وإيراد أملاك المماليك التي صارت ملكًا للجمهورية. فضلاً عن تعيين أغا – قائد الشرطة – الانكشارية، وإذا كان مفهوما أن مسئول الضرائب وقائد الشرطة سيكونان مصريين أو يعينان بمشورة مصرية، فإن أمر نابليون لم يغفل النصّ على أن يكون بجانب مباشر الضرائب وكيل فرنسي للمخابرة مع مدير المالية في القاهرة، أو النصّ على أن رئيس الانكشارية يجب أن يتصل دائما بالقومندان الفرنسي؛ وهو ما يجعل القوة الضاربة التي تحفظ الأمن

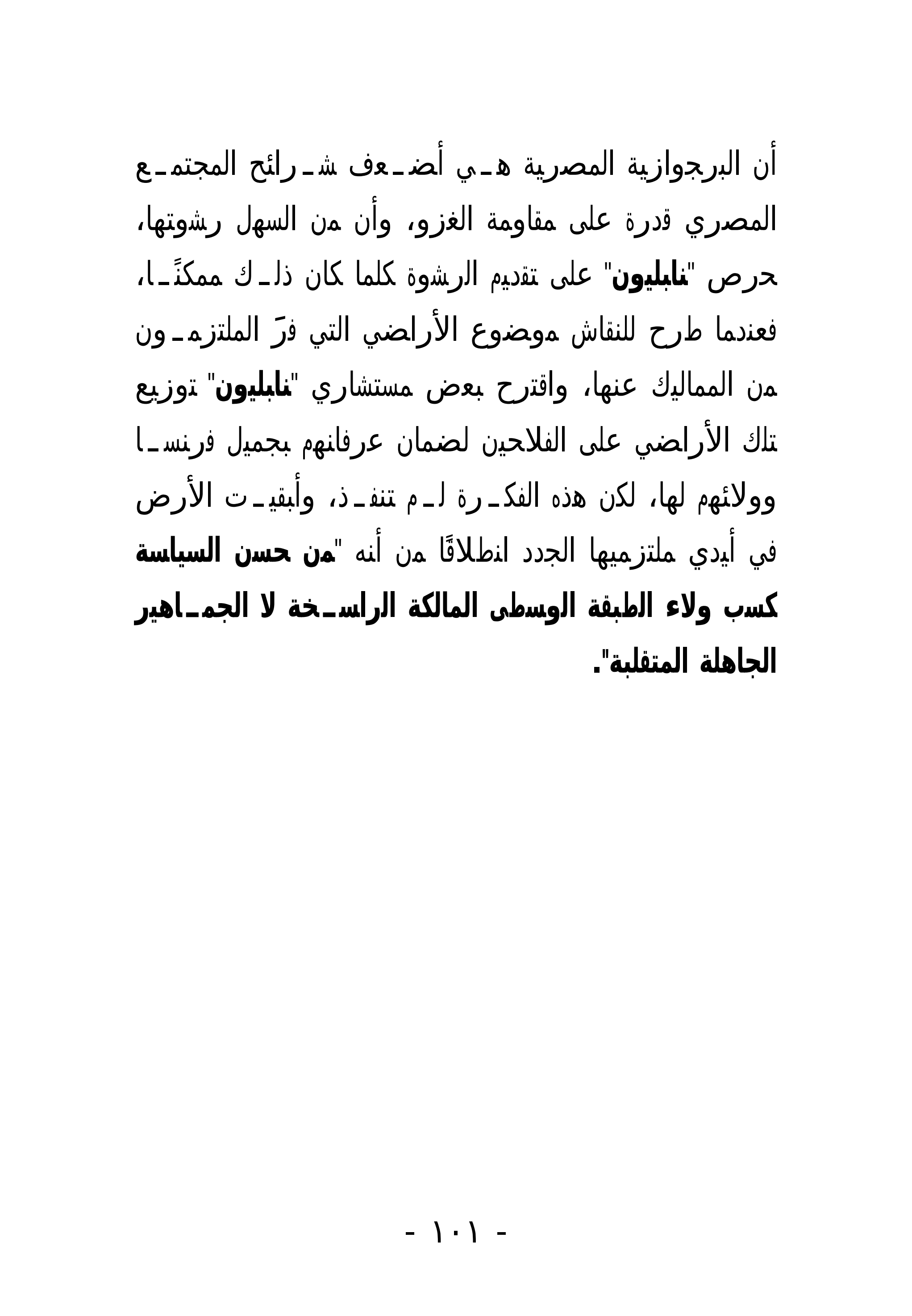
والنظام هي القوات الفرنسية، بدلاً من التفكير في إنشاء بوليس وطني يقوم بهذه المهمة" [٧٠].

ومع أن "**بونابرت**" قد ضمن بإنشائه الدواوين "التأييد الظاهر من أكثر عناصر المجتمع المصري نفوذًا واستقرارا، فإنه لم يضمن قط ولاءهم أو ثقتهم" [٧١]. والأرجح عند "**هيرولد**" أنه لم ينخدع في ولاء المشايخ ولكنه كان يعتمد على خوفهم [٧٢]. لكن عوامل أخرى كانت وراء استرابة "**نابليون**" في حلفائه الجدد، منها إمكانية تحرُّك الغوغاء لكي يفرضوا على المشايخ والتجار والشرائح الوسطية عموما، إرادتهم في مقاومة جدية للغزو، كما أن عودة نفس هذه الشرائح للتحالف مع المماليك كان واردا، فضلاً عن أن الاحتكاك المبدئي بها كشف عن احتمال ظهور تناقضات بين مصالحها وأوضاع الجيش الغازي التي اضطرت "**بونابرت**" أن يخلع سريعا رداء قائد من قواد الجمهورية الفرنسية ليسلك مسلك عاهل شرقي، وهي تناقضات كان يسرع بها تخلف التنظيميات السياسية والاقتصادية في مصر، ولجوء البرجوازية الفرنسية المتقدمة

إلى فرض تغيير سريع على حساب مصالح آنية لشـريكتها المصرية.

ولعدم ثقته في إمكانية السيطرة الكاملـة علـى شـركائه المصريين الذين بثهم في مؤسسات، لجأ "**بونابرت**" إلى العديد من الإجراءات ليس أسوأها تعينه لجاسوس ينقل إليه ما يدور في مجلس الـوزراء المصـري، فـالفكرة التـي تمخـض عنها الديوان العام بتوسيع رقعة الدواوين في الأقاليم والبنادر الهامة لم تلق قبولاً منه، ولعله استراب فيها؛ إذ كان معنـاه "قيام مجلس نيابي دائـم فـي القـاهرة كثيـر الأعضـاء، يمكنه لكثرة أعضائه أن يكون شـوكة فـي جانـب الحكـم الفرنسي" [٧٣]. من هنا جاء قراره بتقليص أعضاء المجلـس ليسهل السيطرة عليهم، وقراره بألا يجتمـع الـديوان العـام إلا كلما دعاه هو إلى الاجتماع، وأن تكون الجمعية العمومية التي تنتخب دواوين الأقاليم معينة من قبل القومندان الفرنسي لكل إقليم، وهو ما أحال كل نظام "**بونابرت**" إلـى سـيطرة استعمارية صريحة.

ولـم يكـن الأسـاس الاجتمـاعي للتحـالف خافيـا علـى "**بونـابرت**"؛ فانطلاقـا مـن التحليـل الـذي رأى



أن البرجوازية المصرية هـي أضـعف شـرائح المجتمـع المصري قدرة على مقاومة الغزو، وأن من السهل رشوتها، حرص "**نابليون**" على تقديم الرشوة كلما كان ذلـك ممكنًـا، فعندما طرح للنقاش موضوع الأراضي التي فرَّ الملتزمـون من المماليك عنها، واقترح بعض مستشاري "**نابليون**" توزيع تلك الأراضي على الفلاحين لضمان عرفانهم بجميل فرنسـا وولائهم لها، لكن هذه الفكـرة لـم تنفـذ، وأبقيـت الأرض في أيدي ملتزميها الجدد انطلاقًا من أنه "**من حسن السياسة كسب ولاء الطبقة الوسطى المالكة الراسـخة لا الجمـاهير الجاهلة المتقلبة**".



٣- المسلمون لا المستسلمون

يبدو أن فكرة مقاومة الغزو لم تكن واردة بشكل جدي إلا لدى جماهير الشعب المصري، وعلى الرغم من أن الفرنسيين كانوا يتوقعون مقاومة مملوكية وسلبية من جماهير الشعب، فإن التجربة قد أثبتت العكس، ويمكن متابعة موقف المماليك على النحو التالي:

* **إهمالهم خطر الغزو الفرنسي واستهانتهم به؛** إذ تدهورت وسائل الدفاع عن مصر بحيث تهدمت تحت سلطانهم القلاع التي أنشأها السلاطين، ولم يكن في قلاع الإسكندرية وأبو قير ودمياط والبرلس والقرين والقاهرة أي نوع من الأسلحة، ولم يكن فيها حتى حاميات مستعدة للدفاع؛ بسبب خوف المماليك من أن يثب أحدهم على السلطة في غياب جنود الآخرين عن القاهرة.

ولعب الجفاء التقليدي بين "**مراد بك**" و"**إبراهيم بك**" دوره في عدم تعاونهما في رسم خطة عسكرية موحدة في غزو القاهرة، حتى أن كلا منهما بقي بجيشه بعيدا عن الآخر، فـ"**مراد بك**" بالشاطئ الغربي للنيل "**إمبابة**"، و"**إبراهيم بك**"

بشاطئه الشرقي "**بولاق**"، وكان المماليك إلـى جانـب هـذا شديدي الاعتداد بأنفسهم حتى أن مراد بـك كلـف المسـيو "**روستي**" قنصل النمسا بأن يطلب من الفرنسيين أن يعـودوا كما جاءوا، وإذا كانوا يريدون بعض الريالات فلا مانع.

وزعموا كما يقول "**الجبرتي**" "أنه إذا جاءت جميع الإفرنج لا يقفون في مقابلهم وأنهم يدوسونهم بخيولهم". ومن خططهم العسكرية التي استثارت "**الجبرتي**" – وهـو غيـر الخبيـر بالشئون العسكرية – أنهم فكروا في صنع سلسـلة سـميكة طولها مائة وثلاثون ذراعا ينصبونها في بوغاز رشيد؛ لتمنع السفن الفرنسية من العبور، وأبدى "**الجبرتـي**" انتقـاده لأن الأمراء لم يفكروا في إرسال جاسوس أو طليعة تناوش الغزاة بالقتال، بل تحصنوا في القاهرة في انتظار استيلاء الفرنسيين على الوجه البحري والوصول إليهم.

وكان طبيعيا أن يكون اهتمـام تلـك الطبقـة الطفيليـة – الفاقدة لأية مشاعر وطنيـة أو قوميـة – مركـزا فقـط في ثرواتها ومجوهراتها وما نزفته مـن الشـعب، **فسـعت لتأمين ملكيتها** بمجرد سقوط الإسكندرية؛ إذ شرع الأمـراء – كما يقول "**الجبرتـي**" – "في نقل أمتعتهم من البيوت الكبار

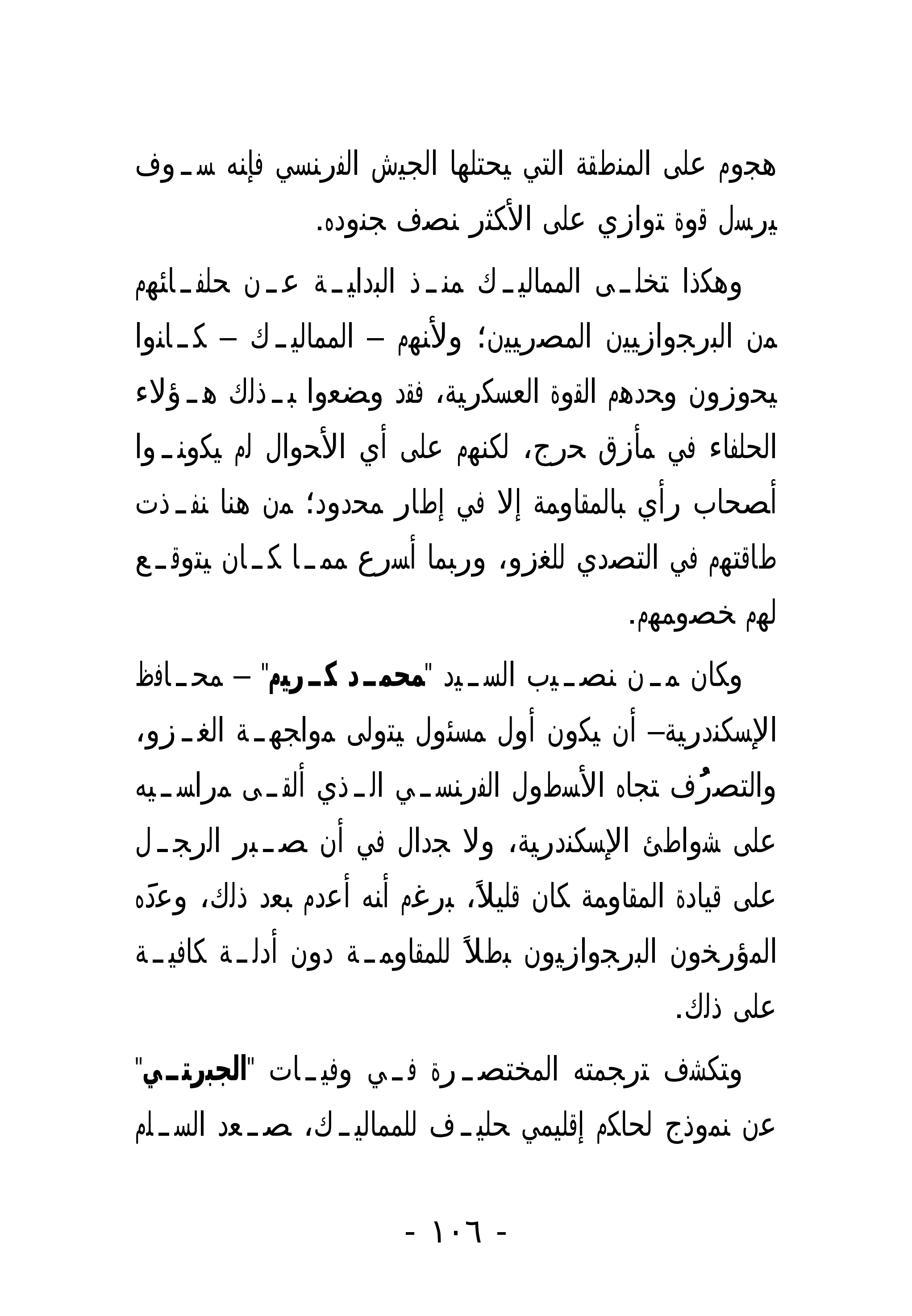
المشهورة المعروفة للبيوت الصغار التي لا يعرفهـا أحـد، وصاروا يعملون طول الليل في نقل الأمتعة وتوزيعها عنـد معارفهم وإرسال البعض منها لبلاد الأرياف، وأخذوا أيضـا في تشهيل الأحمال واستحضار دواب الشيل وأدوات السفر، وما ذلك إلا للتعويل على الهزيمة".

وليس هناك وصف عام لموقف المماليك أدق مـن قـول "**الجبرتي**" إنهم كانوا "**متنافرة عقولهم، منحلـة عـزائمهم، مختلفة آراؤهم، حريصون على حياتهم وتنعمهم ورفاهيتهم، مختالون في ريشهم، مغترون بجمعهـم، محتقـرون شـأن عدوهم، مرتبكون في رؤيتهم، مغمورون في غفلتهم، وهذا كله من أسباب ما وقع من خذلانهم وهزيمتهم**".

* وبعد هزيمة "**مراد بك**" في معركة الأهرام "٢١ يوليـو – تموز – ١٧٩٨ انسحب إلى الجيزة ومنها إلى الوجه القبلي حيث استقرَ هناك فترة. أما "**إبراهيم بك**" – الذي كان مرابطًا بالبر الشرقي – بولاق - فلما سمع بهزيمة زميله لـم يفكـر في الاستمرار في مكانه ملتزما خط الدفاع الذي كان يـرابط فيه، بل سارع بالفرار هو وجيشـه؛ فاتجـه إلـى "بلبـيس" ومنها إلى سوريا" حاملاً أمتعته وأمواله وتحفه التي اغتصبها

من دماء الشعب، تاركًا شعبا غير مسلح وجها لوجـه أمـام الغزو الفرنسي، وظل "**إبراهيم بك**" في سوريا ولم يعد إلا بعد انسحاب الجيش الفرنسي.

وحرص "**مراد بك**"، الذي اسـتقرَ فـي الوجـه القبلـي، على الهروب من الحروب العنيفة التي شنها الفلاحون هناك، رغم اشتراكه فيها اشتراكًا متقطعا، ورفـض فـي البدايـة أن يحكم الوجه القبلي كممثل للسلطة الفرنسية، ثم بدأ يـدرك أن محاولة تركيا للاستيلاء على مصر عسـكريا مـن يـد الفرنسيين ربما تؤدي للقضاء على نفوذه، فقبل منذ أكتـوبر – تشرين الأول – ١٧٩٩ سعي الفرنسيين للتفاهم معه، ووقع معهم بالفعل صلحا في إبريل (نيسان) ١٨٠٠، أثنـاء ثـورة القاهرة الثانية، اعترف الفرنسيون بمقتضاه بـ "**مـراد بـك**" أميرا وحاكما للوجه القبلي، وخوَلوه السـلطة علـى الـبلاد من جرجا لأسوان مقابل دفعه للخـراج، وتعاهـد الطرفـان على أنه "لا يجوز لكل منهما قبول الفلاحين الذين يمتنعـون عن دفع الضرائب، ويفرون إلى منطقة الطـرف الآخـر"، وضمن له "**كليبر**" تمتعه بإيراد المنطقة التي يحكمها، وتعهـد بحمايته في حالة مهاجمته، وتعهد "**مراد بك**" بأنه لو حصـل


هجوم على المنطقة التي يحتلها الجيش الفرنسي فإنه سـوف يرسل قوة توازي على الأكثر نصف جنوده.

وهكذا تخلـى المماليـك منـذ البدايـة عـن حلفـائهم من البرجوازيين المصريين؛ ولأنهم – المماليـك – كـانوا يحوزون وحدهم القوة العسكرية، فقد وضعوا بـذلك هـؤلاء الحلفاء في مأزق حرج، لكنهم على أي الأحوال لم يكونـوا أصحاب رأي بالمقاومة إلا في إطار محدود؛ من هنا نفـذت طاقتهم في التصدي للغزو، وربما أسرع ممـا كـان يتوقـع لهم خصومهم.

وكان مـن نصـيب السـيد "**محمـد كـريم**" – محـافظ الإسكندرية– أن يكون أول مسئول يتولى مواجهـة الغـزو، والتصرُّف تجاه الأسطول الفرنسـي الـذي ألقـى مراسـيه على شواطئ الإسكندرية، ولا جدال في أن صـبر الرجـل على قيادة المقاومة كان قليلاً، برغم أنه أعدم بعد ذلك، وعدَّه المؤرخون البرجوازيون بطلاً للمقاومـة دون أدلـة كافيـة على ذلك.

وتكشف ترجمته المختصـرة فـي وفيـات "**الجبرتـي**" عن نموذج لحاكم إقليمي حليـف للمماليـك، صـعد السـلم

الاجتماعي من درجاته المتوسطة؛ إذ كان "في أول الأمر قبانيا يزن البضائع في حانوت بالثغر، وعنده خفة في الحركة وتودد في المعاشرة، فلم يزل يتقرّب إلى الناس بحسن التودد، ويستجلب خواطر حواشي الدولة وغيرهم من تجار المسلمين والنصارى ومن له وجاهة وشهرة حتى أحبه الناس واشتهر ذكره في الإسكندرية ورشيد ومصر"، وعن طريق حواشي الدولة والتجار اتصل السيد "**محمد كريم**" بالأمير المملوكي "**مراد بك**"، فتقرّب إليه ووافق الغرض، ورفع شأنه بين أقرانه، وقلده أمر الديوان والجمارك بالثغر"؛ فزاد في المكوسات والجمارك ومصادرات التجار خصوصا من الإفرنج" [٧٥].

وإذ فشلت محاولة السيد "**محمد كريم**" للحصول على مدد عسكري من "**مراد بك**" – بعد أن أرسل له ثلاثة عشر رسولاً في ليلة واحدة – فإن المقاومة التي قادها سرعان ما انهارت، ولجأ إلى الأسلوب الذي سيصبح تقليدا بعد ذلك: المفاوضة مع الغزاة"؛ كانت مفاوضات سريعة لم تستمر سوى ليلة واحدة قرّر بعدها محافظ الثغر وأعيانه أن يسلموا المدينة لجيش الاحتلال وأن يعلنوها مدينة مفتوحة.

وأسفر اجتماع "**بونابرت**" بأعيان الإسكندرية عن اتفاقية تسليم، لعلها أول معاهدات التسليم البرجوازي في التاريخ المصري الحديث، وتنصُ الوثيقة التي أُرخَت بتاريخ ٤ يوليو (تموز) ١٧٩٨ على ما يلي:

"هذا ما تَمَ الاتفاق عليه بين أعيان الإسكندرية الموقعين بأسمائهم وبين رئيس الأمة الفرنسية والقائد العام للجيش المعسكر بالمدينة":

"يستمر الأعيان على العمل بقوانينهم والقيام بشعائرهم الدينية، وفض المنازعات مع مراعاة العدل والابتعاد عن مسالك الهوى، ولهم أن يختاروا القاضي الذي يتولى القضاء في محكمة الشرع من خيار العلماء المشهود لهم بالاستقامة والتقوى، وعليه ألا يقضي في أمر إلا بعد الرجوع إلى رأي مجلس العلماء.

"ويجتهد الموقعون على هذا في إقامة العدل ويبذلون ما في وسعهم لتحقيق هذا الغرض، وسيعملون جهودهم لما فيه صالح البلاد وتوفير أسباب السعادة للأهالي، ومحاربة الأشرار والمفسدين، ويتعهدون كذلك ألا يخونوا الجيش

الفرنسي، وألا يعملوا عملاً يضرُ مصـالحه، وألا يشـتركوا في مؤامرة تُدبر ضده.

"وتعهد لهم القائد العام من جهته بأن يمنـع كـل جنـدي من جنوده من التعدي على أهالي الإسكندرية، ويعلن أن من يرتكب من الجنود عدوانًا أو ظلما ينكل به ويعاقـب بأشـد أنواع العقوبة، ويتعهد القائد العـام علنًـا بـألا يجبـر أيـا من الأهالي أن يغير شعائره الدينية؛ فإن مقصده هو إقـرار الأهالي في دينهم واطمئنانهم على أنفسهم وأموالهم، وسيبذل في هذا السبيل كل ما لديه من قوة مـا دامـوا لا يقصـدون به ولا بجيشه سوءا".

"وقد وقع على الاتفاق كل من "**إبراهيم البرجـي**" مفتـي الحنفية، و"**سـليمان الكـلاف**" مفتـي المالكيـة، و"**محمـد المسيري**"، و"**أحمد عبد ا الشافعي**"، و"**حسـن كانيـدي**"، **و"عباس القويضي"، و"مصطفى محمد"** [٧٦].

والرواية الواردة في "**الجبرتي**" تؤكد أن أعيان الإسكندرية في اجتماعهم بـ "**بونابرت**" قـد التزمـوا بجمـع السـلاح من المدينة، وأن يضعوا "الجوكـار" فـوق ملبوسـهم [٧٧]. والغالب أن الفنان "**فيفيان دينون**" كان صادقًا وهـو يعلـق

على مشهد استسلام السيد "**محمد كريم**" لـ "**بونابرت**"؛ فقد اكتشف في التعبير الذي ارتسم على وجه الرجل خداعا ونفاقًا هزَّته ثقة "**بونابرت**" ولكنها لم تقهره، وقد بلغ من نفاقه أنه التصق بالقائد الأعلى فلم يبرح مقرَّ القيادة، وظل في حجرة مجاورة لفراش "**نابليون**" بعد أن أوى الرجل إليه [٧٨].

ولا يوجد مانع من تصديق الرواية الفرنسية التي تروي مشهدا نادرا لتسليم محافظ الإسكندرية؛ إذ كان الرجل منافقًا مرهوبا، فقد قبل أعتاب "**بونابرت**" وقال له إنه أصبح عبده ومولاه، وخطب بين يديه؛ فرضي عنه الغازي الفرنسي، وطلب منه أن يكون خادما للجمهورية الفرنسية، مساعدا لها في إبادة المماليك وتأييد سلطة خليفة المسلمين سلطان آل عثمان؛ فأجابه "**السيد كريم**" إلى ما طلب، فعين قومندانًا للبوليس في الثغر، فقام بواجبه خير قيام؛ إذ أعاد النظام في المدينة وجمع السلاح، وقدَّم للجيش الفاتح كل ما يحتاج إليه [٧٩].

ومن الخدمات التي قدَّمها "**كريم**" إلى الجيش الغازي إغرائه ١٣ من كبار مشايخ البدو على التوجه إلى مقر قيادة

"**بونابرت**" في الإسكندرية؛ حيث تم الاتفاق علـى أن يمـدُّوا الفرنسيين بثلاثمائة جواد وخمسمائة جمل، يدفع ثمنها نقـدا، وأن يؤجروا ألف جمل وجمال، ويـردُّوا الأسـرى الـذين أسروهم أثناء زحف الفرنسيين على الإسكندرية (٨٠).

ومع أن "**السيد محمد كريم**" استثار غضب "**نابليون**" بعـد ذلك حتى أصدر حكما بإعدامه، فإن مسـاعدته للفرنسـيين كانت محل تقدير رسمي مكتـوب مـن "**بونـابرت**" عبـر فيه عن سروره بحسن سلوك "**كريم**" منـذ دخـول الجـيش الفرنسي؛ ومنحه لهذا السبب وظيفـة محـافظ الإسـكندرية، وأعطاه حق الاتصال به مباشرة متى أراد، وكلفه بأن يقـدم "**للجنرال كليبر**" كل ما يطلبه من مستلزمات الجيش الفرنسي وبوليس دائرة العربان (٨١). وقـد ذكـر عنـه "**بونـابرت**" في مذكراته التي أملاها في "سانت هيلانة" أنه كان صـاحب نفوذ قوي في الإسكندرية بفضل قوة أعوانه وعبيده وسـعة ثروته (٨٢).

ويبدو أن الشيخ "**محمد المسيري**" – ثاني السـبعة الـذين وقعوا على بيان الإسـكندرية – كـان أكثـر تحديـدا مـن "**محمد كريم**" – الذي أودت به محاولته للعب علـى حبلـي

الفرنسيين والمماليك – وقد وصفه "**الجبرتي**" بأنه "أجل مذكور في الثغر"، ولم يطل في الحديث عنه، لكن "**بونابرت**" كان أكثر انبهارا به؛ فوصفه بأنه كان عالما وشريفًا، ومن كبار رجال الدين في المدينة، وكان رجلاً حكيما واسع المعرفة، متعمقًا في أصول الدين، معروفًا بالطهارة والذمة، ولما كان أوسع معرفة وأكثر خبرة من مواطنيه فقد كانت آراؤه صائبة عادلة، وإدارته حسنة بخلاف الذين كانوا يحيطون به، وقد استمدَّ نفوذه من علو نفسه ورقة قلبه وفضائله وعدله الذي كان ظاهرا في كل أعماله [٣].

وهذا التشبيب بالرجلين كان وراء قرار "**نابليون**" بتشكيل ديوان الإسكندرية من سبعة أعضاء، كان منهم "**المسيري**" و"**كريم**"، ولم يذكر المصدر الفرنسي الذي نقل النبأ الخمسة الآخرين، ولعلهم بعض الذين وقعوا على معاهدة التسليم، ولا شك أن عواطف "**نابليون**" تجاه "**المسيري**" قد شكلتها الخدمات الجليلة التي قدَّمها للجيش الفرنسي، وقد بلغ من إخلاصه أنه نقل إلى الفرنسيين رسالة كان الأدميرال الإنجليزي "**نلسون**" – قائد الأسطول البريطاني المطارد للحملة الفرنسية – قد أرسلها إلى أعيان وتجار الإسكندرية

لإثارتهم ضد الغزاة مساعدة له في هجومه عليهـا، وبنقـل الخطة والخطاب إلى الجنرال "**كليبر**" أفسد "**الشيخ المسيري**" محاولة "**نلسون**" [٨٤].

وفيما بعد، كان "الشـيخ المسـيري" هـو اليـد اليمنـى في معاونة السيد "**محمد الغرياني**"، المحافظ الذي حل محـل "**محمد كريم**" في الإسـكندرية [٨٥]، والأرجـح أن "**الشـيخ المسيري**" قد كوفئ على إخلاصه للجنرال كليبر – الذي كان يحكم الإسكندرية آنذاك – فسارع الجنـرال بإنشـاء ديـوان الإسكندرية دون انتظار معلومات من الجنـرال "**بونـابرت**". وقد برر ذلك في مذكراته، بأنه أسسه حتى "يقـاوم دسـائس الإنجليز في المدينة"، وعين "**الشيخ المسيري**" رئيسا للديوان.

وعندما هدد "**الشيخ المسيري**" بالاستقالة مـن منصـبه، طلب منه "**كليبر**" أن يبقى "حتـى لا يحـرم قومـه ويحـرم الإفرنج من خدمته وعمله"، وكان "**بونـابرت**" ودودا تجاهـه لدرجــة أنــه كــان حريصــا علــى أن يطلــب إلــى "**الجنرال مارمون**"أن يبلغ "**المسيري**" أنه – أي بونـابرت – يجتمع في القاهرة مع كبار المشايخ، وأنه لا يوجد أكثر مني – بونابرت – اعتقادا بطهارة وقدسية الدين الإسـلامي [٨٦].

وفي رسالة منه إلى "**المسيري**" قال "**بونابرت**": لقد سـرّنـي ما علمته من "**الجنرال كليبر**" عن مسلككم، وأنك تعلم مبلـغ احترامي لك منذ عرفتك، وأتعشم أن يجـيء الوقـت الـذي أستطيع أن أجمع عقلاء البلاد وعلماءها، وأن أضع نظامـا موحدا مؤسسا على مبادئ القرآن؛ تلك المبـادئ الصـحيحة التي تكفل للناس سعادتهم (٨٧).

ولا جـدال فـي أن "**الشـيخ المسـيري**" كـان أذكـى من أن يصدق تُرّهات "**نابليون**" الإسلامية تلك، لكنـه أقنـع نفسه بأنه يفعل الصواب، كما فعل كل أعيـان الإسـكندرية الذين منحهم "**نابليون**" – اعترافًا بإخلاصهم وتبعيتهم – حق لبس الوشـاح الأزرق والأحمـر والأبـيض شـأن العمـد الفرنسيين، وأمر جنوده بأداء التحية العسكرية لهـم؛ تقـديرا منه لنجاحهم في تجريد أهل الإسكندرية من السلاح (٨٨).

ولا يوجد لدينا ما يحملنا على الاعتقاد – أو حتى مجـرد الظن – بأن موقف أعيان الإسكندرية بالتسليم، كـان موقفًـا نادر المثال لدى تجار القاهرة ومشايخها، ذلـك أن إعـلان العواصم مدنًا مفتوحة كان أيديولوجية برجوازية السماسـرة والوسطاء والتجار الذين يعيشون على الـربح مـن إعـادة

التصدير. فالمشايخ الذين حضـروا الاجتمـاع الـذي عقِـد في قصر "**إبـراهيم بـك**" عقـب وصـول رسـائل السـيد "**محمد كريم**" المستغيثة لتحديد وسائل مواجهـة الغـزو هـم أنفسهم الذين حكم بهم الفرنسيون مصر بعد ذلك: **السـادات والشرقاوي والفيومي والصاوي والمهـدي والبكـري**[٨٩]. وإذ انتهى الاجتماع إلى قرار بالمقاومة فأنه لم يتعد التصوُّر الذي أصبح تقليديا فيما بعد لـدى البرجوازيـة المصـرية: معركة عسكرية محدودة، إذا نجحت كان بها، فـإذا فشـلت فإن الاستعداد للتسليم وللمفاوضة وللمشاركة مع الغزاة وارد تماما.

وهكذا جاءت هزيمة "**مراد بك**" في معركـة شـبراخيت مبررا كافيا للاستعداد للتسليم، فخلال الأيام الخمسـة التـي فصلت بين هزيمته في شبراخيت، وهزيمتـه فـي إمبابـة، انشغل المماليك في جمع أموالهم وتهريبها، وسارع حلفاؤهم من التجار والأثريـاء والمشـايخ يفعلـون نفـس الشـيء. وفي رواية "**الجبرتي**" أن الأهالي عنـدما رأوا مـنهم ذلـك الخوف والسعي في تخبئة أموالهم ومقتنياتهم أرادوا الاقتـداء

بهم؛ فمنعهم الأمراء وهددوهم بالقتل، ولولا ذلك لمـا بقـي في مصر من أغنيائها أحد [٩٠].

وعنـدما اسـتقبل "**بونـابرت**" – فـي مقـره بـالجيزة في ٢٢ يوليو (تموز) ١٧٩٨ – وفدا من المشايخ على رأسه الشيخين "**مصطفى الصاوي**" و"**سليمان الفيومي**" سألهم:

- هل أنتم المشايخ الكبار؟

فأعلموه أن المشايخ الكبار خافوا وهربوا، فقال:

لأي شيء يهربون؟ [٩١]

ولا شك أن حسّ نابليون البرجوازي كان خافتًا حين سأل هذا السؤال، ولعله فهم المسألة كلها عنـدما دخـل القـاهرة فوجدها خاوية على عروشها، وأدرك ما رصـده مؤرخـوه أن التجار الأغنياء من أهلها الذين لم يهربوا قـد تحصـنوا في بيوتهم، بينما كان غيرهم يضربون فـي الريـف هربـا من شياطين الفرنسيين [٩٢].

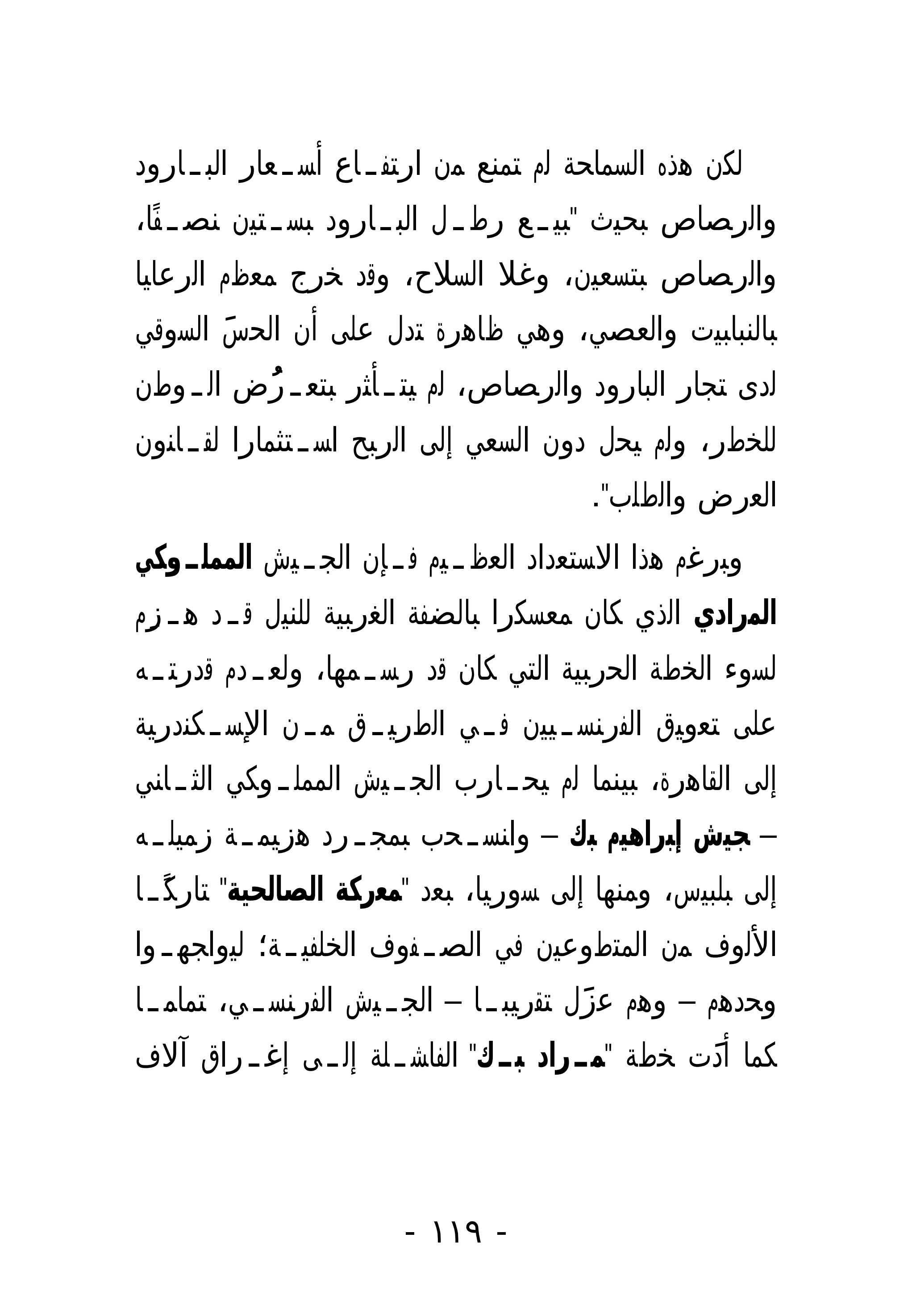
على أن الحملة مع هذا لم تتحـوَل إلـى نزهـة؛ ذلـك أن مبررات البرجوازية المصرية للتهادن لم تكن متوفرة لدى الشرائح الصغيرة منها، كما أنها كانت منعدمة تمامـا لـدى صعاليك القاهرة والفلاحين، ولم يكن لدى هـؤلاء ملكيـات

يخشون عليها، وبرغم أن المدينة لم تكن ملكًا لهـم، فـإنهم كانوا أقل ثقافة، بحيث يعوا أيديولوجية المدن المفتوحة، تلك التي لم يتعلموها ربما حتى اليوم. وقد تحمل هـؤلاء عـبء المحاولة المستميتة لصد الغزو فـي الإسـكندرية وحـدهم. وفي معركة "شبراخيت" (١٢ يوليو – تموز – ١٧٩٨) التي جرت بين "**مراد بك**" والجيش الفرنسـي – وهـي المعركـة الوحيدة التي حارب فيها الجيش المملوكي بين الإسـكندرية والقاهرة – شارك الفلاحـون المصـريون بنصـيب وافـر في المعركة؛ فبينما كان عدد الجـيش المملـوكي ١٢ ألـف مقاتل، لم يكن بينهم سوى ثلاثة آلاف من فرسان المماليـك فقط، أما الباقون فهم من أتباع المماليك، ومن الفلاحين الذين كانوا مسلحين – كما يقول تقرير عسكري فرنسي – بالبنادق والمشايخ.

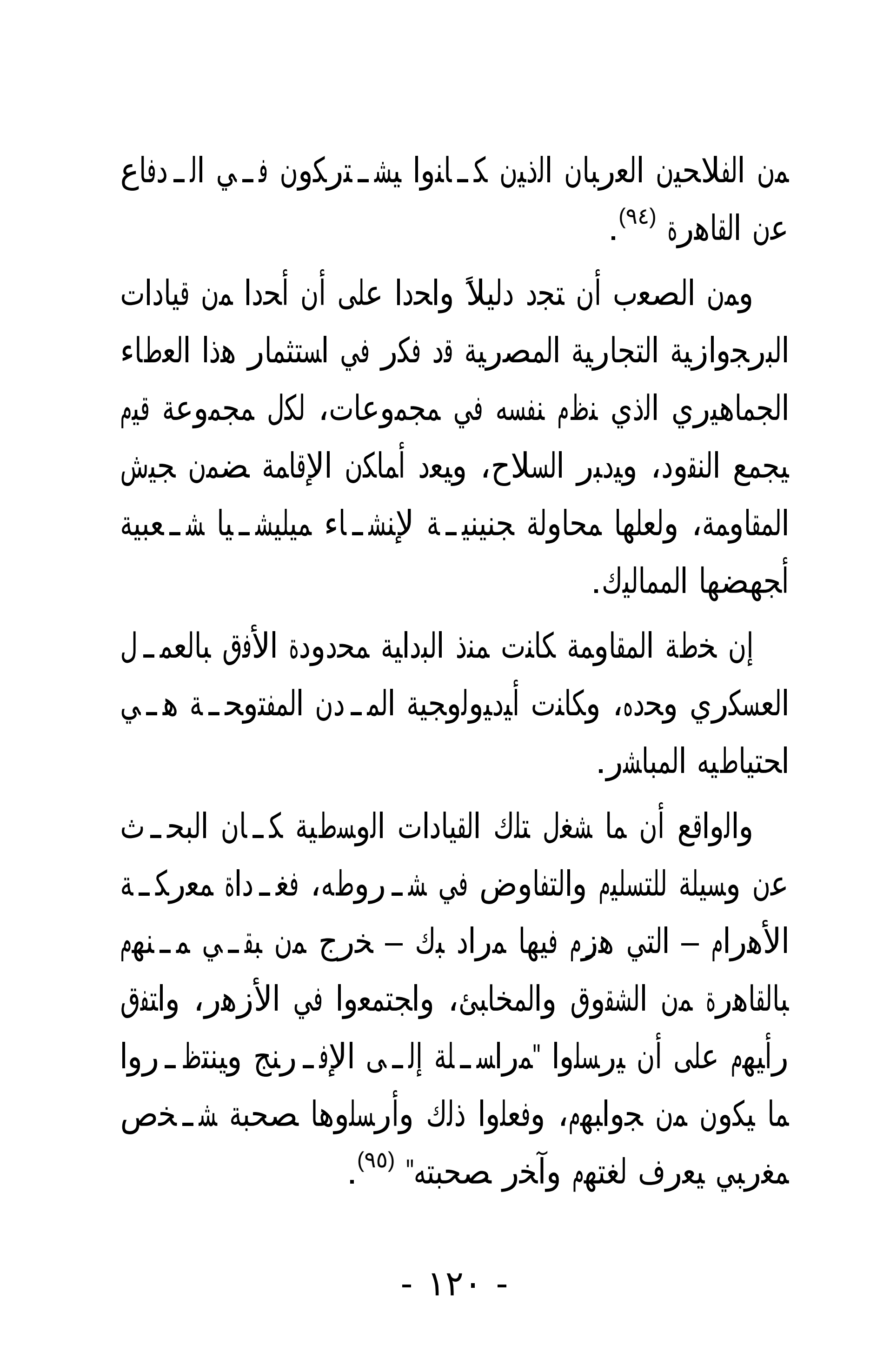
وعلى شاطئ النيل هددت جمـوع الفلاحـين الأسـطول الفرنسي – الذي كانت بعض سفنه تنتقل مـن الإسـكندرية إلى القاهرة – بالخطر الشديد؛ إذ هاجمته من الجانبين، ممـا أدى إلى غرق خمس سفن في النيل، واسـتولى الفلاحـون على سفينتين حـربيتين؛ ممـا جعـل الجنـرال الفرنسـي

"**أندريوسي**" يتنبه لهذا الخطر، فيأمر بإنزال الجنود إلى البـر لمقاومة الأهالي الذين كانوا يطلقون النار على السفن باعتبار أن تلك كانت الوسيلة الوحيدة لحماية الأسطول.

وبرغم أن "**الجبرتي**" كان متعاليا وهو يصـف جمـاهير الشعب في القاهرة بأنهم "حرافيش وجعيدية وناس أوبـاش"، فإن تاريخه لا يجد بطولة يضفيها إلا على هؤلاء الصعاليك، فقبل معركة الأهرام بأربعة أيام، وبـرغم هزيمـة الجـيش المملوكي في **شبراخيت**، كان بالقاهرة من لم تشغلهم أموالهم أو ثرواتهم عن التصدي للغزو؛ وهكـذا أُغلِقَـت الـدكاكين والأسواق، وخرج الجميع إلى بولاق، "فكانـت كـل طائفـة من طوائف أهل الصناعات يجمعون الدراهم مـن بعضـهم وينصبون خياما أو يجلسون في مكـان خـرب أو مسـجد ويرتبون لهم فيما يصرف عليها ما يحتاجون إليه من الدراهم التي جمعوها من بعضهم، وبعض الناس كان يتطوّع بالإنفاق على البعض الآخر، ومنهم من كان يجهز جماعة من الشوام بالسلاح والأكل وغير ذلك بحيث إن جميع الناس بـذلوا مـا في وسعهم وفعلوا كل ما في قوتهم وطاقتهم" [٩٣].


لكن هذه السماحة لم تمنع من ارتفاع أسعار البارود والرصاص بحيث "بيع رطل البارود بستين نصفًا، والرصاص بتسعين، وغلا السلاح، وقد خرج معظم الرعايا بالنبابيت والعصي، وهي ظاهرة تدل على أن الحسَ السوقي لدى تجار البارود والرصاص، لم يتأثر بتعرُض الوطن للخطر، ولم يحل دون السعي إلى الربح استثمارا لقانون العرض والطلب".

وبرغم هذا الاستعداد العظيم فإن الجيش **المملوكي المرادي** الذي كان معسكرا بالضفة الغربية للنيل قد هزم لسوء الخطة الحربية التي كان قد رسمها، ولعدم قدرته على تعويق الفرنسيين في الطريق من الإسكندرية إلى القاهرة، بينما لم يحارب الجيش المملوكي الثاني – **جيش إبراهيم بك** – وانسحب بمجرد هزيمة زميله إلى بلبيس، ومنها إلى سوريا، بعد "**معركة الصالحية**" تاركًا الألوف من المتطوعين في الصفوف الخلفية؛ ليواجهوا وحدهم – وهم عزَل تقريبا – الجيش الفرنسي، تماما كما أدَت خطة "**مراد بك**" الفاشلة إلى إغراق آلاف



من الفلاحين العربان الذين كـانوا يشـتركون فـي الـدفاع عن القاهرة [٩٤].

ومن الصعب أن تجد دليلاً واحدا على أن أحدا من قيادات البرجوازية التجارية المصرية قد فكر في استثمار هذا العطاء الجماهيري الذي نظم نفسه في مجموعات، لكل مجموعة قيم يجمع النقود، ويدبر السلاح، ويعد أماكن الإقامة ضمن جيش المقاومة، ولعلها محاولة جنينيـة لإنشـاء ميليشـيا شـعبية أجهضها المماليك.

إن خطة المقاومة كانت منذ البداية محدودة الأفق بالعمـل العسكري وحده، وكانت أيديولوجية المـدن المفتوحـة هـي احتياطيه المباشر.

والواقع أن ما شغل تلك القيادات الوسطية كـان البحـث عن وسيلة للتسليم والتفاوض في شـروطه، فغـداة معركـة الأهرام – التي هزم فيها مراد بك – خرج من بقـي مـنهم بالقاهرة من الشقوق والمخابئ، واجتمعوا في الأزهر، واتفق رأيهم على أن يرسلوا "مراسـلة إلـى الإفـرنج وينتظـروا ما يكون من جوابهم، وفعلوا ذلك وأرسلوها صحبة شـخص مغربي يعرف لغتهم وآخر صحبته" [٩٥].

وفي رواية "**نقولا الترك**" يقول:

"... وفي الصباح اجتمع القاضي والأعيان، وقالوا إن الحكام ولت، وأحوالهم اضمحلت، فالتسليم منا أصلح، وحقن دماء الإسلام أوفق وأربح. وقد ذكرنا أن القنصل والتجار الفرنساوية تحت (...) في قلعة الجبل، فأحضروهم وطلبوا منهم أن يسيروا معهم إلى بولاق، ويأخذوا لهم الأمان؛ فأشار عليهم القنصل أن يتوجه اثنان من التجار ومحمد كتخدا كتخدا "**إبراهيم بك**"، وساروا إلى بر إمبابة، وفي وصولهم تقدَّموا إلى الجنرال "**ديبوي**"، ورحب بهم، وسألهم عن أحوال المدينة وما مراد أهلها، فقال إن الحكام ولت والرعية ذُلت، وقد أتينا من قبل علماء البلد والأعيان، نطلب لهم الأمان؛ فأجابهم الجنرال "**ديبوي**":

- من ألقى سلاحه حرم قتاله، فلهم مني الأمان، ومن أمير الجيوش ومن كل من في هذا المكان" [٩٦].

وتعدد الروايات عن كيفية تسليم القاهرة لا يعني تناقضها، أنها تتكامل لتطرح نفس المقولة؛ ففي رواية "**ريبو**" أن المسيو "**بودوف**" أحد التجار الفرنسيين قد توجه مع وفد من التجار الأجانب فقابلوا "**مصطفى بك**" – نائب الوالي التركي – وكان

الوالي نفسه قد فرَّ مع جيش "**إبراهيم بك**"، وطلبوا أن يتوجه لمقابلة "**نابليون**" بالجيزة، وعرضوا وساطتهم لديه، وجاء ترجمان من المعسكر الفرنسي؛ فسار "**مصطفى بك**" مصحوبا بوفد، وقابل "**نابليون**" وعرض عليه تسليم المدينة في مقابل عهد منه بحماية الأرواح والأموال وطمأنينة السكان.

وتكمل رواية "**نابليون**" نفس الصورة؛ فقد جاء في مذكراته أن ترجمانًا من قبله ذهب غداة معركة الأهرام لمقابلة علماء الأزهر ومشايخه، وأن هؤلاء تولوا زمام الحكومة بعد المعركة واجتمعوا ليتشاوروا؛ فاتفقوا رأيا على التسليم، فذهب وفد من المشايخ على رأسه نائب الوالي وقابلوا "**نابليون**" في الجيزة [٩٧].

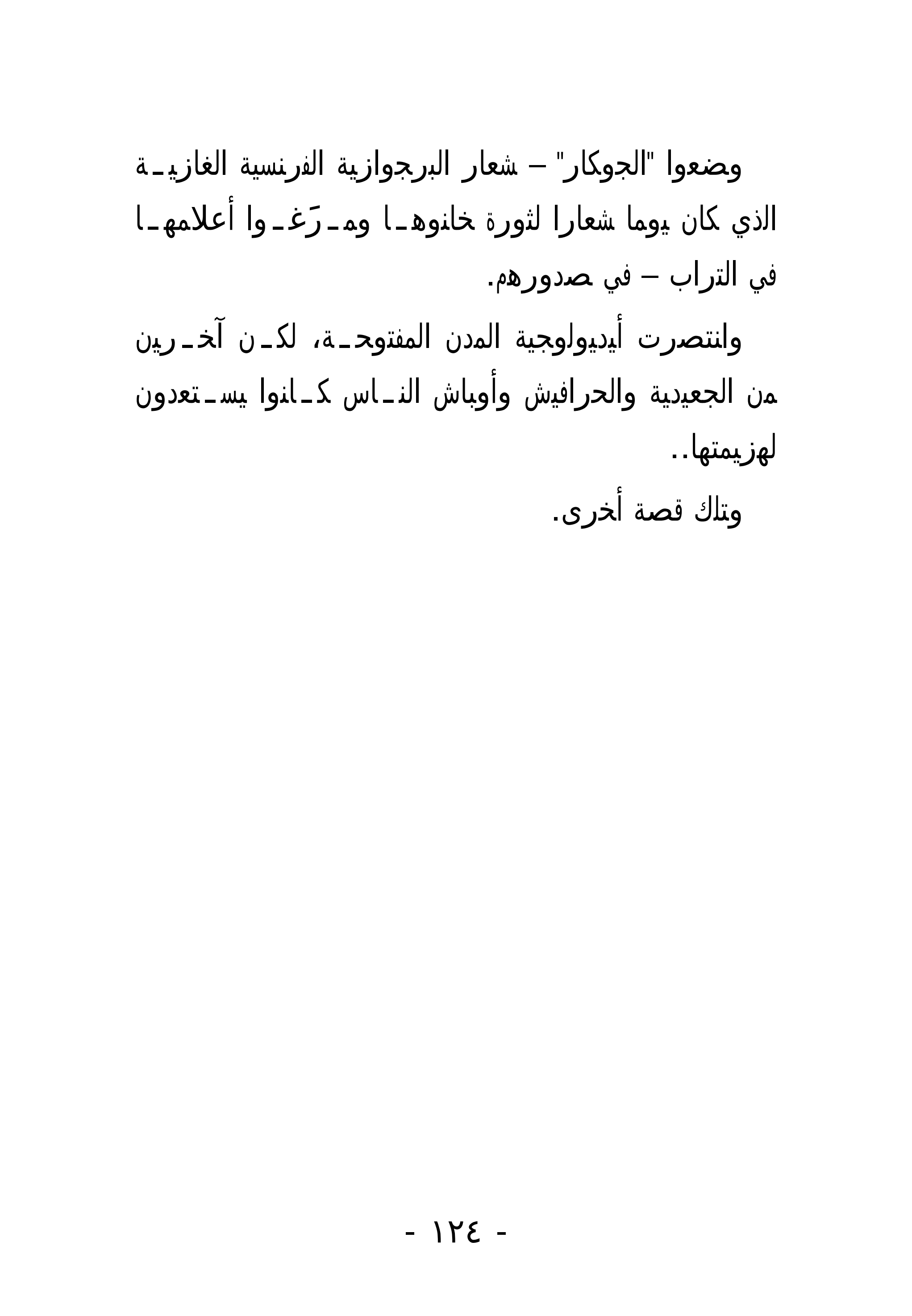
ويذكر "**لاكروا**" أنه فيما بين الثالث والعشرين والخامس والعشرين من يوليو (تموز)، لم يبقَ أحدٌ ممن له حيثية في القاهرة لم يعبر النيل لملاقاة السلطان الكبير – كما لقب الناس "**بونابرت**" آنذاك – وتقديم واجبات الطاعة والخضوع له؛ فكان نابليون يقابلهم جميعا بالبشاشة والاستئناس [٩٨].

وليس هناك تناقض بين كل هذه الروايات، ولعلها حدثت كلها في وقت واحد: أرسل "**نابليون**" رسولاً من قبله إلى المشايخ، في الوقت الذي كانوا فيه مجتمعين للاتصال به وتسليمه المدينة، وسعى نائب الوالي إلى توسيط التجار الأجانب، في الوقت الذي كانوا هم أنفسهم يسعون للتوسط. كان الجميع – فيما يبدو – متفقين على أن التسليم هدف يستحق بعض الجهد، وربما لم يتطلب الأمر وثيقة مكتوبة بشروط التسليم اكتفاء بالمدونات السابقة، وقد أعرب "**نابليون**" عن دهشته عندما طلب منه رسولان من قبل المشايخ أمانًا، وقال إنه أرسل ذلك الأمان، مشيرا بذلك إلى المنشور الذي أذاعه في الإسكندرية، وبرغم ذلك أصدر من معسكر الجيزة "أمانًا" جديدا، وعبر قبل دخوله القاهرة عن سروره؛ لأن أحدا لم يقاومه وأكد من جديد أنه قادم "لحماية التجارة وأهالي البلاد الأصليين" [٩٩].

كانوا قد فعلوها: سلموا القاهرة التي قال "**الجبرتي**" يوما إنها كم أذلت جبابرة وهزمت قياصرة.

أصبحت مدينة مفتوحة.

احتضنوا باسمها الغزاة.



وضعوا "الجوكار" – شعار البرجوازية الفرنسية الغازيـة الذي كان يوما شعارا لثورة خانوهـا ومـرّغـوا أعلامهـا في التراب – في صدورهم.

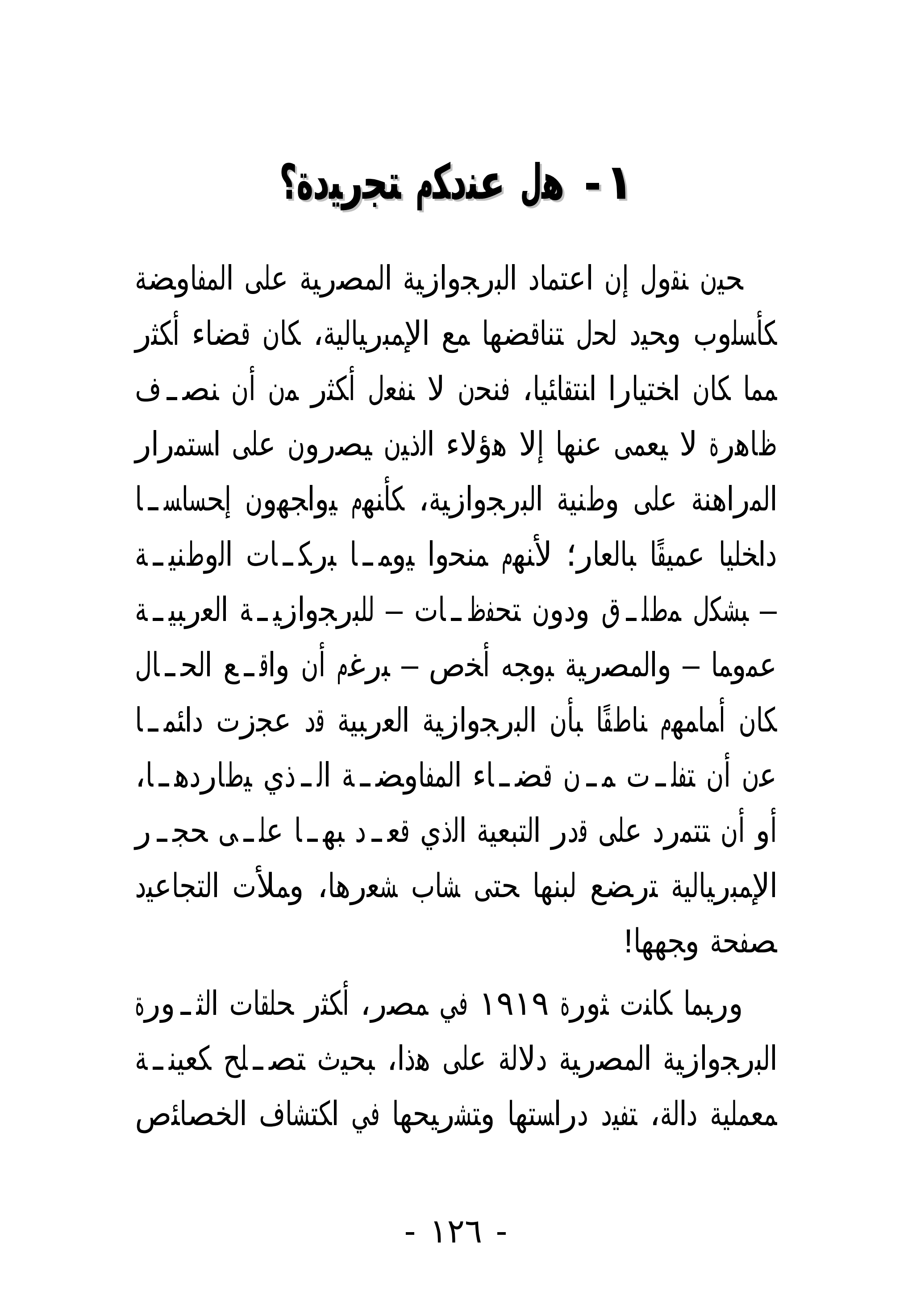
وانتصرت أيديولوجية المدن المفتوحـة، لكـن آخـرين من الجعيدية والحرافيش وأوباش النـاس كـانوا يسـتعدون لهزيمتها..

وتلك قصة أخرى.

الفصل الثالث

... قدر التبعية

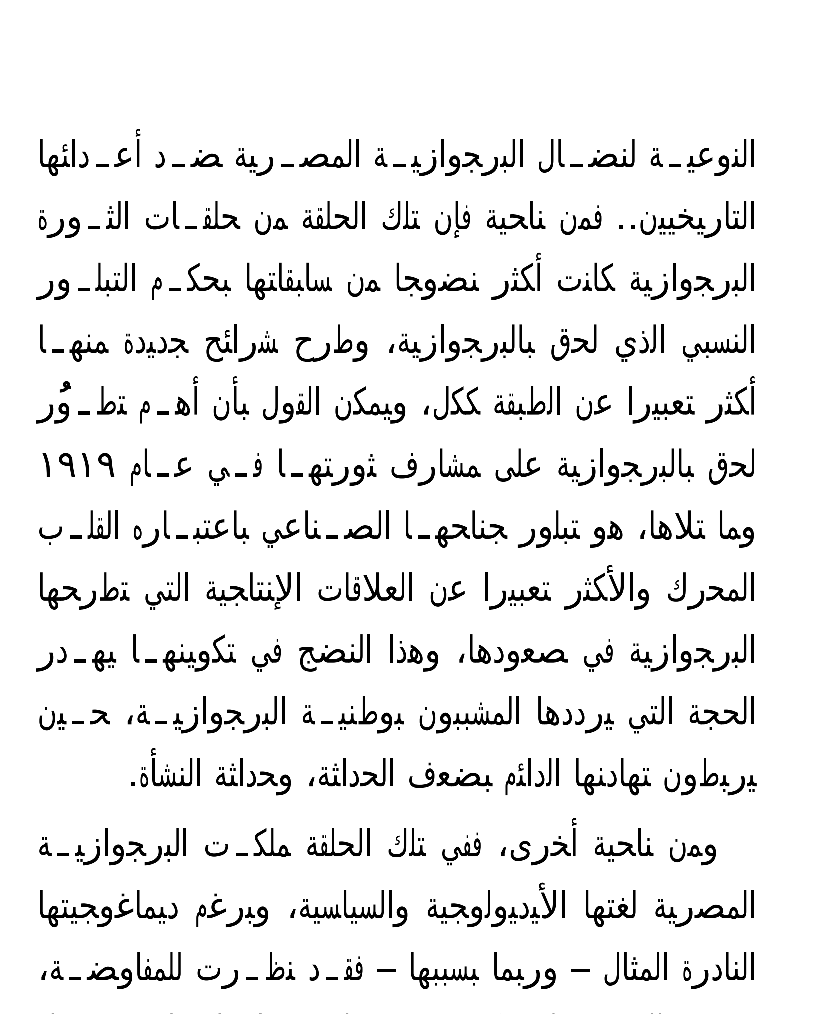
- هل عندكم تجريدة؟
- العنف المحاصر..
- يعاقبة.. وإمبرياليون.. وجيروند.
- أسود من سني يوسف.
- مصر والسودان لنا.. وإنجلترا إن أمكنا.
- أعمدة التحالف الخمسة.



١- هل عندكم تجريدة؟

حين نقول إن اعتماد البرجوازية المصرية على المفاوضة كأسلوب وحيد لحل تناقضها مع الإمبريالية، كان قضاء أكثر مما كان اختيارا انتقائيا، فنحن لا نفعل أكثر من أن نصف ظاهرة لا يعمى عنها إلا هؤلاء الذين يصرون على استمرار المراهنة على وطنية البرجوازية، كأنهم يواجهون إحساسا داخليا عميقًا بالعار؛ لأنهم منحوا يوما بركات الوطنية – بشكل مطلق ودون تحفظات – للبرجوازية العربية عموما – والمصرية بوجه أخص – برغم أن واقع الحال كان أمامهم ناطقًا بأن البرجوازية العربية قد عجزت دائما عن أن تفلت من قضاء المفاوضة الذي يطاردها، أو أن تتمرد على قدر التبعية الذي قعد بها على حجر الإمبريالية ترضع لبنها حتى شاب شعرها، وملأت التجاعيد صفحة وجهها!

وربما كانت ثورة ١٩١٩ في مصر، أكثر حلقات الثورة البرجوازية المصرية دلالة على هذا، بحيث تصلح كعينة معملية دالة، تفيد دراستها وتشريحها في اكتشاف الخصائص



النوعية لنضال البرجوازية المصرية ضد أعدائها التاريخيين.. فمن ناحية فإن تلك الحلقة من حلقات الثورة البرجوازية كانت أكثر نضوجا من سابقاتها بحكم التبلور النسبي الذي لحق بالبرجوازية، وطرح شرائح جديدة منها أكثر تعبيرا عن الطبقة ككل، ويمكن القول بأن أهم تطوُّر لحق بالبرجوازية على مشارف ثورتها في عام ١٩١٩ وما تلاها، هو تبلور جناحها الصناعي باعتباره القلب المحرك والأكثر تعبيرا عن العلاقات الإنتاجية التي تطرحها البرجوازية في صعودها، وهذا النضج في تكوينها يهدر الحجة التي يرددها المشببون بوطنية البرجوازية، حين يربطون تهادنها الدائم بضعف الحداثة، وحداثة النشأة.

ومن ناحية أخرى، ففي تلك الحلقة ملكت البرجوازية المصرية لغتها الأيديولوجية والسياسية، وبرغم ديماغوجيتها النادرة المثال – وربما بسببها – فقد نظرت للمفاوضة، وقعدت للتبعية، فلم تذكر هي نفسها قضاءها، ولم تتخلَ عن قدرها.. لكن المرضى بحب البرجوازية – من طرف واحد – يعمون – شأن كل المحبين– عن رؤية عيوب المعشوق..

ويشير تشكيل حزب الوفد المصري – الـذي قـاد تلـك الحلقة من حلقات الثورة البرجوازية – إلى أنه قد تكـوَن – في البداية – "مـن كبـار أصـحاب الأراضـي الزراعيـة المعروفين باعتدالهم وتحفظهم وثـوريتهم المحـدودة" لكـن سيطرة هؤلاء "لم تمنع من أن الرأسمالية المصرية التجاريـة كانت قد بدأت تنشط من قبل الحرب العالمية الأولـى" [(١٠٠)]، كما أن انقطاع الواردات الصناعية إبان الحرب كان قد طرح بذور جناح صناعي ظل يتبلور تدريجيا على امتداد السنوات التالية للثورة.

والقول بأن تطورا قـد لحـق بالبرجوازيـة المصـرية، لا يتعارض مع تفسير عجزها عن الـتخلص مـن قضـاء المفاوضة وقدر التبعية بضعف الطبقة في مجموعها، واعتماد الشرائح الصناعية منها على فائض كبار مـلاك الأراضـي وليس على التراكم الطبيعي للصناعة؛ ممـا جعـل جـذور الصناعيين تشتبك بكبار ملاك الأراضي، وقد زاد من أزمـة البرجوازية المصرية، أنها واجهـت سـيطرة الاحتكـارات الدولية على سوقها القومية، كما واجهت الحركـة النشـطة للجماهير الشعبية التي ساندتها في معركتها مع الاسـتعمار،

وبرزت ككيان افتقدت البرجوازية دائما القدرة على تنظيمه، بل وخافت دائما من التحرُكات العفوية والمنظمة للجماهير، وتحملت عبء محاولة امتصاص تلك التحرُكات بحيث تتطبع بطابعها وأسلوب حركتها.

ومنذ أول خطواتها، كان واضحا أن قيادة ثورة ١٩١٩ البرجوازية كانت واعية تماما لما تريد، فحين نتأمل المصطلحات السياسية التي أُشيعت على مشارف ثورة ١٩١٩، فسوف نكتشف على الفور أن البرجوازيين قوم يزعمون بأنهم لا يقرُون بشرعية الاحتلال الإنجليزي لمصر، لكنهم ينازعونه عدم الشرعية بطريقة شرعية وسلمية تماما! إن كما هائلاً من الخطب والمقالات والمراسلات والبرقيات قد أُذِيعت بين لقاء الزعماء الثلاثة – **سعد زغلول، وعلي شعراوي، وعبد العزيز فهمي** – للمندوب السامي البريطاني – **السير رجناد ونجت** – في ١٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٨، لمطالبته بالسماح لهم بالسفر لعرض المسألة المصرية على مؤتمر الصلح، وبين تفجر الثورة العنيفة في ٩ مارس (آذار) ١٩١٩، وخلال تلك الشهور الأربعة، غلب الطابع القانوني على كل مصطلحات المسألة

المصرية، فالنضال ضد الاستعمار "قضية" تحتاج "توكيلات" مكتوبة وموقع عليها، تعطي الحق لأعضاء الوفد، باعتبارهم "وكلاء" عن المصريين، "للدفاع" في تلك "القضية"، بالسعي للحصول على استقلال مصر "بالوسائل السلمية المشروعة". وما يقيد الوفد المصري في سعيه ذاك، هو ألا يخرج عن حدود وكالته التي استخدمها في التركيز على وعود الخصم بالجلاء باعتبارها حجة قانونية ضده، وبالسعي إلى الدول الإمبريالية الأخرى، يحاول إقناعها بالمنطق والقانون أن إنجلترا غاصبة، وأنه يجب عليها أن ترحل من مصر..

وبعكس ما يتصوَّر البعض، فإن غلبة الصيغ القانونية لا تعود لمجرد أن معظم قادة البرجوازية كانوا من الحقوقيين، ولكنها صيغ تشير إشارة دالة إلى أسلوب النضال الذي تقدر عليه البرجوازية وتستطيعه، ومنذ أول حرف نطقه مندوبوها المفوضون، كشفوا عن طبيعة وحجم ما تريد: أن تكون شريكًا للمستعمرين في السلطة، متواضعا ورضي النفس وقانعا ومتجردا عن الأنانية..

وعندما نتأمل نصَ محضر اللقاء الذي تمَ بين قادة الثورة الثلاثة وبين المندوب السامي البريطاني، وقد قـام بتدوينـه – بعد اللقاء مباشرة – عبد العزيز فهمي باشا – وحفِظَ بـين وثائق الوفد، فسوف نكتشف على الفـور إلـى أي درجـة من التواضع كانت البرجوازية.. إذ عبر الوفد عن فكـرتين مرتبطتين.. واحدة تتعلق بالأسلوب، والثانية تتعلق بالهدف..

* فأما التي تتعلق بالأسلوب، فهي إدانة أشكال المعارضة الأكثر حدَة للمستعمرين، حتى أن أسلوب الزعيم محمد فريد في الدعوة ضد الاحتلال والمطالبة بالجلاء، لم ينج من النقد بل الازدراء، برغم أنه كان أسلوبا يخلو من العنف الفعلـي ويقتصر على الدعاية، وفي هذا الصدد قال عبد العزيز فهمي باشا:

- أن طريقة الطلب التي سار عليها الحزب الوطني ربما كان فيها ما يؤخذ علينا، وذلك راجع إلـى طبيعـة الشـبان في كل جهة.

وفي سعيه لتأكيد أن أسلوب القادة الجدد أسلوب شـرعي وسلمي وغير معادٍ للاحتلال، أشـار **عبـد العزيـز فهمـي** إلى الطريقة العاقلة التي كان يتبعها **حكمـاء** حـزب الأمـة

– قبل الحرب الأولى – على صفحات صحيفة "الجريـدة"..
حيث كانوا يعترضون على تشدُّد **مصـطفى كامـل ومحمـد فريد**، باعتبار أن الاحـتلال – كمـا كتـب **لطفـي السـيد** على صفحات "الجريدة" – قوة أتت بها ظروف دولية معينـة وتذهب بها ظروف شبيهة بتلك التي أتت بها، وأن الأفضـل مسالمة الاستعمار بدلاً من معاندته.

وهكــذا – ودون أي مجهــود فــي تخليــق الدلالــة من النصوص – رفعت البرجوازية راية المفاوضة..

* وفيما يتعلق بالهدف، فقد سلم الزعماء البرجوازيون منذ أول يوم بقدر التبعية، وأقرُّوا بأن لبريطانيا حقوقًا في مصر، وأعلنوا استعدادهم لمنح المستعمرين قاعـدة علـى الأرض المصرية، وقال "**سعد زغلول**":

- متى ساعدتنا إنجلترا على الاستقلال التام فإننا نعطيهـا ضمانة في طريقها إلى الهند وهي قناة السويس.

ووافقه زميله "**علي شـعراوي**"، علـى بقـاء المستشـار الإنجليزي في وزارة المالية المصرية – الذي كان يسـيطر من مركزه ذاك على السلطة المصرية سيطرة قوية – بحيث تكون سلطته هي سلطة صندوق الدين..

آنذاك كانت الجماهير الشعبية المصرية ما تـزال بعيـدة عن المعركة، وحـين صـاغت البرجوازيـة اسـتراتيجيتها وتكتيكها، أعلنت بوضوح أنها لن تتبـع سـوى المفاوضـة أسلوبا، وأنها ترضى بنصيب الشريك مع المستعمرين.. وهي أهداف سبق أن عبر عنها "**أحمد لطفي السيد**" – أيديولوجست الجيروند المصريين – على صفحات "الجريدة" – التي كانت تنطق باسم حزب الأمة قبل الحرب – رافعا شعار: استقلال ذاتي في إطار الحماية.

ولشهادة الدكتور "**محمد حسين هيكل**" – الذي رأس حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد – قيمة كبـرى، بحكـم قربـه من مسرح الأحداث، وهو يقول إنه عقب مقابلة ١٣ نـوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٨، ذهب ليسأل "**لطفي السيد**" عن خطة الوفد باعتباره عضوا فيه، فقال له:

- إن خطتنا أن نسافر إلى باريس، وأن نطـرح قضـيتنا على مؤتمر الصلح، وأن نطالب تطبيق حق تقرير المصـير على مصر والسودان، فإن أُجِبنا إلى مطالبنـا كـان ذلـك، وإلا (سافرنا) إلى لندن للمفاوضة مع الحكومـة البريطانيـة

في تنظيم العلاقة بين مصر وبريطانيا في حـدود الحمايـة تنظيما أساسه قيام الحكم الدستوري السليم في البلاد.

لم يكن الاعتراف بالحماية البريطانيـة – التـي أعلنـت على مصر إبان الحرب الأولى – إذن مستبعدا، ذلك أن قدر التبعية جعل البرجوازيين يعمون عن رؤية الجماهير الشعبية، وعن التفكير في تنظيمها وحشدها وقيادتها في معركة ضـد المحتل، إنهم على العكس من ذلك كانوا يسـتبعدون تمامـا أي إمكانية لذلك، وقد أشار "**د. محمد حسين هيكل**" إلى ذلك بوضوح، حين قال – في مذكراته – إن فكرة الوفـد كانـت تقوم على أساس أنه إذا "خذلـه الحلفـاء فإنـه لا يحسـب أن الثورة أو النضال الشعبي يحقق للبلاد استقلالها وسيادتها كاملين" [١٠١].

وعنــدما اعتقلــت الســلطات العســكرية البريطانيــة "**سعد زغلول**" ورفاقه ونفتهم إلى مالطة في ٩ مارس (آذار) ١٩١٩، لم يكن سعد – على حد روايـة "**عبـاس العقـاد**" في كتابه عنه – يتوقع أي مقاومـة، والأرجـح أنـه ظـنَ أن مصيره سيكون كمصير "**أحمد عرابي**"، وأنـه سـيموت في منفاه، وبينما كان يردد في يـأس كامـل أنـه لا أمـل

إلا في "قارعة"، كان زميله "**عبد العزيز فهمي**" بالغ الانزعاج عندما استقبل وفدا من طلاب مدرسة الحقوق يعلنونه بـأنهم مضربون عن الدراسة، ويسألونه عما يمكن لهم أن يفعلـوه احتجاجا على اعتقال الزعماء، وكان كـل مـا نصـح بـه "**فهمي باشا**" الطلاب هو أن يهدءوا حتى يستطيع الزعمـاء معالجة الموقف.. مؤكدا أن أي حركة منهم سـتزيد الخـرق على الراتق..

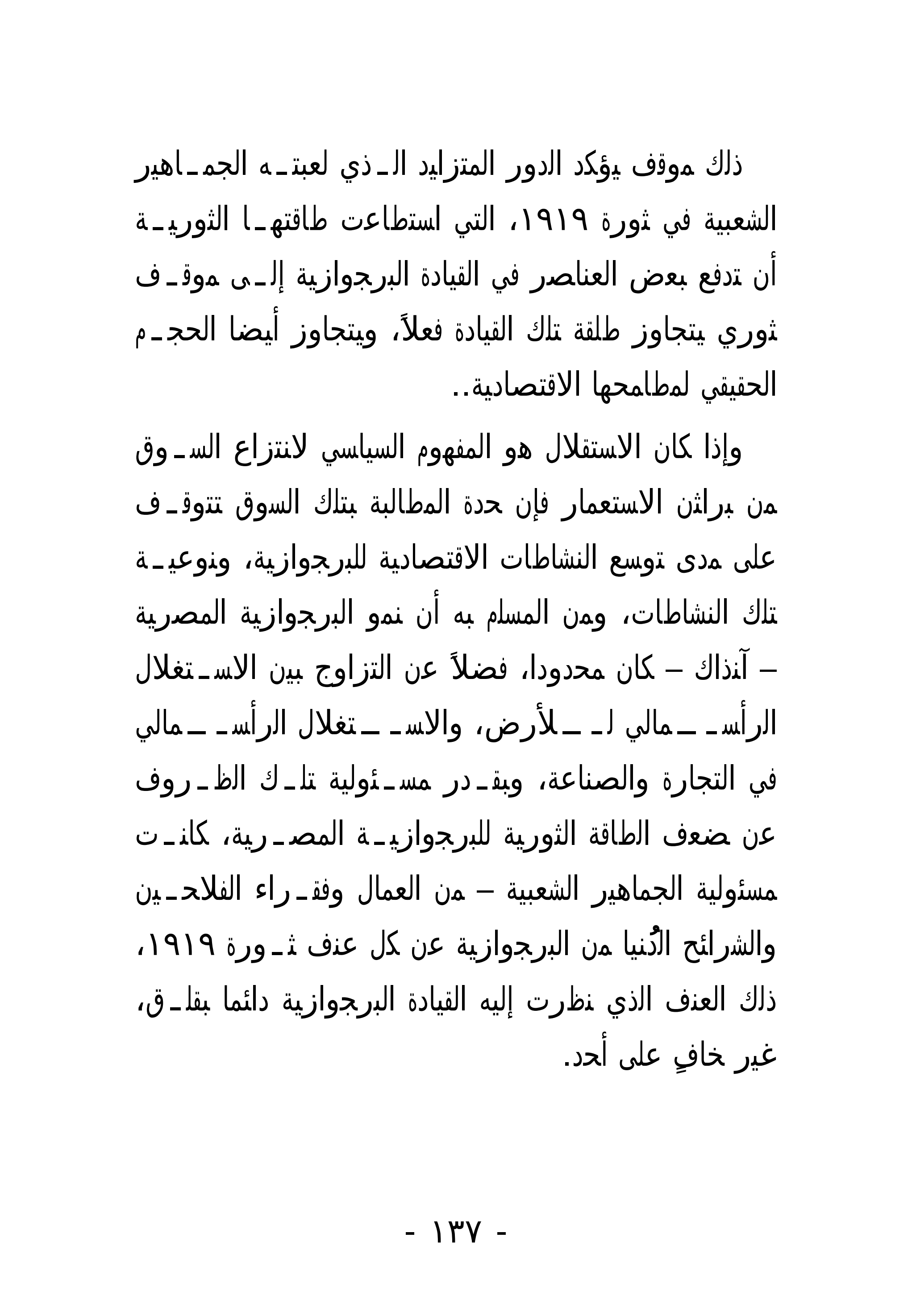
على أن طلاق الحقوق، قد استبطئوا منـدوبيهم، وملـوا الانتظار؛ فخرجوا متظاهرين دون انتظـار رأي الزعمـاء، وبمجرد خروجهم إلى الشارع انضـمت إلـيهم الجمـاهير الشعبية صانعة كل عنف الثورة؛ معلنـة بـذلك احتجاجهـا على تردد البرجوازية المصرية.

ولم يكن "**سعد زغلول**" نفسه يتوقع أن يثير اعتقالـه تلـك الهبة الثورية العنيفة، وهو ما أشار إليه كثيرا في كل الخطب التي ألقاها بعد عودته من المنفى الأول.. وعندما شدَ الرحال إلى باريس – بعد أن أدَت الثورة العنيفة إلى إطلاق سراحه– كان بالغ الحساسية تجاه أي شـروط متطرفـة قـد تفشـل

إمكانيات المفاوضة.. كما أنه كان حريصا علـى ألا يـرتبط بأهداف صعبة لا يقدر عليها..

وعند مراجعة الرسائل السرية التي كان يتبادلها – وهـو في باريس – مع "**عبد الرحمن فهمي**" – سكرتير عام لجنـة الوفد المركزية بالقاهرة آنذاك – يتضـح بجـلاء أن زعـيم البرجوازية المصرية لم يكن يريـد للتطـرف الجمـاهيري أن يقيده بأهداف لا تستطيعها طبقته.. وكان "**عبـد الـرحمن فهمي**" قد نشر في صحف القاهرة أن الوفد اشترط للـدخول في المفاوضة مع "**لجنة ملنر**" أن تعلن إنجلترا استقلال مصر التام، فجاء خطاب "**سـعد زغلـول**" فـي ٧ مـارس (آذار) ١٩٢٠، يقول:

- إن الوفد لم يشترط للدخول فـي المفاوضـة أن تعلـن إنجلترا استقلال مصر التام، ولا يمكنه أن يشترطه، ولكـنكم بالجملة التي نشرتموها نسـبتم إليـه اشـتراطه، وقـررتم في أذهان الكافة أن الوفد لا يقبل المفاوضة إلا به، فإذا كـان الإنجليز قبلوا ما اشترطه وهو دون ذلك، أفلا يتعرض لسخط الجمهور إذا دخل في المفاوضة بغيره؟ [١٠٢].

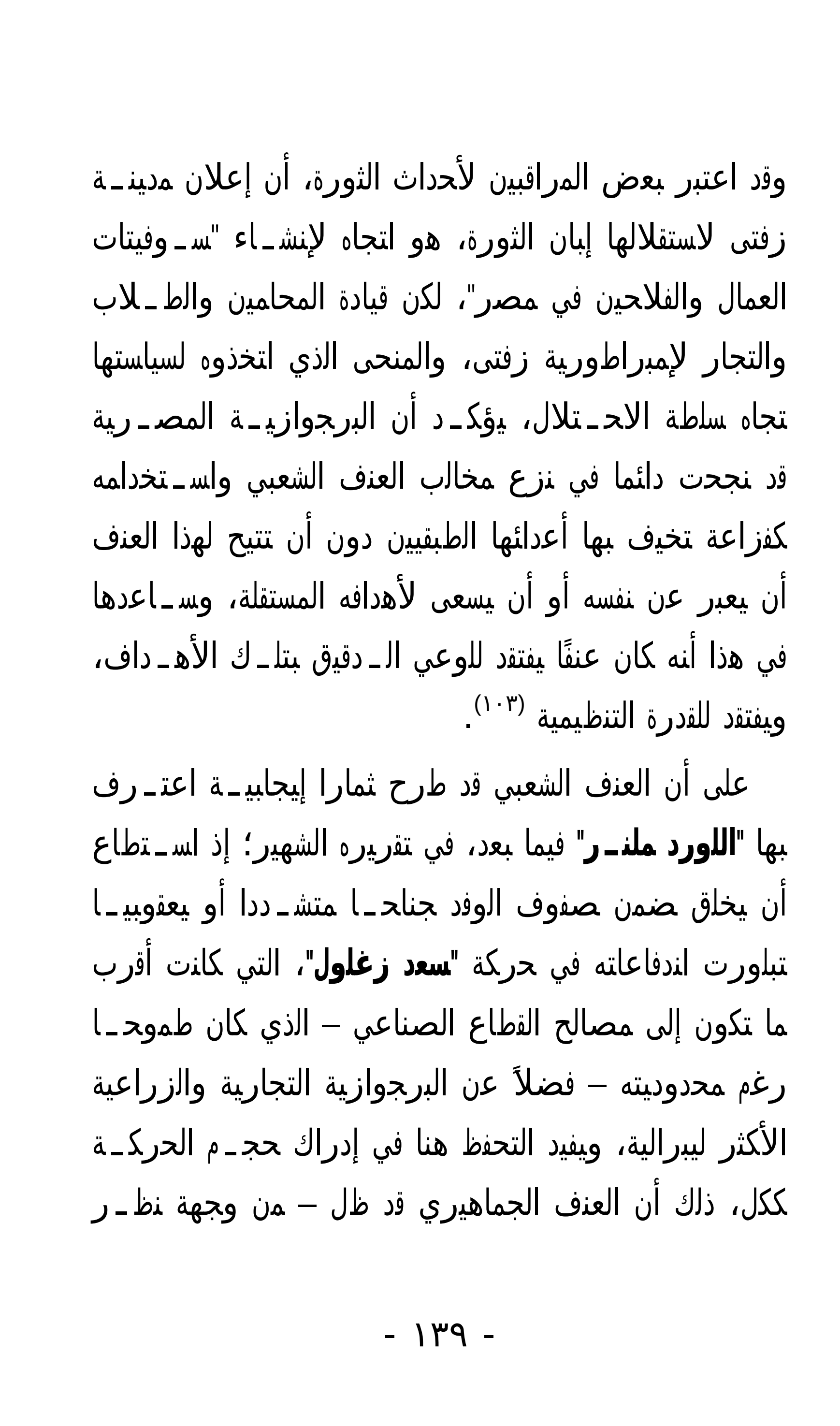


ذلك موقف يؤكد الدور المتزايد الذي لعبته الجماهير الشعبية في ثورة ١٩١٩، التي استطاعت طاقتها الثورية أن تدفع بعض العناصر في القيادة البرجوازية إلى موقف ثوري يتجاوز طلقة تلك القيادة فعلاً، ويتجاوز أيضا الحجم الحقيقي لمطامحها الاقتصادية..

وإذا كان الاستقلال هو المفهوم السياسي لانتزاع السوق من براثن الاستعمار فإن حدة المطالبة بتلك السوق تتوقف على مدى توسع النشاطات الاقتصادية للبرجوازية، ونوعية تلك النشاطات، ومن المسلم به أن نمو البرجوازية المصرية – آنذاك – كان محدودا، فضلاً عن التزاوج بين الاستغلال الرأسمالي للأرض، والاستغلال الرأسمالي في التجارة والصناعة، وبقدر مسئولية تلك الظروف عن ضعف الطاقة الثورية للبرجوازية المصرية، كانت مسئولية الجماهير الشعبية – من العمال وفقراء الفلاحين والشرائح الدُنيا من البرجوازية عن كل عنف ثورة ١٩١٩، ذلك العنف الذي نظرت إليه القيادة البرجوازية دائما بقلق، غير خافٍ على أحد.

وواقع الأمر أن البرجوازية المصـرية ظلـت مخلصـة لموقفها التاريخي الثابت من الجماهير الشعبية بحيث لم تلهها معركتها المحدودة مع الاستعمار أبدا عن العمل مـن أجـل تأطير حركة الجماهير الشعبية بحيث لا تشتط تلك الحركـة حين لا تريد لها أن تشتط، وقد لعبـت العناصـر النشـطة من البرجوازيين الصغار كالطلاب والمحـامين دورا هامـا في هذا الصدد، بعد أن فرضـوا أنفسـهم كقيـادة للشـارع المصري المتفجر بالعنف علـى الاسـتعمار والاسـتغلال، معتمدين في ذلك على تلقائية هذا العنف وعدم توفر الكـادر الثوري الواعي الذي يستطيع أن ينظمه في حركة متصاعدة وذات أهداف واضحة.

وربما لا يختلف الدور الذي لعبه "**فكري أباظة**" المحـامي في أسيوط – بجنـوب مصـر – عـن ذلـك الـذي لعبـه "**عوض الجندي**" المحامي في زفتى – إحـدى مـدن وسـط الدلتا- فحين هاجم الفلاحون في أسـيوط بعـض ممتلكـات "**محمد محمود باشا**" لأنهم – على حد قولهم– يطلبون القوت، تصدَّى لهم فكري أباظة مدافعا عن الباشا الذي كان يفـاوض المستعمرين آنذاك بباريس للحصول على اسـتقلال مصـر،



وقد اعتبر بعض المراقبين لأحداث الثورة، أن إعلان مدينـة زفتى لاستقلالها إبان الثورة، هو اتجاه لإنشـاء "سـوفيتات العمال والفلاحين في مصر"، لكن قيادة المحامين والطـلاب والتجار لإمبراطورية زفتى، والمنحى الذي اتخذوه لسياستها تجاه سلطة الاحـتلال، يؤكـد أن البرجوازيـة المصـرية قد نجحت دائما في نزع مخالب العنف الشعبي واسـتخدامه كفزاعة تخيف بها أعدائها الطبقيين دون أن تتيح لهذا العنف أن يعبر عن نفسه أو أن يسعى لأهدافه المستقلة، وسـاعدها في هذا أنه كان عنفًا يفتقد للوعي الـدقيق بتلـك الأهـداف، ويفتقد للقدرة التنظيمية [١٠٣].

على أن العنف الشعبي قد طرح ثمارا إيجابيـة اعتـرف بها "**اللورد ملنـر**" فيما بعد، في تقريره الشهير؛ إذ اسـتطاع أن يخلق ضمن صفوف الوفد جناحـا متشـددا أو يعقوبيـا تبلورت اندفاعاته في حركة "**سعد زغلول**"، التي كانت أقرب ما تكون إلى مصالح القطاع الصناعي – الذي كان طموحـا رغم محدوديته – فضلاً عن البرجوازية التجارية والزراعية الأكثر ليبرالية، ويفيد التحفظ هنا في إدراك حجـم الحركـة ككل، ذلك أن العنف الجماهيري قد ظل – من وجهة نظـر

"**سعد زغلول**" ذاته – فزاعة يخيف بها أعدائه، سواء في ذلك من الإمبرياليين أو العناصر المعادية للديمقراطية، والرافضة لمشاركة البرجوازية في السلطة السياسية، وحـين اختلاف "**سعد زغلول**" مع "**الملك فؤاد**" بعد ذلك حول تفسير بعض مواد الدستور، ذهب ليقابل الملك – في قصـر عابـدين – مقدما استقالته بينما الجماهير الغاضبة تمـلأ الميـدان أمـام القصر، وتتصاعد هتافاتها مقتحمة غرفة الاجتماع:

- سعد أو الثورة..

ورضخ "**الملك فؤاد**" لمطالب "**سعد**" الذي خرج ليقول:

- لقد استقلت من الاستقالة.

وهكذا لعبت الجماهير الشعبية دور الفزاعة التي تخيـف أعداء البرجوازية، دون أن تسمح لها البرجوازية أن تتجاوز هذا الدور، أو أن تحصل مقابل أدائه علـى مكاسـب تتـيح لها أن تستقل عن الهيمنة البرجوازية.

ولكيلا نبخس البرجوازية المصرية حقها، ينبغي أن نعتذر لها بذلك العذر الذي أصبح شائعا، وهو نموها متخلفة قرنين عن مثيلاتها الأوربيات، وقيامها بثورات بعد أن فقدت العون الذي كان ممكنًا أن يمدَّها به معسكرها العـالمي، بـل أدَّى

التطوُر الذي لحـق البرجوازيـة الأوربيـة إلـى انتقالهـا إلى مرحلة الاحتكـار فالاسـتعمار؛ وبهـذا أصـبح علـى البرجوازية أن تقوم بثورتها ضد معسكرها العـالمي ولـيس في حمايته..

وربما لهذا السبب لن نخطـئ فـي أي تحليـل للوثـائق السياسية المعبرة عن مطالب البرجوازية المصرية، ملامـح عجزها عن التمرد على قدر التبعيـة للإمبرياليـة، تمـردا شاملاً، **فالبرجوازيون لا يفترقون إلا من حيث درجة التبعية التي يقبلون بها**، ولكن ذلك لم يمنعهم مـن إبـداء الدهشـة أحيانًا.. ومنذ أول كلمة نطق بها "سـعد زغلـول"، حـرص على التأكيد أنه وحزبه لا يتمرَّدان على الخيوط التي تـربط مصر بالإمبريالية البريطانية، وحتى بعد أن تفجرت الثورة، ووقعت القارعة التي كان يسـتبعدها، ظـل علـى موقفـه مع تغيير يسير..

وحين عاد من باريس – بعد فشل مفاوضاته مع "**ملنر**" – لخصَ الموقف قائلاً:

- إننا نريد الاستقلال التام مع المحافظة علـى مصـالح إنجلترا ومصالح الأجانب في مصر [(١٠٤)].

ولا جدال في أن ديماجوجية البرجوازية هـي المسـئولة عن افتقاد المنطق في ذلك الجمـع بـين الاسـتقلال التـام والمحافظة على مصالح إنجلترا ومصالح الأجانـب، فحيـث توجد مصالح أجنبية لا يجوز الحديث عن تمام الاستقلال.

لكن هذا التناقض الصريح، الذي غفل عنه "**سعد**"، لا يقل من حيث الدرجة، عن تناقض آخر ذكره في نفس الخطبـة، التي كان يستعرض خلالها ما حـدث منـذ قامـت الثـورة إلى أن فشـلت مفاوضـاته مـع "**ملنـر**"؛ إذ قـال معلقًـا على المكسب الوحيد الذي حققته ثورة ١٩١٩ حتـى ذلـك الوقت، بعنف الجمـاهير الشـعبية ولـيس بحكمـة وعقـل البرجوازيين، وهو التصريح البريطاني الذي أعلن من طرف واحد بأن الحماية البريطانية قد أصبحت علاقة غير مرضية:

-... ولكن صدر بعد ذلـك مـن الحكومـة البريطانيـة تصريح قالت فيه إن نظام الحماية علاقـة غيـر مرضـية، كويس قوي، ويجب السعي في اسـتبداله بعلاقـة أخـرى.. عبارة علاقة أخرى هذه لا تعجبني كأنما يجـب أن نـرتبط بعلاقة ما (١٠٥).

على أن جوهر المشكلة كان واضحا فـي رأي "**سـعد**"، وضوحه لدى الإمبرياليين الإنجليز، فإبان مفاوضات زعـيم الجيروند المصريين "**عدلي يكـن**" مـع وزيـر الخارجيـة البريطانية اللورد "**كروزون**" قال اللورد:

إن المصريين يطلبون الاستقلال.. ولكـن بـأي شـيء كسبتموه؟ وقع حقيقة هياج وفتن وقتل بعض الأجانب.. ولكن هل كسبتموه بالحرب والقتال؟ (١٠٦).

ذلك سؤال وجيه بالفعل، وآية وجاهته أنـه قـد تناسـخ في روح "**سعد زغلول**" الذي وجهه بنفس النص تقريبا لفريق من معارضيه البرجوازيين أرادوا إحراجه، حين تولى رئاسة الوزارة، وكان الإنجليز قد بدءوا مشروعات للري في منطقة الجزيرة بالسودان، وقدّم "**عبد الرحمن الرافعـي**" – عضـو مجلس النواب عن الحزب الوطني – سؤالاً لـ "**مرقص حنا باشا**" – وزير الأشغال آنذاك – عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمنع الإنجليز من الاستمرار في مشروعاتهم التـي كانت تؤثر في احتياجات مصر من ماء النيل، وحـين جـاء الجواب كاشفًا عن أن حكومة "**سعد زغلول**" قد اكتفت بإرسال مكاتبات تتضمن تذكيرا للبريطانيين بنصـوص الاتفاقيـات،

اعترض مقدم السؤال مؤكدا أن ذلك لا يكفي، وأن المكاتبات لن تمنع إنجلترا من المضي فـي مشـروعاتها.. وإذ احتـد النقاش بين السائل والمجيب صرخ "**سعد زغلول**" في وجـه "**عبد الرحمن الرافعي**":

- ماذا نفعل؟.. هل عنـدكم تجريـدة؟! (يقصـد حملـة عسكرية) [١٠٧].

وما فعله "**سعد**"، هو نفس ما قاله "**كروزون**" لعدلي يكـن، ولسبب ما، كان البرجوازيون أكثر ميلاً لتصديق تلك المقولة باعتبارهـا حقيقـة واقعـة، حتـى أن ا لـم يفـتح على "**عبد الرحمن الرافعي**" برد على كلمة "**سـعد**"، سـوى التعبير عن أساه؛ لأنه كان ينتظر من الرئيس – أي سـعد – أن يعطيه الأمل لا أن يصدمه باليأس، ولكن "**سعد زغلـول**" كان واضحا في تعبيره عن طاقة طبقته، فنبه "**عبد الـرحمن الرافعي**" إلى أنه قد أحرجه وأنت إن أحرجت سـعدا، فقـد أحرجت الأمة".

وأضاف:

- أنا في مقدمتكم في كل ما فيه خير بلادي.. وعلى قدر فكري أرى أن الطريق المفتوحة أمامي لتحقيق غرض الأمة

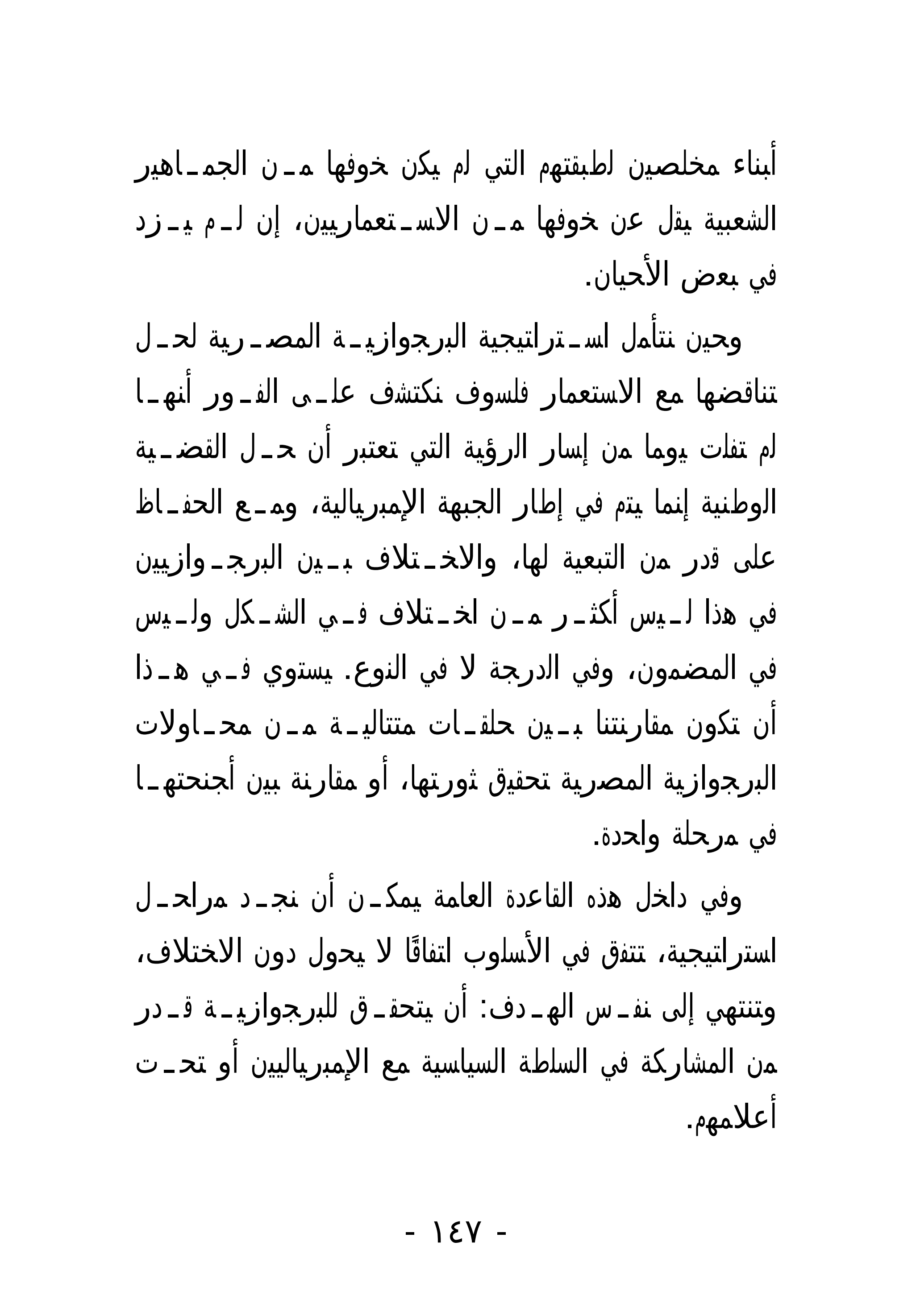
وغايتها هي المفاوضة.. فإن كان عندك أو عند غيرك طريق آخر لاستخلاص حقوق الأمة، فوضحه لي، وأنا أكـون أول العاملين في هذا السبيل [١٠٨].

وحين يتقدم أحد أعلام البرجوازية لتحليل الأمر كله يضع النقط على الحروف، فبعد توقيع معاهدة ١٩٣٦، التي توَجت نضال البرجوازية المصرية ضد الاستعمار، وقـف "**مكـرم عبيد**" – سكرتير عام الوفـد المصـري آنـذاك – ينظـر للمفاوضة كأسلوب.. فقال:

- ما من سبيل لاسترداد استقلال أمة أو استخلاص حـق من حقوقها إلا بواحد من أمرين: أولهما: النضـال الحربـي وعماده قوة الجيش المسلحة، وثانيهمـا: النضـال السـلمي وعماده قوة الحق غير المسلحة، وهي تنحصر فـي الإقنـاع بجميع وسائله، والجهاد والتضحية في سبيل هـذا الإقنـاع. وعندما قامت الأمة قومتها في ١٩١٩، تطالب بإلغاء الحماية وبتحقيق استقلالها كان على "**سعد زغلول**" زعـيم الثـورة، وعلى زعمائها أعضاء الوفد، أن يتخيـروا أحـد السـبيلين لتحقيق وكالتهم عن الأمة، إما إعلان الحرب بقوة السـلاح، أو إعلان الجهاد بقوة الحق ضد الدول الحامية، ولـم يكـن

في مصر عاقل أو مجنون يفكر في إعلان الحـرب لسـبب بسيط، وهو أنه لم يكن إذن منـاص مـن أن يختـار سـعد وزملاؤه والأمة معهم – طريق الجهاد الحق وعماده، كمـا قلت، الدعاية والإقناع بجميع وسائله (١٠٩).

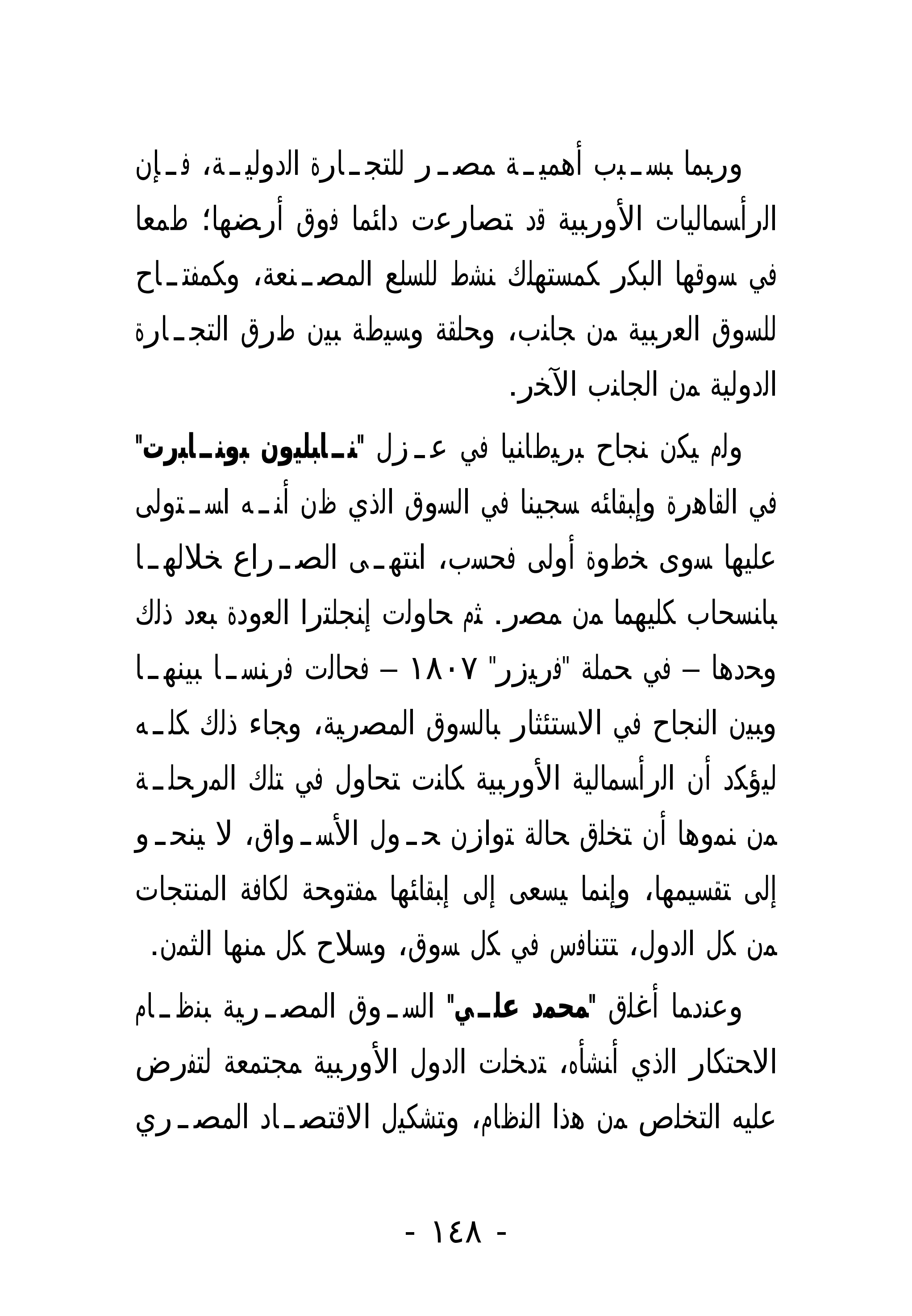
والواقع أن مصر كانت مليئة بالمجانين العقلاء الذين رأوا أن تحقيق الاستقلال التـام لا يكـون إلا بـإعلان الحـرب على المستعمرين، وهي لا تتطلب بالضرورة جيشًا منظما.. وقد خاض هؤلاء المجانين الحرب بالفعـل منـذ ٩ مـارس (آذار) ١٩١٩، وحتى الإفراج عن "**سعد زغلول**" وإلغاء نفيه، والسماح له بالسفر.. وخلال تلك الفتـرة قطـع الفلاحـون خطوط السكك الحديدية، وعزلـوا قـرى مصـر ومـدنها عن العاصمة المركزية، وهاجموا قوات بريطانيـا العظمـى التي كانت قد خرجت من الحرب منتصرة، فمرغـوا هيبـة الإمبراطورية في التراب، وكان في استطاعتهم- لو لم تكـن البرجوازية هي التي تقودهم وتحدد خطـواتهم- أن يحققـوا استقلال مصر التـام حيـث لا حمايـة لمصـالح إنجلتـرا أو غيرها. لكن ذلك شيء عجز منظرو قضاء التبعية وقـدر المفاوضة عن رؤيته، أو تعمدوا ألا يروه، ذلك أنهـم كـانوا



أبناء مخلصين لطبقتهم التي لم يكن خوفها من الجماهير الشعبية يقل عن خوفها من الاستعماريين، إن لم يزد في بعض الأحيان.

وحين نتأمل استراتيجية البرجوازية المصرية لحل تناقضها مع الاستعمار فلسوف نكتشف على الفور أنها لم تفلت يوما من إسار الرؤية التي تعتبر أن حل القضية الوطنية إنما يتم في إطار الجبهة الإمبريالية، ومع الحفاظ على قدر من التبعية لها، والاختلاف بين البرجوازيين في هذا ليس أكثر من اختلاف في الشكل وليس في المضمون، وفي الدرجة لا في النوع. يستوي في هذا أن تكون مقارنتنا بين حلقات متتالية من محاولات البرجوازية المصرية تحقيق ثورتها، أو مقارنة بين أجنحتها في مرحلة واحدة.

وفي داخل هذه القاعدة العامة يمكن أن نجد مراحل استراتيجية، تتفق في الأسلوب اتفاقًا لا يحول دون الاختلاف، وتنتهي إلى نفس الهدف: أن يتحقق للبرجوازية قدر من المشاركة في السلطة السياسية مع الإمبرياليين أو تحت أعلامهم.



وربما بسـبب أهميـة مصـر للتجـارة الدوليـة، فـإن الرأسماليات الأوربية قد تصارعت دائما فوق أرضها؛ طمعا في سوقها البكر كمستهلك نشط للسلع المصـنعة، وكمفتـاح للسوق العربية من جانب، وحلقة وسيطة بين طرق التجـارة الدولية من الجانب الآخر.

ولم يكن نجاح بريطانيا في عـزل "**نـابليون بونـابرت**" في القاهرة وإبقائه سجينا في السوق الذي ظن أنـه اسـتولى عليها سوى خطوة أولى فحسب، انتهـى الصـراع خلالهـا بانسحاب كليهما من مصر. ثم حاولت إنجلترا العودة بعد ذلك وحدها – في حملة "فريزر" ١٨٠٧ – فحالت فرنسـا بينهـا وبين النجاح في الاستئثار بالسوق المصرية، وجاء ذلك كلـه ليؤكد أن الرأسمالية الأوربية كانت تحاول في تلك المرحلـة من نموها أن تخلق حالة توازن حـول الأسـواق، لا ينحـو إلى تقسيمها، وإنما يسعى إلى إبقائها مفتوحة لكافة المنتجات من كل الدول، تتنافس في كل سوق، وسلاح كل منها الثمن.

وعندما أغلق "**محمد علـي**" السـوق المصـرية بنظـام الاحتكار الذي أنشأه، تدخلت الدول الأوربية مجتمعة لتفرض عليه التخلص من هذا النظام، وتشكيل الاقتصـاد المصـري

بحيث يتلاءم مع تطوُّر الاقتصاد الرأسمالي – على النطـاق العالمي – وذلك باتباع سياسة "الباب المفتوح".

وإذ كانت الرأسمالية الأوربية في ذلك الوقت – خمسينات القرن الماضي – تمرُّ في مرحلة تصدير منتجاتها الصناعية مع كمية محدودة من فائض رأس المال، فقـد كـان شـعار المنافسة التجارية الحرَّة هو الغالب وحـده، وهـو العامـل الحاسم الذي حال بين مصر وبـين الوقـوع فـي بـراثن الرأسمالية الأوربية.

وفي الفترة بين ستينات القرن الماضـي(التاسـع عشـر) والثمانينات منه، كان كيان البرجوازية الأوربية يتشكل شـيئًا فشيئًا نحو تصدير الفائض من الأموال أساسا؛ فاشتدَّت حـدَّة التناقضات الاستعمارية داخل المعسـكر الأوربـي، وبـدت بصورة واضحة عبر المنافسة الحادة بين إنجلتـرا وفرنسـا حول الاستيلاء على السوق المصرية وإنهاء حالة التـوازن، وأخـذ هـذا التنـاقض صـورا متنوعـة مثـل المنافسـة على الإقراض، وعلى شراء أسهم قناة السويس، والمراقبـة الثنائية.

وكان واضحا أن السبق فـي هـذا المضـمار سـيكون للرأسمالية الإنجليزية باعتبارها أكثر الرأسـماليات تطـورا في ذلك الوقت إلا أن الرأسـماليات الأوربيـة – وخاصـة البريطانية – كانت تحاول بالأسـاليب الدبلوماسـية تـأخير الانفجار المتوقع في المعسكر الاستعماري؛ وذلك بخلق حالة توازن وهمية تثبط من حدَّة التناقضات مؤقتًا، وهذا ما جعـل بريطانيا تدعو إلى عقد مؤتمر الآستانة (يونيو – حزيران – ١٨٨٢) – أثناء تدبيرها للتدخل العسكري في مصر – للنظر في المسألة المصرية، ولبى الدعوة كل من: فرنسا، وروسيا، وإيطاليا، وألمانيا، والنمسا – أبـرز الوجـوه فـي الحـرب العالمية الأولـى بعـد ذلـك – واجتمـع المـؤتمر ليوقـع "**ميثاق النزاهة**" أو ميثاق عدم الأنانية، الذي تعهدت فيه كـل واحدة من هذه الدول بالاشتراك في تسوية للمسألة المصرية تعطي امتيازا لإحداها دون الأخرى.

وصحيح أن إنجلترا قد نقضت مقررات الآستانة وتدخلت عسكريا في مصر، معتمدة على التناقض آنذاك بين فرنسـا وألمانيا في أعقاب الحرب السبعينية، إلا أن تدخلها في مصر كان يهدف إلى تنظيم المالية المصرية؛ مما يضـمن تسـديد

القروض للدول كلها، فاعتبر الاحتلال الإنجليـزي لمصـر وقتها مجرد مندوبية عن بقية الدول الأوربيـة، ومـن هنـا استطاعت فرنسا في مـؤتمر لنـدن (١٨٨٥) أن تستصـدر قرارا بأنه إذا عجز "**اللورد كرومر**" عـن إصـلاح الماليـة المصرية خلال ثلاث سنوات حلت محله لجنة دولية تتـولى إدارة مالية البلاد.

وحاولت إنجلترا في "مؤتمر الآستانة" (١٨٨٧) أن تعقـد اتفاقية ثنائية بينها وبين تركيا – التي كان لها السيادة الاسمية على مصر – تتيح للاحتكارات الإنجليزية سلطات متميـزة في مصر، ولكن فرنسا وروسيا وقفتا لها بالمرصاد.

وكانت آخر محاولة لفرنسا هي "حملة فاشـودة" (١٨٩٨) التي جرَّدتها لفتح هذه المنطقة من أعالي السودان؛ لتتخذ منها مركزا للمطالبة بطرح المسألة المصرية للمفاوضة من جديد.

وفي السنوات الأولى من القرن (العشرين)، ومع تكشـف المتناقضات بـين الـدول الاسـتعمارية التقليديـة والقـوى الاستعمارية الناشئة، عن حدَّة ضارية، صفت إنجلترا وفرنسا خلافاتهما الثانوية بالاتفاق الودي (١٩٠٤) الذي أطلـق يـدَ فرنسا في تونس، ويدَ إنجلترا في مصر.

ولأن البرجوازية المصرية قد عجزت دائما عن أن ترى حلاً للمسألة الوطنية يتجاوز الارتباط بالجبهـة الإمبرياليـة، فإنها حين طرحت ابنها الشاب "**مصطفى كامل**" كأول قيـادة لها بعد هزيمة "**أحمد عرابي**" في حرب ١٨٨٢، جاء محملاً بتراثها وتاريخها الذي عجزت دائما عن تجـاوزه... فبنـى استراتيجية كاملة على اللعب على التناقضات بـين الـدول الإمبريالية.

وفي مرحلة ما قبل الاتفاق الودي – بين ١٨٩٥، ١٩٠٤– كان "مصطفى كامل" ينشط من قاعدة أساسية؛ هي أن المسألة المصرية مسألة دولية، وليست مسألة ثنائيـة بـين مصـر وإنجلترا، وهو تحليل عرضه بتوسع واهتمام، في أول كتبـه وأهمها "المسألة الشرقية" [١١٠]، وقد نظر فيه إلـى المسـألة المصرية باعتبارها فصلاً من فصول المسألة الشرقية التـي هي "مسألة النزاع القائم بين بعض دول أوربا وبين الدولـة العلية – تركيا – بشأن البلاد الواقعة تحت سلطانها".

وفي الفصل الذي عقده عن المسألة المصرية [١١١] حلـل – من وجهة نظره – روافدها، فرأى أنها تنحصـر أساسـا في تلك الديون التي اقترضها "**الخديو إسماعيل**" من الـدول

الأوربية، ثم التخاذل الفرنسي أمام إنجلترا الذي مكنها من الاستيلاء على أسهم قناة السويس أولاً، ثم مكنها – حين رفضت فرنسا تدخل أسطولها مع أسطول إنجلترا في ضرب الإسكندرية (١٨٨٢) – من الاستيلاء على مصر ثانيا.

وعلى المستوى الداخلي – ذهب **مصطفى كامل** إلى القول– بأن الفرقة التي حدثت بين **"الخديو توفيق"** و**"عرابي"**، وبين الجراكسة والمصريين، هي التي فتتت الجبهة المصرية وسببت الاحتلال.

وحدد "**مصطفى كامل**" أهداف هذا الاحتلال في رأيه، بأنها:

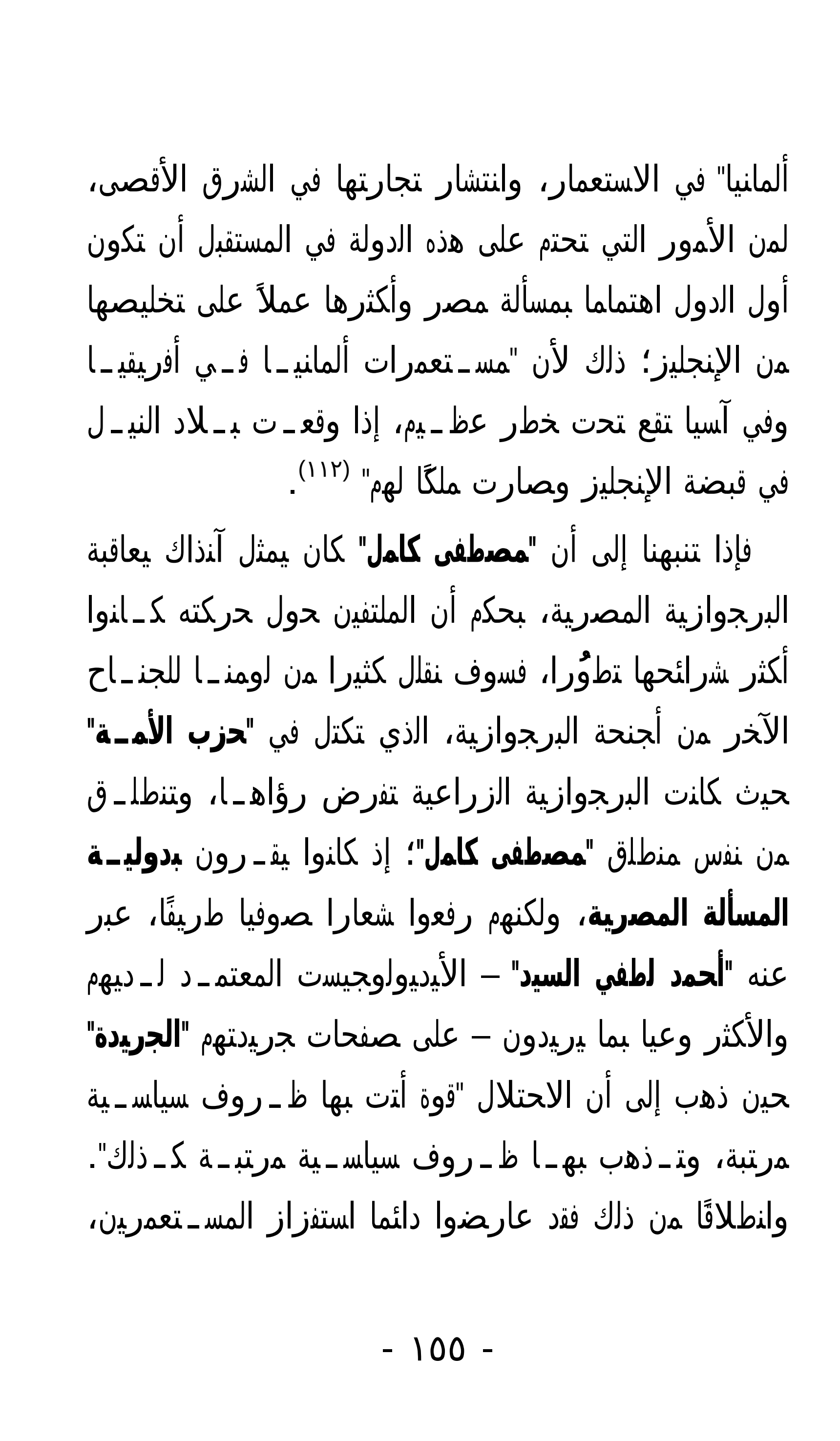
"هدم كل سلطة أوروبية، وقتل كل نفوذ أجنبي غير إنكليزي في مصر، وقتل النفوذ المعنوي لجلالة السلطان الأعظم في مصر، وقطع الروابط التي تربط مصر بالدولة العلية شيئًا فشيئًا، وسلب الجناب الخديوي سلطته، والاستيلاء على الإدارات المصرية، وطرد المصريين من الوظائف السياسية السامية وتعيين الإنجليز مكانهم".

ويصل "**مصطفى كامل**" إلى أنه "لا يمكن للدول الأوربية أن تأمن خطر استئثار إنجلترا بقناة السويس، إلا إذا حررت

مصر وسلمتها لأبنائها، وجعلت حياد قناة السويس وحرية المرور فيها لكل دولة وفي كل وقت، تحت رعاية الحكومة المصرية الأهلية الحرَة لا تحت رعاية حكومة مصرية زمامها بأيدي الإنجليز".

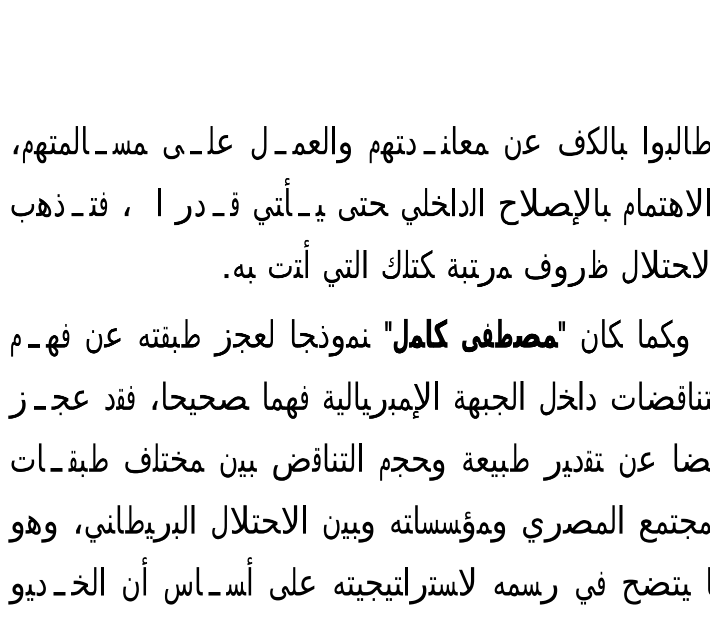
وقد افتقد "**مصطفى كامل**" – كثيرا – إلى الرذيلة التي لا يخلو منها البرجوازيون، وهي إخفاء أفكارهم الحقيقية؛ ومن هنا خضع لما يترتب على المنطق الذي ساقه حول دولية المسألة المصرية – أي مسألة تحرُّر مصر من الاستعمار الإنجليزي – وأعلن أن "كل إنسان له إلمام بسيط بالسياسة والتاريخ يعلم أن مسألة مصر كانت دائما "**دولية**"؛ لأن مركز مصر يقضي على الدول كلها الاهتمام بها، واهتمام المصريين بالوجهة الدولية للمسألة المصرية أمر طبيعي وواجب".

بيد أن "**مصطفى كامل**" قد تفوَق على الجميع في إلمامه بالمسألة المصرية؛ إذ ربما لم يخطر على بال أحد أن يتخذ من هذا التحليل ذريعة للسعي لاستبدال مستعمر بمستعمر، أو بقبول الاستعمار كظاهرة، طالما أن المستعمرين بعيدون عن مصر.. فقد رتب فكرته المحورية، فكرة ترى أن تقدم،



ألمانيا" في الاستعمار، وانتشار تجارتها في الشرق الأقصى، لمن الأمور التي تحتم على هذه الدولة في المستقبل أن تكون أول الدول اهتماما بمسألة مصر وأكثرها عملاً على تخليصها من الإنجليز؛ ذلك لأن "مستعمرات ألمانيا في أفريقيا وفي آسيا تقع تحت خطر عظيم، إذا وقعت بلاد النيل في قبضة الإنجليز وصارت ملكًا لهم" (١١٢).

فإذا تنبهنا إلى أن "**مصطفى كامل**" كان يمثل آنذاك يعاقبة البرجوازية المصرية، بحكم أن الملتفين حول حركته كانوا أكثر شرائحها تطوُرا، فسوف نقال كثيرا من لومنا للجناح الآخر من أجنحة البرجوازية، الذي تكتل في "**حزب الأمة**" حيث كانت البرجوازية الزراعية تفرض رؤاها، وتنطلق من نفس منطلق "**مصطفى كامل**"؛ إذ كانوا يقرون **بدولية المسألة المصرية**، ولكنهم رفعوا شعارا صوفيا طريفًا، عبر عنه "**أحمد لطفي السيد**" – الأيديولوجيست المعتمد لديهم والأكثر وعيا بما يريدون – على صفحات جريدتهم "**الجريدة**" حين ذهب إلى أن الاحتلال "قوة أتت بها ظروف سياسية مرتبة، وتذهب بها ظروف سياسية مرتبة كذلك". وانطلاقًا من ذلك فقد عارضوا دائما استفزاز المستعمرين،



وطالبوا بالكف عن معانـدتهم والعمـل علـى مسـالمتهم، والاهتمام بالإصلاح الداخلي حتى يـأتي قـدر ا ، فتـذهب بالاحتلال ظروف مرتبة كتلك التي أتت به.

وكما كان "**مصطفى كامل**" نموذجا لعجز طبقته عن فهـم التناقضات داخل الجبهة الإمبريالية فهما صحيحا، فقد عجـز أيضا عن تقدير طبيعة وحجم التناقض بين مختلف طبقـات المجتمع المصري ومؤسساته وبين الاحتلال البريطاني، وهو ما يتضح في رسمه لاستراتيجيته على أسـاس أن الخـديو "**عباس حلمي الثاني**" قوة رئيسية من قـوى الثـورة، فهـو لم يعتبره حليفًا مؤقتًا، أو حتى مباشرا لسمو الخديو المعظم، ووكيل عنه في مناوئة سلطة الاحتلال البريطـاني، ينشـط بأمواله، ويعمل بتوجيهاته.

ولم تكن دوافع الخديو غامضة؛ إذ كان يكره من الاحتلال الإنجليزي أنه أطلق يد معتمده في مصر "**اللـورد كرومـر**" في كل شئون الدولـة، مصـفيا بـذلك ديكتاتوريـة أسـرة "**محمد علي**" العريقة، دون أن يترك للخديو من تركة أسرته في الحكم المطلق، سوى "الأزهر" و"الأوقاف" و"حـق مـنح الرُتب والنياشين" تحرجا من تدخله، وهـو الأجنبـي غيـر

المسلم، في إدارات تتعلق بشئون الإسلام، لكن ذلك لم يمنـع الخديو من استغلالها للتنظر على الأوقاف ونهـب مواردهـا وبيع الرُتب المدنية والإثراء من عائد منحها لمن لا يستحقها.

ولأن "**مصطفى كامل**" كان يعتبر – علـى النحـو الـذي أوضحه في مقدمة كتابه "المسألة الشـرقية" – أن "الحـزب الوطني" هو الأمة كلها، وأن الخديو هو رئيس الحزب؛ لأنه رئيس الأمة كلها، فقد بات عاجزا عن فهم دوافـع الخـديو "**عباس حلمي**" الذي كان يشجع الحركة المطالبة بالاسـتقلال ليتمكن من مساومة الاحتلال، للحصول على بعض الغنـائم التي كانت السلطة المطلقة تتيحها لأسلافه. وهو نفس العجز الذي لحق وعي "**مصطفى كامل**" بطبيعة التناقضـات داخـل الجبهة الإمبريالية.

وبـــين عـــامي ١٩٠٤ و١٩٠٧ تلقـــت اســـتراتيجية "**مصطفى كامل**" ضربتين في مقتل؛ "فالاتفاق الودي الشـهير – الذي وقعته كلاً من بريطانيا وفرنسا – كشف للبرجوازي المصري التعس، أن التناقض بين إنجلترا وفرنسـا مجـرد صراع بين وحشين يسعى كليهما لالتهامه، وأن فرنسا التـي اعتمد عليها لم تعد هي فرنسا الثورة الكبرى، ولكنها فرنسـا

الاحتكارات والبحث عن الأسواق والسعي للاستئثار بها، وبمجرد أن أطلقت إنجلترا يدها في تونس لم يعد استقلال مصر يهمها في شيء، وهو ما لم يكن يحتاج إلى الاتفاق ودي ليعيه "**مصطفى كامل**"؛ إذ من المنطقي لو كانت فرنسا تكره الاستعمار وترفضه "وترفع البلايا عن شعوب تهزُّها ذكراها" – كما جاء في القصيدة الركيكة التي ألفها "**مصطفى كامل**"– لرحلت عن تونس والجزائر ومستعمراتها الأخرى آنذاك.

وجاءت "**سياسة الوفاق**" لتكون الترجمة الداخلية للاتفاق الودي، فبعد أن رحل "**اللورد كرومر**" – عقب فضيحة مشنوقي **دنشواي** – وحل محله "السير جورست"، أعلن عن فض الاشتباك بين قصر الخديوية ودار المندوب السامي، وأصبح واضحا أن الخديو قد رضي بما منحه إياه معتمد الاحتلال الجديد، بما عرف بسياسة الوفق بين الاثنين.

ولم يطل العمر بـ "**مصطفى كامل**" ليرسم استراتيجية جديدة بعد ما تلقاه من طعنات ممن ظنهم حلفاءه في الداخل والخارج؛ إذ ظل حتى مات في فبراير (شباط) ١٩٠٨، أسير تحالفاته الضيقة الأفق، حتى أن "الحزب الوطني" قد شكل

في اجتماع عقد في خريف ١٩٠٨ – وفي حمى التوتر بـين الرجلين ووضـوح موقـف الخـديو – حضـره "**الخـديو**" و"**مصطفى كامل**" و"**محمد فريد**" و"**الدكتور صادق رمضـان**" و"**لطيف سليم باشا**" وأوعز الخـديوي للأثريـاء بالإسـهام في تمويل صحف الحزب العربية والإفرنجية [١١٢].

ومنذ بدأ نضاله وإلى أن مات، عجز "**مصـطفى كامـل**" عن الانفلات من قبضة المفهوم الذي يقول بدوليـة المسـألة المصرية فتحكم في استراتيجيته وتكتيكاته وأساليب نضـاله، وحدد هذا المنطلق أمامه قواه الرئيسية وحلفائه، كما تحكـم في علاقته بالجماهير الشعبية. وكما أعلـن "**سـعد زغلـول**" و"**مكرم عبيد**" فيما بعد، فإن "**مصطفى كامل**" لم يكـن يـرى في يده وسيلة لإجلاء إنجلترا عن مصر سوى قوى الإقناع، والحجة المفحمة، فالنضال ضد الإمبريالية منـاظرة عقليـة يحتشد لها الحزب الوطني – ثم حزب الوفـد – بالاتفاقيـات الدولية، وبوعود الإنجليز بالجلاء عن مصر، التي أحصـيت بدقة وصدرت عنها مئات الكتب وآلاف المقالات، وانغمـس منظرو البرجوازية فـي تأملهـا وتحليلهـا، وفـي ظـنهم

أن المستعمرين ظاهرة خلقية، يكفي أن يحـرجهم الإنسـان بوعود قالوها ليخرجوا.

وليس صدفة – فيما نظن – أن السنوات العشر التي لمـع خلالها "**مصطفى كامل**" على مسرح الزعامـة البرجوازيـة، قد انقضى معظمها في رحلات خارج مصر: فـي بـاريس وروما، وجنيف، وبروكسل، والآستانة، وبرلين، وأن معظـم أعماله كانت مناظرات كلامية: خطب ومؤتمرات ونـدوات ومقالات وأشعار ورسوم وصداقات مـع مـؤلفين وكُتـاب، إن ذلك يوضح كيف كان النضال يتم خارج مصر، ويتوجـه إلى غير المصريين، ويعتمد علـيهم، ذلـك أيضـا يصـدق على "**محمد فريد**" الذي خلف "**مصطفى كامل**" فـي رئاسـة الحزب الوطني في عام ١٩٠٨، ولم يبق في مصـر سـوى أربع سنوات، وهاجر في مارس (آذار) ١٩١٢ هربا من حكم قضائي صدر بسجنه لمدة يسيرة، ولم يعد منه إلـى مصـر سوى جثته ومذكراته.

والمفهوم البديل للمسألة الوطنيـة، هـو فهـم التنـاقض الرئيسي باعتباره تناقضا بين الإمبريالية الإنجليزية وحلفائها من جانب، وبين القوى الوطنية المصرية من الجانب الآخر.

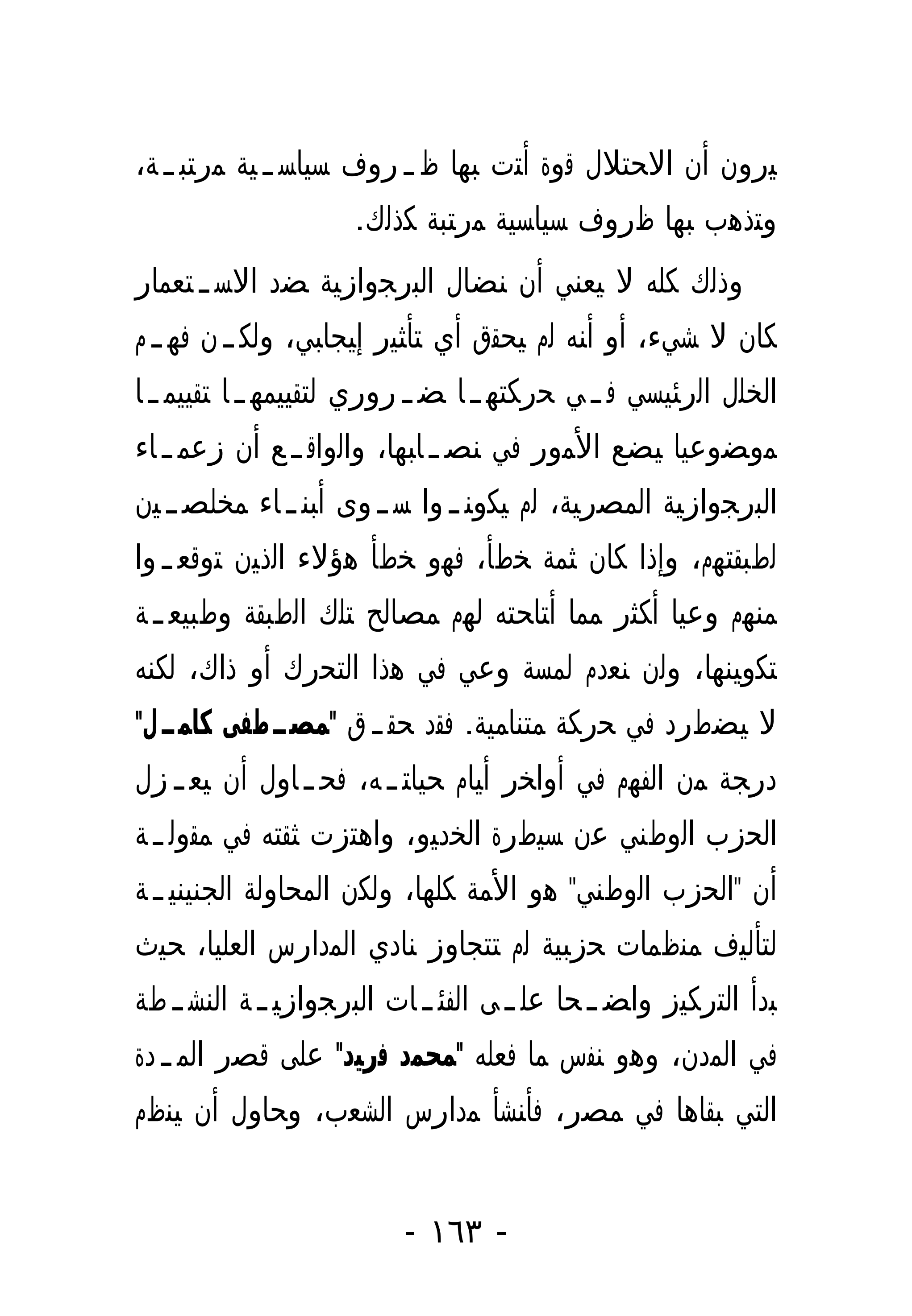
وبذلك تكون القوات الأساسية للثورة التحريرية، هي جماهير الشعب المصري ومجموع طبقاته وفئاته ذات المصلحة المباشرة في الاستقلال الوطني.. وهو ما يفترض السعي لتنظيم تلك الجماهير وتوعيتها ورسم برنامج وطني ديمقراطي يكفل حشد أوسع قاعدة شعبية في صفوف النضال ضد الإمبريالية.

لكن "**مصطفى كامل**" كان مستغرقًا في اللعب على كل التناقضات الثانوية في الخارج والداخل، معتبرا الخلافات المؤقتة في صفوف الخصوم قوته الرئيسية بل الوحيدة، وعلى عكس ما كانت توحي به خطبه الشاعرية الملتهبة بحب مصر، من أنه لو لم يكن مصريا لود أن يكون كذلك، كشفت رسائله السرية – التي كان يرسلها لصديقه "**فؤاد سليم**" – عن عبارات مثل "دعني يا من هذه الأمة التي ابتلاني ا بأن أكون أحد أبنائها" [١١٣]، على نحو يؤكد أن الرجل لم يكن يثق بالشعب، حتى يفكر في تنظيمه أو حشده في معركة ضد المستعمرين. وقد فاجأت ثورة ١٩١٩ خليفته "**محمد فريد**" إبان إقامته في أوربا، فاعتبرها من الأمور "التي كانت غير منتظرة" أو "في الحسبان"؛ لأن

"ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق ما كـان أحـد ليحلم به" (١١٤). وهي كلها عبارات لا تختلـف عـن بحـث **"سعد زغلول"** عن "قارعة"، ودهشته لما جرى في مصر بعد نفيه، وتساؤله الملح:

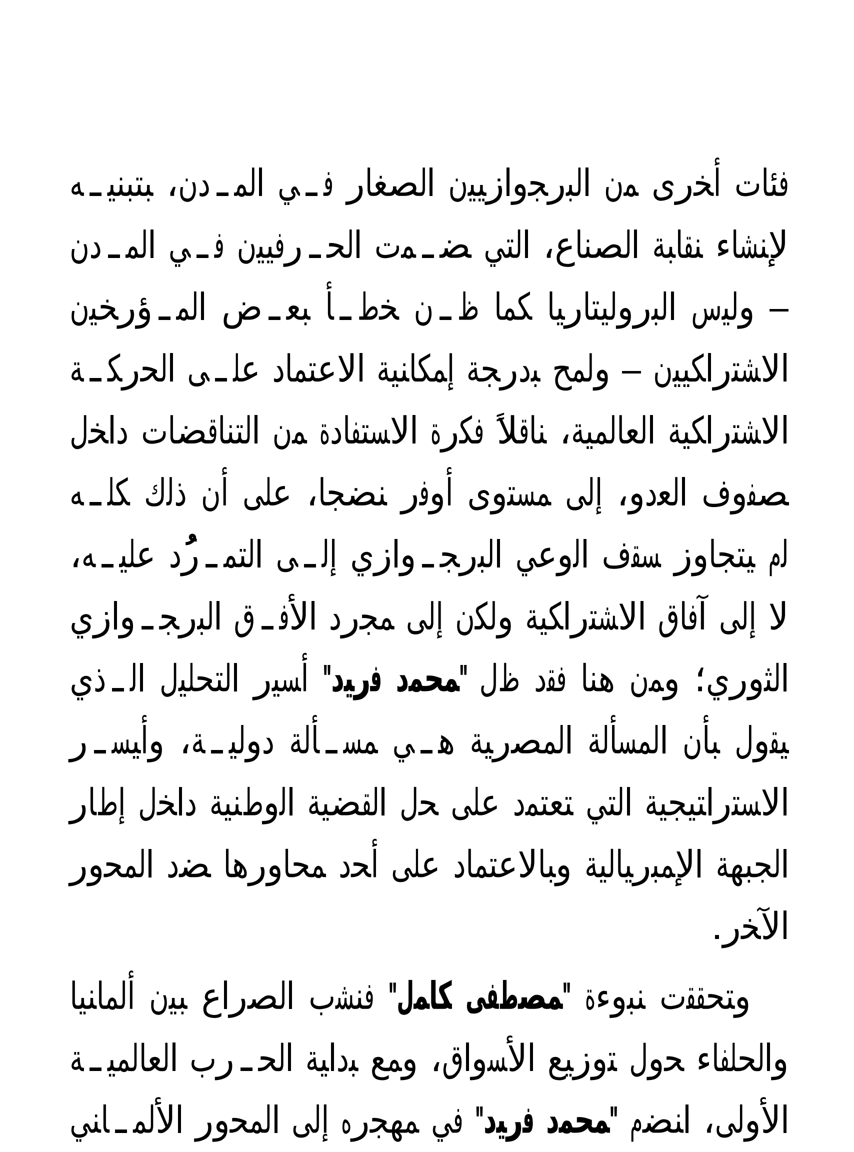
- هل لدى أحد منكم حل غير المفاوضة؟
- هل عندكم تجريدة؟!

وقـد عـاش **"الحـزب الـوطني"** – عبـر زعامـات **مصطفى كامل ومحمد فريد وحافظ رمضان وفتحي رضوان**– ما يقرب من نصف قرن في الحيـاة السياسـية المصـرية، متشبثًا في عناد طفولي بشعاره الشهير "لا مفاوضة إلا بعـد الجلاء"، وفي ظل هذا الشعار ناوأ كل الأحـزاب السياسـية التي عاصرته من المهد إلـى اللحـد، لكنـه مـن الناحيـة الموضوعية المحضة لم يختلف عن تلك الأحزاب التي كانت تفاوض وتسـاوم؛ لأن إصـراره علـى الجـلاء أولاً دون أن يسعى لتنظيم الجماهير وحشدها لم يكن أكثر من تهـريج سياسي لا نتيجة من ورائه، إلا العودة إلى منطق خصـومه الذين ولدوا معه في نفس العام، من حزب الأمة، الذين كانوا



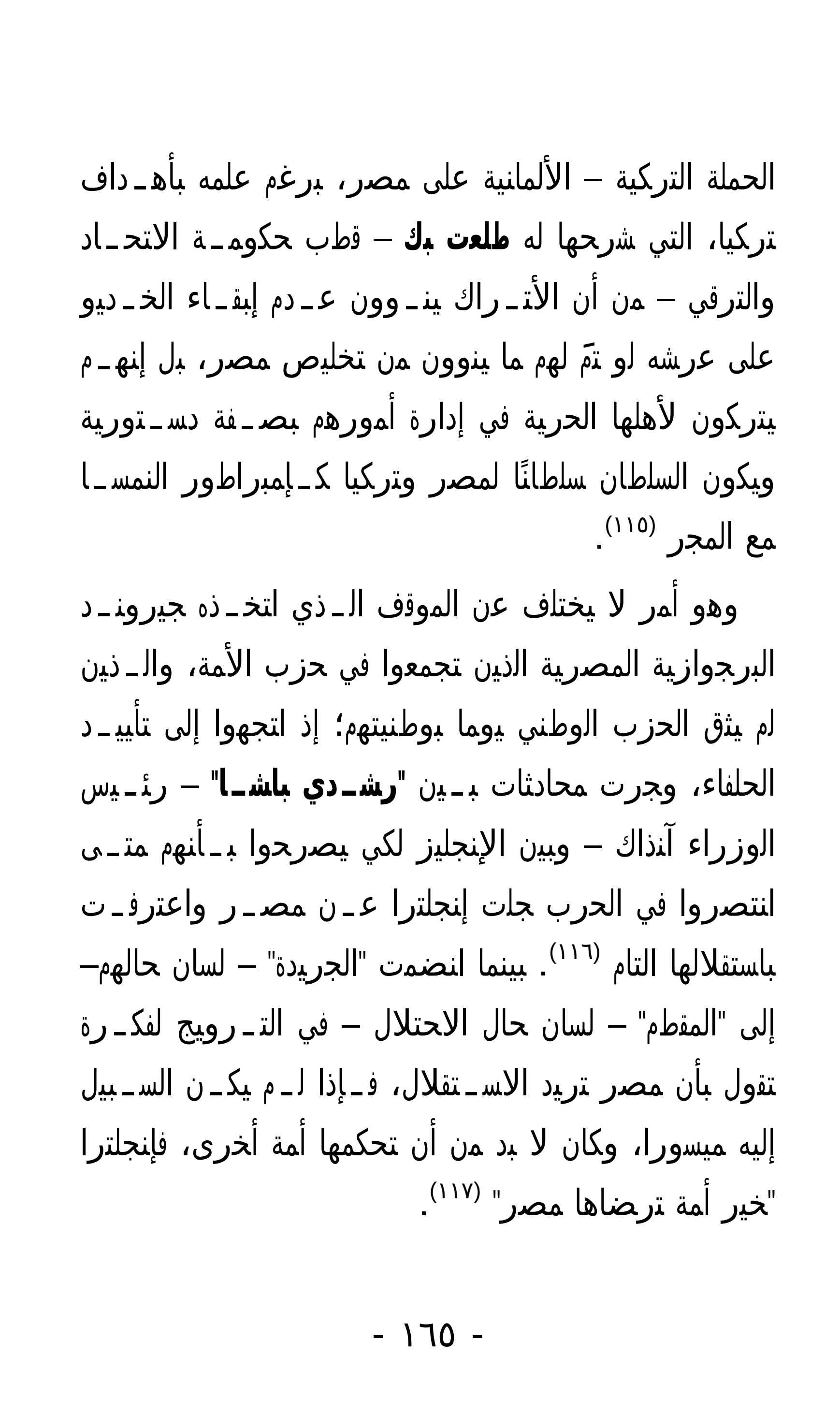
يرون أن الاحتلال قوة أتت بها ظـروف سياسـية مرتبـة، وتذهب بها ظروف سياسية مرتبة كذلك.

وذلك كله لا يعني أن نضال البرجوازية ضد الاسـتعمار كان لا شيء، أو أنه لم يحقق أي تأثير إيجابي، ولكـن فهـم الخلل الرئيسي فـي حركتهـا ضـروري لتقييمهـا تقييمـا موضوعيا يضع الأمور في نصـابها، والواقـع أن زعمـاء البرجوازية المصرية، لم يكونـوا سـوى أبنـاء مخلصـين لطبقتهم، وإذا كان ثمة خطأ، فهو خطأ هؤلاء الذين توقعـوا منهم وعيا أكثر مما أتاحته لهم مصالح تلك الطبقة وطبيعـة تكوينها، ولن نعدم لمسة وعي في هذا التحرك أو ذاك، لكنه لا يضطرد في حركة متنامية. فقد حقـق "**مصـطفى كامـل**" درجة من الفهم في أواخر أيام حياتـه، فحـاول أن يعـزل الحزب الوطني عن سيطرة الخديو، واهتزت ثقته في مقولـة أن "الحزب الوطني" هو الأمة كلها، ولكن المحاولة الجنينيـة لتأليف منظمات حزبية لم تتجاوز نادي المدارس العليا، حيث بدأ التركيز واضـحا علـى الفئـات البرجوازيـة النشـطة في المدن، وهو نفس ما فعله "**محمد فريد**" على قصر المـدة التي بقاها في مصر، فأنشأ مدارس الشعب، وحاول أن ينظم



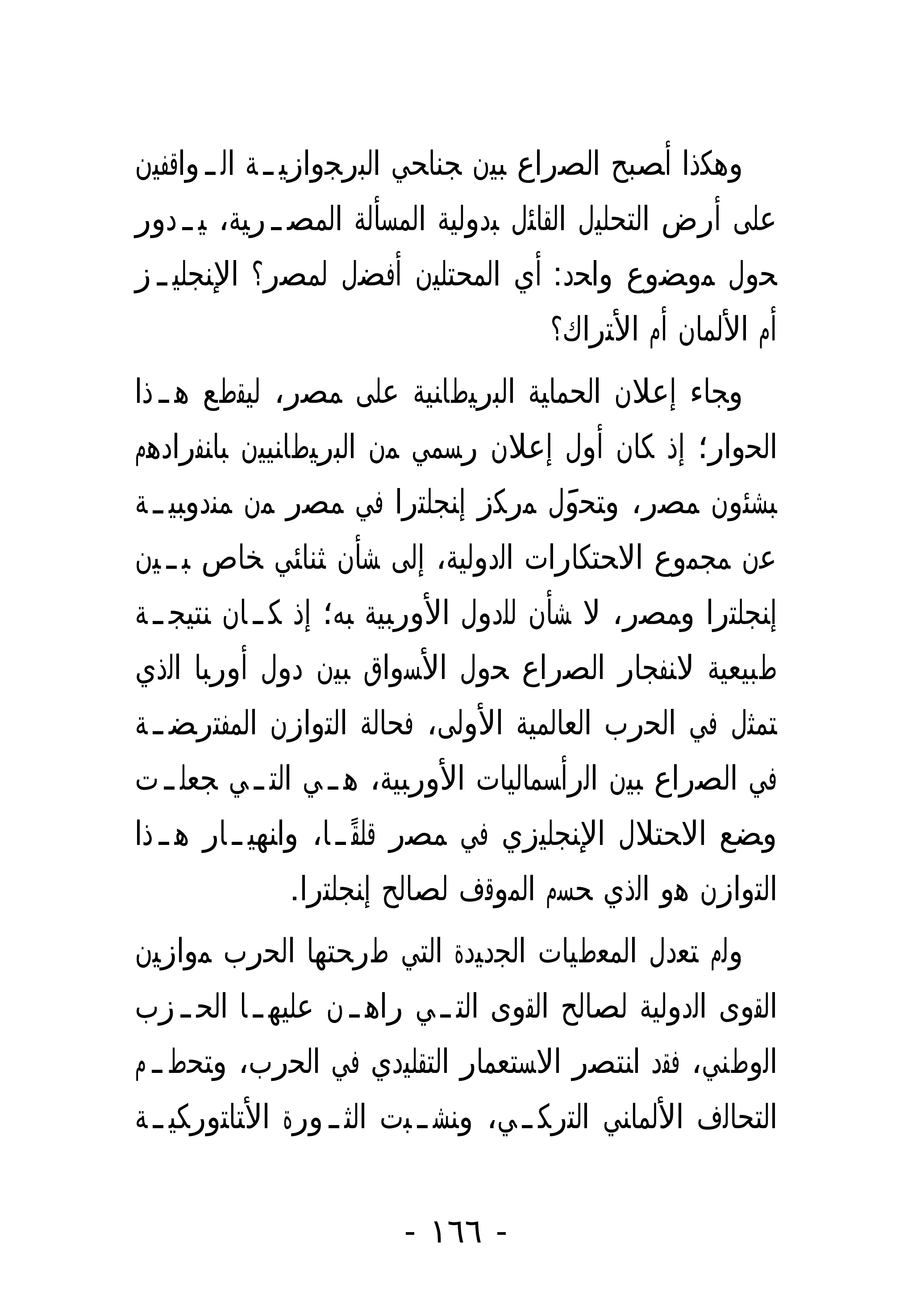
فئات أخرى من البرجوازيين الصغار في المدن، بتبنيه لإنشاء نقابة الصناع، التي ضمت الحرفيين في المدن – وليس البروليتاريا كما ظن خطأ بعض المؤرخين الاشتراكيين – ولمح بدرجة إمكانية الاعتماد على الحركة الاشتراكية العالمية، ناقلاً فكرة الاستفادة من التناقضات داخل صفوف العدو، إلى مستوى أوفر نضجا، على أن ذلك كله لم يتجاوز سقف الوعي البرجوازي إلى التمرُّد عليه، لا إلى آفاق الاشتراكية ولكن إلى مجرد الأفق البرجوازي الثوري؛ ومن هنا فقد ظل "**محمد فريد**" أسير التحليل الذي يقول بأن المسألة المصرية هي مسألة دولية، وأيسر الاستراتيجية التي تعتمد على حل القضية الوطنية داخل إطار الجبهة الإمبريالية وبالاعتماد على أحد محاورها ضد المحور الآخر.

وتحققت نبوءة "**مصطفى كامل**" فنشب الصراع بين ألمانيا والحلفاء حول توزيع الأسواق، ومع بداية الحرب العالمية الأولى، انضم "**محمد فريد**" في مهجره إلى المحور الألماني العثماني، وتحمست قواعد "**الحزب الوطني**" في مصر للألمان، باعتبارهم يحاربون إنجلترا، وأيد "**محمد فريد**"



الحملة التركية – الألمانية على مصر، برغم علمه بأهـداف تركيا، التي شرحها له **طلعت بك** – قطب حكومـة الاتحـاد والترقي – من أن الأتـراك ينـوون عـدم إبقـاء الخـديو على عرشه لو تمَ لهم ما ينوون من تخليص مصر، بل إنهـم يتركون لأهلها الحرية في إدارة أمورهم بصـفة دسـتورية ويكون السلطان سلطانًا لمصر وتركيا كـإمبراطور النمسـا مع المجر [(١١٥)].

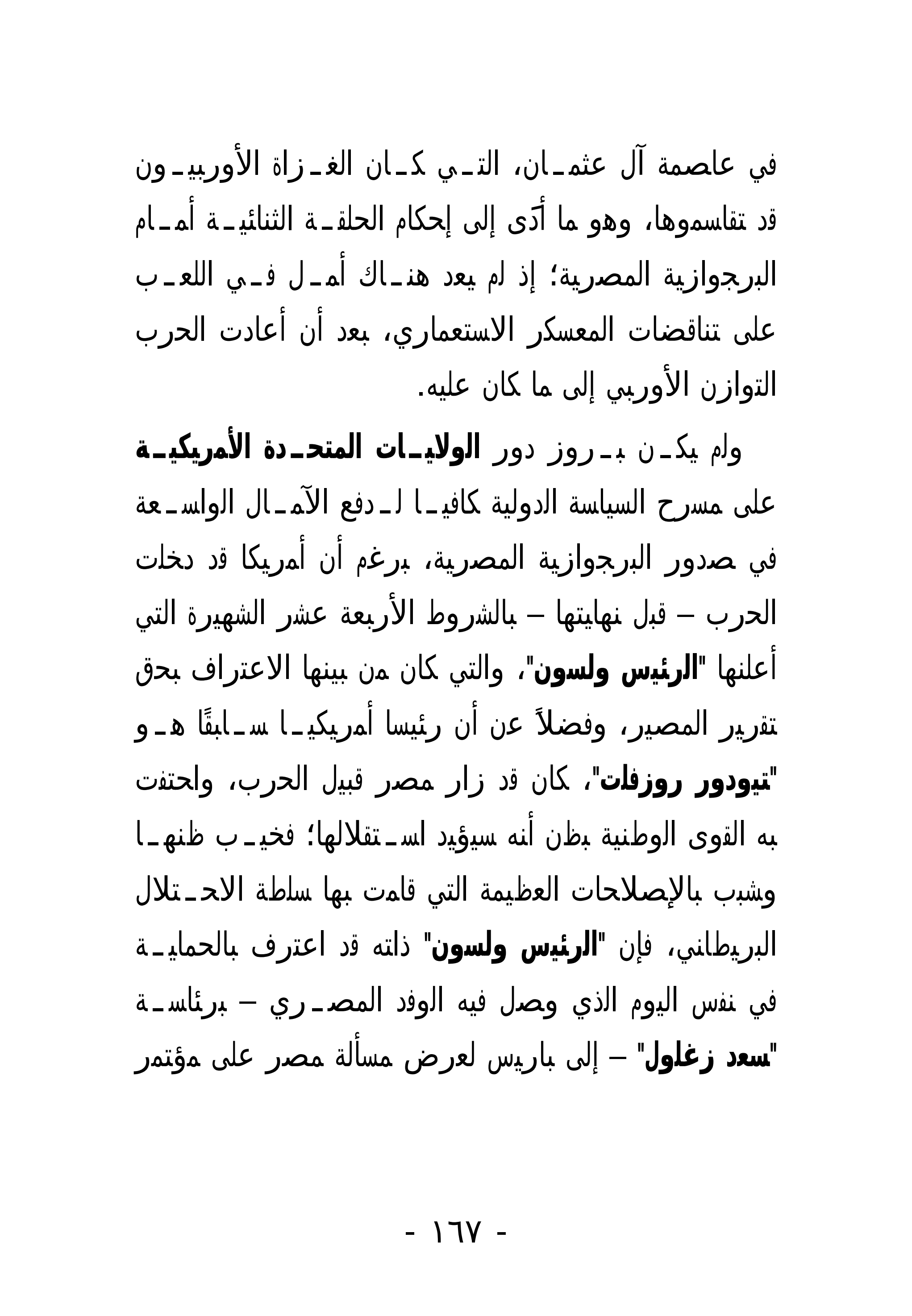
وهو أمر لا يختلف عن الموقف الـذي اتخـذه جيرونـد البرجوازية المصرية الذين تجمعوا في حزب الأمة، والـذين لم يثق الحزب الوطني يوما بوطنيتهم؛ إذ اتجهوا إلى تأييـد الحلفاء، وجرت محادثات بـين "**رشـدي باشـا**" – رئـيس الوزراء آنذاك – وبين الإنجليز لكي يصرحوا بـأنهم متـى انتصروا في الحرب جلت إنجلترا عـن مصـر واعترفـت باستقلالها التام [(١١٦)]. بينما انضمت "الجريدة" – لسان حالهم– إلى "المقطم" – لسان حال الاحتلال – في التـرويج لفكـرة تقول بأن مصر تريد الاسـتقلال، فـإذا لـم يكـن السـبيل إليه ميسورا، وكان لا بد من أن تحكمها أمة أخرى، فإنجلترا "خير أمة ترضاها مصر" [(١١٧)].



وهكذا أصبح الصراع بين جناحي البرجوازيـة الـواقفين على أرض التحليل القائل بدولية المسألة المصـرية، يـدور حول موضوع واحد: أي المحتلين أفضل لمصر؟ الإنجليـز أم الألمان أم الأتراك؟

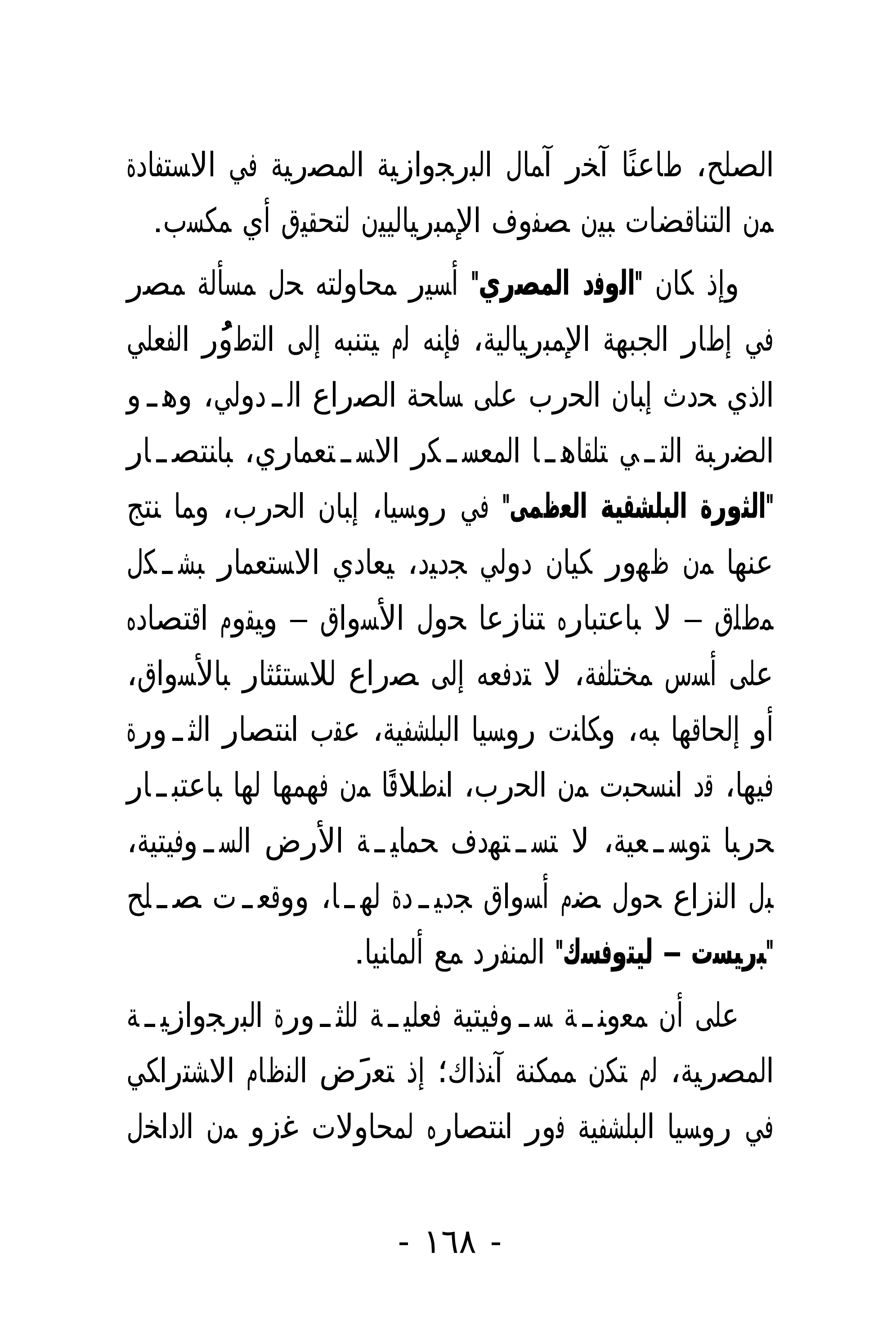
وجاء إعلان الحماية البريطانية على مصر، ليقطع هـذا الحوار؛ إذ كان أول إعلان رسمي من البريطانيين بانفرادهم بشئون مصر، وتحوّل مركز إنجلترا في مصر من مندوبيـة عن مجموع الاحتكارات الدولية، إلى شأن ثنائي خاص بـين إنجلترا ومصر، لا شأن للدول الأوربية به؛ إذ كـان نتيجـة طبيعية لانفجار الصراع حول الأسواق بين دول أوربا الذي تمثل في الحرب العالمية الأولى، فحالة التوازن المفترضـة في الصراع بين الرأسماليات الأوربية، هـي التـي جعلـت وضع الاحتلال الإنجليزي في مصر قلقًـا، وانهيـار هـذا التوازن هو الذي حسم الموقف لصالح إنجلترا.

ولم تعدل المعطيات الجديدة التي طرحتها الحرب موازين القوى الدولية لصالح القوى التـي راهـن عليهـا الحـزب الوطني، فقد انتصر الاستعمار التقليدي في الحرب، وتحطـم التحالف الألماني التركـي، ونشـبت الثـورة الأتاتوركيـة



في عاصمة آل عثمـان، التـي كـان الغـزاة الأوربيـون قد تقاسموها، وهو ما أدى إلى إحكام الحلقـة الثنائيـة أمـام البرجوازية المصرية؛ إذ لم يعد هنـاك أمـل فـي اللعـب على تناقضات المعسكر الاستعماري، بعد أن أعادت الحرب التوازن الأوربي إلى ما كان عليه.

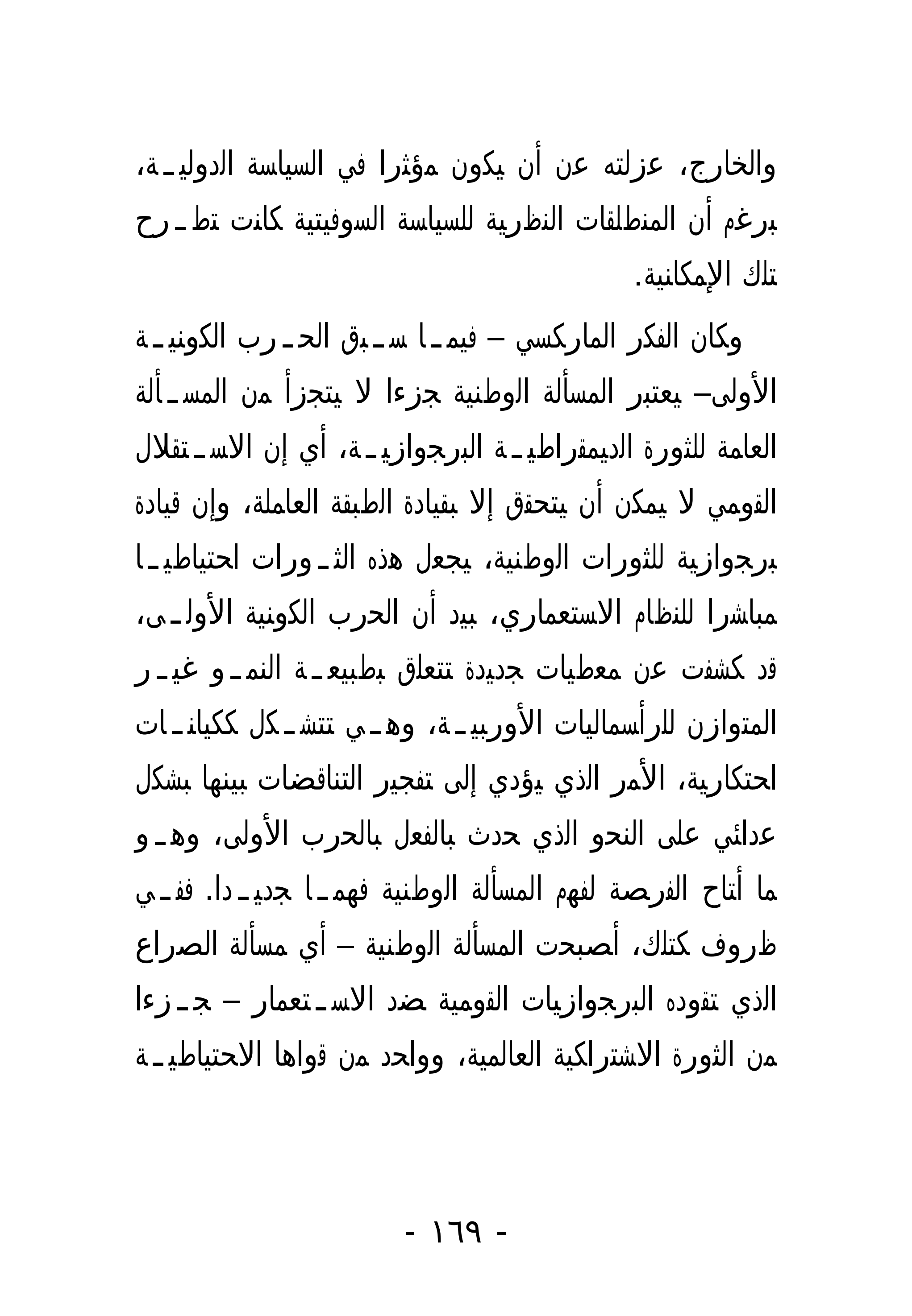
ولم يكـن بـروز دور **الولايـات المتحـدة الأمريكيـة** على مسرح السياسة الدولية كافيـا لـدفع الآمـال الواسـعة في صدور البرجوازية المصرية، برغم أن أمريكا قد دخلت الحرب – قبل نهايتها – بالشروط الأربعة عشر الشهيرة التي أعلنها "**الرئيس ولسون**"، والتي كان من بينها الاعتراف بحق تقرير المصير، وفضلاً عن أن رئيسا أمريكيـا سـابقًا هـو "**تيودور روزفلت**"، كان قد زار مصر قبيل الحرب، واحتفت به القوى الوطنية بظن أنه سيؤيد اسـتقلالها؛ فخيـب ظنهـا وشبب بالإصلاحات العظيمة التي قامت بها سلطة الاحـتلال البريطاني، فإن "**الرئيس ولسون**" ذاته قد اعترف بالحمايـة في نفس اليوم الذي وصل فيه الوفد المصـري – برئاسـة "**سعد زغلول**" – إلى باريس لعرض مسألة مصر على مؤتمر



الصلح، طاعنًا آخر آمال البرجوازية المصرية في الاستفادة من التناقضات بين صفوف الإمبرياليين لتحقيق أي مكسب.

وإذ كان "**الوفد المصري**" أسير محاولته حل مسألة مصر في إطار الجبهة الإمبريالية، فإنه لم يتنبه إلى التطوُّر الفعلي الذي حدث إبان الحرب على ساحة الصراع الدولي، وهو الضربة التي تلقاها المعسكر الاستعماري، بانتصار "**الثورة البلشفية العظمى**" في روسيا، إبان الحرب، وما نتج عنها من ظهور كيان دولي جديد، يعادي الاستعمار بشكل مطلق – لا باعتباره تنازعا حول الأسواق – ويقوم اقتصاده على أسس مختلفة، لا تدفعه إلى صراع للاستئثار بالأسواق، أو إلحاقها به، وكانت روسيا البلشفية، عقب انتصار الثورة فيها، قد انسحبت من الحرب، انطلاقًا من فهمها لها باعتبار حربا توسعية، لا تستهدف حماية الأرض السوفيتية، بل النزاع حول ضم أسواق جديدة لها، ووقعت صلح "**بريست – ليتوفسك**" المنفرد مع ألمانيا.

على أن معونة سوفيتية فعلية للثورة البرجوازية المصرية، لم تكن ممكنة آنذاك؛ إذ تعرَّض النظام الاشتراكي في روسيا البلشفية فور انتصاره لمحاولات غزو من الداخل



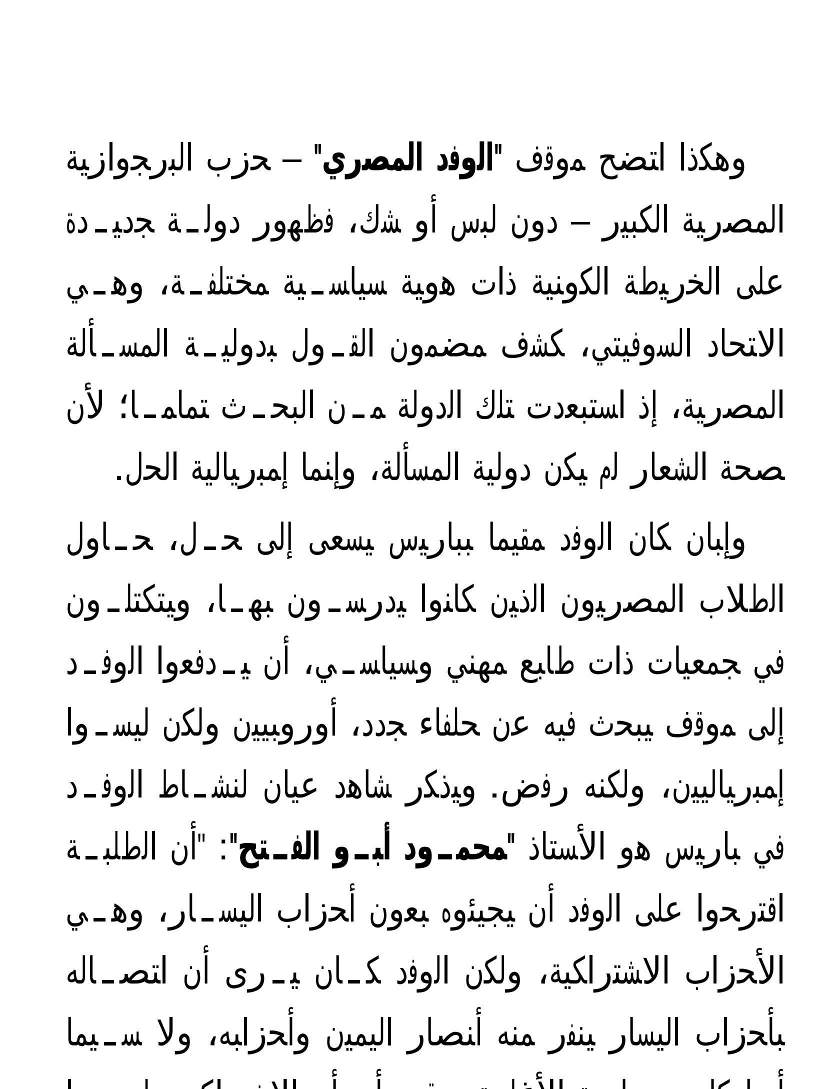
والخارج، عزلته عن أن يكون مؤثرا في السياسة الدوليـة، برغم أن المنطلقات النظرية للسياسة السوفيتية كانت تطـرح تلك الإمكانية.

وكان الفكر الماركسي – فيمـا سـبق الحـرب الكونيـة الأولى– يعتبر المسألة الوطنية جزءا لا يتجزأ من المسـألة العامة للثورة الديمقراطيـة البرجوازيـة، أي إن الاسـتقلال القومي لا يمكن أن يتحقق إلا بقيادة الطبقة العاملة، وإن قيادة برجوازية للثورات الوطنية، يجعل هذه الثـورات احتياطيـا مباشرا للنظام الاستعماري، بيد أن الحرب الكونية الأولـى، قد كشفت عن معطيات جديدة تتعلق بطبيعـة النمـو غيـر المتوازن للرأسماليات الأوربيـة، وهـي تتشـكل ككيانـات احتكارية، الأمر الذي يؤدي إلى تفجير التناقضات بينها بشكل عدائي على النحو الذي حدث بالفعل بالحرب الأولى، وهـو ما أتاح الفرصة لفهم المسألة الوطنية فهمـا جديـدا. ففـي ظروف كتلك، أصبحت المسألة الوطنية – أي مسألة الصراع الذي تقوده البرجوازيات القومية ضد الاسـتعمار – جـزءا من الثورة الاشتراكية العالمية، وواحد من قواها الاحتياطيـة

المباشرة، بحكم أنها تزيد من تفكيك هذا النظـام، وتخـرب في بنيته، وتساهم في تقويضه.

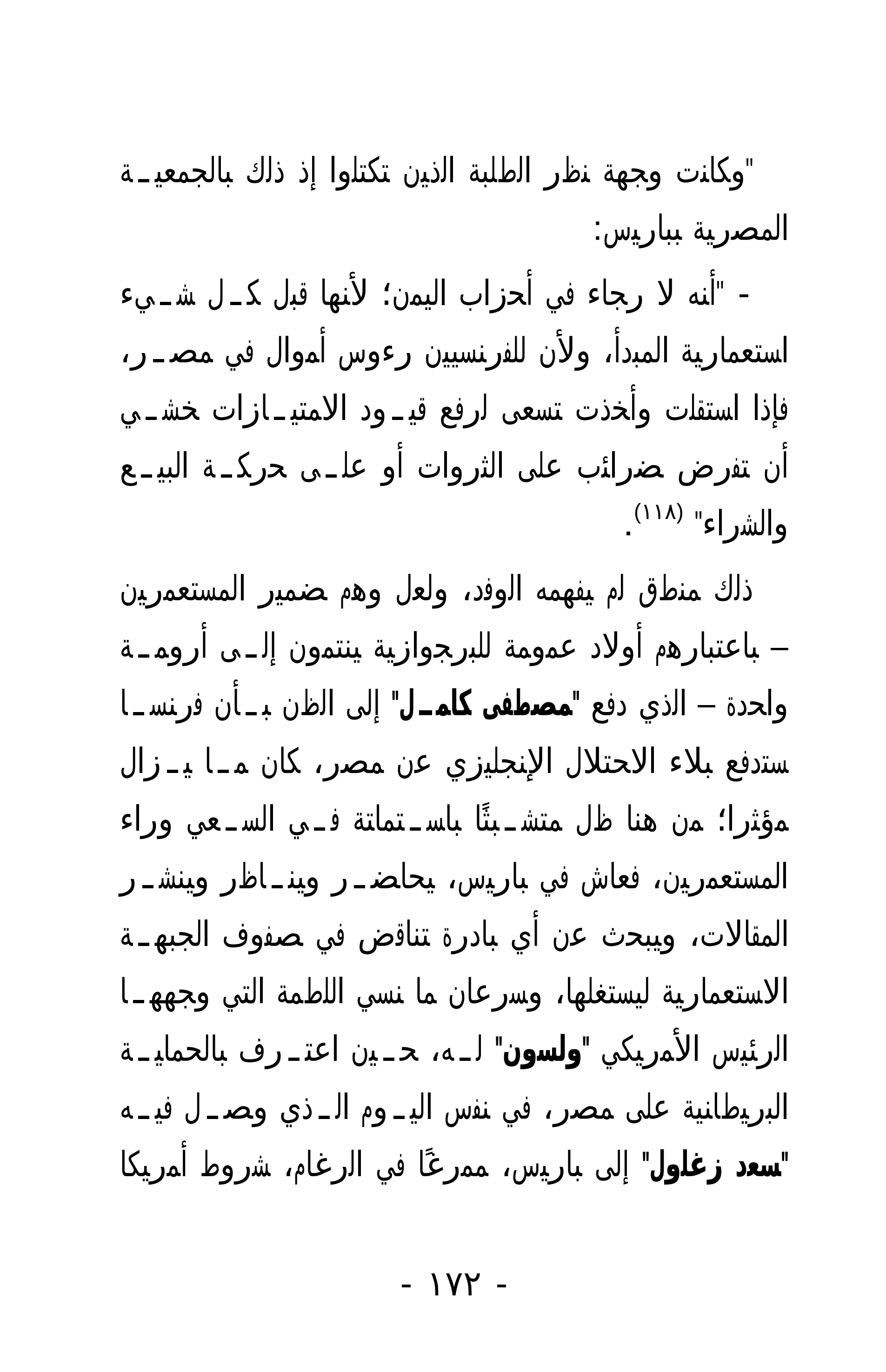
وانطلاقًـا مـن ذلـك، كتـب "**سـتالين**" فـي كتابـه "**أسس اللينينية**" – صـدر عـام ١٩٢٤ – مؤيـدا الثـورة البرجوازية المصرية بقيادة "**سعد زغلول**"، فقال: "إن نضـال التجار والمثقفين البرجوازيين المصريين في سبيل اسـتقلال مصر، ثوري مـن الناحيـة الموضـوعية رغـم الأصـل البروليتاري والصفة البروليتارية لأعضـاء هـذه الحكومـة ورغم كونهم مؤيدين للاشتراكية".

على أن طبيعة نمو البرجوازية المصرية، التي لم تضف لها الحرب إلا تطويرا يسيرا تمثل في النمـو الـذي حققتـه شرائحها التجارية والنشاط الصناعي المحـدود الـذي نـتج عن انقطاع الواردات الصناعية بسبب الحـرب، كـل ذلـك لم يكن كافيا لكي تتمرَّد تمرُّدا غير مسبوق، سواء بتنظيمهـا للجماهير الشعبية التي كانت تزحم ألوية الثورة، أو بالسـعي نحو تحالفات دولية من ذلك النوع الذي فعلته بعد ذلك بأكثر من أربعـين عامـا وعلـى يـد أنجـب وأذكـى أبنائهـا: "**جمال عبد الناصر**".



وهكذا اتضح موقف "**الوفد المصري**" – حزب البرجوازية المصرية الكبير – دون لبس أو شك، فظهور دولة جديدة على الخريطة الكونية ذات هوية سياسية مختلفة، وهي الاتحاد السوفيتي، كشف مضمون القول بدولية المسألة المصرية، إذ استبعدت تلك الدولة من البحث تماما؛ لأن صحة الشعار لم يكن دولية المسألة، وإنما إمبريالية الحل.

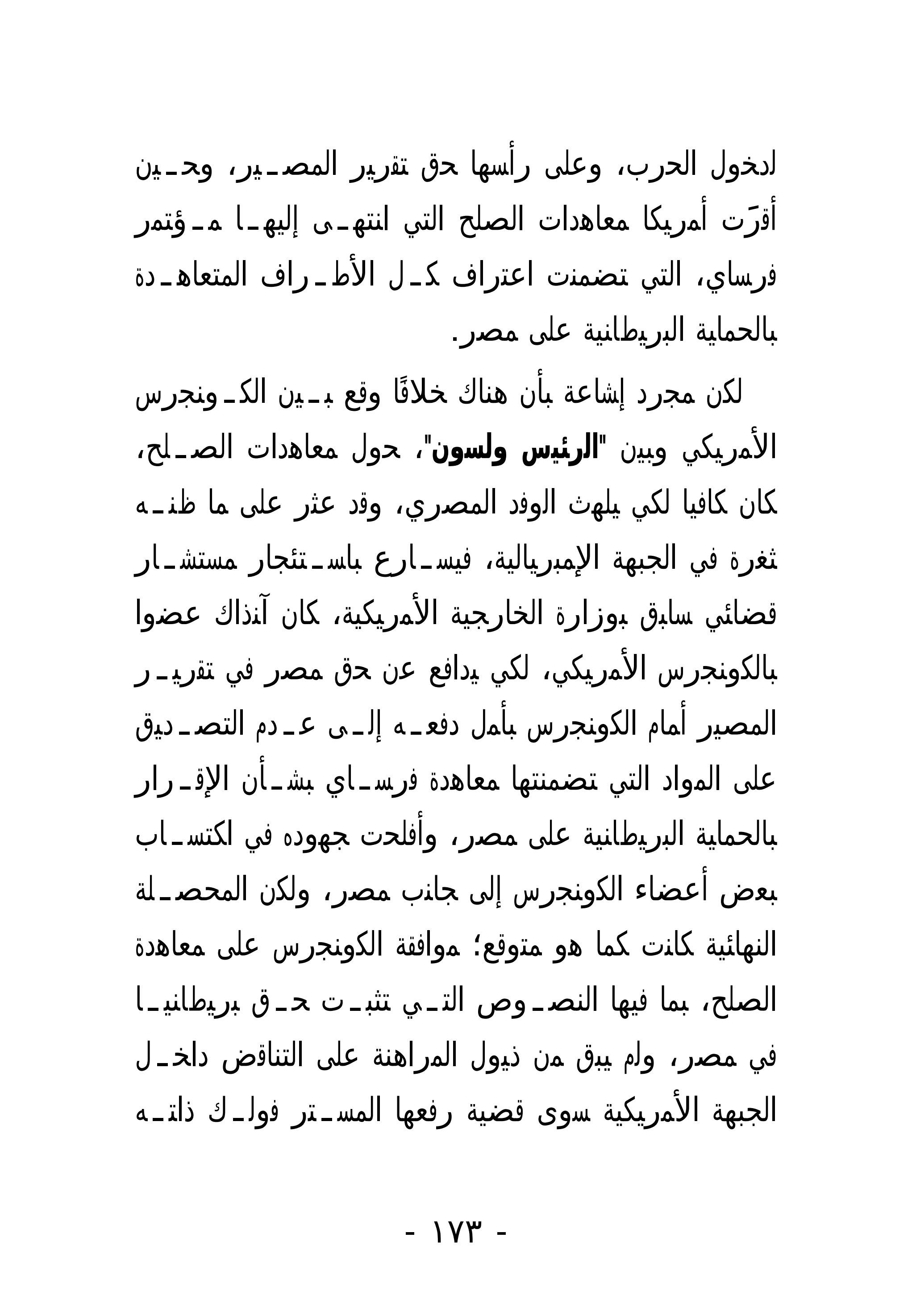
وإبان كان الوفد مقيما بباريس يسعى إلى حل، حاول الطلاب المصريون الذين كانوا يدرسون بها، ويتكتلون في جمعيات ذات طابع مهني وسياسي، أن يدفعوا الوفد إلى موقف يبحث فيه عن حلفاء جدد، أوروبيين ولكن ليسوا إمبرياليين، ولكنه رفض. ويذكر شاهد عيان لنشاط الوفد في باريس هو الأستاذ "**محمود أبو الفتح**": "أن الطلبة اقترحوا على الوفد أن يجيئوه بعون أحزاب اليسار، وهي الأحزاب الاشتراكية، ولكن الوفد كان يرى أن اتصاله بأحزاب اليسار ينفر منه أنصار اليمين وأحزابه، ولا سيما أنها كانت صاحبة الأغلبية، وقد رأى أن الاشتراكيين ليسوا من القوة بحيث يمكن الاستفادة منهم؛ فأهمل أمرهم، وأخذ يدق أبواب زعماء اليمين وأشباههم".



"وكانت وجهة نظر الطلبة الذين تكتلوا إذ ذاك بالجمعيـة المصرية بباريس:

- "أنه لا رجاء في أحزاب اليمن؛ لأنها قبل كـل شـيء استعمارية المبدأ، ولأن للفرنسيين رءوس أموال في مصـر، فإذا استقلت وأخذت تسعى لرفع قيـود الامتيـازات خشـي أن تفرض ضرائب على الثروات أو علـى حركـة البيـع والشراء" (١١٨).

ذلك منطق لم يفهمه الوفد، ولعل وهم ضمير المستعمرين – باعتبارهم أولاد عمومة للبرجوازية ينتمون إلـى أرومـة واحدة – الذي دفع "**مصطفى كامـل**" إلى الظن بـأن فرنسـا ستدفع بلاء الاحتلال الإنجليزي عن مصر، كان مـا يـزال مؤثرا؛ من هنا ظل متشـبثًا باسـتماتة فـي السـعي وراء المستعمرين، فعاش في باريس، يحاضـر وينـاظر وينشـر المقالات، ويبحث عن أي بادرة تناقض في صفوف الجبهـة الاستعمارية ليستغلها، وسرعان ما نسي اللطمة التي وجههـا الرئيس الأمريكي "**ولسون**" لـه، حـين اعتـرف بالحمايـة البريطانية على مصر، في نفس اليـوم الـذي وصـل فيـه "**سعد زغلول**" إلى باريس، ممرغًا في الرغام، شروط أمريكا



لدخول الحرب، وعلى رأسها حق تقرير المصـير، وحـين أقرَت أمريكا معاهدات الصلح التي انتهـى إليهـا مـؤتمر فرساي، التي تضمنت اعتراف كـل الأطـراف المتعاهـدة بالحماية البريطانية على مصر.

لكن مجرد إشاعة بأن هناك خلافًا وقع بـين الكـونجرس الأمريكي وبين **"الرئيس ولسون"**، حول معاهدات الصـلح، كان كافيا لكي يلهث الوفد المصري، وقد عثر على ما ظنـه ثغرة في الجبهة الإمبريالية، فيسـارع باسـتئجار مستشـار قضائي سابق بوزارة الخارجية الأمريكية، كان آنذاك عضوا بالكونجرس الأمريكي، لكي يدافع عن حق مصر في تقريـر المصير أمام الكونجرس بأمل دفعـه إلـى عـدم التصـديق على المواد التي تضمنتها معاهدة فرسـاي بشـأن الإقـرار بالحماية البريطانية على مصر، وأفلحت جهوده في اكتسـاب بعض أعضاء الكونجرس إلى جانب مصر، ولكن المحصـلة النهائية كانت كما هو متوقع؛ موافقة الكونجرس على معاهدة الصلح، بما فيها النصـوص التـي تثبـت حـق بريطانيـا في مصر، ولم يبق من ذيول المراهنة على التناقض داخـل الجبهة الأمريكية سوى قضية رفعها المسـتر فولـك ذاتـه

على الوفد المصري مطالبا ببقية أتعابه طبقًا للعقد الذي استأجره به الوفد لكي "يترافع" في "قضية" استقلال مصر.

وكان الوفد في بداية تكوينه ابنًا شرعيا لحزب الأمة القديم، أي إن جذوره كانت ترتبط بجيروند البرجوازية وليس بيعاقبتها، فمعظم قياداته الأولى كانت في الأصل من قيادات حزب الأمة، أو ممن كانوا على صلة وثيقة به، ومن هنا فقد بدأ حركته مؤكدا أنه سيسعى لحل المشكلة مع بريطانيا ذاتها، أي أنه نظر للمشكلة باعتبارها "ثنائية" – بين مصر وبريطانيا– وهو ما أكده "**سعد زغلول**" في المقابلة الأولى التي تمت بين الباشوات الثلاثة – **علي شعراوي، وعبد العزيز فهمي، وزغلول** – في ١٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٨؛ إذ قال:

- إننا نتكلم بهذه المطالب هنا معكم بصفتك ممثلاً لهذه الدولة العظيمة، وعند الاقتضاء نسافر للتكلم في شأنها مع ولاة الأمور في إنجلترا، فلا نلتجئ هنا لسواك، ولا في الخارج لغير رجال الدولة الإنجليزية.

وإذ رفض – **السير رجنالد ونجت** – ممثل بريطانيا في مصر، السماح للوفد بالسفر، عاد "**سعد**" ليؤكد في خطاب

كتبه له، أن الوفد لن يناوئ إنجلترا دوليا، وأنه يسعى لحـل المشكلة بينه وبينها فقط، فقال:

- إن سفرنا لإنجلترا لا نريد منـه إلا أن نكـون علـى اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الإنجليزية والأشخاص الذين يتولون توجيه الرأي العام الإنجليزي الذي لا شك فـي تأثيره على القرارات الحكومية.

وقد ظلت "**لندن**" هي الكعبة التي يسعى الوفد للسفر إليها، طوال المرحلة التي بدأت بمقابلة الباشوات الثلاثة للمنـدوب السامي، وانتهت باعتقال "**سعد زغلول**" في ٨ مـارس (آذار) ١٩١٩؛ الأمر الذي انتهى بتفجير الثورة في اليـوم التـالي واستمرارها عنيفة ودموية لمدة شهر كامل.. حتـى تحقـق هدف الإفراج عن "**سعد**" ورفاقه، والسماح لبقية أعضاء الوفد الذين كانوا في مصر باللحاق بهـم لكـي يتوجهـوا حيـث يشاءون، وكنتيجة لتفجير الثورة، فإن "**سعد**" عدل عن فكـرة السفر إلي لندن، ليتوجه إلى مؤتمر الصلح في باريس، معلنًا بذلك تنبيها لوجهة نظر يعاقبة البرجوازيـة قبـل الحـرب – الحزب الوطني – الذين لم يقبلوا فكـرة ثنائيـة المسـألة المصرية أبدا؛ وهكذا أعلن الوفد في مذكراته لمؤتمر الصلح

أنه وإن لم يدع إلى حضور جلساته فإن مصر "تعتقد أنه هو الهيئة الوحيدة المختصة بحل المسألة المصرية".

وقبل أقل من ستة أسابيع من الإفراج عنه، كانـت كـل أحلام الوفد المصري، فـي أبنـاء عمومتـه الإمبريـاليين، قد أجهضت، وطبقًا لما يقول "**محمود أبو الفـتح**" – شـاهد عيان لرحلة الوفد إلى باريس – فإنه فـي اجتمـاع الوفـد فـي ٢٦ مـايو (آيـار) ١٩١٩، ببـاريس، كانـت "الثقـة قد تزعزعت في نفوس أعضاء الوفـد، واضـمحل الأمـل إلى حد أن قيل صراحة "في تلك الجلسة" إن مهمـة الوفـد قد انتهت، وإن الأمل في الحصول على الاستقلال لم يبـقَ، وإن كل قول عدا ذلك يعدُّ مغالطـة، وإن عملهـم الآن هـو تنظيم الهزيمة" [١١٩].

ونضال الشعب المصري بجماهيره الكادحة فـي المـدن والريف، هو الذي دفع بريطانيا إلى التنازل الشـكلي الـذي وضحت خطواته الأولى في إعلان إنجلتـرا عـن تشـكيل "**لجنة ملنر**" التي رأسها وزيـر المسـتعمرات البريطـاني، وأخذت اسمه، كلجنة تحقيق في أسباب الثـورة [١٢٠]. لكـن "**الوفد**" الذي كان حريصا على خط "دولية المسألة المصرية"،

لم ينظر بارتياح إلى مهمة اللجنة؛ إذ اعتبرها محاولة لحصر المسألة بين مصر وبريطانيا، وتأكيد ثنائيتها لا دوليتها، وهو ما كان يعتقد أنه سيفقد مصر الكثير، وعلى هـذا الأسـاس احتجَ الوفد لدى الدول الأوربية على تشكيلها، ونبتت فكـرة مقاطعتها وعدم إدلاء أي مصري – رسـميا كـان أم غيـر رسمي – بأي بيانات أمامها، لتأكيد فكـرة تمثيـل "**الوفـد**" للشعب المصري وتفويضه للحديث باسمه من جانب، والأهم من ذلك تأكيد فكرة المطالبة بلجنة تحقيق دوليـة، حرصـا علـى المنطـق الرئيسـي للبرجوازيـة المصـرية القـائم على محاولة الاسـتفادة مـن التناقضـات داخـل النظـام الإمبريالي، وهو ما ذهب إليه "**سعد زغلول**" صراحة، حـين قـال، فـي خطـاب سـري أرسـله مـن بـاريس إلـى "**عبد الرحمن فهمـي**" سـكرتير اللجنـة المركزيـة للوفـد فـي القـاهرة، مؤيـدا فكـرة مقاطعـة اللجنـة انطلاقـًا من أن "حياة مصر في بقاء المسألة المصرية دولية والابتعاد بهـا كـل البعـد عـن أن تكـون مسـألة داخليـة بـين بريطانيا ومصر" [٢١]، فلم يفعل أكثر مـن إعـادة صـياغة الفكرة التي قال بها **مصطفى كامل** قبـل ذلـك فـي كتابـه

"**المسألة الشرقية**" حين اعتبر أن كل من لـه إلمـام بسـيط بالسياسة والتاريخ لا بد أن يقر بأن مسألة مصر كانت دائما دولية، مؤكدا ذلك التناسخ لفكر البرجوازية المصرية، التـي عجزت دائما عن أن ترى في جماهير الشعب طاقـة يمكـن أن تحل أي مسألة وكل مسألة، وبالذات مسألة تحرر الوطن واستقلاله.

ولأن كل خطوة تحققت كان وراءها نضـال الجمـاهير، الإيجابي والسلبي، فإن المقاطعة النادرة المثال، التي جوبهت بها "**لجنة ملنر**" في مصر، كانت وراء المكسب الثاني الـذي حققتـه البرجوازيـة، حـين قـررت بريطانيـا أن تحول اللجنة من "لجنة تحقيق" إلـى "لجنـة مفاوضـة"، وأن تتنازل عن مهمتها الأصلية التي كانت قد تحددت بوضع تقرير عن "شكل القانون النظامي الذي يعدُ تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ولتوسـيع نطاق الحكم الذاتي فيها توسيعا دائم التقدُم والرقي، ولحمايـة المصالح الأجنبية"، إذ اضطرت اللجنة ذاتها – بعـد أن أدَت المقاطعة الشعبية إلى عزلتها وتعويق مهمتها – إلى الإعلان عن أنها تقبل المناقشة بدون أي التزام بالحماية أو تنظيمها.

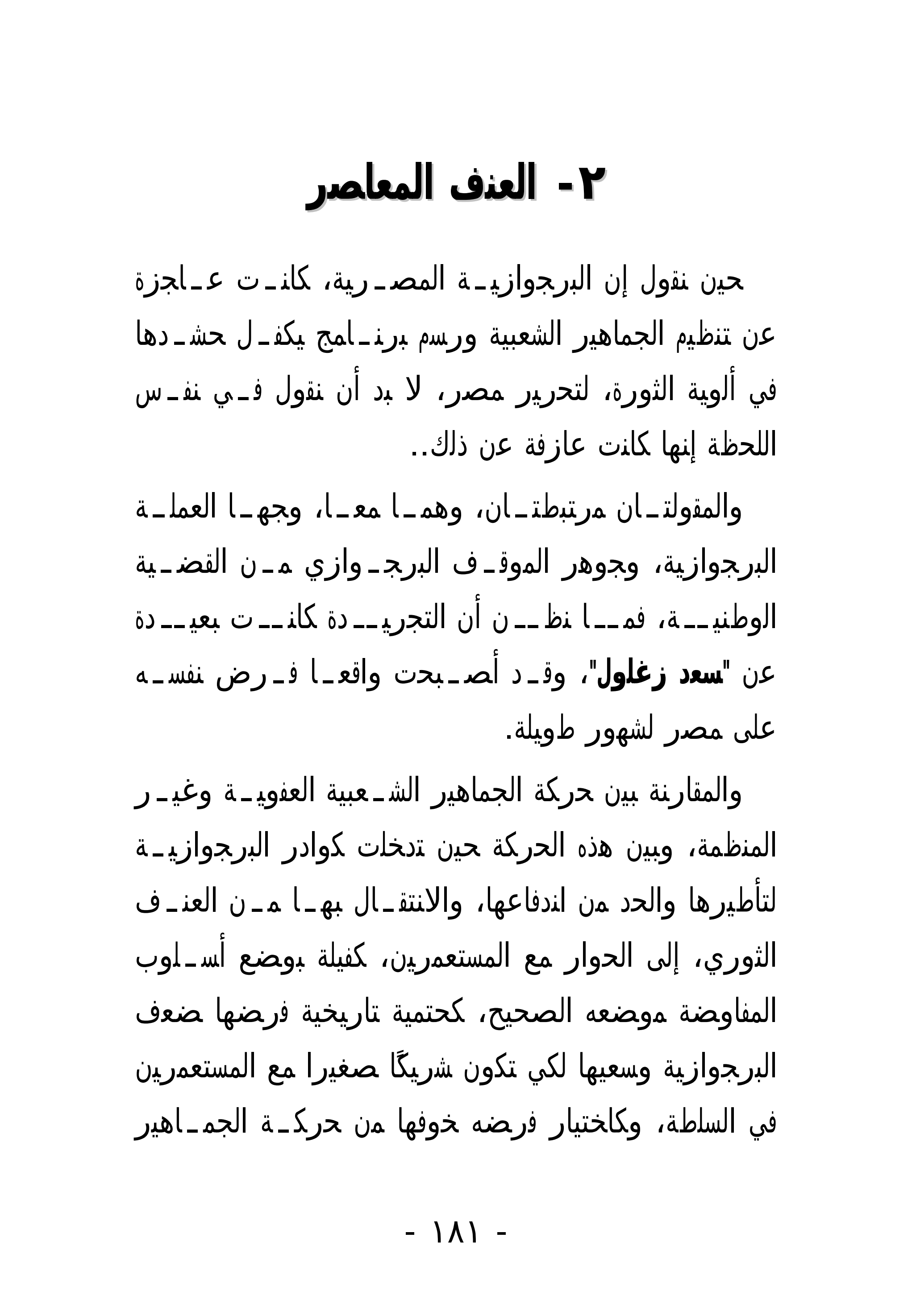
ولم يكن الوفد يستطيع شيئًا آخر إلا أن يفاوض، وقد وجد نفسه في مأزق جديد، بعد أن خسرت المراهنة البرجوازيـة على دولية المسألة، وتركه حلفاؤه من الإمبريـاليين وحيـدا في مواجهة إنجلترا، وهو ما عبـر عنـه "**سـعد زغلـول**"، في رسالة من باريس إلى سكرتير اللجنة المركزيـة للوفـد بالقاهرة؛ إذ قال: "ربما التبس الأمر على كثيرين، فلم يفهموا قبولنا مفاوضة "**لجنة ملنر**" بعد أن أشرنا بمقاطعتها لكونهـا غير دولية موضوعها البحث عن نظام حكومي فـي دائـرة الحماية".

ولا شك أن الأمر قد التبس فعلاً، لكن الزعيم البرجوازي، عاد إلى جذور طبقته، فقال – في نفس الرسـالة – منظـرا الحل في إطار الجبهة الإمبريالية، موضحا ألا فرق هناك بين "الدولية" و"الثنائية"؛ لأنهما اسمان لجوهر واحد، "أن مسـألة مصر، إما أن تحل بالتقاضي أو بالتراضي، فأمـا التقاضـي فلا يمكن حلها إلا بطريقة دولية، أي بمعرفة جميـع الـدول ذوات الشأن، بواسطة قومسيون (لجنة) يتعين لهـذه الغايـة بواسطة عصبة الأمم.. وأما التراضـي فـلا يكـون ذلـك إلا بالمفاوضة بين إنجلترا ومصر" [(١٢٢)].

الاحتمال الوحيد الذي لم يطرحه "**سعد زغلول**" هو المقاومة بالشعب الذي كان قد أعطى فوق ما يتصور ابن البرجوازية البار.. الذي ظل يتساءل:

- هل عندكم تجريدة؟

برغم أن التجريدة كانت تزحم الشوارع، ولكنه لم يرها...

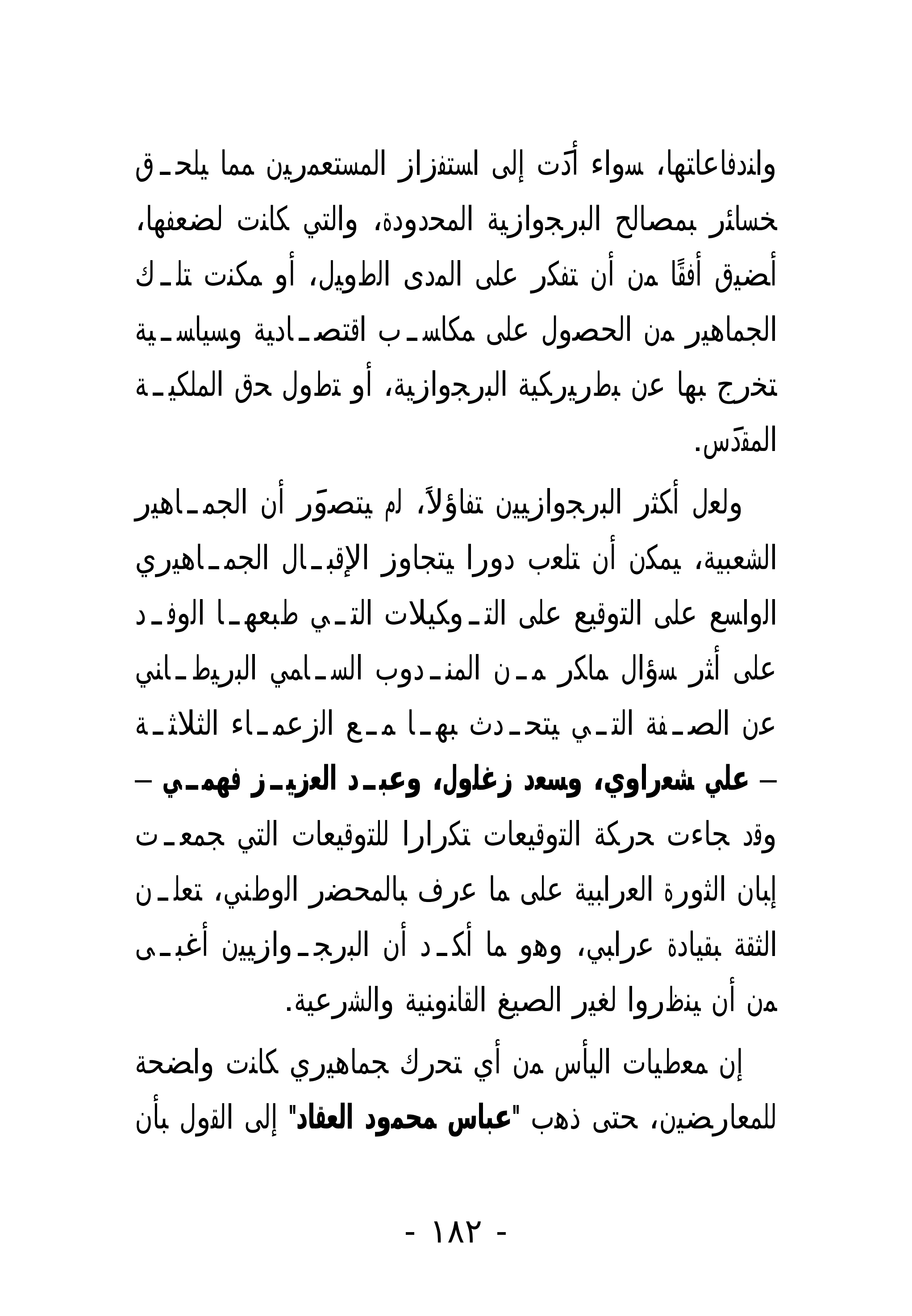


٢- العنف المعاصر

حين نقول إن البرجوازيـة المصـرية، كانـت عـاجزة عن تنظيم الجماهير الشعبية ورسم برنـامج يكفـل حشـدها في ألوية الثورة، لتحرير مصر، لا بد أن نقول فـي نفـس اللحظة إنها كانت عازفة عن ذلك..

والمقولتـان مرتبطتـان، وهمـا معـا، وجهـا العملـة البرجوازية، وجوهر الموقـف البرجـوازي مـن القضـية الوطنيـة، فمـا نظـن أن التجريـدة كانـت بعيـدة عن "**سعد زغلول**"، وقـد أصـبحت واقعـا فـرض نفسـه على مصر لشهور طويلة.

والمقارنة بين حركة الجماهير الشـعبية العفويـة وغيـر المنظمة، وبين هذه الحركة حين تدخلت كوادر البرجوازيـة لتأطيرها والحد من اندفاعها، والانتقـال بهـا مـن العنـف الثوري، إلى الحوار مع المستعمرين، كفيلة بوضع أسـلوب المفاوضة موضعه الصحيح، كحتمية تاريخية فرضها ضعف البرجوازية وسعيها لكي تكون شريكًا صغيرا مع المستعمرين في السلطة، وكاختيار فرضه خوفها من حركـة الجمـاهير



واندفاعاتها، سواء أدت إلى استفزاز المستعمرين مما يلحـق خسائر بمصالح البرجوازية المحدودة، والتي كانت لضعفها، أضيق أفقًا من أن تفكر على المدى الطويل، أو مكنت تلـك الجماهير من الحصول على مكاسـب اقتصـادية وسياسـية تخرج بها عن بطريركية البرجوازية، أو تطول حق الملكيـة المقدَس.

ولعل أكثر البرجوازيين تفاؤلاً، لم يتصوَر أن الجمـاهير الشعبية، يمكن أن تلعب دورا يتجاوز الإقبـال الجمـاهيري الواسع على التوقيع على التـوكيلات التـي طبعهـا الوفـد على أثر سؤال ماكر مـن المنـدوب السـامي البريطـاني عن الصـفة التـي يتحـدث بهـا مـع الزعمـاء الثلاثـة – **علي شعراوي، وسعد زغلول، وعبـد العزيـز فهمـي** – وقد جاءت حركة التوقيعات تكرارا للتوقيعات التي جمعـت إبان الثورة العرابية على ما عرف بالمحضر الوطني، تعلـن الثقة بقيادة عرابي، وهو ما أكـد أن البرجـوازيين أغبـى من أن ينظروا لغير الصيغ القانونية والشرعية.

إن معطيات اليأس من أي تحرك جماهيري كانت واضحة للمعارضين، حتى ذهب "**عباس محمود العقاد**" إلى القول بأن

توقع الثورة كان مستحيلاً؛ "فالمعسكرات والقلاع والمطارات في مصر كانت تعجُ بالجيوش وتزدحم بالمـدافع والـدبابات والطيارات، والمصريون مجرَدون من كـل سـلاح حتـى الهراوات والمدى وبنـادق الصـيد، والخطـب ممنوعـة، والصحف مراقبة، والذهاب والإياب بمرصد من الجواسـيس والعيون"، وهي كلها مبررات للقول بأن الثورة أو المقاومـة "إذا تعذرت على المصريين، فغير عجيب أن تتعذر، وغيـر لزام أن تثور أمة في هذه القيود، وهـي لا ترجـو بـالثورة العزلاء من تغلب الغالبين المزودين بكل سلاح" [١٢٣].

كان أسلوب البرجوازية واضـحا: اتصـالات سياسـية، واحتجاجات كلامية، استمرت بين نوفمبر (تشـرين الثـاني) ١٩١٨ ومارس (آذار) من العام التالي، حتى كادت تختنـق، وبدأ "**سعد زغلول**" يقول لمن حوله: "لا بـد مـن قارعـة". وقد جاءت القارعة فعلاً بعد اعتقال الزعماء الأربعة – لكنها لم تكن قارعة برجوازية – فبمجرَد تسرب الخبـر، بـدأت الجماهير تتحرك، رغم أن الخبر وصل ببطء ناتج من عـدم نشره في الصحف التي كانـت تحـت الرقابـة العسـكرية. ويلاحظ "**عباس محمود العقاد**": "أن هذه الثـورة المفاجئـة

لم يقع فيها تنظيم، ولم تكن فيها رئاسة مدبرة على الإطلاق". ويدلل على هذا بأن "مظاهرة الطلبة الأولى – وهي شرارة الثورة في القاهرة – وقعت على غير علم سابق من الوفد بل على خلاف النصيحة التي سمعها الطلبة من بعض أعضائه الذين بقوا في القاهرة بعد اعتقال سعد وأصحابه". ويقول بأن "الطلبة الذين أصبحوا مضربين في اليوم التالي لاعتقال سعد قد أرسلوا إلى بيت الأمة من يسأل عما إذا كان خروجهم متظاهرين يتفق مع خطة الوفد أم لا؟ فثار بهم "**عبد العزيز فهمي**" وانتهرهم انتهارا شديدا، وهو يقول لهم ما معناه: "إن المسألة ليست لعب أطفال.. دعونا نعمل في هدوء ولا تزيدوا النار اشتعالاً" (١٢٤).

والفرق في الرواية واضح بين منهج البرجوازيين.. ومنهج الجماهير، الأولون يعملون في "هدوء" بينما يزيد الآخرون النار اشتعالاً.

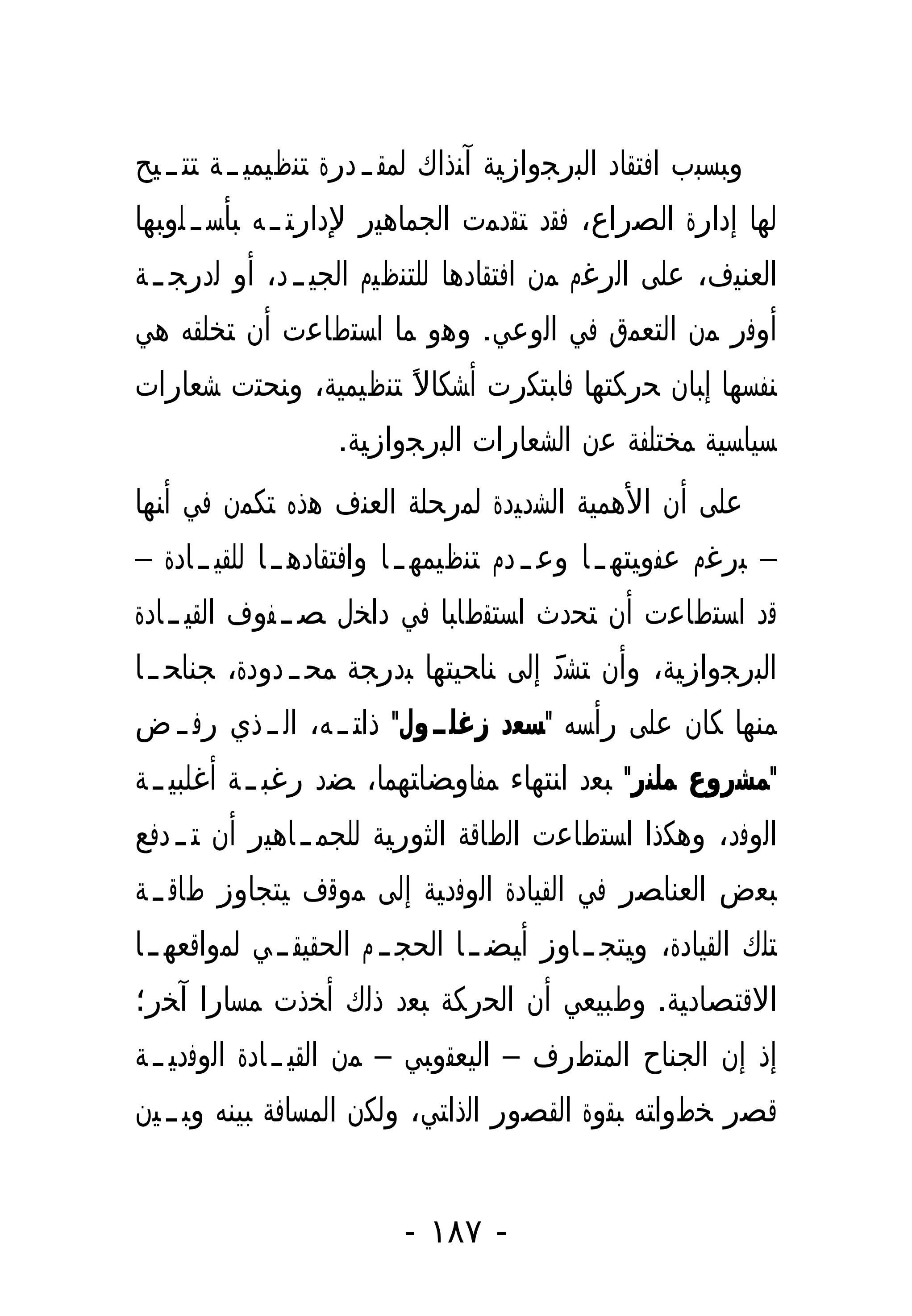
لذلك كان طبيعيا أن تنقسم ثورة ١٩١٩ إلى مرحلتين مختلفتين، طبقًا لطبيعة القوى التي استطاعت أن تبادر بالحركة، وأن تفرض وجودها – وبالتالي – منهجها، الأولى "مرحلة الثورة العنيفة التي حدثت في مارس (آذار) ١٩١٩

على أثر نفي "**سعد زغلول**" وصحبه الثلاثة إلى مالطة، وهي مرحلة قصيرة المدى من الناحية الزمنية، وهي المرحلة التي اشترك فيها الفلاحون اشتراكًا فعليا، وفيها ظهرت الحكومات الوطنية المستقلة عن القاهرة في زفتى والمنيا، والمجالس الوطنية المستقلة في كثير من المراكز، وهي أخيرا المرحلة التي كان يمكن أن تتطوَر إلى ثورة اجتماعية غير واعية".

"ثم تلتها المرحلة الثانية للثورة التي بدأت من إبريل (نيسان) ١٩١٩، وهي مرحلة طويلة تتميز بخروج الفلاحين من العمل الثوري الإيجابي وانحصار الثورة في القاهرة ومدن القطر، ولعبت فيها عناصر المدن من طلبة وموظفين ومحامين وعمال، الدور الأساسي، هذه هي مرحلة الكفاح السلمي" [١٢٥].

وحين آن يتخلى منهج البرجوازية عن العمل – باعتقال الباشوات الثلاثة، وتوقف النضال بالبرقيات والمراسلات والتصريحات الصحفية – بدأت الجماهير حركتها المستقلة عن هيمنة البرجوازية بمظاهرات ٩ و١٠ مارس (آذار) ١٩١٩، التي شملت جميع أنحاء البلاد وبحركة عفوية وبدون أي شكل من أشكال التنظيم أو الاتصال.

ولم يكن **للوفد** في ذلك الحين أي شكل من أشكال التنظيم الحزبي التي عرف عنه بعد ذلك؛ فلم تكن له لجان مركزية أو إقليمية أو قروية، ولم تكن له صحف ناطقة باسمه، كما لم تكن له صلة بأية منظمة نقابية أو جماهيرية، وأوَّل شكل من أشكال التنظيم بناه الوفد هو "اللجنة المركزية" التي شكلها أعضاؤه عند سفرهم من القاهرة للحاق بـ **"سعد زغلول"** ومصاحبته إلى باريس، وكان هذا في ١١ إبريل (نيسان) ١٩١٩، على أن تكون مهمتها جمع التبرعات لتغطية احتياجات الوفد في الخارج، وجمع المعلومات عن الموقف في مصر وإرسالها إليه في باريس؛ ليستخدمها في الدعاية للقضية المصرية في دوائر مؤتمر الصلح والأوساط العالمية الصحفية والسياسية، أما قبل هذا فقد كان الوفد المكوَّن من ١٧ عضوا يتولى المسائل التنظيمية – وكانت بطبيعتها ضئيلة لانحصار الحركة في احتجاجات تلغرافية إذ ذاك – بمعونة بعض المساعدين. وإذا كان الوفد قد اتصل ببعض المنظمات الجماهيرية إبان حركة التوكيلات فإن هذا الاتصال كان في حدود ضئيلة لا تتعدى مجرد الحصول على توقيعات المنضمين إلى هذه المنظمات على التوكيلات.



وبسبب افتقاد البرجوازية آنذاك لمقـدرة تنظيميـة تتـيح لها إدارة الصراع، فقد تقدمت الجماهير لإدارتـه بأسـاليبها العنيف، على الرغم من افتقادها للتنظيم الجيـد، أو لدرجـة أوفر من التعمق في الوعي. وهو ما استطاعت أن تخلقه هي نفسها إبان حركتها فابتكرت أشكالاً تنظيمية، ونحتت شعارات سياسية مختلفة عن الشعارات البرجوازية.

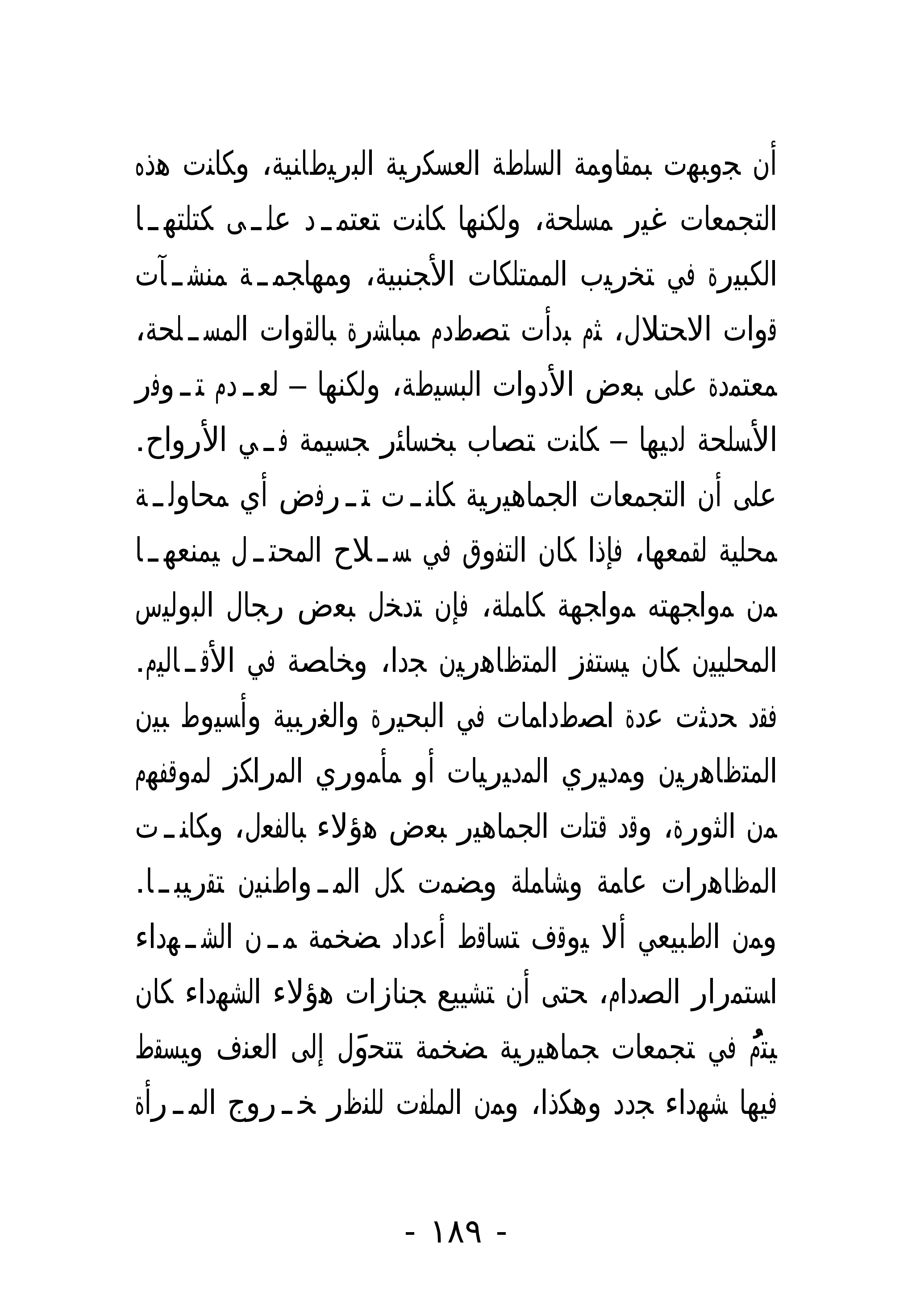
على أن الأهمية الشديدة لمرحلة العنف هذه تكمن في أنها – برغم عفويتهـا وعـدم تنظيمهـا وافتقادهـا للقيـادة – قد استطاعت أن تحدث استقطابا في داخل صـفوف القيـادة البرجوازية، وأن تشدَ إلى ناحيتها بدرجة محـدودة، جناحـا منها كان على رأسه "**سعد زغلـول**" ذاتـه، الـذي رفـض "**مشروع ملنر**" بعد انتهاء مفاوضاتهما، ضد رغبـة أغلبيـة الوفد، وهكذا استطاعت الطاقة الثورية للجمـاهير أن تـدفع بعض العناصر في القيادة الوفدية إلى موقف يتجاوز طاقـة تلك القيادة، ويتجـاوز أيضـا الحجـم الحقيقـي لمواقعهـا الاقتصادية. وطبيعي أن الحركة بعد ذلك أخذت مسارا آخر؛ إذ إن الجناح المتطرف – اليعقوبي – من القيـادة الوفديـة قصر خطواته بقوة القصور الذاتي، ولكن المسافة بينه وبـين

الجناح المعتدل – الذي كان أغلبية عند تشكيل الوفد – ظلت قائمة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن عنف الجماهير، هو الذي دفـع البريطانيين إلى التسـاهل مـع البرجـوازيين المصـريين؛ في محاولة لإيقاف عنف الثورة وطرد الجمـاهير الشـعبية، صـاحبة الموقـف المعـادي بشـكل مطلـق للاسـتعمار، من المعركة، بهـدف الانفـراد بالبرجوازيـة – بجناحيهـا المتطرف والمتساهل – حيـث كـان المسـتعمرون يثقـون بإمكانية التفاهم والتعاون.

ولا يكشف رصد أشكال العنف عـن عطـاء الجمـاهير فحسب، بل ينبه أيضا إلى مبررات الخطر الـذي استشـعره المستعمرون، وأحسه البرجوازيون؛ فدفعهما إلى الأرضـية المشتركة بينهما (المفاوضة)، إذ أخذ عنـف الثـورة ثلاثـة أشكال مرتبطة هي:

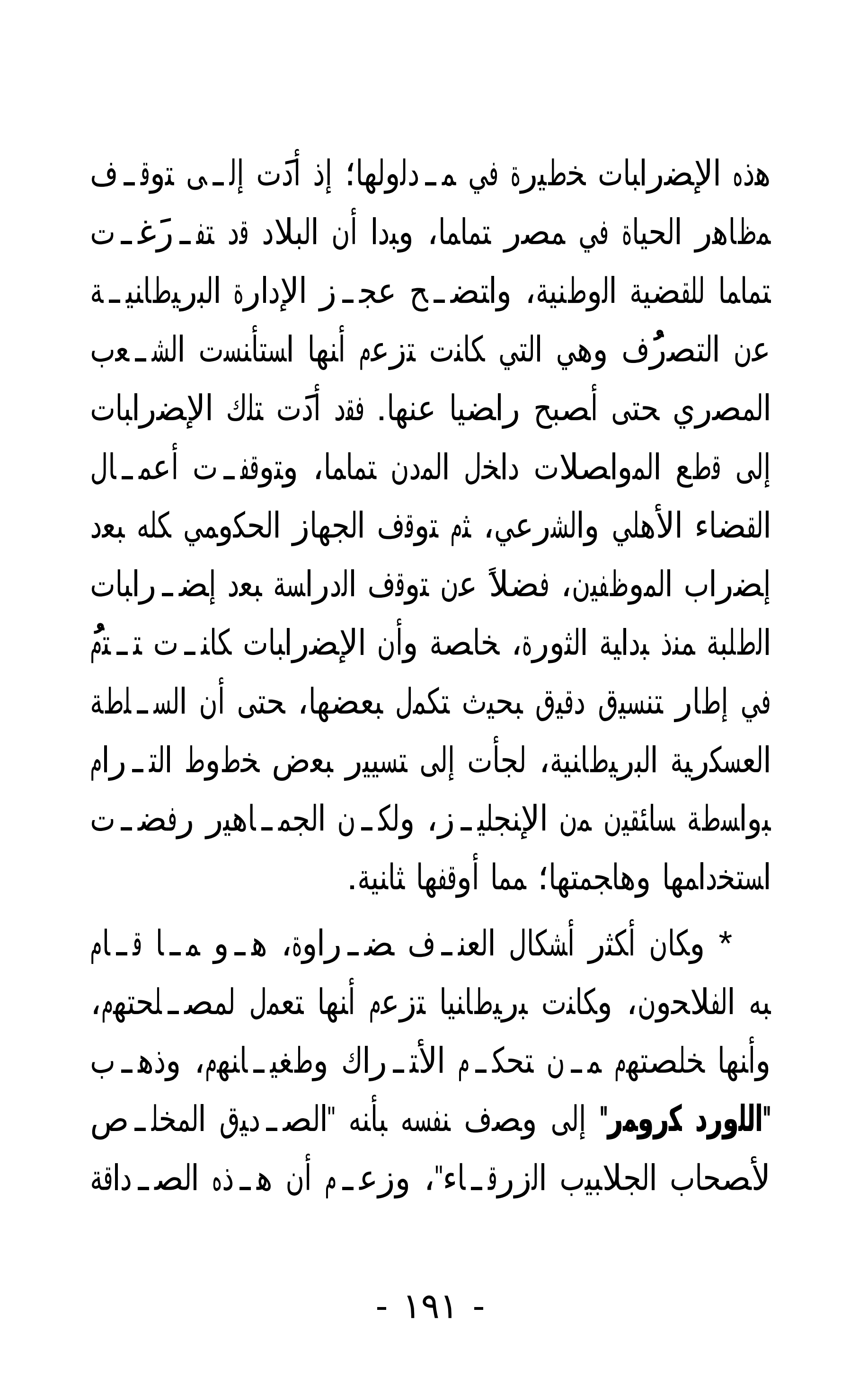
* التجمعات الجماهيرية الواسعة، التي كانت في البدايـة تهدف إلى التظاهر السلمي؛ لإظهار احتجاجها على اعتقـال الزعماء، وترفـع الشـعارات السياسـية للثـورة وأهمهـا "الاستقلال التام أو الموت الزؤام"، ثم تحوَلت إلى العنف، بعد



أن جوبهت بمقاومة السلطة العسكرية البريطانية، وكانت هذه التجمعات غير مسلحة، ولكنها كانت تعتمـد علـى كتلتهـا الكبيرة في تخريب الممتلكات الأجنبية، ومهاجمـة منشـآت قوات الاحتلال، ثم بدأت تصطدم مباشرة بالقوات المسـلحة، معتمدة على بعض الأدوات البسيطة، ولكنها – لعـدم تـوفر الأسلحة لديها – كانت تصاب بخسائر جسيمة فـي الأرواح. على أن التجمعات الجماهيرية كانـت تـرفض أي محاولـة محلية لقمعها، فإذا كان التفوق في سـلاح المحتـل يمنعهـا من مواجهته مواجهة كاملة، فإن تدخل بعض رجال البوليس المحليين كان يستفز المتظاهرين جدا، وخاصة في الأقـاليم. فقد حدثت عدة اصطدامات في البحيرة والغربية وأسيوط بين المتظاهرين ومديري المديريات أو مأموري المراكز لموقفهم من الثورة، وقد قتلت الجماهير بعض هؤلاء بالفعل، وكانـت المظاهرات عامة وشاملة وضمت كل المـواطنين تقريبـا. ومن الطبيعي ألا يوقف تساقط أعداد ضخمة مـن الشـهداء استمرار الصدام، حتى أن تشييع جنازات هؤلاء الشهداء كان يتمُّ في تجمعات جماهيرية ضخمة تتحوَّل إلى العنف ويسقط فيها شهداء جدد وهكذا، ومن الملفت للنظر خـروج المـرأة

المصرية، في مظاهرتين للطواف على دور المعتمدين السياسيين وإبلاغهم احتجاج النساء المصريات على موقف الاحتلال؛ وكانت تلك أول بادرة لخروج المرأة المصرية من عزلتها.

* وكان الشكل الثاني من أشكال النضال العنيف الذي مارسته الجماهير في تلك الفترة، هو إضرابات شاملة قامت بها مختلف الطوائف، الأمر الذي تحوَل إلى عصيان مدني شامل، تواكب مع العصيان المسلح، هزَ هيبة الدولة، ونفى وجودها كسلطة حكم، كما نفى تصديه لعنف المستعمر المسلح، وجوده كسلطة قمع، بدأت بإضرابات عمال الترام، ثم انتشرت الإضرابات وانتقلت من ساحة البروليتاريا، حيث كانت أعنف وأبلغ تأثيرا بحكم اهتزاز الجهاز الاقتصادي للدولة التابعة، إلى ساحة البرجوازيين الصغار؛ فأضرب المحامون والمحامون الشرعيون، على أن الضربة الرئيسية جاءت من إضراب الموظفين الذي يعدُ الأول من نوعه، ويعكس المدى الذي بلغه تأثير حركة البروليتاريا والفلاحين على شرائح البرجوازية، وهو ما تشير إليه صراحة المعلومات التي نُشِرت عن كيفية إضراب الموظفين، وكانت

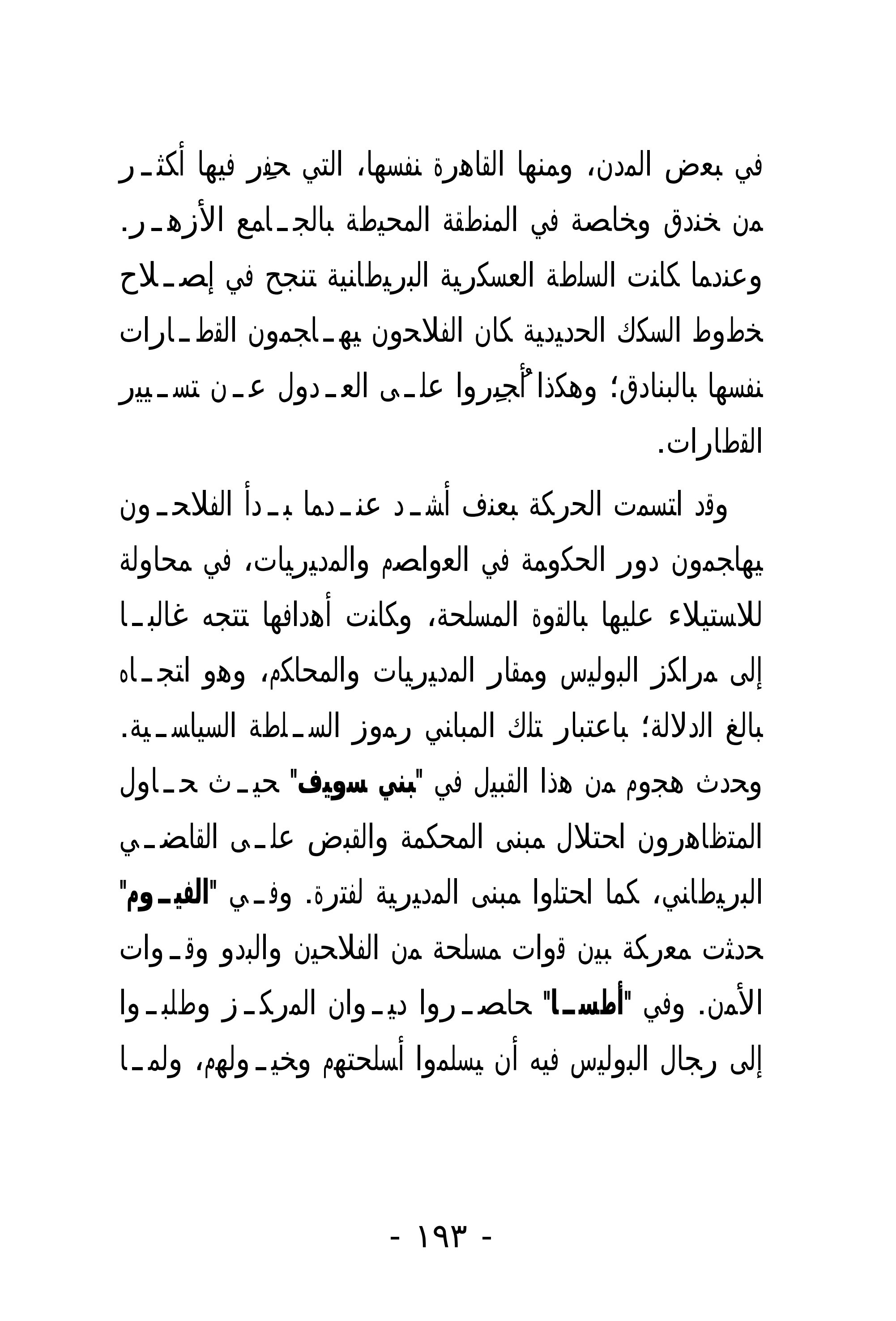


هذه الإضرابات خطيرة في مـدلولها؛ إذ أدّت إلـى توقـف مظاهر الحياة في مصر تماما، وبدا أن البلاد قد تفـرّغـت تماما للقضية الوطنية، واتضـح عجـز الإدارة البريطانيـة عن التصرُّف وهي التي كانت تزعم أنها استأنست الشـعب المصري حتى أصبح راضيا عنها. فقد أدّت تلك الإضرابات إلى قطع المواصلات داخل المدن تماما، وتوقفـت أعمـال القضاء الأهلي والشرعي، ثم توقف الجهاز الحكومي كله بعد إضراب الموظفين، فضلاً عن توقف الدراسة بعد إضـرابات الطلبة منذ بداية الثورة، خاصة وأن الإضرابات كانـت تـتمُّ في إطار تنسيق دقيق بحيث تكمل بعضها، حتى أن السـلطة العسكرية البريطانية، لجأت إلى تسيير بعض خطوط التـرام بواسطة سائقين من الإنجليـز، ولكـن الجمـاهير رفضـت استخدامها وهاجمتها؛ مما أوقفها ثانية.

* وكان أكثر أشكال العنـف ضـراوة، هـو مـا قـام به الفلاحون، وكانت بريطانيا تزعم أنها تعمل لمصـلحتهم، وأنها خلصتهم مـن تحكـم الأتـراك وطغيـانهم، وذهـب "**اللورد كرومر**" إلى وصف نفسه بأنه "الصـديق المخلـص لأصحاب الجلابيب الزرقـاء"، وزعـم أن هـذه الصـداقة

المخلصة متبادلة، ولكن العنف الذي مارسه الفلاحون كـان موضع عجب البريطـانيين. وقـد أشـار "**اللـورد ملنـر**" في تقريره بالفعل إلى أن حركة الفلاحين كانت غير متوقعة، وأن "غضب الأفندية" مسألة مفهومة، ولكن عنف الفلاحـين غير مفهوم لديه. وقد عمد الفلاحـون منـذ بدايـة الثـورة إلى وسيلة محددة؛ تلك هي عزل القرى عن بعضها بتـدمير خطوط السكك الحديدية، وتدمير أعمدة التلغراف والتليفـون، فضربوا بذلك سلطة الاحتلال فـي الصـميم، إذ أصـبحت عاجزة عن مواجهة شمول الثورة؛ لأن الملاحة النيلية كانت تحتاج وقتًا طويلاً، كما أن الطرق البرية لـم تكـن معبـدة بما فيه الكفاية.

وفضلاً عن قطع السكك الحديدية كان الفلاحون يهاجمون القطارات التي كانت السلطة العسـكرية ترسـلها لإصـلاح الخطوط المقطوعة، بقطع الخط من أمامه وخلفـه؛ لجعلـه محصورا، ثم يهاجمونه، ولم تسلم الطرق الزراعيـة نفسـها من نشاط الفلاحين؛ إذ كانوا يحفرون بهـا خنـادق عميقـة في مسافات متقاربة، وذلـك لتعطيـل السـيارات الحربيـة البريطانية أو تدميرها بوقوعها في تلك الحفر. وقد حدث هذا


في بعض المدن، ومنها القاهرة نفسها، التي حفر فيها أكثر من خندق وخاصة في المنطقة المحيطة بالجامع الأزهر. وعندما كانت السلطة العسكرية البريطانية تنجح في إصلاح خطوط السكك الحديدية كان الفلاحون يهاجمون القطارات نفسها بالبنادق؛ وهكذا أُجبِروا على العدول عن تسيير القطارات.

وقد اتسمت الحركة بعنف أشد عندما بدأ الفلاحون يهاجمون دور الحكومة في العواصم والمديريات، في محاولة للاستيلاء عليها بالقوة المسلحة، وكانت أهدافها تتجه غالبا إلى مراكز البوليس ومقار المديريات والمحاكم، وهو اتجاه بالغ الدلالة؛ باعتبار تلك المباني رموز السلطة السياسية. وحدث هجوم من هذا القبيل في "**بني سويف**" حيث حاول المتظاهرون احتلال مبنى المحكمة والقبض على القاضي البريطاني، كما احتلوا مبنى المديرية لفترة. وفي "**الفيوم**" حدثت معركة بين قوات مسلحة من الفلاحين والبدو وقوات الأمن. وفي "**أطسا**" حاصروا ديوان المركز وطلبوا إلى رجال البوليس فيه أن يسلموا أسلحتهم وخيولهم، ولما

رفضوا حدثت معركة بينهم، وقد أدى هذا إلى لجوء جميـع قوات الأمن إلى "**الفيوم**" ليكونوا بمأمن من هجمات الفلاحين.

واتسعت الاشتباكات المسلحة بين الطرفين، كما دخلتهـا قوات الاحتلال المسلحة؛ ممـا أدى إلـى تصـاعد العنـف الفلاحي، فهاجم الفلاحون قطارا حربيا بريطانيا عند مروره بـ "**ديروط**" ثم بـ "**دير مواس**"، وقتلوا ثمانية من الضـباط والجنود، واشتبكوا في "**أسيوط**" مع الجنود البريطانيين الذين كانوا قد انسحبوا من المدينة وتحصنوا في بعـض مبانيهـا، وعندما أرسلت السلطة العسكرية نجدات إلى حامية "**أسيوط**" تعرضت لهجمات مفاجئة متتالية بعين "**ديـروط**" **و**"**أسـيوط**" حاول خلالها الفلاحون الاستيلاء على الباخرة التـي كانـت تحمل تلك النجدات.

والواقع أن الحرب بهذا الشكل، كانت قد بدأت – بشـكلها العفوي – تبلور نفسها باعتبارها حرب تحرير فعلية، يـدور الصراع خلالها حول السلطة السياسية، وهـو مـا تصـاعد ووصل إلى استيلاء الفلاحين على بعض القرى وتحريرهـا وإعلانها دولاً مستقلة؛ مما وصفه بعض المؤرخين الأجانب بـ "سوفيتات الفلاحين"، وهو ما حدث في "**المنيا**" – بصعيد

مصر – وفي "**زفتى**" – بوسط الدلتا – حيث استطاع الثـوار أن يستولوا على السلطة في المدينة، وشكلوا لجنـة وطنيـة لإدارة شئونها وأعلنوا استقلالها عن البلاد. ونظموا وسـائل الدفاع عنها بحفـر الخنـادق حولهـا، وأصـدروا بعـض المطبوعات والنشرات الثورية، وجمعوا الأمـوال اللازمـة لاستمرار الوضع الاستقلالي.

ويكتمل هذا المنحى الخطر، من وجهة نظر الاستعماريين والبرجوازيين، حين طال هذا العنف الفلاحي – مؤيدا بعنف بروليتاريا المدينة – ممتلكات الأجانب عموما، وهـم الـذين كانوا يستغلون الشعب المصري أبشع أنواع الاستغلال، كمـا اتجه هذا الهجوم إلى ما صادرته السلطة العسكرية من عرق الفلاح أثناء الحرب؛ فقد أحرق المتظاهرون فـي "**أسـيوط**" كميات التبن الكبيرة التي كانت السـلطة العسـكرية تتـولى جمعها وكبسها في المدينة، كمـا هجمـوا علـى ممتلكـات "**محمود باشا سليمان**" أحد كبار الإقطاعيين هناك، رغم أنـه كان رئيسا للجنة الوفد المركزيـة بالقـاهرة، وكـان ابنـه "**محمد محمود باشا**" أحد أعضاء الوفد البـارزين. ويقـول "**فكري أباظة**" – وكان مقيما إذ ذاك بأسيوط – فـي كتابـه

"الضاحك البـاكي" إن الفلاحـين قـد حـاولوا الاسـتيلاء على ممتلكات محمود باشا سليمان، وإن المثقفين قد صـدُّوا الفلاحين عن ذلك، وقال لهم فكري أباظة: كيـف تريـدون حرق ممتلكات محمود باشا وابنه يسعى لاسـتقلال مصـر في باريس؟ وكان ردُّ الفلاحين: إن الباشا المذكور لم يـوزع عليهم أرغفة العيش.

ولعل هذا الخطر الذي أحاق بالمـالكين عمومـا، بـرغم عفويته، هو الذي جعل استمرار ترك الخيوط في يد الجماهير أمرا لا يرضى عنـه المسـتعمرون، ويؤيـدهم فـي ذلـك (أعداؤهم) من البرجوازيين المصريين.

ولأن المستعمرين كانوا أذكى، فقد كانوا أوَّل مـن تنبـه إلى خطورة إطلاق العنان للغوغاء لكي يقودوا الثورة، وكان الجنرال "**اللنبي**"، المندوب السامي البريطاني، الذي حل محل السير "**رجنالد ونجت**" قد أشار بالإفراج عن الزعماء المنفيين والسماح لهم بالسفر إلى باريس، لأن رفض ذلك – في رأيه– كان خطأ سياسيا يمكن أن يؤدي إلى تطرُّف هؤلاء الزعماء الذين كانوا في جوهرهم – كما ذهب "**اللنبي**" – ذوي مطالب معقولة لا يتعذر مساومتهم عليها.

وكانت فكرة "**اللنبي**" – التي عبر عنها "**ملنر**" بعـد ذلـك في تقريره – هي أن التفاهم مع الزعماء هو الوسيلة الوحيدة لإيقاف عملية التفاعل بينهم وبين الجماهير، وأن المطلـوب هو عزل الجماهير المتطرفـة أو "الغوغـاء" عـن التـأثير في سير الأمور.

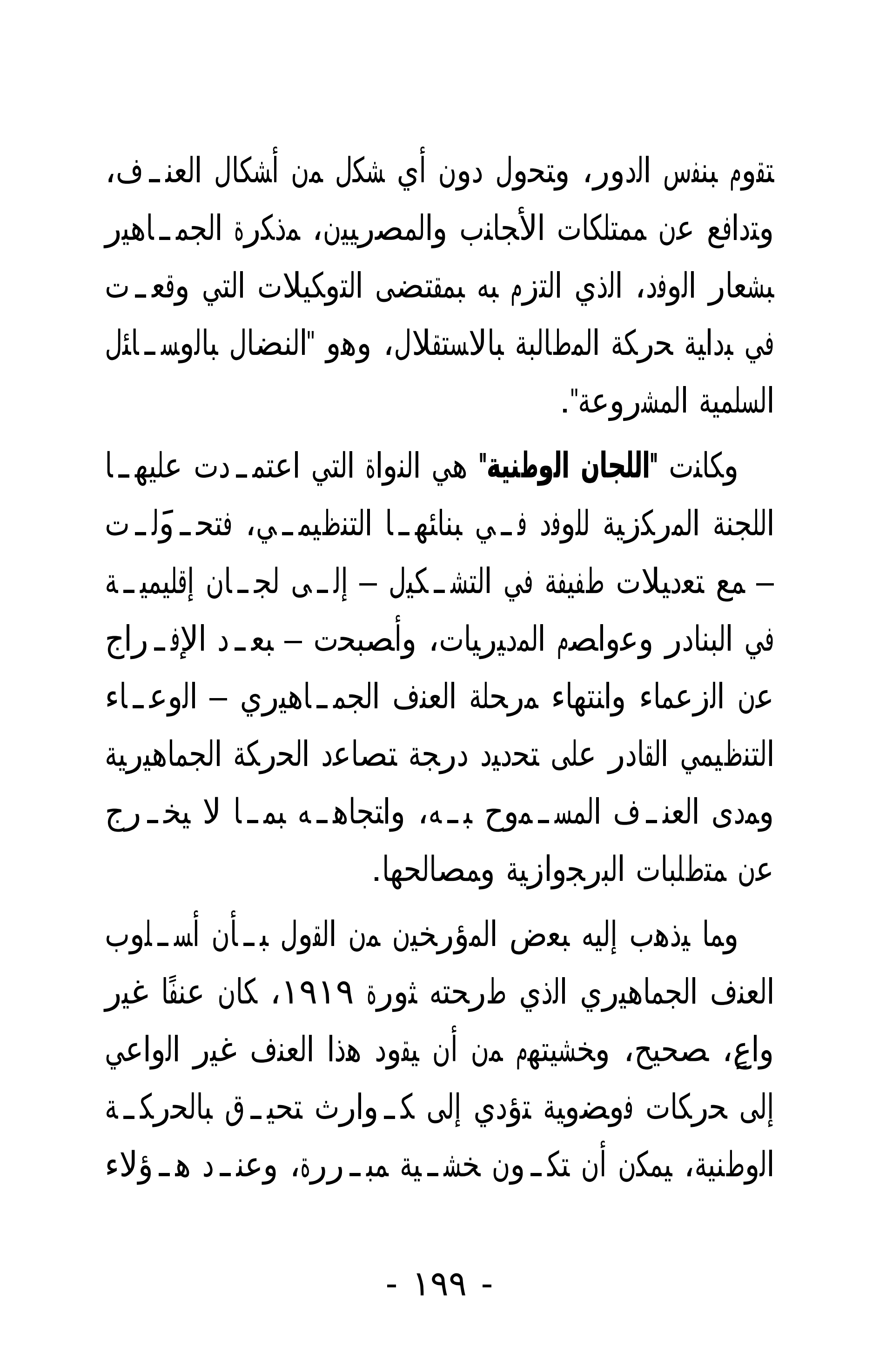
على أن تقرير تلك السياسة جاء متأخرا بعـض الشـيء، وبعد أن طرح موقف الغوغاء نفسه على القيـادات الوفديـة محدثًا انشقاقًا فيها، ورأى "**سعد زغلول**" أن مستقبله السياسي رهن باستمرار رضاء جماهير الغوغاء عنه؛ وهكـذا نشـأ موقف جديد، أدّى إلى إطالة أمد المساومة بين البرجوازيـة المصرية والاستعمار، ولولا هـذا الشـرخ الـذي صـنعته الجماهير داخل القيادة الوفدية، لكان مؤكدا أن تنتهي الثـورة بتسوية في إطار الحماية، وهو أقصـى مـا كانـت تطمـح إليه البرجوازية المصرية عندما طرحت مطالبها.

على أن تفاعل "**سعد زغلـول**" – وجناحـه اليعقـوبي – مع الجماهير الشعبية ومطالبها لم يكن يعني تبنيـه لرؤاهـا، ولكنه استطاع أن يلمح بذكاء أن الموقف المتشدد للجمـاهير

يمكنه من استخدامها كفزاعة يساوم بها المحتلين، ويحصـل على أفضل شروط ممكنة للتسوية.

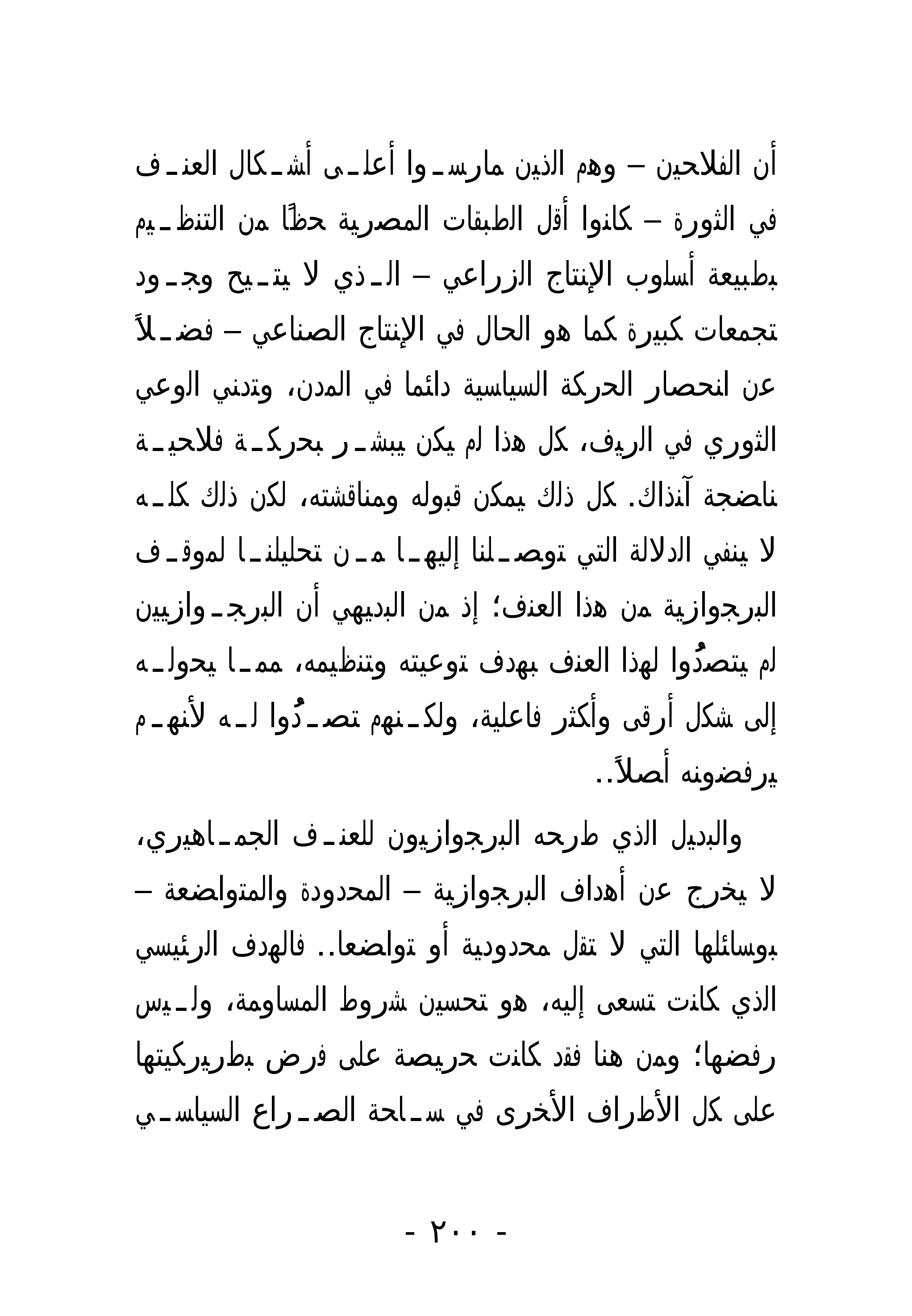
وهكذا انتقلت الثـورة – بعـد الإفـراد عـن الزعمـاء في بدايات إبريل (نيسان) ١٩١٩ – من العنف الجمـاهيري، إلى العمل السياسي الذي يخضع لأشكال تنظيميـة تقودهـا عناصر برجوازية، كانت كفيلة – في غياب القيادة الشعبية – بالتحكم في حركة الجماهير، وإطلاقهـا بـدرجات متفاوتـة تتناسب طرديا مع مطالب الجناح اليعقوبي من البرجوازيـة، ومع الدرجة التي وصل إليها الاستعمار في مساومته معهم.

وكانت **المحاولة البرجوازية لمحاصرة العنف الجماهيري وتوجيهه**، قد نشأت تلقائيا ومع بـواكير مرحلـة العنـف، فقد لجأ الطلبة إلى استنكار ما لجأ إليه من وصفهم الطـلاب بـ "الغوغاء" من اعتـداء علـى الممتلكـات فـي بعـض المظاهرات التي نظموها، ثم أنشئوا ما عـرف بعـد ذلـك بـ "الشرطة الوطنية"، وكانت مهمتها الحفاظ علـى النظـام أثناء المظاهرات الجماهيرية للحيلولة بين "الغوغـاء" وبـين الاعتداء على ممتلكات الأجانب، وفـي القـرى وعواصـم الأقاليم تصدّر المحامون لإنشاء "**اللجان الوطنية**" التي كانت


تقوم بنفس الدور، وتحول دون أي شكل من أشكال العنـف، وتدافع عن ممتلكات الأجانب والمصريين، مذكرة الجمـاهير بشعار الوفد، الذي التزم به بمقتضى التوكيلات التي وقعـت في بداية حركة المطالبة بالاستقلال، وهو "النضال بالوسـائل السلمية المشروعة".

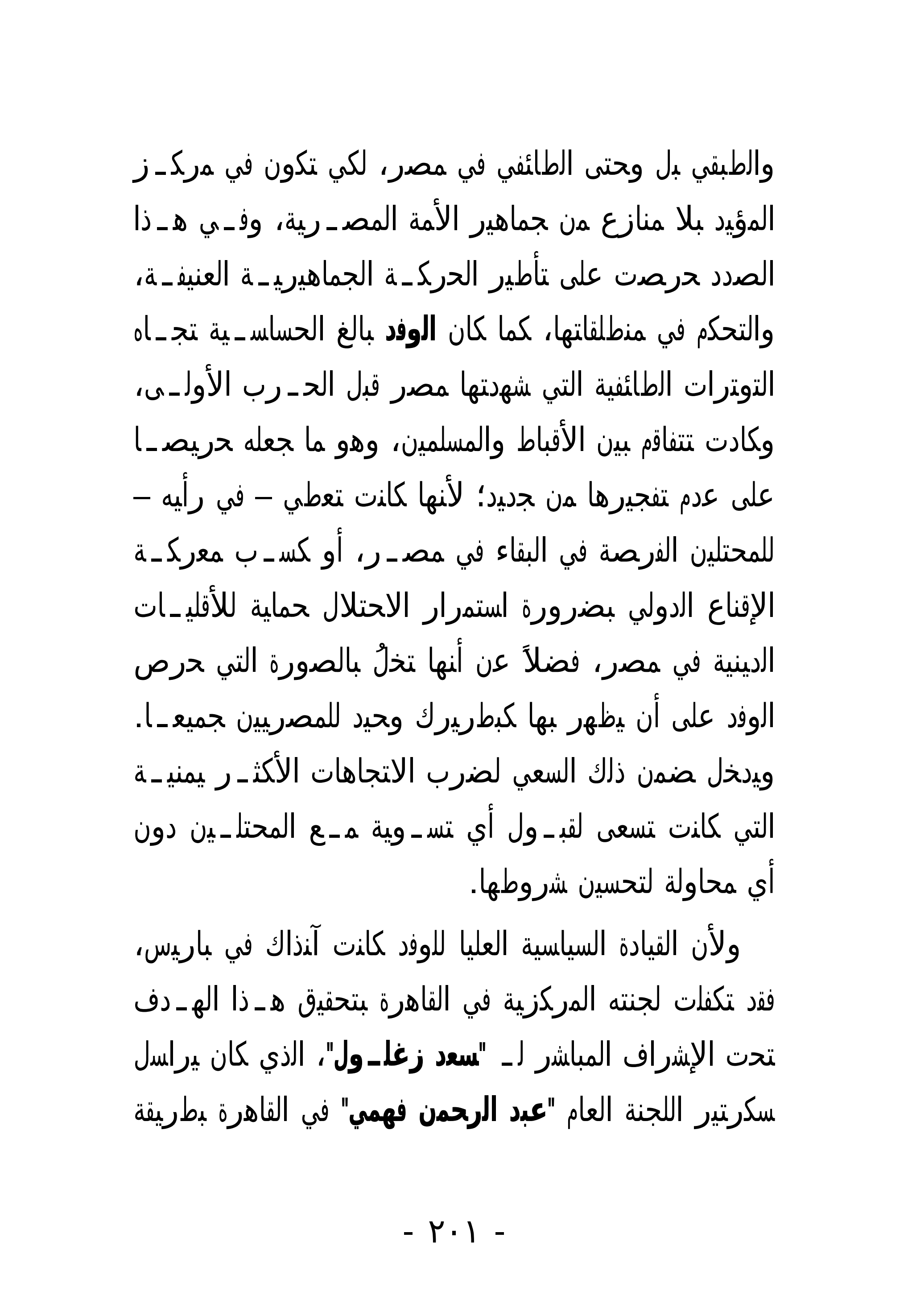
وكانت "**اللجان الوطنية**" هي النواة التي اعتمـدت عليهـا اللجنة المركزية للوفد فـي بنائهـا التنظيمـي، فتحـوَلـت – مع تعديلات طفيفة في التشـكيل – إلـى لجـان إقليميـة في البنادر وعواصم المديريات، وأصبحت – بعـد الإفـراج عن الزعماء وانتهاء مرحلة العنف الجمـاهيري – الوعـاء التنظيمي القادر على تحديد درجة تصاعد الحركة الجماهيرية ومدى العنـف المسـموح بـه، واتجاهـه بمـا لا يخـرج عن متطلبات البرجوازية ومصالحها.

وما يذهب إليه بعض المؤرخين من القول بـأن أسـلوب العنف الجماهيري الذي طرحته ثورة ١٩١٩، كان عنفًا غير واعٍ، صحيح، وخشيتهم من أن يقود هذا العنف غير الواعي إلى حركات فوضوية تؤدي إلى كـوارث تحيـق بالحركـة الوطنية، يمكن أن تكـون خشـية مبـررة، وعنـد هـؤلاء



أن الفلاحين – وهم الذين مارسـوا أعلـى أشـكال العنـف في الثورة – كانوا أقل الطبقات المصرية حظًا من التنظـيم بطبيعة أسلوب الإنتاج الزراعي – الـذي لا يتـيح وجـود تجمعات كبيرة كما هو الحال في الإنتاج الصناعي – فضـلاً عن انحصار الحركة السياسية دائما في المدن، وتدني الوعي الثوري في الريف، كل هذا لم يكن يبشـر بحركـة فلاحيـة ناضجة آنذاك. كل ذلك يمكن قبوله ومناقشته، لكن ذلك كلـه لا ينفي الدلالة التي توصـلنا إليهـا مـن تحليلنـا لموقـف البرجوازية من هذا العنف؛ إذ من البديهي أن البرجـوازيين لم يتصدُّوا لهذا العنف بهدف توعيته وتنظيمه، ممـا يحولـه إلى شكل أرقى وأكثر فاعلية، ولكـنهم تصـدُّوا لـه لأنهـم يرفضونه أصلاً..

والبديل الذي طرحه البرجوازيون للعنـف الجمـاهيري، لا يخرج عن أهداف البرجوازية – المحدودة والمتواضعة – بوسائلها التي لا تقل محدودية أو تواضعا.. فالهدف الرئيسي الذي كانت تسعى إليه، هو تحسين شروط المساومة، ولـيس رفضها؛ ومن هنا فقد كانت حريصة على فرض بطريركيتها على كل الأطراف الأخرى في سـاحة الصـراع السياسـي



والطبقي بل وحتى الطائفي في مصر، لكي تكون في مركـز المؤيد بلا منازع من جماهير الأمة المصـرية، وفـي هـذا الصدد حرصت على تأطير الحركـة الجماهيريـة العنيفـة، والتحكم في منطلقاتها، كما كان **الوفد** بالغ الحساسـية تجـاه التوترات الطائفية التي شهدتها مصر قبل الحـرب الأولـى، وكادت تتفاقم بين الأقباط والمسلمين، وهو ما جعله حريصـا على عدم تفجيرها من جديد؛ لأنها كانت تعطي – في رأيه – للمحتلين الفرصة في البقاء في مصـر، أو كسـب معركـة الإقناع الدولي بضرورة استمرار الاحتلال حماية للأقليـات الدينية في مصر، فضلاً عن أنها تخلُ بالصورة التي حرص الوفد على أن يظهر بها كبطريرك وحيد للمصريين جميعـا. ويدخل ضمن ذلك السعي لضرب الاتجاهات الأكثـر يمنيـة التي كانت تسعى لقبـول أي تسـوية مـع المحتلـين دون أي محاولة لتحسين شروطها.

ولأن القيادة السياسية العليا للوفد كانت آنذاك في باريس، فقد تكفلت لجنته المركزية في القاهرة بتحقيق هـذا الهـدف تحت الإشراف المباشر لـ "**سعد زغلـول**"، الذي كان يراسل سكرتير اللجنة العام "**عبد الرحمن فهمي**" في القاهرة بطريقة

سرية ويبلغه تعليماته التفصيلية أحيانًا ويتلقى منه المعلومات والمشورة.

وكانت اللجنة تضم اتجاهات شتى، بعضها محافظ، ولكن الاتجاهات الأكثر تمثيلاً لمفهوم "**سعد زغلول**" كـان يعبـر عنه "**عبد الرحمن فهمي**" وعدد من معاونيه، ثـم مـا لبـث أن دعِم بعدد من أعضاء الوفد الشبان الذين عادوا من باريس لمعاونة اللجنة.

وتمتد المرحلة التي بدأت على أنقاض العنف الجمـاهيري زمنيا، من إبريل (نيسان) ١٩١٩ – عند السماح للوفد بالسفر إلى باريس – حتى صدر تصريح فبراير (شـباط) ١٩٢٢، الذي أنهى موضوعيا ثورة ١٩١٩؛ حيث وقفت البرجوازيـة على أرضيتها الحقيقيـة، ودخلـت فـي دروب الاسـتقرار – كشريكة للاستعمار في السلطة – منتقلـة إلـى النضـال بالمفاوضة مـع العـدو الخـارجي، والنضـال بالدسـتور مع الأوتوقراطية المصرية.

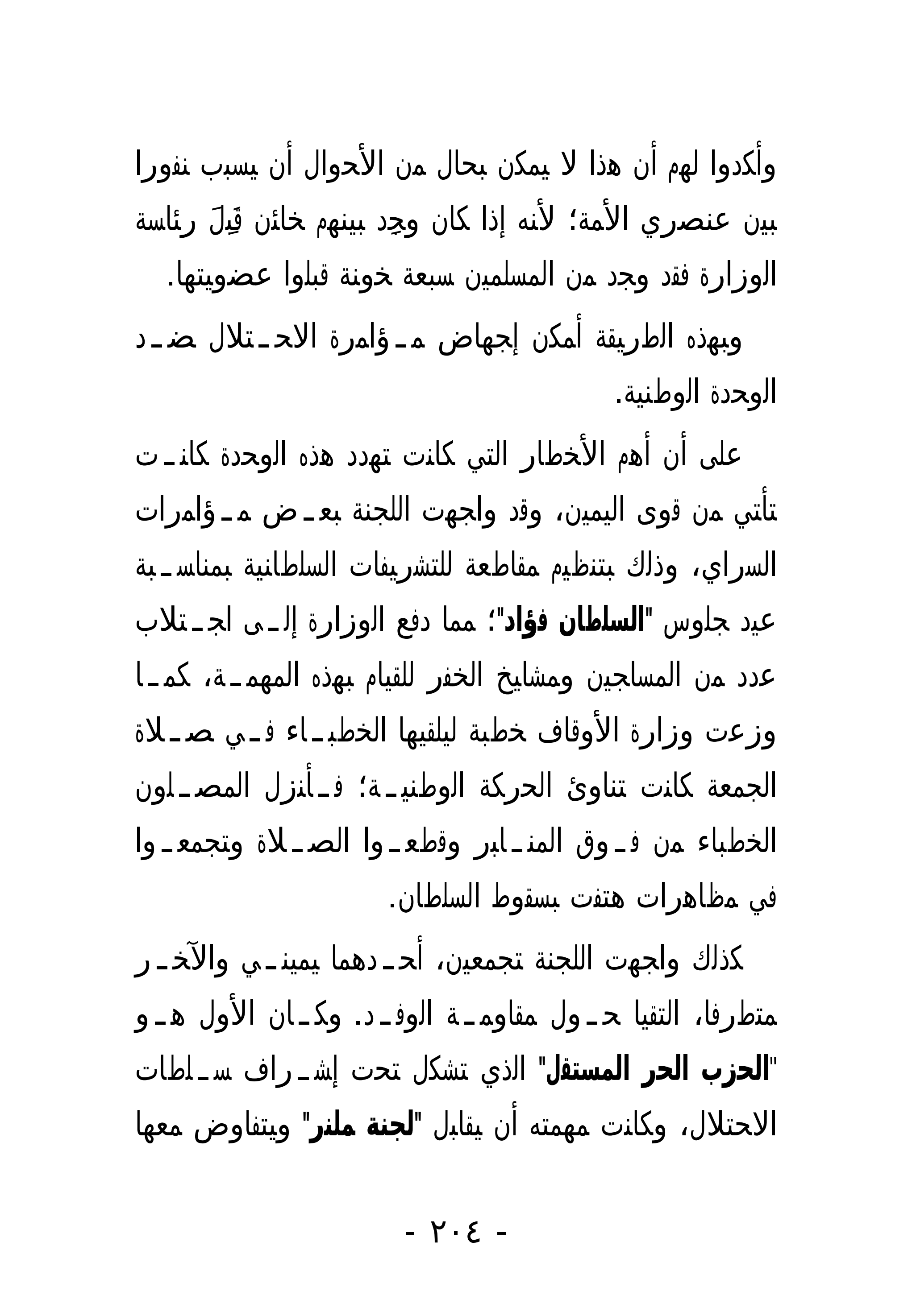
ويمكن الاعتماد على مجموعة الرسائل السرية المتبادلـة بين "**سعد زغلول**" و"**عبد الـرحمن فهمـي**"، فـي دراسـة الأساليب التي سادت هذه المرحلـة.. وفيمـا تكشـف هـذه

الرسائل من حقائق، فإن الحفاظ على وحدة الجبهة الوطنية كان أهمَ الشعارات التي عملت اللجنة المركزية للوفد على تطبيقها. وقد سارت طبقًا لهذا الغرض في اتجاهين:

- ضمان عدم اجتذاب الجماهير إلى المراكز اليمينية وكانت السراي تمثلها، أو المراكز التي تدفعها يساريتها إلى موقف يتجاوز طاقة الوفد أو شعاراته.

- والاحتفاظ بالوحدة الوطنية بين عنصري الأمة.

وقد حاول الإنجليز بتكليفهم أحد المسيحيين المصريين وهو "**يوسف وهبة باشا**" بتأليف وزارة في الوقت الذي كان الوفد قد دعا فيه إلى عدم تأليف الوزارات حتى لا تجد "**لجنة ملنر**" من يقابلها أو يتفاوض معها، حاول الإنجليز بذلك أن يضربوا الوحدة الوطنية في صميمها. ولكن اللجنة المركزية سارعت بتعيين أحد المسيحيين من أعضائها وكيلاً لها ورئيسا بالنيابة، ولما أبدى المسيحيون المصريون نفورهم من قبول "**يوسف وهبة**" الوزارة وخشيتهم من أن يتسبب هذا في سوء الفهم لدى مواطنيهم من المسلمين المصريين، سارع "**عبد الرحمن فهمي**" وعدد من أعضاء اللجنة المركزية إلى الكنيسة المرقسية وأبدوا ألمهم من موقف "**يوسف وهبه**"



وأكدوا لهم أن هذا لا يمكن بحال من الأحوال أن يسبب نفورا بين عنصري الأمة؛ لأنه إذا كان وجِد بينهم خائن قَبِلَ رئاسة الوزارة فقد وجد من المسلمين سبعة خونة قبلوا عضويتها.

وبهذه الطريقة أمكن إجهاض مـؤامرة الاحـتلال ضـد الوحدة الوطنية.

على أن أهم الأخطار التي كانت تهدد هذه الوحدة كانـت تأتي من قوى اليمين، وقد واجهت اللجنة بعـض مـؤامرات السراي، وذلك بتنظيم مقاطعة للتشريفات السلطانية بمناسـبة عيد جلوس "**السلطان فؤاد**"؛ مما دفع الوزارة إلـى اجـتلاب عدد من المساجين ومشايخ الخفر للقيام بهذه المهمـة، كمـا وزعت وزارة الأوقاف خطبة ليلقيها الخطبـاء فـي صـلاة الجمعة كانت تناوئ الحركة الوطنيـة؛ فـأنزل المصـلون الخطباء من فـوق المنـابر وقطعـوا الصـلاة وتجمعـوا في مظاهرات هتفت بسقوط السلطان.

كذلك واجهت اللجنة تجمعين، أحـدهما يمينـي والآخـر متطرفا، التقيا حـول مقاومـة الوفـد. وكـان الأول هـو "**الحزب الحر المستقل**" الذي تشكل تحت إشـراف سـلطات الاحتلال، وكانت مهمته أن يقابل "**لجنة ملنر**" ويتفاوض معها

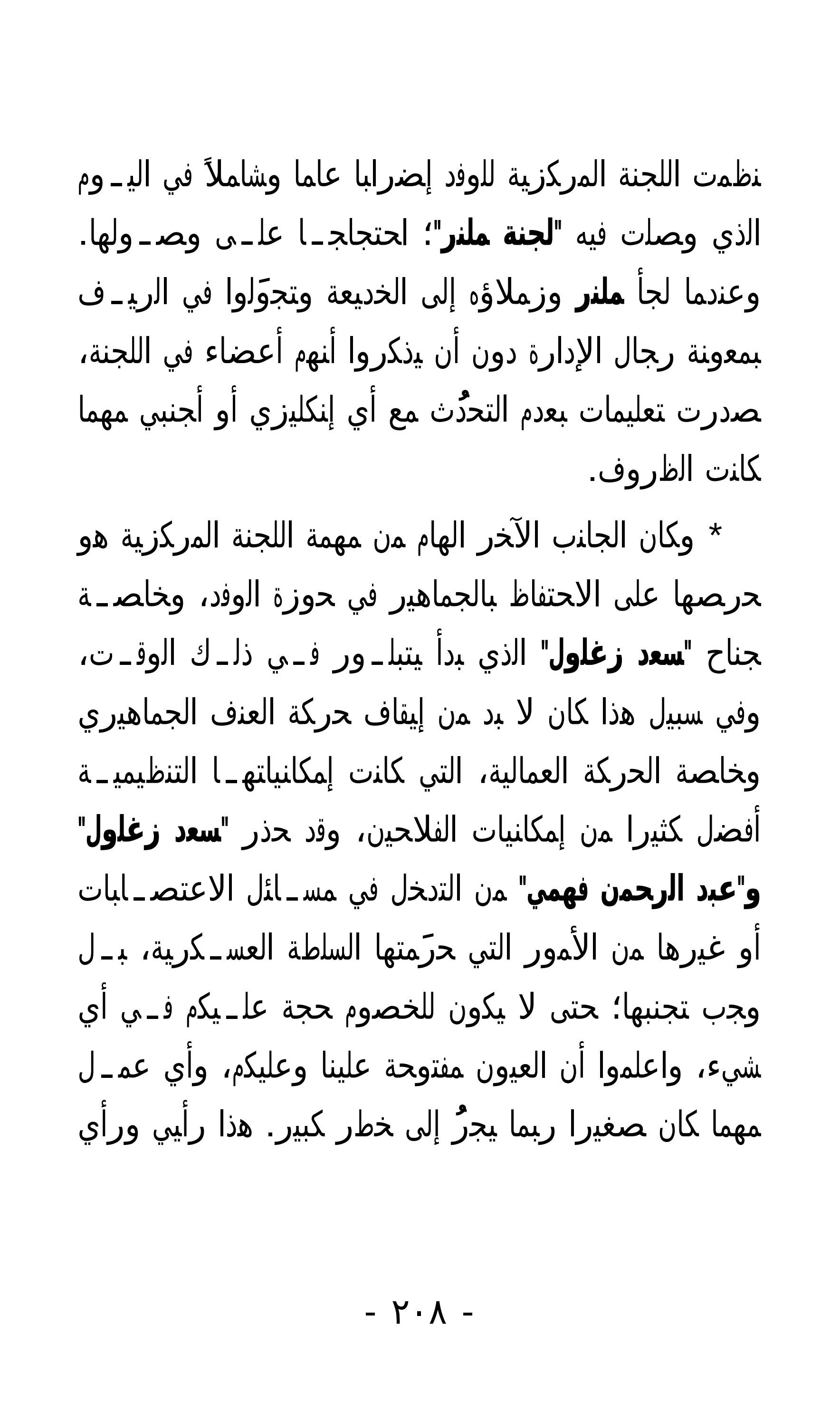
في القضية الوطنية، واتبعت اللجنة في تقويضه أسلوبا يقـوم على تكليف الكثير من الشباب الـوطنيين بالانـدماج فيـه، وعملوا على تقويضه من الداخل، وقد حاول هـذا الحـزب أن يظهر من جديد في شكل "**جمعية الاتحاد الوطنية**"، مغيرا شعاراته في محاولة للتسلل، ولكن أمكـن بـنفس الطريقـة السابقة تقويض هذه الجمعية.

وكان هناك جناح يساري في الحزب الـوطني يتزعمـه "**مصطفى الشوربجي**" يرى أن قيـادة الوفـد غيـر أمينـة على القضية الوطنية ويرتاب فيها؛ وقـد أدى موقفـه هـذا إلى استدراجه للتعاون مع بعض الأمراء "**محمد سعيد باشا**"، ونظموا عدّة حملات ضد الوفد وخاصة في الإسكندرية التي كانت إحدى معاقل الحزب الوطني، وحاولوا تشكيل وفد آخر من أعضاء الحزب الوطني يموله "**الأمير عمـر طوسـون**" – أحد أمراء الأسرة المالكة – يسافر إلى باريس. وقد نظمت اللجنة عدّة مظاهرات ضد هـذا الاتجـاه، وأرسـلت عـددا من "المهيجين الجماهيريين" إلى الإسكندرية أمكنهم كشف هذا المخطط وإجهاضه.

وفي نفس الوقت نظمت اللجنة عملية "**فضـح سياسـي**" للعناصر التي بـدأت تنشـق علـى الوفـد فـي بـاريس، وفي مقدمتها "**إسماعيل صدقي" و"محمود أبو النصر**" اللـذين اعترضا على استفزاز السلطات البريطانية بنشر فضائح تلك السلطات ضد الثورة علـى المسـتوى العـالمي، انطلاقًـا من أن اعتراف مؤتمر الصـلح بالحمايـة يجعـل التفـاهم مع الإنجليز ضرورة ملحة، وأصدر الوفد قـرارا بفصـلهما لهذا السبب، ورغم أن الوفد رأى عدم نشر أسـباب الفصـل علانية – وقد حدث هذا غالبا بضغط من أصدقاء "**صـدقي**" و"**أبو النصر**" الذين انشقوا بعد ذلك لنفس الاتجـاه تقريبـا – فإن اللجنة المركزية رأت أن تفضـحهما سياسـيا بأسـاليب متعددة – ليس بينها النشر بالصحافة، وهو ما رفضه الوفد – لكي تقطع عليهما محاولات الدّس والتفرقة؛ وقـد أدّى هـذا إلى عزلهما تماما، وقد أُتبِع هـذا الأسـلوب مـع "**محمـود أبو الفتح**" الذي كان مراسلاً لجريدة "**وادي النيل**" ومصـاحبا للوفد بباريس، وكان سلوكه مريبا، ولعله كان يعمل لحسـاب "**محمد سعيد" و"عمر طوسـون**"، كـذلك حرصـت اللجنـة

على أن تنبه الوفد إلى بعض الجواسيس الذي كانت ترسـلهم الجهات المناوئة له للتجسس عليه.

على أن أهم ما نجحـت فيـه اللجنـة كـان مقاطعتهـا **للجنة ملنر،** وفي البداية وعندما كانت فكرة المقاطعة لم تنبت بعد، قامت اللجنة المركزية للوفد بتشكيل عدّة لجـان لجمـع المعلومات عن سوء الإدارة الإنجليزية في مصـر وفشـلها مزودة بالمستندات الضرورية، وانشغلت في إعـدادها فتـرة طويلة، وعندما نبتت فكرة مقاطعة اللجنة لـم تتوقـف هـذه اللجان عن عملها، ولكن الهدف منها لم يعد تقديم المعلومات التي جمعتها **للجنة ملنـر،** ولكنـه أصـبح تزويـد الوفـد بالمعلومـات التـي تلزمــه فـي حالـة موافقـة اللجنـة على مفاوضته، وقد نظمت عملية المقاطعـة بحيـث تكـون محكمة؛ فتشكلت مجموعات مهمتهـا الإخطـار عـن كـل من يقابلها ثم تحذيره من ذلـك، وعنـدما اتجهـت اللجنـة إلى القرى؛ لأن أحدا لـم يحـاول مقابلتهـا شُـكلت لجـان من الطلبة قامت بالمرور على القـرى وتحـذير الفلاحـين من مقابلتها أو التحدُّث معهـا؛ فكـان الفلاحـون يطلبـون من اللجنة "الاتصال بسعد باشـا" [١٢٦]. وفـي الإسـكندرية

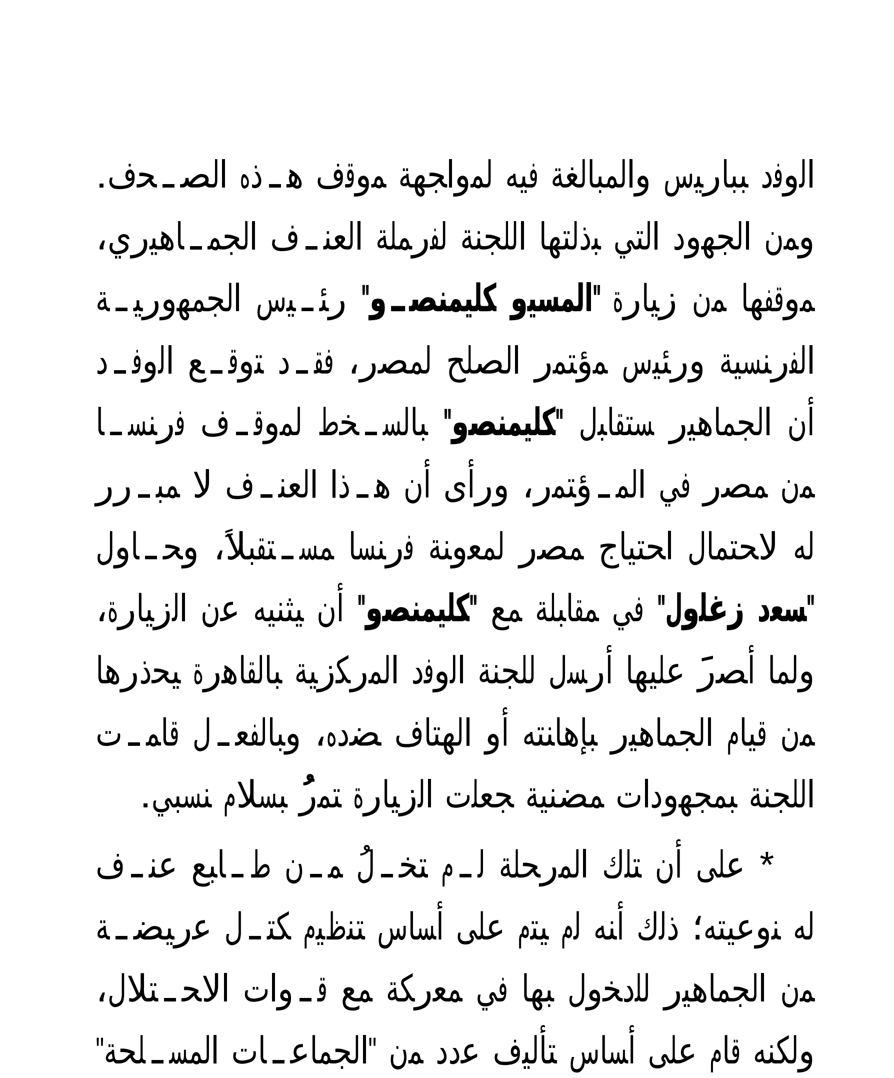

نظمت اللجنة المركزية للوفد إضرابا عاما وشاملاً في اليـوم الذي وصلت فيه "**لجنة ملنر**"؛ احتجاجـا علـى وصـولها. وعندما لجأ **ملنر** وزملاؤه إلى الخديعة وتجوّلوا في الريـف بمعونة رجال الإدارة دون أن يذكروا أنهم أعضاء في اللجنة، صدرت تعليمات بعدم التحدُث مع أي إنكليزي أو أجنبي مهما كانت الظروف.

* وكان الجانب الآخر الهام من مهمة اللجنة المركزية هو حرصها على الاحتفاظ بالجماهير في حوزة الوفد، وخاصـة جناح "**سعد زغلول**" الذي بدأ يتبلـور فـي ذلـك الوقـت، وفي سبيل هذا كان لا بد من إيقاف حركة العنف الجماهيري وخاصة الحركة العمالية، التي كانت إمكانياتهـا التنظيميـة أفضل كثيرا من إمكانيات الفلاحين، وقد حذر "**سعد زغلول**" **و**"**عبد الرحمن فهمي**" من التدخل في مسـائل الاعتصـابات أو غيرها من الأمور التي حرَمتها السلطة العسـكرية، بـل وجب تجنبها؛ حتى لا يكون للخصوم حجة علـيكم فـي أي شيء، واعلموا أن العيون مفتوحة علينا وعليكم، وأي عمـل مهما كان صغيرا ربما يجرُ إلى خطر كبير. هذا رأيي ورأي

جميع إخواني، وإني واثـق بـأنكم تتبعونـه؛ لأنـه أبعـد عن الخطر وأبقى لاستمرار العمل".

وقد اتجهت اللجنة المركزية من ذلك الوقت إلى محاولـة التسلل إلى الطبقة العاملة ووضعها تحت وصايتها لضـمان تحركها في إطار الحركـة السياسـية للوفـد. وقـد أشـار "**عبد الرحمن فهمي**" فـي أكتـوبر (تشـرين أول) ١٩١٩، إلى أن هناك مجهودات قد بذِلَت في سبيل تعمـيم النقابـات بطول البلاد وعرضها، وأن هذه الجهود قد أثمرت، وتشكلت لكل حرفة نقابة، ولم تبقَ في مصـر حرفـة أو صـنعة إلا ولها نقابة، وأشار إلى أن هـذه النقابـات وإن لـم تعتـرف الحكومة بها فهي "مفيدة جدا للحركة الوطنية، وهـي سـلاح قوي لا يستهان به في الملمات يجيب نداء الوطنيـة بأسـرع ما يمكن من الوقت".

وفي هذا الاتجاه بذلت اللجنة مجهودات مضنية لضـمان الصحافة في صفوف الوفد، وخاصة الصحف المتطرفة التي كانت ترى أن الوفد بـدأ يـدخل فـي طـور المسـاومة. أما الصحف اليمينية فإن الجماهير كانت تقاطعهـا وتميتهـا بسهولة، وكانت اللجنة تبذل مجهودا كبيرا في نشـر نشـاط



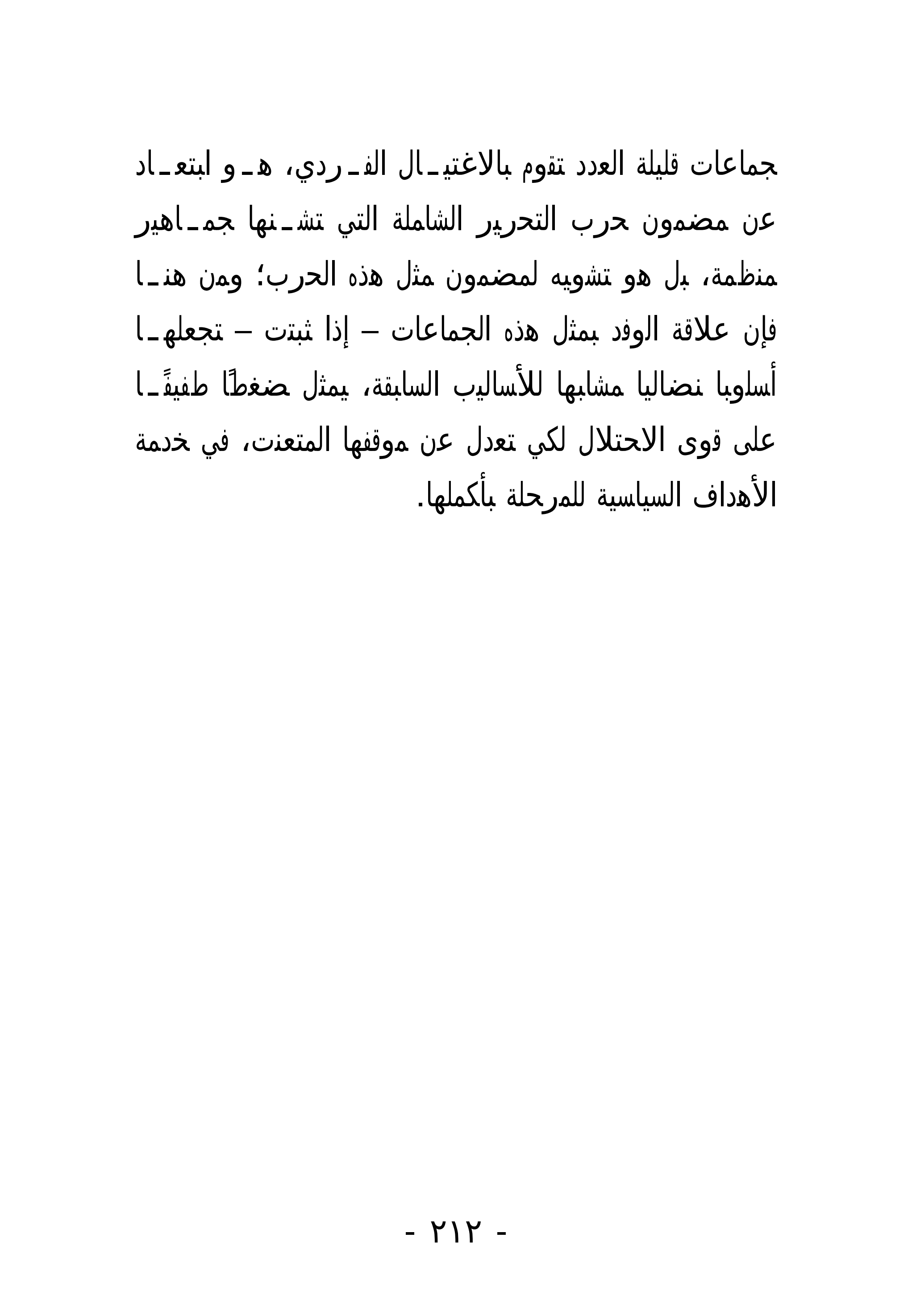
الوفد بباريس والمبالغة فيه لمواجهة موقف هذه الصحف. ومن الجهود التي بذلتها اللجنة لفرملة العنف الجماهيري، موقفها من زيارة "**المسيو كليمنصو**" رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس مؤتمر الصلح لمصر، فقد توقع الوفد أن الجماهير ستقابل "**كليمنصو**" بالسخط لموقف فرنسا من مصر في المؤتمر، ورأى أن هذا العنف لا مبرر له لاحتمال احتياج مصر لمعونة فرنسا مستقبلاً، وحاول "**سعد زغلول**" في مقابلة مع "**كليمنصو**" أن يثنيه عن الزيارة، ولما أصرَ عليها أرسل للجنة الوفد المركزية بالقاهرة يحذرها من قيام الجماهير بإهانته أو الهتاف ضده، وبالفعل قامت اللجنة بمجهودات مضنية جعلت الزيارة تمرُ بسلام نسبي.

* على أن تلك المرحلة لم تخلُ من طابع عنف له نوعيته؛ ذلك أنه لم يتم على أساس تنظيم كتل عريضة من الجماهير للدخول بها في معركة مع قوات الاحتلال، ولكنه قام على أساس تأليف عدد من "الجماعات المسلحة" تقوم باغتيال الخونة من المصريين الذين يتعاونون مع الاحتلال، أو باغتيال الضباط والجنود البريطانيين، وقد جرت في هذا المجال محاولتان لاغتيال كل

من "**محمد سعيد باشا**" و"**يوسف وهبة باشا**" لقبولهما رئاسة الوزارة في الفترة التي طالب الوفد فيها بعدم تشكيل وزارات حتى لا تجد "**لجنة ملنر**" من يفاوضها، ثم اتسعت الحركة بعد ذلك، وقُتِلَ العديد من الضباط والموظفين الإنجليـز. وحتـى الآن لم تُكشَف تماما كل الحقائق المتعلقة بتلـك الحـوادث، وأغلب الظن أن جماعات منظمة كانت تقوم بها، ولكن صلة هذه الجماعات بالوفد هي المسألة التي لم تتضح بعد.

ويلاحظ في وسائل "**سعد زغلول" و"عبد الرحمن فهمـي"** بعض الإشارات الغامضة قد يمكن تفسيرها بأن الوفد كـان له يدٌ فيها، خاصة وقد امتدح "**عبد الرحمن فهمي**" في إحدى رسائله "**عريـان يوسـف سـعد**" الـذي حـاول اغتيـال "**يوسف وهبـه**"، والذي كان اختياره بحيث يكـون مسـيحيا – حتى لا تحدث فتنة كما حدث بعـد أن اغتـال الـورداني "**بطرس غالي**" سنة ١٩١٠ – يدل على أن محاولات الاغتيال كانت منظمة [١٢٧].

على أن علاقة الوفد بمثـل تلـك الجماعـات لا تعنـي أن الشكل الذي اختاره للنضال في هذه المرحلـة قـد تغيـر مضمونه؛ ذلك أن تحويل الحركة الجماهيرية العنيفة إلى عدَّة



جماعات قليلة العدد تقوم بالاغتيال الفردي، هو ابتعاد عن مضمون حرب التحرير الشاملة التي تشنها جماهير منظمة، بل هو تشويه لمضمون مثل هذه الحرب؛ ومن هنا فإن علاقة الوفد بمثل هذه الجماعات – إذا ثبتت – تجعلها أسلوبا نضاليا مشابها للأساليب السابقة، يمثل ضغطًا طفيفًا على قوى الاحتلال لكي تعدل عن موقفها المتعنت، في خدمة الأهداف السياسية للمرحلة بأكملها.

٣- يعاقبة... وإمبرياليون... وجيروند

كان "**اللورد ملنر**" – وزير المستعمرات البريطاني – إمبرياليا قارحا وذكيا؛ إذ استطاع أن يلمح بسهولة، حقيقة البرجوازية المصرية، وطبيعتها، وأن يرسم بالتالي خطة استعمارية لمواجهة تمرُّدها المحدود، وهي خطة بلورها في تقريره الذي كتبه بعد عودته من مصر، وبعد أن فاوض الوفد المصري برئاسة "**سعد زغلول**"، وهو التقرير الذي يمكن اعتباره إنجيل السياسية الاستعمارية في مصر، بين ١٩٢١، ١٩٣٦.

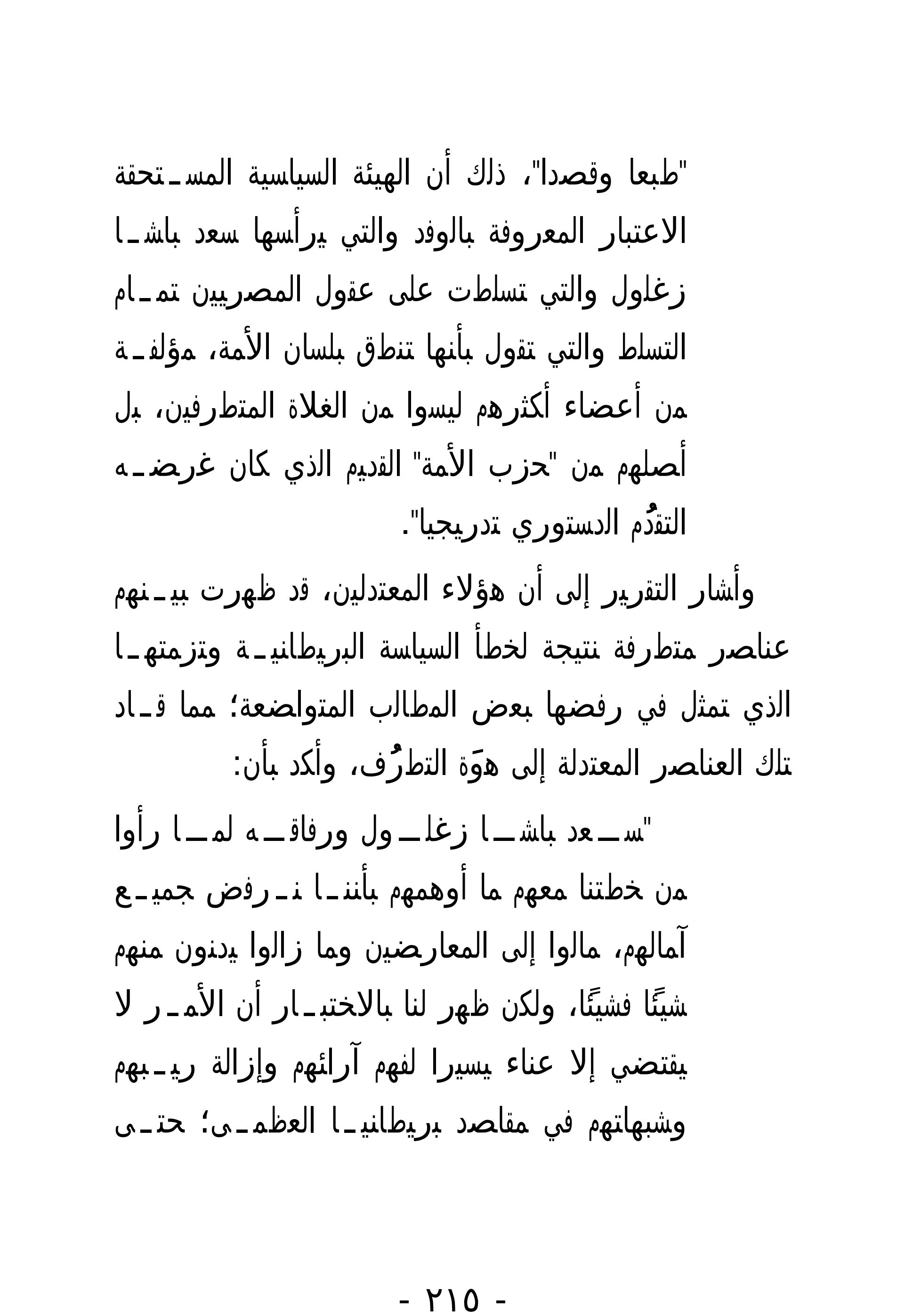
وقد بدأه "**ملنر**" بالإقرار بأن إبقاء الوضع على ما هو عليه مسألة غير ممكنة؛ مما يكشف عن أنه قد أدرك أن العنف الجماهيري قد غير موازين القوى، وأن على بريطانيا أن تتنازل، ولكن بحثه عن القوة التي تتنازل أمامها وحجم هذا التنازل، قد فرض عليه – في ضوء فهمه للواقع السياسي في مصر – أن يخطط لطرد الجماهير المصرية من الحلبة، والسعي لتجميع أجنحة البرجوازية – المتطرف والمعتدل – لكي توقع تسوية عاقلة من إنجلترا.

تلك خطة لم تكن صعبة، في ضوء إمكانيات البرجوازيـة وأهدافها، ولكن الجماهير المصرية ظلت متشـبثة بمكانهـا في الساحة المصرية، صحيح أن البرجوازية كانت قد قلمـت أظافر عنفها، وأنها قد خرجت من الثـورة، دون أن تحقـق لنفسها – مقابل تضحياتها – استقلالها التنظيمي – اقتصـاديا وسياسيا – لكن ذلك كله، لم يحـل بينهـا وبـين أن تـؤثر في الظاهرة البرجوازية تأثيرا طالت معه حبـال المسـاومة بينها وبين الاستعمار، إلى أن تحقق هدف "**ملنر**"، وتجمعـت أجنحة البرجوازية، فيما سمي بـ "**الجبهة الوطنيـة**" التـي جلست على مائدة واحدة، ووقعت معاهدة ١٩٣٦.

ومنذ أول وهلة أدرك "**ملنر**" أن تغيير الوضع مطلـوب، لكن ذلك لا يعني صحة ما ذهب إليه البعض بأن بريطانيـا لم يعد أمامها "خيار أمام هذا البنيان المرصوص إلا أن تقلع عن مركزها في مصر بالكلية، أو أن تحـافظ عليـه عنـوة واقتدارا".

ورأى "**ملنر**" أن التعمق في فهم الأمر يمكن معه:

".. إدراك أن علم الحركة الوطنية الضافي يخفق علـــى أقـــوام متعـــددة الآراء، مختلفـــة



"طبعا وقصدا"، ذلك أن الهيئة السياسية المستحقة الاعتبار المعروفة بالوفد والتي يرأسها سعد باشا زغلول والتي تسلطت على عقول المصريين تمام التسلط والتي تقول بأنها تنطق بلسان الأمة، مؤلفة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين، بل أصلهم من "حزب الأمة" القديم الذي كان غرضه التقدُّم الدستوري تدريجيا".

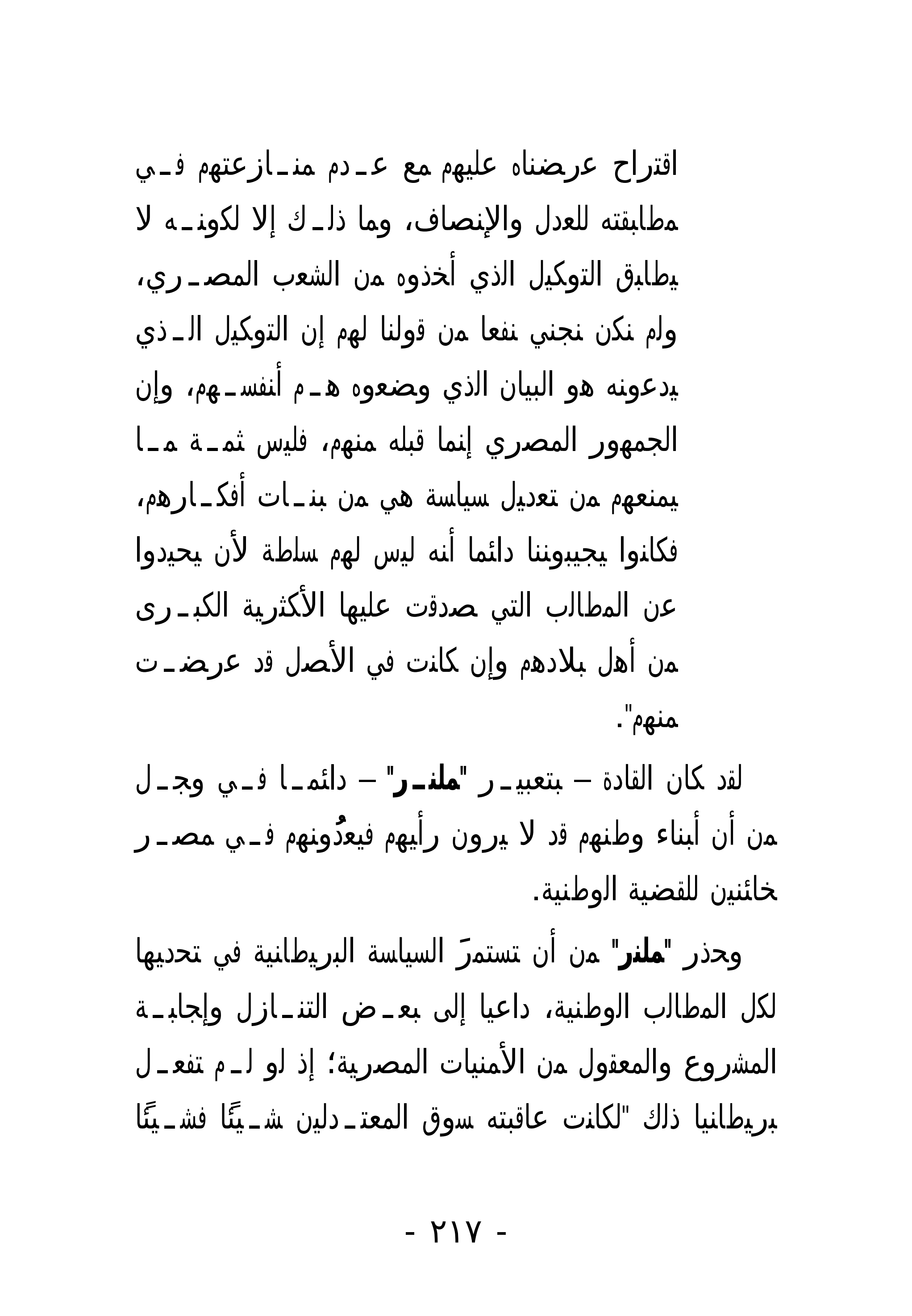
وأشار التقرير إلى أن هؤلاء المعتدلين، قد ظهرت بينهم عناصر متطرفة نتيجة لخطأ السياسة البريطانية وتزمتها الذي تمثل في رفضها بعض المطالب المتواضعة؛ مما قاد تلك العناصر المعتدلة إلى هوَة التطرُّف، وأكد بأن:

"سعد باشا زغلول ورفاقه لما رأوا من خطتنا معهم ما أوهمهم بأننا نرفض جميع آمالهم، مالوا إلى المعارضين وما زالوا يدنون منهم شيئًا فشيئًا، ولكن ظهر لنا بالاختبار أن الأمر لا يقتضي إلا عناء يسيرا لفهم آرائهم وإزالة ريبهم وشبهاتهم في مقاصد بريطانيا العظمى؛ حتى

يستمال أكثرهم إلى المناقشة في الحال بتمام التعقل".

وبرغم استعداد البرجوازية، للمناقشة في الحال بتمام التعقل، فإن "**ملنر**" قد وجد نفسه إزاء حالة جديدة فرضتها الجماهير، التي دخلت بعنفها وتأييدها الحلبة؛ فجعلت البرجوازيين في وضع لا يستطيعون معه العودة إلى اعتدالهم الطبيعي وعقلهم الذي يتلاءم مع مصلحتهم.. وهو ما أشار إليه "**ملنر**" دهشًا فقال:

".. إنهم كانوا يرومون بكل إخلاص مثلنا أن يجدوا مخرجا من مشاكل الحال ومصاعبها، ولكنهم، ونخص بالذكر زغلول باشا نفسه، كانوا مقيدين بقيود الخطة التي اختطوها لأنفسهم قبل ذلك بمدة حين كانوا يعتقدون أن بين أماني المصريين وسياسة بريطانيا العظمى هوة لا يمكن عبورها للتوفيق بينهما، ولما رأوا أنهم أخطئوا فهم تلك السياسة تعذر عليهم أن يعدلوا مراكزهم حتى يطابق رأيهم بعد تغييره مقاصد بريطانيا العظمى. فطالما قالوا المرة بعد المرة إنهم لا يستطيعون قبول



اقتراح عرضناه عليهم مع عـدم منـازعتهم فـي مطابقته للعدل والإنصاف، وما ذلـك إلا لكونـه لا يطابق التوكيل الذي أخذوه من الشعب المصـري، ولم نكن نجني نفعا من قولنا لهم إن التوكيل الـذي يدعونه هو البيان الذي وضعوه هـم أنفسـهم، وإن الجمهور المصري إنما قبله منهم، فليس ثمـة مـا يمنعهم من تعديل سياسة هي من بنـات أفكـارهم، فكانوا يجيبوننا دائما أنه ليس لهم سلطة لأن يحيدوا عن المطالب التي صدقت عليها الأكثرية الكبـرى من أهل بلادهم وإن كانت في الأصل قد عرضـت منهم".

لقد كان القادة – بتعبيـر "**ملنـر**" – دائمـا فـي وجـل من أن أبناء وطنهم قد لا يرون رأيهم فيعدُّونهم فـي مصـر خائنين للقضية الوطنية.

وحذر "**ملنر**" من أن تستمرَ السياسة البريطانية في تحديها لكل المطالب الوطنية، داعيا إلى بعـض التنـازل وإجابـة المشروع والمعقول من الأمنيات المصرية؛ إذ لو لـم تفعـل بريطانيا ذلك "لكانت عاقبته سوق المعتـدلين شـيئًا فشـيئًا

إلى أحضان المتطرفين" هؤلاء المعتدلين الـذين اسـتنكروا في مقابلاتهم للجنة "الالتجاء إلى التعدي والمجاهرة بـالثورة، وقالوا إن ذلك جنايـة لا خيـر فيهـا، ويـرى جمهـورهم أن بريطانيا العظمى أقوى من أن تعجز عن إخضاع مصـر إخضاعا تاما" [(١٢٨)].

وقد بدأ "**ملنر**" بنفسه تطبيـق سياسـة تقـديم تنـازلات – في حدها الأدنى – تحاول اجتذاب **جيرونـد البرجوازيـة** إلى صفه، وهكذا طرح على "**الوفـد المصـري**" مقترحـات رفضها اليعاقبة – بزعامة سـعد زغلـول – بينمـا قبلهـا الجيروند – ممن كانوا أكثر إخلاصا لخط حزب الأمة القديم – محققا بذلك أول نجاح استعماري بعد الثورة؛ إذ انسـحب الجيروند من الوفد، وقبلوا ما قدَّمه "**ملنـر**" مـن عـروض، وانقسم الوفد بذلك إلى سعديين – بقيادة "**سـعد زغلـول**" – متطرفين، وعدليين – بقيادة "**عدلي يكن**" – معقولين وحكماء!

على أن السياسة البريطانية كانت تظن أنها– وقد نجحـت في تفتيت الجبهة البرجوازية– ستنفرد تماما بالجيرونـد دون أن تدرك أهمية دور الجناح اليعقوبي في إثارة الجماهير ضد المعتدلين؛ مما جعلهم هم أنفسهم يترددون في قبول التسـوية

وسط هذا الجو العاصف، وهذا واضح من المحاضر الرسمية لمفاوضات **(عدلي – كروزون)**، وهـي أولـى محـاولات بريطانيا للتفاهم مع الجناح المعتدل وحـده. فبينمـا حـاول "**كروزون**" الإشارة إلـى أنـه لا يعـرف "**سـعد زغلـول**" "ولكن يظهر لي أنه على شيء من الغرور"، ذهب "**عـدلي**" إلى التأكيد بأن "الخلاف لا يرجع إلى مسألة أشخاص" [(١٢٩)]. وطالب بوضعه الاعتراضات التـي أعلنتهـا الأمـة حـول مقترحات "**ملنر**" موضع الاعتبار. فتساءل "**كروزون**":

- بأي مقدار تعتبـر الحكومـة المصـرية اعتراضـات "**زغلول**" تعبر عن رأيها وتريد أن تدافع عنها؟

فقال "**عدلي**":

- "هذه اعتراضات أمة وليس اعتراضات زغلول".

وعند البدء بمناقشة تلك الاعتراضات قدَّم "**عدلي**" إحـداها بقوله:

- هذه هي الصورة التي قُدم بها الاعتراض مـن جانـب "زغلول" باشا.

فقال "**كروزون**":

- "لا نريد أن نتناقش فيما يراه زغلول وإنما فيما ترونه أنتم" [١٣٠].

وتشير يوميات الدكتور "**يوسف النحاس**" – وكان أحد مستشاري "**عدلي يكن**" في تلك المفاوضات – إلى أن الظل الزغلولي كان يسيطر عليها سيطرة كاملة، حتى أن "**عدلي**" فكر في أن "يستدعي جميع الأعضاء المنشقين على **سعد زغلول**؛ رغبة منه في تحميلهم المسئولية معه" [١٣١].

وكانت دعوة بريطانيا التي وجهتها لمفاوضة مصر، قد تجاوزت المقترحات التي قدَمها "**ملنر**" ولم تجعلها قاعدة للمفاوضة، وكان من المفهوم في مصر – وقتذاك – أن هناك إمكانية للحصول على مكاسب أفضل من هذا المشروع وبوضع الاعتراضات التي قدَمتها الأمة محل الاعتبار. ولكن المفاوض البريطاني الذي كان يعلم أنه يتفاوض مع "**المعتدلين**" تمسك بأن ما وصل إليه "**ملنر**" لا يلزم الحكومة البريطانية، ولم يعرض عليها، ولا شك أن هذا المفاوض كان يعلم أن ممثلي مصر، هم نفس الأعضاء الذين قبلوا المشروع الملنري، عند تقديمه لهم لأول مرة، دون

اعتراض؛ ومن هنا فلم يكن هناك – في رأيه – داعٍ لتشدُّدهم بل ولا مبرر لتمسـكهم باعتراضـات "**زغلـول**" أو حتـى مقترحات "**ملنر**" نفسها.

وإذا كانت بريطانيا بعرضها المفاوضة، لم تحدد الجنـاح الذي ستتفاوض معه، فمن المؤكـد أنهـا كانـت سـترفض مفاوضة الوفد – وهذا يدعو إلى إعادة النظر في الخلاف بين "**سعد زغلول**" **و**"**عدلي يكن**" حول رئاسة وفد المفاوضـات، وهو الخلاف الذي يستند إليه عادة التحليل "الشخصي" لمسألة الخلاف بين جناحي البرجوازية، بل إن الجناح المعتدل نفسه كان سيرفض بالتأكيد اشتراك "**سعد**" في تلك المفاوضات.

وقد أشار "**مكرم عبيد**" في إحدى خطبه إلى أن أحد كبـار الإنجليز قد صرَّح له "بأن الدوائر السياسية في لندن لا تنظر بعين الرضا إلى دخول "سعد زغلول باشا" في المفاوضـات، بعد أن هدم مشروع "ملنر" من أساسه في كل خطبـه التـي ألقاها في مصر".

وقال "**رشدي باشا**" – وكان وزيرا للخارجية فـي وزارة "**عدلي يكن**" التي تولت المفاوضات – لوفد من أهالي مدينـة

طنطا: إن الإنجليز لا يقبلون أن يكون "**سعد باشـا**" رئيسـا للمفاوضات.

وفي نفس الوقت فإن الجناح المعتدل كان يرفض رئاسـة "**سعد**" للوفد "لأنهم يخشـون أن يطيـل أمـد المفاوضـات إلى عشر سنوات" [١٣٢].

ومما يؤكد ما ذهب إليه "**مكرم عبيد**" أن "**لويـد جـورج**" رئـيس الـوزراء البريطـاني قـد أشـار – فـي حـديث له مع "**عدلي يكن**" إلى أن "الهياج والشـغب الـذي يحدثـه سعد زغلول يزعج الوزارة البريطانية، وهي لا ترضى بحال أن تطأطئ رأسها أمام زغلـول، أو أن تسـلم مواصـلات الإمبراطورية إلى بلد يقوده زعماء يجاهرون إنجلترا العداء". ثم أشار إلى ضرورة اعتقاله وطلب تأجيل المفاوضات، ولكن "**عدلي**" رفض، "خصوصا إذا أُريد بـذلك التأجيـل الـتمكن من نفي زغلول، لتستأنف المفاوضـات بعـد نفيـه". فأكـد "**لويد جورج**" له أن "**زغلول**" رجل لا يحتمل، ونحن نثق بك، "ولكن كيف نثق بوزارة يرأسها سعد زغلول؟". وكانت آخر كلماته أنه يجب التخلص من زغلول، وكان قد كـرر هـذه العبارة أكثر من مرة أثناء الحديث [١٣٣].

وكان المستعمرون قد بدءوا ينظرون بقلق إلـى حركـة "**سعد زغلول**"، الذي كان قد عاد إلى مصر، وقاد حركة تمرُّد جماهيري جديدة بهدف ابتزاز إنجلترا وإقناعها بأن الجيروند لا يسيطرون على الجماهير المصرية، وأنه وحده الذي يمكن التفاهم معه، لكنه هو نفسه كان – خـلال تلـك المرحلـة – يطالب بالمفاوضات ويسعى إليها، وقد قال في خطبة ألقاهـا في وليمة الهيئات النيابية [(١٣٤)]:

- "القاعدة عندنا أن كل كـلام أو مخـابرة أو مفاوضـة لا يترتب على الدخول فيها سقوط حق، أو فوات حق، فهـي جائزة. في كل موطن، في كل فرصة، لا يترتب على كـلام المصري فيها – سواء كـان وفـدا أو وزارة أو صـحافيا أو أي إنسان – ضياع حق مصر، يجب عليه أن يتكلم، ذلك لأنه ليس عندي طريقة لأدلي بحجتي، ولأحافظ على حقوقي، بل لأزحزح خصمي عن مكانه إلا بمناقشة ذلك الخصم، ماذا أصنع إذا لم أتكلم معهم ولا أخاطبهم؟" [(١٣٥)].

وبرر سعد ضرورة هذا الاتجاه بقوله:

- "إننا ضعاف، ولا تجريدة عندنا، ولا أسطول لنا، ولكننا أقوياء بضعفنا، أقوياء بحقنا، إن الضعف سلاح قوي إذا كان معه الحق" (١٣٦).

وقد برر المعتدلون قبولهم لمشروع "التسوية" الملنـري، بأسباب أهمها: "تغير ظروف الحال، وعدم وجـود النصـير لنا في الخارج، وانفراد الدولة الإنجليزية بالقوَة والسـلطان، وعدم قدرة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة".

وجاء تصريح ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٢٢، ليكون محصلة الصراع بين بريطانيا وجناحي البرجوازية؛ فهو من ناحيـة أقصى ما كان يمكن لبريطانيا أن تتنازل به في تلك المرحلة، كما أنه من جانب آخر يعبر عن جوهر المطالب المعتدلـة، وأعلن التصريح من طرف واحد، وكان ممكنًا أن يتوصـل إليه الجيروند مع الاحتلال كتعاقد، لولا أنهم لـم يسـتطيعوا تحمـل مسـؤوليته أمـام الجمـاهير الشـعبية، فـاقترحوا على بريطانيا أن تقدم ما تستطيعه من جانبها، وهو ما يدعم موقف الجيروند السياسي، دون أن يتورطوا – إذا ما تعاقدوا

على أساسه – بما يمكن أن يقضي على مستقبلهم السياسـي؛ لأن التصريح قد أحال بعض المسائل إلى مفاوضات مقبلة.

وتولى التصريح إلغـاء الحمايـة، والأحكـام العرفيـة، مع احتفاظ بريطانيا بصورة مطلقة بتولي أربعة أمور هي:

- تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر.
- الدفاع عن مصر من كل اعتـداء أو تـدخل أجنبـي بالذات أو بالواسطة.
- حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات.
- وأخيرا السودان.

وبصدور تصريح فبراير تخلق شكل جديد للصراع بـين البرجوازية المصرية والإمبريالية الإنجليزية، كمـا تخلقـت عوامل جديدة للصراع بين اليعاقبة والجيروند، إلا أن ذلـك لم يمس جوهر الأسلوب الذي اختارته البرجوازية المصرية – بجناحيها – لحل تناقضها مع الإمبريالية.

كانت البرجوازية مطالبـة بـأن تعيـد ترتيـب قواهـا، وأن تتأمل الواقع الذي نشأ عقب هبوط حدّة التناقضات داخل المعسكر الإمبريالي، بتوقيع معاهدات الصلح التـي أعـادت تقسيم المسـتعمرات بـين دول أوربـا الرأسـمالية، وهـي

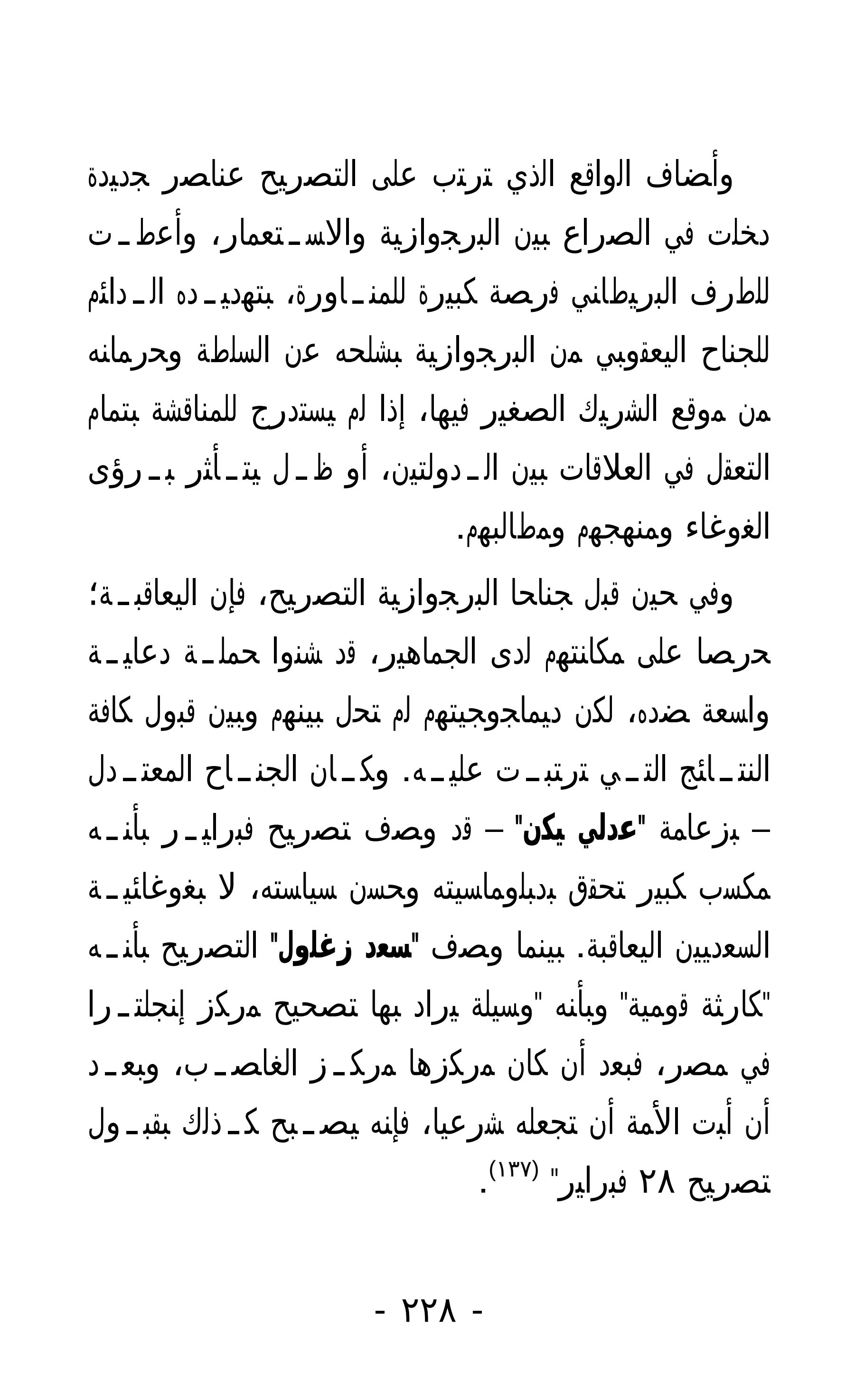
التناقضات التي كانت القوَة الرئيسية للبرجوازية في تمرُدهـا على الاحتلال البريطاني.

لكـن مـنهج البرجوازيـة المصـرية لحـل قضـيتها مع الاستعمار لم يتغير في جوهره، وكل مـا فـي الأمـر، أن الوفد قد عاد مرة أخرى إلى المنهج الذي بدأ به حركتـه، فهو قد بدأ بمحاولة حل المسألة الوطنية "بالتراضـي" بـين مصر وبريطانيا، ثم حاول مقاضاتها أمام "قومسيون" الـدول الإمبريالية، فأعاده مؤتمر الصلح إلى موقف لم يجد معه مفرا من اللجوء مرة أخرى إلى محاولة التراضي مع بريطانيا.

ويمكن القول بأن التصريح قد جاء محصـلة لمـرحلتين من المفاوضات، عجم المفاوض البريطاني، في كل مرحلـة منهما، عود جناح من أجنحة البرجوازية، فقد فاوض "**ملنـر**" "**سعد زغلول**"؛ فتكشف موقف اليعاقبة، على النحو الذي ذكره "ملنر" في تقريره، عن خوف من الجماهير الشعبية، وتحرُج من انفضاضها من حول الوفد، وتكشف موقـف الجيرونـد عن خوف من اعتبار التصـريح آخـر المطـاف، فـدفعوا البريطانيين لإصداره من جانب واحد.

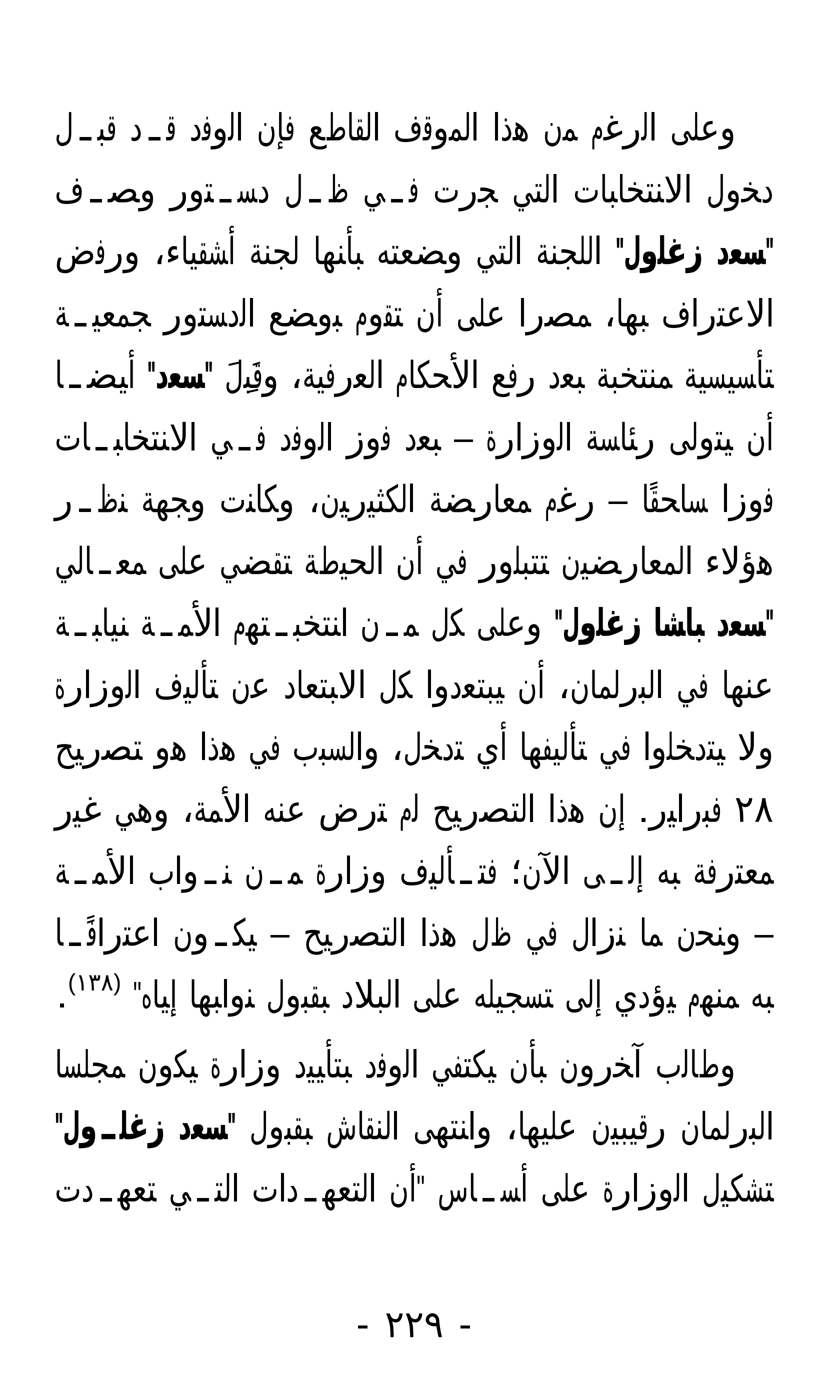
وقد ارتبط تصـريح فبرايـر(شـباط) ١٩٢٢، بأسـلوب المفاوضة ارتباطًا وثيقًا؛ إذ نظرت البرجوازية – بجناحيها – إلى المسائل الأربع التي احتفظت بريطانيا بـالحق المطلـق في توليها (حماية المواصلات – حماية الأجانب والأقليات – الدفاع عن مصر – السـودان) باعتبارهـا القيـود الباقيـة على الاستقلال التام؛ ومن هنا سعت علـى امتـداد الفتـرة مـن صـدور التصـريح إلـى توقيـع معاهـدة ١٩٣٦، إلى "التفاوض" حول تلك التحفظات للتوصل إلى حل مقبـول بشأنها من الطرفين.

وكانت القيمة الحقيقية لتصريح فبراير (شـباط) ١٩٢٢، من وجهة النظر البرجوازية، أنه أتاح لممثليهـا السياسـيين أن يشاركوا الاستعمار سلطته، حين ترتب عليه منح مصـر دستورا، وإجراء انتخابـات برلمانيـة، تتـيح للبرجوازيـة أن تطرح وجودها على جهاز الدولـة؛ فتحمـي مصـالحها وتحاول توسيع آفاق النمو أمامها، وهو ما كانت قد فقدته منذ حل مجلس النواب الذي أُنتُخِب طبقًا لدسـتور ١٨٨٢ الـذي صدر على عهد الثورة العرابية.



وأضاف الواقع الذي ترتب على التصريح عناصر جديدة دخلت في الصراع بين البرجوازية والاستعمار، وأعطت للطرف البريطاني فرصة كبيرة للمناورة، بتهديده الدائم للجناح اليعقوبي من البرجوازية بشلحه عن السلطة وحرمانه من موقع الشريك الصغير فيها، إذا لم يستدرج للمناقشة بتمام التعقل في العلاقات بين الدولتين، أو ظل يتأثر برؤى الغوغاء ومنهجهم ومطالبهم.

وفي حين قبل جناحا البرجوازية التصريح، فإن اليعاقبة؛ حرصا على مكانتهم لدى الجماهير، قد شنوا حملة دعاية واسعة ضده، لكن ديماجوجيتهم لم تحل بينهم وبين قبول كافة النتائج التي ترتبت عليه. وكان الجناح المعتدل – بزعامة "**عدلي يكن**" – قد وصف تصريح فبراير بأنه مكسب كبير تحقق بدبلوماسيته وحسن سياسته، لا بغوغائية السعديين اليعاقبة. بينما وصف "**سعد زغلول**" التصريح بأنه "كارثة قومية" وبأنه "وسيلة يراد بها تصحيح مركز إنجلترا في مصر، فبعد أن كان مركزها مركز الغاصب، وبعد أن أبت الأمة أن تجعله شرعيا، فإنه يصبح كذلك بقبول تصريح ٢٨ فبراير" [١٣٧].



وعلى الرغم من هذا الموقف القاطع فإن الوفد قد قبل دخول الانتخابات التي جرت في ظل دستور وصف "**سعد زغلول**" اللجنة التي وضعته بأنها لجنة أشقياء، ورفض الاعتراف بها، مصرا على أن تقوم بوضع الدستور جمعية تأسيسية منتخبة بعد رفع الأحكام العرفية، وقَبِلَ "**سعد**" أيضا أن يتولى رئاسة الوزارة – بعد فوز الوفد في الانتخابات فوزا ساحقًا – رغم معارضة الكثيرين، وكانت وجهة نظر هؤلاء المعارضين تتبلور في أن الحيطة تقضي على معالي "**سعد باشا زغلول**" وعلى كل من انتخبتهم الأمة نيابة عنها في البرلمان، أن يبتعدوا كل الابتعاد عن تأليف الوزارة ولا يتدخلوا في تأليفها أي تدخل، والسبب في هذا هو تصريح ٢٨ فبراير. إن هذا التصريح لم ترض عنه الأمة، وهي غير معترفة به إلى الآن؛ فتأليف وزارة من نواب الأمة – ونحن ما نزال في ظل هذا التصريح – يكون اعترافًا به منهم يؤدي إلى تسجيله على البلاد بقبول نوابها إياه" [١٣٨].

وطالب آخرون بأن يكتفي الوفد بتأييد وزارة يكون مجلسا البرلمان رقيبين عليها، وانتهى النقاش بقبول "**سعد زغلول**" تشكيل الوزارة على أساس "أن التعهدات التي تعهدت

بها الوزارات السابقة ولم يكن للأمة دخل بها، بل اعترضت عليها، لا تلزمه". كما أنه يظـن "أن الحكومـة الإنجليزيـة لا تتشبث كثيرا بها؛ لأنه لـيس مـن تقاليـدها أن تتعاقـد مع حكومات غير نظامية، خصوصا إذا كانت هذه الحكومـة تحت سيطرتها وخاضعة لسلطانها، ولم يكن لرجالها صـفة نيابية عن أهلها، وفي وقت تقرَّر فيه وجوب تسليم أمـورهم إليهم" [١٣٩].

وحقيقة الأمر أن ذلك لم يكن سوى ديماجوجية برجوازية، ستصادفنا كثيرا عند تأمل الظـاهرة البرجوازيـة العربيـة عموما، والمصرية خصوصا. ولا جدال في أن "**سعد**" كـان يعلم أن تقاليد الحكومة الإنجليزية سوف تتشبث كثيرا بهـذا التصريح، وأن تقاليدها تبيح لها هذا وأكثر منه، وأنه لم يكن بمقدوره أن يظل بعيدا عن السلطة السياسية، وإذ لم يكن لديه أسلوب آخر للنضال سوى المفاوضـة، التـي كـان يمكـن أن يتحقق لطبقته النصر من مشاركته فيها.

ولعب جيروند البرجوازية دورا هاما في ضرب اليعاقبـة ومحاولة تقليم أظافرهم؛ إذ أدرك الجيروند أن بقاء الدسـتور يؤثر في تطرُّف اليعاقبة، إذ كان اعتماد هؤلاء على جماهير

الشعب، في الفوز بالسلطة، يخلق تـأثيرا متبـادلاً، يسـاعد على تورُّط اليعاقبة في مواقف تتجاوز طاقتهم، ويحول دون التوصل إلى تسوية مع الإنجليز.

وكانت "لجنة الثلاثين"، التي وضعت الدستور، قد شُـكلت من ممثلين للجيروند، ممن كانوا ينتمون إلى حـزب الأمـة القديم، حيث طرحـت البرجوازيـة الزراعيـة مطامحهـا فـي مشـاركة الاسـتعمار سـلطته، ومـن هنـا كانـت "النظامـات الدسـتورية" مـن أهـم مطـالبهم، إلا أنهـم – على مشارف الحرب الأولى وقبلها – كانوا قد تواضـعوا فيما يسعون إليه؛ إذ لم يتعد فهمهم لتلك النظامات المطالبـة بتوسيع اختصاصات مجـالس المـديريات، وقـد اسـتفادوا من الثورة في التوسع في مطالبهم على النحو الـذي عكسـه دستور ١٩ إبريل (نيسان) ١٩٢٣.

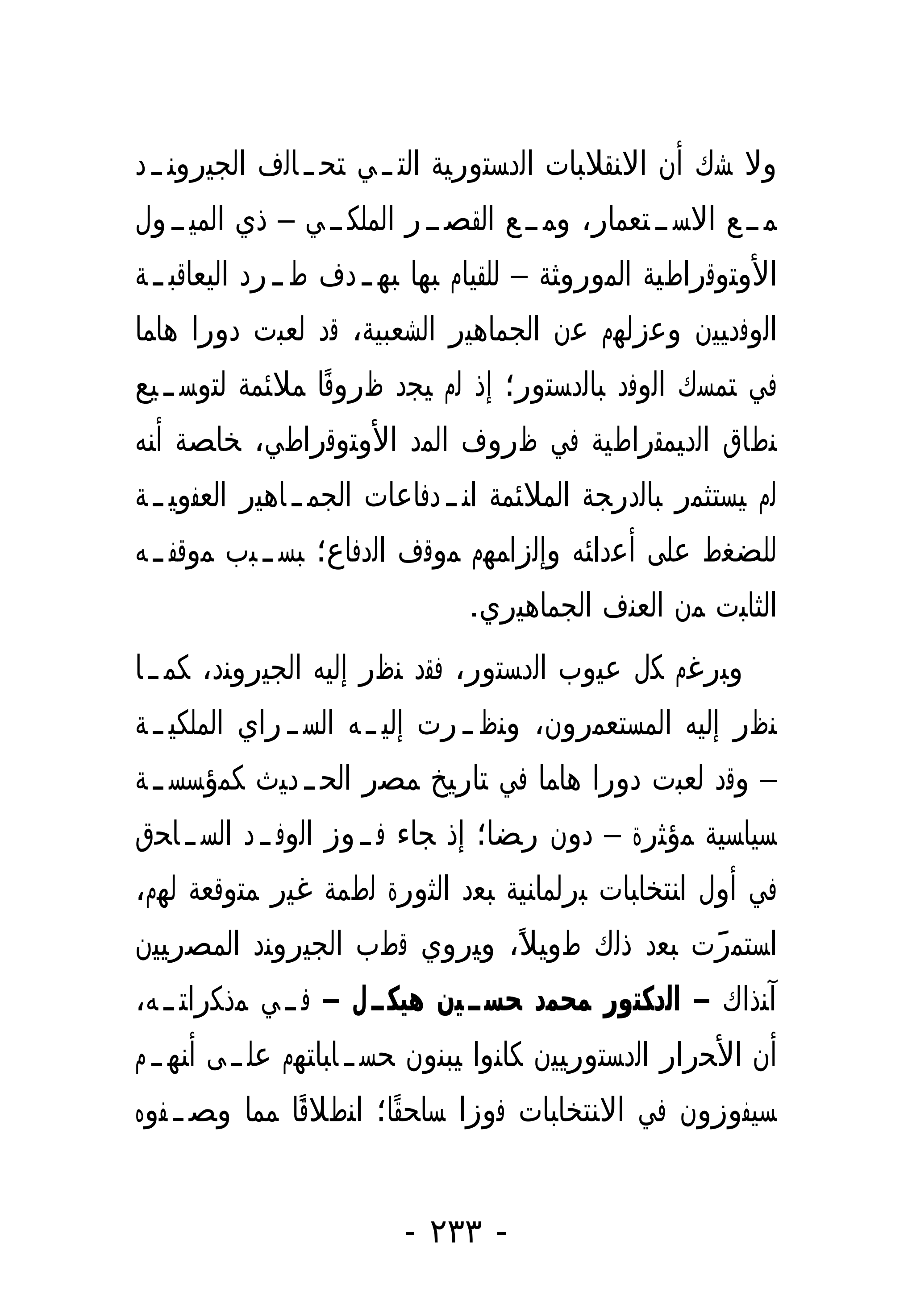
وكان أساس "لجنة الثلاثين"، الانشقاق الذي حث في الوفد، إبان مفاوضات "**سعد زغلول**" – "**ملنر**" وانتهى بخروج حزب الأمة منه؛ بسبب قبول المنشقين لأسس التسوية التي عرضها "**ملنر**" ورفض "**سعد زغلول**" لها، ومن اللجنة شُكل فيما بعـد "حزب الأحرار الدستوريين"؛ وهكذا أخـذ الانشـقاق بـين

الجيروند واليعاقبة شكل التنظيمات السياسية، حيث طرحت وجهتا نظر مختلفتان – وإن كانتا غير متناقضتين في الجوهر – تجاه القضية الوطنية.. والقضية الديمقراطية.

وكان اليعاقبة قد هاجموا الدستور بعنف وأشار "**سعد**" في العديد من خطبه إلى القواعد الرجعية التي يتضمنها [١٤٧]، مثل إقراره للاتفاقيات الدولية السابقة عليه والتي كان أغلبها يعطي امتيازات للأجانب في مصر، وسماحه للملك بتعيين خمس أعضاء مجلس الشيوخ، واقتصار العضوية فيه على فئات محددة، وعدم وضوح الضمانات الخاصة بالحريات العامة، كما اعترض على قانون الانتخابات الذي كان يجعله على درجتين.

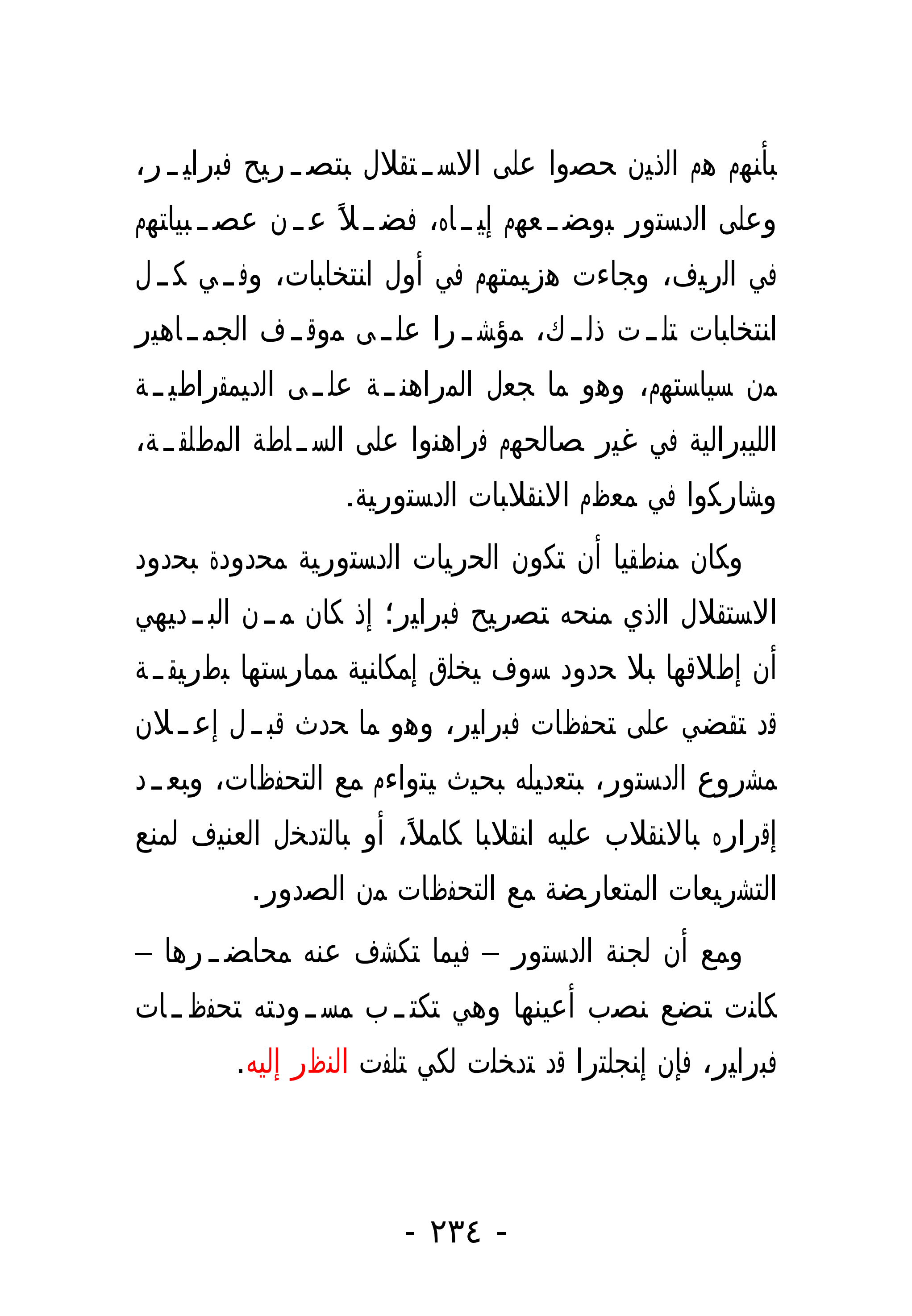
وانطلاقًا من ذلك كان متوقعا أن يقوم مجلس النوَّاب الوفدي الأول بتبني قضية تعديل الدستور بما يتلاءم مع مطالبه وحاجته إلى درجة أكبر من الحرية، ولكن ذلك لم يحدث.

وفيما عدا تعديل قانون الانتخاب، فإن الوفد قد أصبح من أشد المدافعين عن دستور ١٩٢٣ والمطالبين به، إن لم يكن – في بعض الأحيان – الوحيد الذي يفعل ذلك.



ولا شك أن الانقلابات الدستورية التـي تحـالف الجيرونـد مـع الاسـتعمار، ومـع القصـر الملكـي – ذي الميـول الأوتوقراطية الموروثة – للقيام بها بهـدف طـرد اليعاقبـة الوفديين وعزلهم عن الجماهير الشعبية، قد لعبت دورا هاما في تمسك الوفد بالدستور؛ إذ لم يجد ظروفًا ملائمة لتوسـيع نطاق الديمقراطية في ظروف المد الأوتوقراطي، خاصة أنه لم يستثمر بالدرجة الملائمة انـدفاعات الجمـاهير العفويـة للضغط على أعدائه وإلزامهم موقف الدفاع؛ بسـبب موقفـه الثابت من العنف الجماهيري.

وبرغم كل عيوب الدستور، فقد نظر إليه الجيروند، كمـا نظر إليه المستعمرون، ونظـرت إليـه السـراي الملكيـة – وقد لعبت دورا هاما في تاريخ مصر الحـديث كمؤسسـة سياسية مؤثرة – دون رضا؛ إذ جاء فـوز الوفـد السـاحق في أول انتخابات برلمانية بعد الثورة لطمة غير متوقعة لهم، استمرّت بعد ذلك طويلاً، ويروي قطب الجيروند المصريين آنذاك **– الدكتور محمد حسـين هيكـل –** فـي مذكراتـه، أن الأحرار الدستوريين كانوا يبنون حسـاباتهم علـى أنهـم سيفوزون في الانتخابات فوزا ساحقًا؛ انطلاقًا مما وصـفوه


بأنهم هم الذين حصوا على الاستقلال بتصريح فبراير، وعلى الدستور بوضعهم إياه، فضلاً عن عصبياتهم في الريف، وجاءت هزيمتهم في أول انتخابات، وفي كل انتخابات تلت ذلك، مؤشرا على موقف الجماهير من سياستهم، وهو ما جعل المراهنة على الديمقراطية الليبرالية في غير صالحهم فراهنوا على السلطة المطلقة، وشاركوا في معظم الانقلابات الدستورية.

وكان منطقيا أن تكون الحريات الدستورية محدودة بحدود الاستقلال الذي منحه تصريح فبراير؛ إذ كان من البديهي أن إطلاقها بلا حدود سوف يخلق إمكانية ممارستها بطريقة قد تقضي على تحفظات فبراير، وهو ما حدث قبل إعلان مشروع الدستور، بتعديله بحيث يتواءم مع التحفظات، وبعد إقراره بالانقلاب عليه انقلابا كاملاً، أو بالتدخل العنيف لمنع التشريعات المتعارضة مع التحفظات من الصدور.

ومع أن لجنة الدستور – فيما تكشف عنه محاضرها – كانت تضع نصب أعينها وهي تكتب مسودته تحفظات فبراير، فإن إنجلترا قد تدخلت لكي تلفت النظر إليه.

ويشير تعبير "التدخل العنيف" إلى مطالب سياسية تتقدم بها دولة الاحتلال إلى الحكومة المصرية مصحوبة بحالة تهديدية – كالحشود العسكرية مثلاً – تفرض هذه المطالب وتؤكدها، وتمنح الاختيار الحر بشأنها، وعلى سبيل الحصر فإن بريطانيا قد استخدمت هذا الشكل في التدخل ثلاث مرات في الفترة بين ١٩٢٢ و١٩٣٦، واستندت في كل مرة على تحفظ أكثر من تحفظات فبراير:

* التدخل الأول في ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٤ عقب مقتل "**السير لي ستاك**" سردار الجيش المصري وحاكم السودان، وقد صيغ في إنذارين قدمهما "**اللورد اللنبي**" المندوب السامي البريطاني إلى "**سعد زغلول**" رئيس الوزراء، وقد تضمن الإنذار سبعة مطالب هدد "**اللنبي**" بأنه "إذا لم تلب هذه الطلبات في الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان".

وعندما رفضت الوزارة الزغلولية أربعا من هذه المطالب لم يقم "**اللنبي**" وزنًا لرفضها، وأمر حكومة السودان مباشرة بتنفيذها. ثم "صدرت التعليمات في الحال إلى جنود حضرة

صاحب الجلالة البريطانية باحتلال جمارك الإسكندرية" (١٤٣) كمظهر من مظاهر التهديد العسكري للشعب إذا بدرت مقاومة.

وإذا كان هذا التدخل يرتبط بمقتل السردار كسبب مباشر، إلا أن الدوافع التي أدّت إلى ارتكاب الجريمة نفسها تشير إلى بروز حركة معارضة قوية لوجهة النظر التي كانت بريطانيا تعالج بها مسألة السودان؛ ومن هنا وقع الاعتداء على السردار باعتباره حاملاً لوظيفتين – كما يقول "**عبد الحميد عنايت**" أحد المشتركين في اغتياله – فهو "إلى جانب كونه حاكم السودان، كان سردارا للجيش المصري، الذي يهيمن على كل شيء فيه، والذي يحرص على إبقاء الجيش كسيرا لا حول له ولا قوة، ولا سلاح حديث في يده" (١٤٤).

والأرجح أن تصرُّف "**اللنبي**" العصبي، كان عقوبة قاسية لـ "**سعد زغلول**" الذي تشدّد في مفاوضاته مع "**ماكدونالد**" بخصوص موضوع السودان، حتى انتهت بالقطيعة، كما كان هذا التصرُّف تأكيدا لوجهة النظر الاستعمارية التي لم تفقد أبدا وعيها بأن ممارسة البرجوازية المصرية لدور الشريك

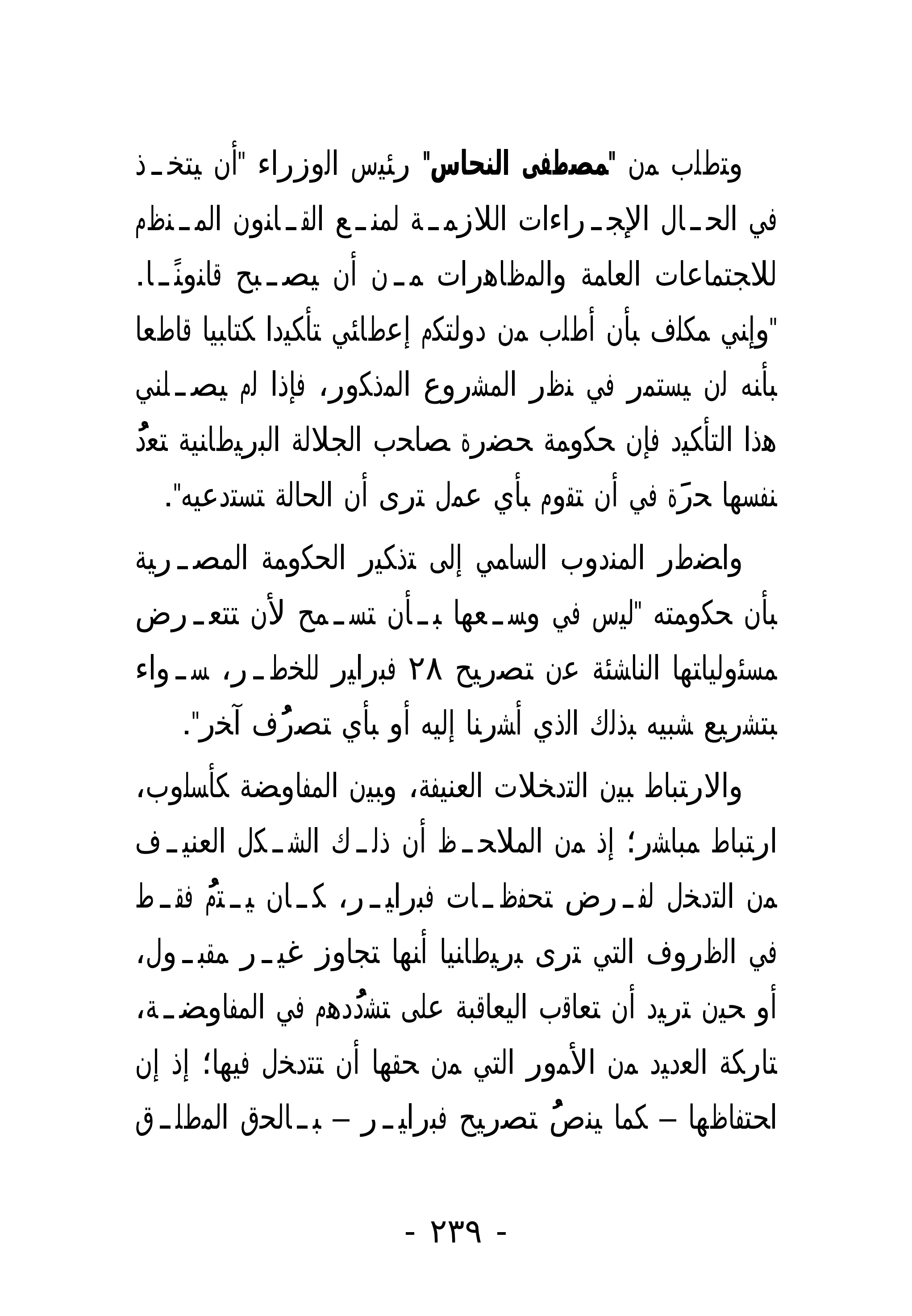
الصغير في السلطة السياسية لا ينبغي أن يؤدي إلى إلحـاق أي أذى بالإمبريالية وإن هان. وقد أدرك سعد زغلول – بعد ذلك – المعنى الحقيقي لتصرف "اللنبي" وقال ناقـدا نفسـه: "كانت غلطتنا أن صدَّقنا أننا مستقلون".

* وكان التدخل الثاني فـي ٢٩ مـايو (أيـار) ١٩٢٧، على عهد حكومة "**عبد الخالق ثروت**" الائتلافية، وقد عـرفَ بأزمة الجيش؛ إذ قـدَّمـت الحكومـة البريطانيـة مـذكرة، عن طريق دار المندوب السامي، تعترض فيها على محاولـة مجلس النوَّاب تمصير المناصب الكبرى في الجيش، وإقصاء السـيطرة البريطانيـة عنـه، ورأت المـذكرة البريطانيـة – في إشارة صريحة إلى نص التحفظ الأول مـن تحفظـات فبراير – أنه "يجب على مصر أن تساعد بريطانيا العظمـى على صيانة مصر من الاعتـداء الأجنبـي وعلـى حمايـة المواصلات الإمبراطورية". وأكدت بـأن دولـة الاحـتلال "ترغب في أن يكون جيش مصر صالحا مستعدا للاشـتراك في الدفاع عن البلاد؛ ولذلك فهي علـى اسـتعداد لأن تقـدم لمصر كل مساعدة للعمل على إيجـاد هـذه القـوة بشـرط أن تكون مدربة طبقًا للقواعد البريطانية".

وقد صحب المذكرة تحرُك ثلاث بوارج بريطانية وصلت من مالطة واستقرَت في الإسكندرية وبورسعيد.

* وحين حاول يعاقبة البرجوازية أن يرتبـوا أوضـاعا تسمح لهم أن يطلقوا الشعب من القمقم لكي يواجهوا به تعنت الإمبرياليين، تدخلت بريطانيا لتحول بين البرجوازية وبـين استخدام الفزاعة التي تعـوَدت أن تبتـزَ بهـا الاسـتعمار. ففي عهد وزارة "مصطفى النحاس" الائتلافية، قدَم المنـدوب السامي البريطاني مـذكرة فـي ٤ مـارس (آذار) ١٩٢٨، يعترض بها على مناقشـة مشـروع قـانون جديـد يـنظم **الاجتماعات العامة والمظاهرات**، على أنقاض القوانين التـي صدرت إبان الحماية البريطانية على مصر.

وقالت المذكرة إن الحكومة البريطانية، لاحظـت "بعـين القلق بعض الأعمال التشريعية التي أقرَها البرلمان والتي إذا عمِلَ بها، أضعفت إضعافًا جديا من سلطة الهيئات الإداريـة المسئولة عن حفظ الأمن وحمايـة الأشـخاص والأمـوال"، وانطلاقًا من هذا القلق فإنها تحتفظ لنفسها "بالحق في اتخـاذ أي إجراء ترى في نظرها أن الحالة تقتضيه".



وتطلب من "**مصطفى النحاس**" رئيس الوزراء "أن يتخـذ في الحـال الإجـراءات اللازمـة لمنـع القـانون المـنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات مـن أن يصـبح قانونـًا. "وإني مكلف بأن أطلب من دولتكم إعطائي تأكيدا كتابيا قاطعا بأنه لن يستمر في نظر المشروع المذكور، فإذا لم يصـلني هذا التأكيد فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تعدُ نفسها حرّة في أن تقوم بأي عمل ترى أن الحالة تستدعيه".

واضطر المندوب السامي إلى تذكير الحكومة المصـرية بأن حكومته "ليس في وسـعها بـأن تسـمح لأن تتعـرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطـر، سـواء بتشريع شبيه بذلك الذي أشرنا إليه أو بأي تصرُف آخر".

والارتباط بين التدخلات العنيفة، وبين المفاوضة كأسلوب، ارتباط مباشر؛ إذ من الملاحـظ أن ذلـك الشـكل العنيـف من التدخل لفـرض تحفظـات فبرايـر، كـان يـتمُ فقـط في الظروف التي ترى بريطانيا أنها تجاوز غيـر مقبـول، أو حين تريد أن تعاقب اليعاقبة على تشدُدهم في المفاوضـة، تاركة العديد من الأمور التي من حقها أن تتدخل فيها؛ إذ إن احتفاظها – كما ينصُ تصريح فبرايـر – بـالحق المطلـق

في ممارسة الأمـور الأربـع موضـوع التحفظـات يتـيح لها فرصة التدخل في كل شيء باسم هذه التحفظـات، وهـو ما كان "**سعد زغلول**" يعيه، وقد نبـه إليـه عقـب صـدور التصريح، وقال في معرض شرحه للتحفظ الخاص بحمايـة الأجانب والأقليات: "إن مصالح الأجانب والأقليـات ليسـت منفصلة عن مصالح الأمـة جميعهـا، بـل هـي متصـلة بها وممزوجة فيها؛ إذن باسم هذه الحماية يمكـن لإنجلتـرا أن تتدخل في كل أمر من أمور الإدارة والتشريع" (١٤٥).

وقال في خطبة سابقة عند مناقشة مشروع ملنر: "نبئـوني أي مصلحة خالية من المساس بالمصـالح الأجنبيـة، حتـى الأوقاف، حتى الأزهر" (١٤٦).

إلا أن تدخل بريطانيا العنيف للتذكير بتحفظات فبرايـر، قد ارتبط غالبا بمحاولتها الضغط على اليعاقبـة لإجبـارهم علـى توقيـع المعاهـدة، وقـد كـان فشـل مفاوضـات "**زغلول – ماكدونالد**" السبب في التـدخل الأول؛ إذ اعتبـر "**اللنبي**" أن الأزمة التي أثارها زغلـول بشـأن السـودان، في تلك المفاوضات، سببا في اغتيال سردار الجيش، وبرغم اعتدال زغلول النسبي، إلا أن الإنجليز قد اعتبروه متشـددا،

حتى لقد ذهب "**الجنرال ويفل**" في كتابه "اللنبي فـي مصـر" إلى القول بأن زغلول "كان يعني بإملاء مطالب مصر أكثـر مما يقصد المفاوضة فيها" [(١٤٧)]، ومن هنـا كـان التـدخل لإزالته؛ بحجة أن الحكومة عجزت عن حفظ الأمن والنظـام وأصبحت "محل احتقار العالم المتمدين".

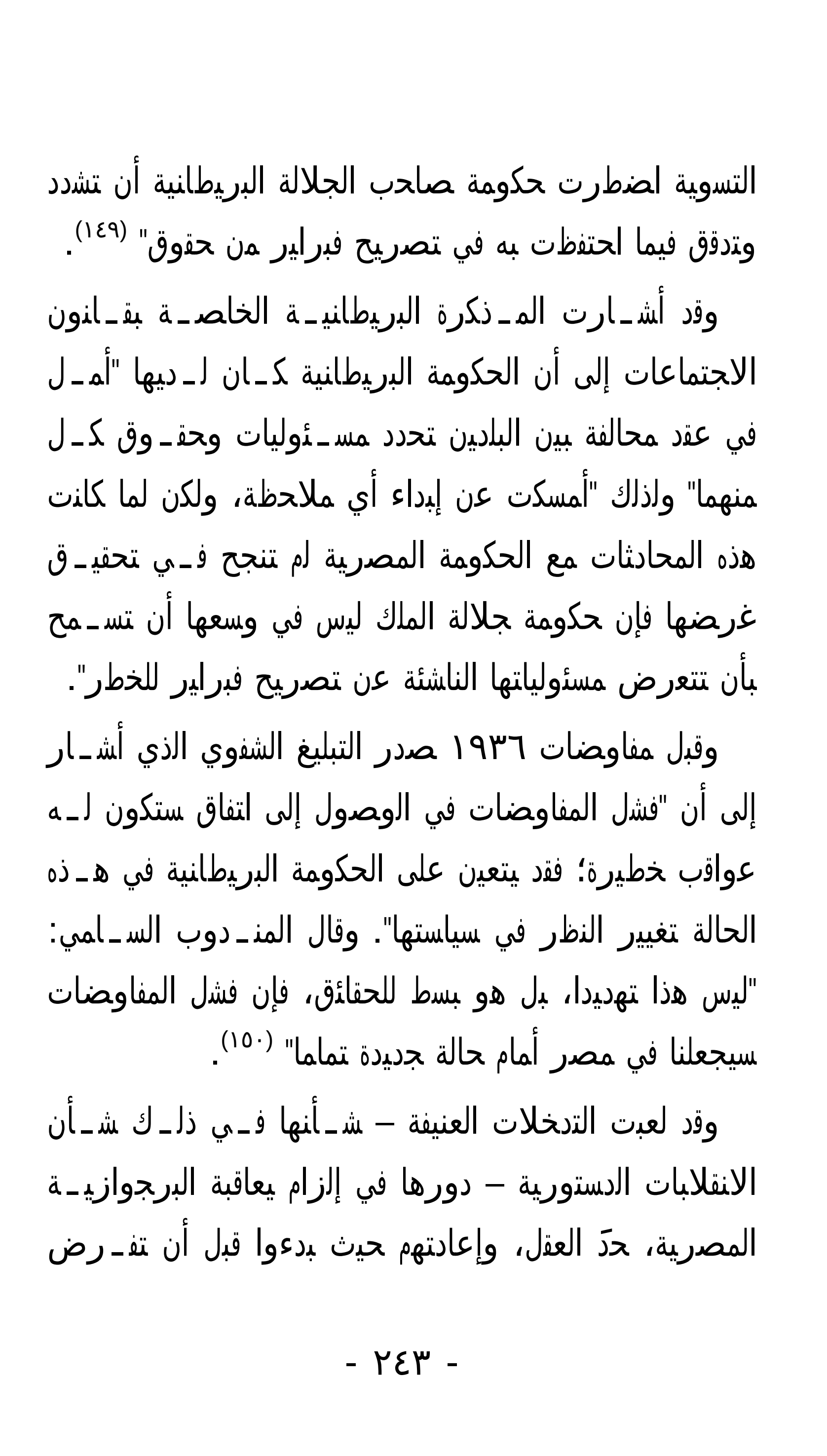
ويؤكد "**ويفل**" في كتابه أن مطالب "**اللنبي**" لم تكـن هـي مطالب وزارة الخارجية البريطانية، وأن الـوزارة أرسـلت ردّها إليه بما يفيد تعديل لهجة الإنذار ومضمونه، ولكن الردّ وصل قبل الموعد الذي كان "اللنبي" قد حدده لإبـلاغ سـعد إنذاره، فلم تتمكن دار المعتمد البريطاني من ترجمته بالشفرة في وقت مناسب، ثم تبين بعد ذلك أن وزارة الخارجية حذفت المطلب الخاص بالتعويض النقدي على أساس أن المطالبـة بالدم أمر مشين، كذلك غيرت طلب ري منطقة غير محدودة من أراضي الجزيرة إلى زيادة ري الجزيرة إلى الحد الـذي يمكن اعتباره غير ضار بمصـر، مـع بعـض التعـديلات الأخرى.

وعند حدوث الخلاف بينه وبين حكومته، الذي كان يعتقد أنها غير ملمة بالواقع المصري مثله، أكد "**اللنبي**" أنه تطرّف

في مطالبه على أساس أن إنجلترا يمكن أن تتنازل فيما بعـد عن تعنتها لحكومة مصرية أكثر صداقة، وهو مـا يكشـف عن الطبيعة الابتزازية لتصرُّف "اللنبي".

ويعتبر التدخل الخاص بأزمة الجيش نموذجـا لعمليـات الابتزاز التي لجأت إليها الإمبريالية لفرض شروط التسـوية كما تريدها. فهو من ناحية قد تمَّ في فترة تجمع خلالها جناحا البرجوازية فـي ائـتلاف حكـومي؛ لمواجهـة النزعـات الديكتاتورية للقصر الملكي، ومن ناحية أخرى فـإن مسـألة المفاوضات لـم تكـن مطروحـة بعـد فشـل مفاوضـات "**زغلول – مكدونالد**". ويقول "**عبد الـرحمن الرافعـي**"، إن إنجلترا بتلك الأزمة "أرادت الضغط على الحكومة المصرية وإكراهها على الدخول في مفاوضات لعقد المعاهـدة التـي تربط مصر بإنجلترا، وإنذارها بأنها ما لم تقبل هذه المعاهدة، فستظل إنجلترا على سياستها في إحراجها وإثارة الأزمـات في وجهها والتدخل في شئونها الداخلية" (١٤٨).

وبالنسبة للتدخل الثالث فقد تمَّ في أعقاب فشل مفاوضـات "**ثروت – تشمبرلين**"، فقد رفض مجلس الوزراء المصـري ما اقترحه "تشمبرلين" كحل للمسـألة المصـرية "لأن هـذه



التسوية اضطرت حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تشدد وتدقق فيما احتفظت به في تصريح فبراير من حقوق" [١٤٩].

وقد أشـارت المـذكرة البريطانيـة الخاصـة بقـانون الاجتماعات إلى أن الحكومة البريطانية كـان لـديها "أمـل في عقد محالفة بين البلدين تحدد مسـئوليات وحقـوق كـل منهما" ولذلك "أمسكت عن إبداء أي ملاحظة، ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح فـي تحقيـق غرضها فإن حكومة جلالة الملك ليس في وسعها أن تسـمح بأن تتعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح فبراير للخطر".

وقبل مفاوضات ١٩٣٦ صدر التبليغ الشفوي الذي أشـار إلى أن "فشل المفاوضات في الوصول إلى اتفاق ستكون لـه عواقب خطيرة؛ فقد يتعين على الحكومة البريطانية في هـذه الحالة تغيير النظر في سياستها". وقال المنـدوب السـامي: "ليس هذا تهديدا، بل هو بسط للحقائق، فإن فشل المفاوضات سيجعلنا في مصر أمام حالة جديدة تماما" [١٥٠].

وقد لعبت التدخلات العنيفة – شـأنها فـي ذلـك شـأن الانقلابات الدستورية – دورها في إلزام يعاقبة البرجوازيـة المصرية، حدّ العقل، وإعادتهم حيث بدءوا قبل أن تفـرض

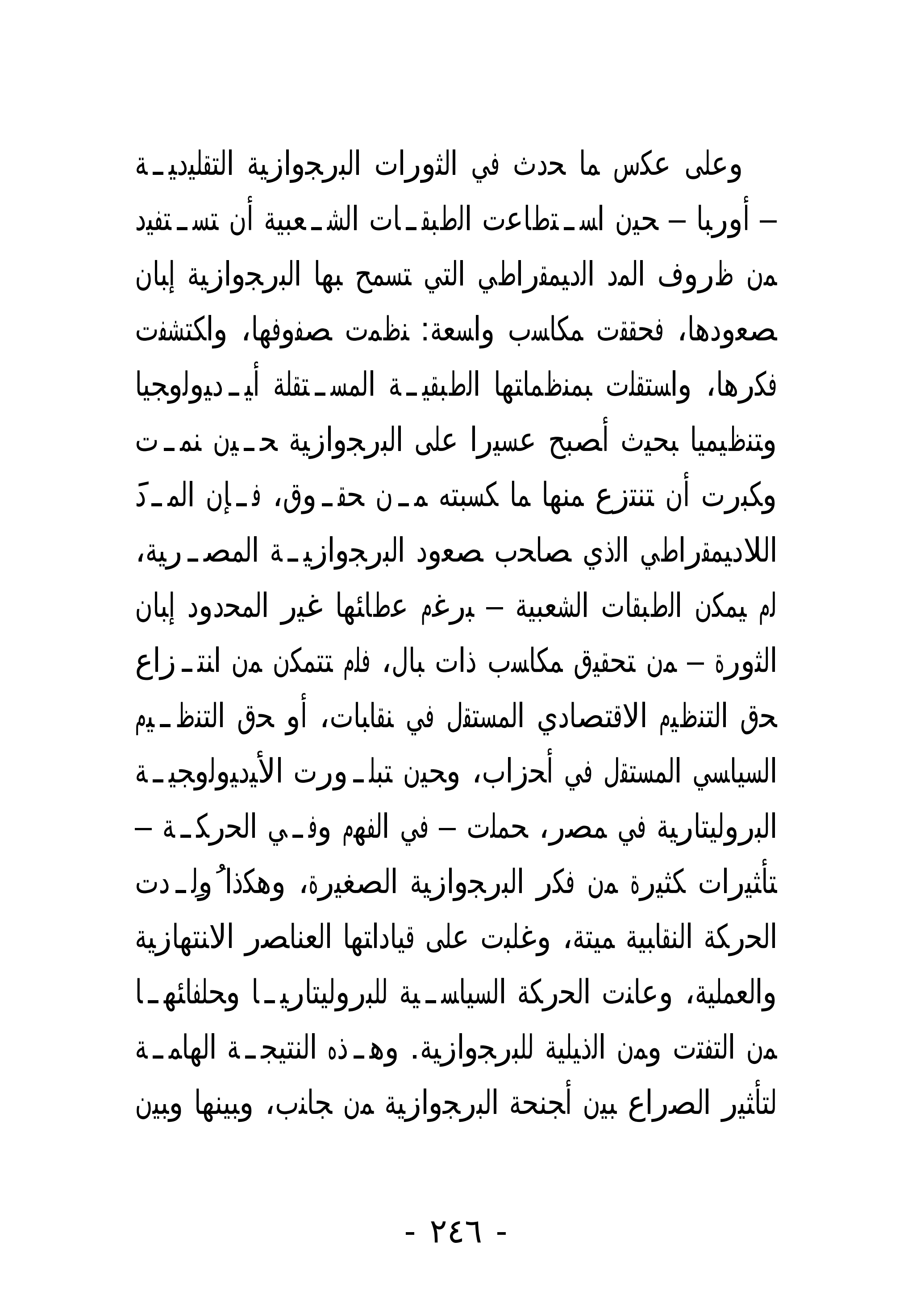
عليهم الطبقات الشعبية شعار "الاستقلال التام أو الموت الزؤام"، ذلك أن يعقوبيتهم لم تصل بهم يوما إلى التخلي عن استراتيجيتهم الأساسية وهي المفاوضة، فكان طبيعيا أن يتراجعوا – على أثر كل تدخل عنيف – في مطالبهم.

وما يذهب إليه بعض المؤرخين من أن السنوات التالية لتدخل نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٤ العنيف، هي سنوات الجزر بالنسبة لسعد زغلول صحيح، حتى أنه – وكان رئيسا لمجلس النواب عام ١٩٢٧ – لم يعترض على تهادن "**حكومة ثروت**" وتراجعها في موضوع أزمة الجيش، وهو ما حدث لـ "مصطفى النحاس"، الذي كان رئيسا لمجلس الوزراء إبان أزمة قانون الاجتماعات، ولم يجد المجلس حلاً للتدخل البريطاني سوى أن يطلب إلى مجلس الشيوخ تأجيل نظر قانون الاجتماعات إلى دورة تالية؛ وبذلك يحقق أهداف التدخل البريطاني مع الاحتفاظ بشكلية السيادة المصرية. وقد أطلق "النحاس" على هذا التصرُّف تصريحه المشهور "الحل الموفق السعيد".

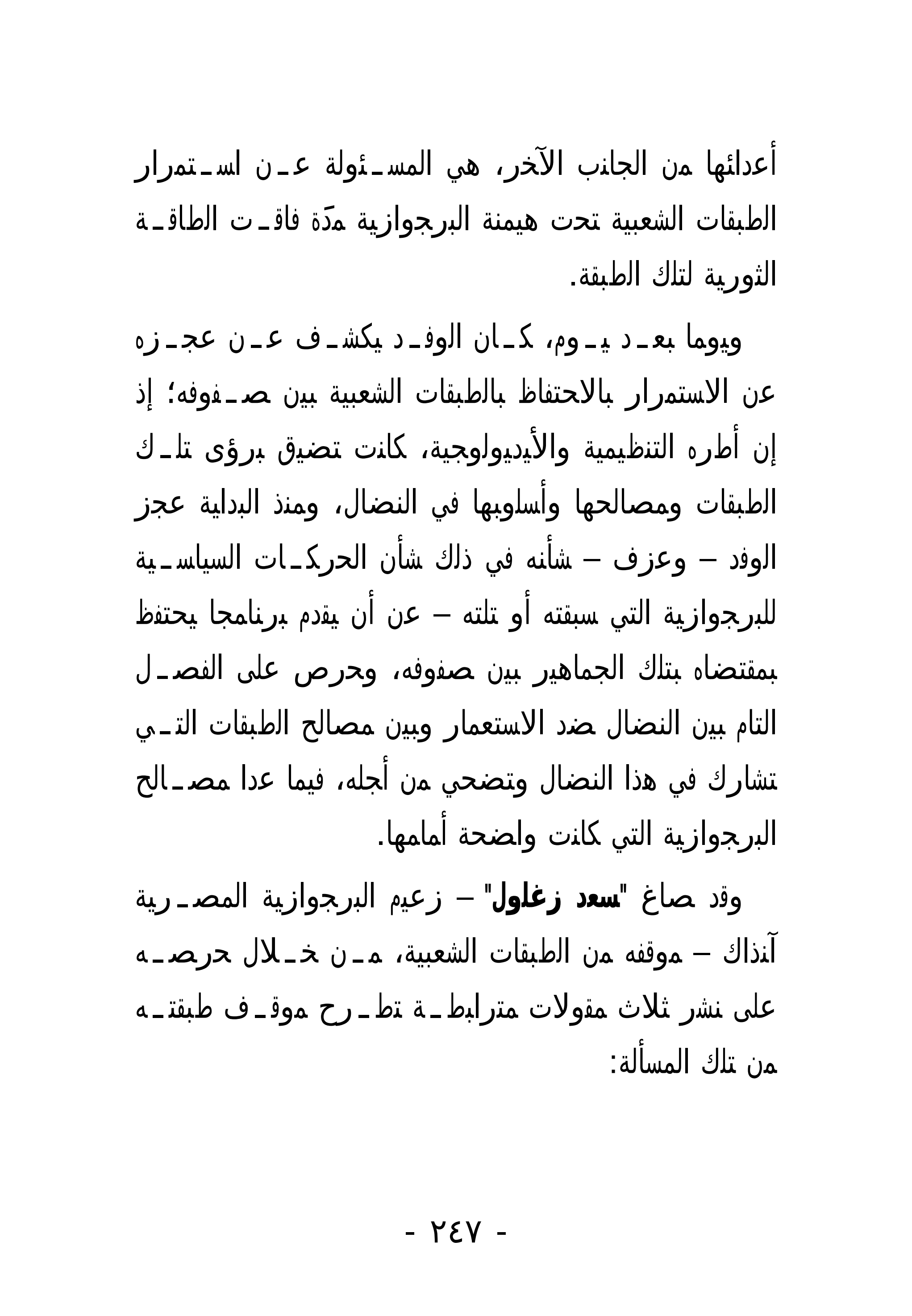
ليس هذا فقط، بل إن تلك التدخلات العنيفة، قد رتبت أوضاعا جديدة، طرحت مطالب أقل مما طرح قبلها؛ إذ أدّى

تدخل نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٤، إلى نشوء حالة جديدة، بعد سحب الجيش المصري من السودان، وهي حالة وصفها "**عبد الخالق ثروت**" في بيانه عن مباحثاته معه "**تشـمبرلين**" بقوله: "إن مركزنا في السودان في سنة ١٩٢٠ كان أحسـن كثيرا مما هو عليه الآن – ١٩٢٧ – وحتى في سـنة ١٩٢٢ عند صدور تصريح ٢٨ فبراير لم يكن قـد اعتـرى تلـك المشكلة أدنى تغيير"؛ ومن هنا اعتبر "ثروت" أنـه حصـل على مكسب يحمل إنجلترا على الموافقة على إعادة الحالـة في السودان إلى ما كانت عليه قبل ١٩٢٤. كذلك ظهر لأول مرّة في هذه المفاوضات اتجاه بريطاني يرمي إلى تحديد عدد الجيش المصري في زمن السلم بـدعوى أن ازديـاد عـدد الجيش يمكن أن يعرض للخطر سلامة المواصلات، ويرتبط هذا الاتجاه ارتباطًا وثيقًا بأزمة الجيش.

على أن أخطر نتائج المد اللاديمقراطي الـذي صـاحب صعود البرجوازية المصرية، وعجزها عن تصعيد المقاومة ضد الاستعمار، كان ما ترتب عليه من سعي كل الأطـراف لتقليم أظافر الحركة الجماهيرية، وطرد الطبقـات الشـعبية من الحلبة.



وعلى عكس ما حدث في الثورات البرجوازية التقليدية – أوربا – حين استطاعت الطبقات الشعبية أن تستفيد من ظروف المد الديمقراطي التي تسمح بها البرجوازية إبان صعودها، فحققت مكاسب واسعة: نظمت صفوفها، واكتشفت فكرها، واستقلت بمنظماتها الطبقية المستقلة أيديولوجيا وتنظيميا بحيث أصبح عسيرا على البرجوازية حين نمت وكبرت أن تنتزع منها ما كسبته من حقوق، فإن المدّ اللاديمقراطي الذي صاحب صعود البرجوازية المصرية، لم يمكن الطبقات الشعبية – برغم عطائها غير المحدود إبان الثورة – من تحقيق مكاسب ذات بال، فلم تتمكن من انتزاع حق التنظيم الاقتصادي المستقل في نقابات، أو حق التنظيم السياسي المستقل في أحزاب، وحين تبلورت الأيديولوجية البروليتارية في مصر، حملت – في الفهم وفي الحركة – تأثيرات كثيرة من فكر البرجوازية الصغيرة، وهكذا ولِدت الحركة النقابية ميتة، وغلبت على قياداتها العناصر الانتهازية والعملية، وعانت الحركة السياسية للبروليتاريا وحلفائها من التفتت ومن الذيلية للبرجوازية. وهذه النتيجة الهامة لتأثير الصراع بين أجنحة البرجوازية من جانب، وبينها وبين



أعدائها من الجانب الآخر، هي المسئولة عن استمرار الطبقات الشعبية تحت هيمنة البرجوازية مدّة فاقت الطاقة الثورية لتلك الطبقة.

ويوما بعد يوم، كان الوفد يكشف عن عجزه عن الاستمرار بالاحتفاظ بالطبقات الشعبية بين صفوفه؛ إذ إن أطره التنظيمية والأيديولوجية، كانت تضيق برؤى تلك الطبقات ومصالحها وأسلوبها في النضال، ومنذ البداية عجز الوفد – وعزف – شأنه في ذلك شأن الحركات السياسية للبرجوازية التي سبقته أو تلته – عن أن يقدم برنامجا يحتفظ بمقتضاه بتلك الجماهير بين صفوفه، وحرص على الفصل التام بين النضال ضد الاستعمار وبين مصالح الطبقات التي تشارك في هذا النضال وتضحي من أجله، فيما عدا مصالح البرجوازية التي كانت واضحة أمامها.

وقد صاغ "**سعد زغلول**" – زعيم البرجوازية المصرية آنذاك – موقفه من الطبقات الشعبية، من خلال حرصه على نشر ثلاث مقولات مترابطة تطرح موقف طبقته من تلك المسألة:

* **الأولى:** التأكيد المستمر على بطريركيـة البرجوازيـة لكافة الطبقات المصرية، والنظر إليها ككتلة واحدة، تسـعى لهدف واحد، دون اتفاق يحدد تبعاتها في الكفاح، ونصـيبها من مكاسب الاستقلال، وفي هذا الصدد أكد "**سـعد زغلـول**" أن الوفد ليس حزبا ولكنه أمة، وهو نفس التصوُّر الذي سبق لـ "**مصطفى كامل**" أن قدَّم به الحزب والـذي ظـل سـائدا إلى أن حل "الوفد المصري" – بعد ثـورة يوليـو (تمـوز) ١٩٥٢ – إذ كان يسمي نفسه "هيئة الوفد المصري" ويرفض اعتبار نفسه حزبا؛ انطلاقًا من مقولة "سـعد": "نحـن أمـة لا حزب، ومن يقل إننا حزب يطلب الاستقلال يكن مجرمـا؛ لأن هذا يدل على أن في الأمة حزبا أو أحزابا أخرى لا تريد الاستقلال" [(١٥١)].

* **الثانية:** أن هذه الوحدة الطبقية التعسفية، تـدمج كـل الطبقات في كيان البرجوازية، وهو ما أعلنه "**سعد**" بوضوح، وليس في الأمة طبقات يمتاز بها عن بعض، بل كلها طبقـة واحدة، ليس فيها فلاح وباشـا، بـل كـذب مـن زعمـوا أن للباشاوات طائفة خاصة تريـد بهـذه الحركـة – ثـورة ١٩١٩– أن تحكم البلاد. كذب ذلك الزعم فينا، لـيس فينـا

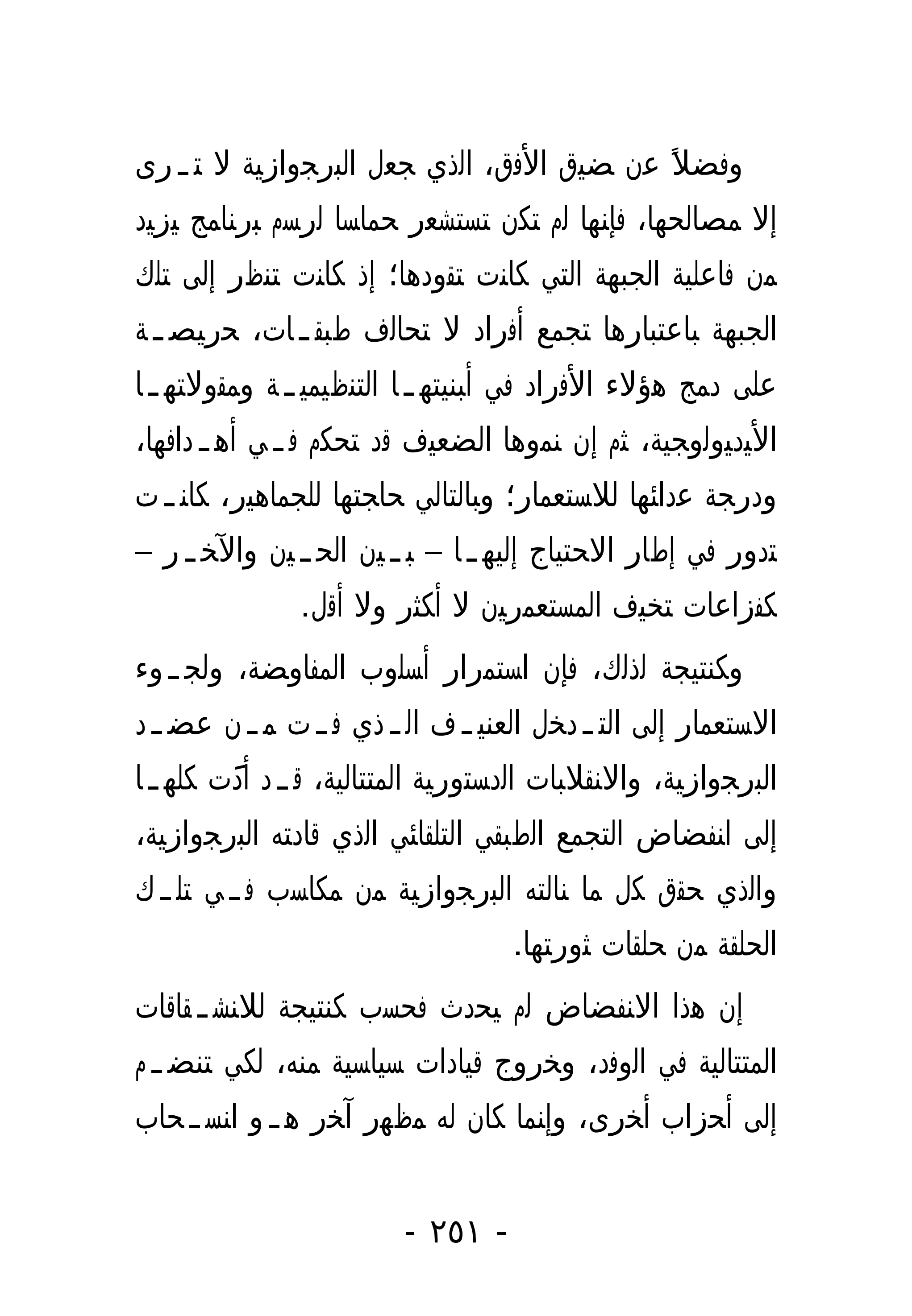
طبقة تُسمى طبقة الباشاوات، ولا طبقة تُسمى طبقة الفلاحين، بل كلنا طبقة واحدة، فالباشا يجوز أن يكون فلاحا، والفلاح يجوز أن يكون باشا، وليس هناك طبقة ممتازة عن الأخرى [١٥٢].

* **الثالثة:** ما يترتب على هذا المنطلق، من رفض الوفد رسم برنامج فلاحي يكفل حشد جماهير الفلاحين، وهم قوى الثورة الرئيسية، في صفوفها، أو يبقي بقية الشرائح والطبقات والفئات التي زحمت تضحياتها ألوية الثورة ضمن الأطر التنظيمية للوفد؛ ومن هنا قدَم سعد زغلول مفهوما تجريديا للاستقلال، عازلاً بينه وبين أي مكاسب اجتماعية يمكن أن تتحقق لمن يضحون من أجل الحصول عليه، فالوفد ليس حزبا، ولكنه "وفد موكل عن الأمة، يعبر عن إرادتها في موضوع عينته لنا وهو الاستقلال التام، فنحن نسعى لهذه الغاية وحدها، وإني أعدكم إن شاء ا أني عند بلوغها أتنحى عن العمل فلا تروني أعمل ولا تسمعوني أتكلم. أما المسائل الداخلية، هل يكون التعليم إجباريا: مجانًا أم بمصاريف؟ هل يجب في الأمور الاقتصادية أن تكون هناك فوائد على الديون؟ هل نزرع القطن في ثلث الزمام أو نصفه؟ فهذه

المسائل أترك الأمر فيها لمـن هـو أعـرف منـي" [١٥٣].

وقد حرص "**سعد زغلول**" في أكثر من مناسبة على أن ينفي أن له صلة بأية أفكار اجتماعية أو اشتراكية مـن أي نـوع كان، فحين نشرت صحيفة "**الديلي ووركر**" لسان حال حزب العمال الإنجليزي، أن "سعد" راضٍ عن خطتها، بادر سـعد بنفي التصريح بعصبية واضحة.

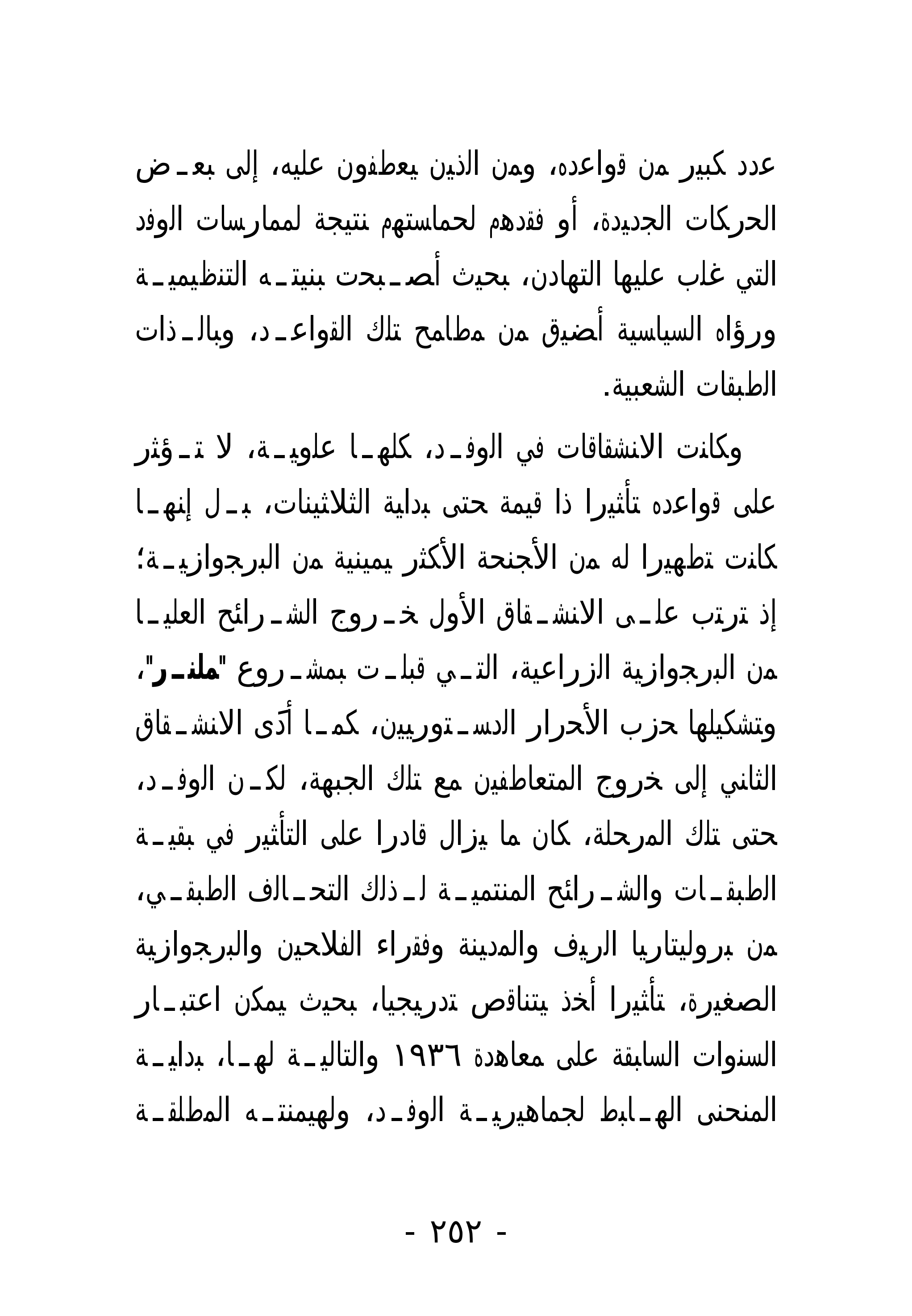
وهذا الحرص على رفض رسم أي برنامج اجتماعي كان تنكرا لمطالب العمال والفلاحين أكثر مما كان جهلاً بمصالح البرجوازية، وهي مصالح كانت واضحة أمامها، وهي تسعى لمشاركة الاسـتعمار، سـلطته فـي مصـر. ومـا حـدث أن البرجوازية – الجيروند واليعقوبية – حين أصبح لها قدم في السلطة، قد اتخذت إجراءات واستنت تشـريعات تتعلـق بنفس المسائل التي أعلن "**سعد**" أنـه لا يفهمهـا ولا يريـد أن يبدي فيها رأيا، وفي ظـل تحفظـات فبرايـر، نجحـت البرجوازية في تعديل النظـام الجمركـي وفـرض رسـوم على المنتجات المصنعة التي لها مثيل في الإنتاج المصري؛ مما أتاح لها بعض الحماية، ومكنها من النمو تدريجيا.



وفضلاً عن ضيق الأفق، الذي جعل البرجوازية لا ترى إلا مصالحها، فإنها لم تكن تستشعر حماسا لرسم برنامج يزيد من فاعلية الجبهة التي كانت تقودها؛ إذ كانت تنظر إلى تلك الجبهة باعتبارها تجمع أفراد لا تحالف طبقات، حريصة على دمج هؤلاء الأفراد في أبنيتها التنظيمية ومقولاتها الأيديولوجية، ثم إن نموها الضعيف قد تحكم في أهدافها، ودرجة عدائها للاستعمار؛ وبالتالي حاجتها للجماهير، كانت تدور في إطار الاحتياج إليها – بين الحين والآخر – كفزاعات تخيف المستعمرين لا أكثر ولا أقل.

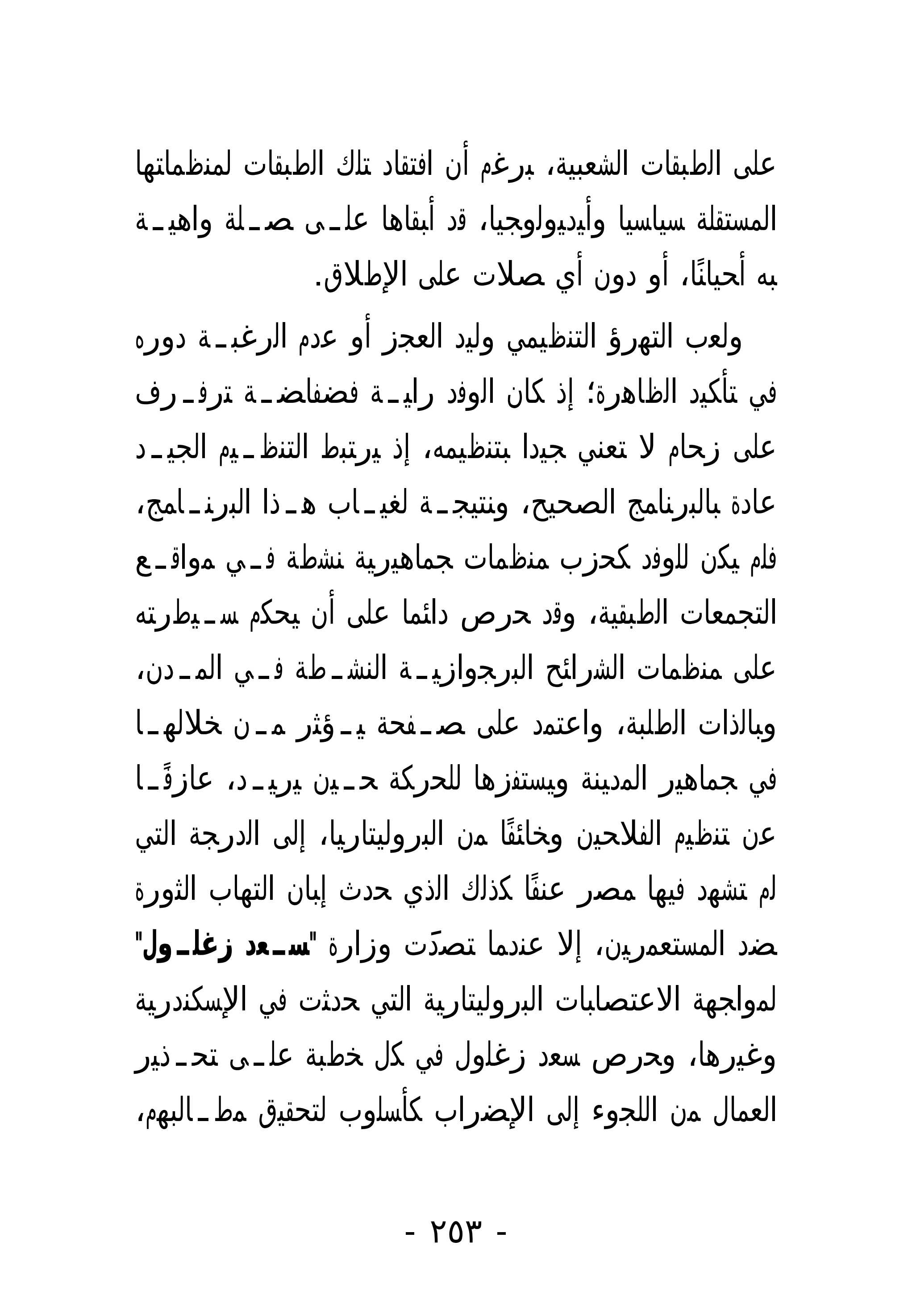
وكنتيجة لذلك، فإن استمرار أسلوب المفاوضة، ولجوء الاستعمار إلى التدخل العنيف الذي فت من عضد البرجوازية، والانقلابات الدستورية المتتالية، قد أدت كلها إلى انفضاض التجمع الطبقي التلقائي الذي قادته البرجوازية، والذي حقق كل ما نالته البرجوازية من مكاسب في تلك الحلقة من حلقات ثورتها.

إن هذا الانفضاض لم يحدث فحسب كنتيجة للانشقاقات المتتالية في الوفد، وخروج قيادات سياسية منه، لكي تنضم إلى أحزاب أخرى، وإنما كان له مظهر آخر هو انسحاب



عدد كبير من قواعده، ومن الذين يعطفون عليه، إلى بعـض الحركات الجديدة، أو فقدهم لحماستهم نتيجة لممارسات الوفد التي غلب عليها التهادن، بحيث أصـبحت بنيتـه التنظيميـة ورؤاه السياسية أضيق من مطامح تلك القواعـد، وبالـذات الطبقات الشعبية.

وكانت الانشقاقات في الوفـد، كلهـا علويـة، لا تـؤثر على قواعده تأثيرا ذا قيمة حتى بداية الثلاثينات، بـل إنهـا كانت تطهيرا له من الأجنحة الأكثر يمينية من البرجوازيـة؛ إذ ترتب علـى الانشـقاق الأول خـروج الشـرائح العليـا من البرجوازية الزراعية، التـي قبلـت بمشـروع "**ملنـر**"، وتشكيلها حزب الأحرار الدسـتوريين، كمـا أدى الانشـقاق الثاني إلى خروج المتعاطفين مع تلك الجبهة، لكـن الوفـد، حتى تلك المرحلة، كان ما يزال قادرا على التأثير في بقيـة الطبقـات والشـرائح المنتميـة لـذلك التحـالف الطبقـي، من بروليتاريا الريف والمدينة وفقراء الفلاحين والبرجوازية الصغيرة، تأثيرا أخذ يتناقص تدريجيا، بحيث يمكن اعتبـار السنوات السابقة على معاهدة ١٩٣٦ والتاليـة لهـا، بدايـة المنحنى الهـابط لجماهيريـة الوفـد، ولهيمنتـه المطلقـة



على الطبقات الشعبية، برغم أن افتقاد تلك الطبقات لمنظماتها المستقلة سياسيا وأيديولوجيا، قد أبقاها على صلة واهية به أحيانًا، أو دون أي صلات على الإطلاق.

ولعب التهرؤ التنظيمي وليد العجز أو عدم الرغبة دوره في تأكيد الظاهرة؛ إذ كان الوفد راية فضفاضة ترفرف على زحام لا تعني جيدا بتنظيمه، إذ يرتبط التنظيم الجيد عادة بالبرنامج الصحيح، ونتيجة لغياب هذا البرنامج، فلم يكن للوفد كحزب منظمات جماهيرية نشطة في مواقع التجمعات الطبقية، وقد حرص دائما على أن يحكم سيطرته على منظمات الشرائح البرجوازية النشطة في المدن، وبالذات الطلبة، واعتمد على صفحة يؤثر من خلالها في جماهير المدينة ويستفزها للحركة حين يريد، عازفًا عن تنظيم الفلاحين وخائفًا من البروليتاريا، إلى الدرجة التي لم تشهد فيها مصر عنفًا كذلك الذي حدث إبان التهاب الثورة ضد المستعمرين، إلا عندما تصدَّت وزارة "**سعد زغلول**" لمواجهة الاعتصابات البروليتارية التي حدثت في الإسكندرية وغيرها، وحرص سعد زغلول في كل خطبة على تحذير العمال من اللجوء إلى الإضراب كأسلوب لتحقيق مطالبهم،

التي لم يعن الوفد أبدا بأن يتبناها، في حـين أن مشـروعات القوانين التي قُدمت للبرلمان الأول – وكانت أغلبيته وفدية – بتنظيم العلاقة بين أصحاب الأعمال والعمال، قد نامت هناك.

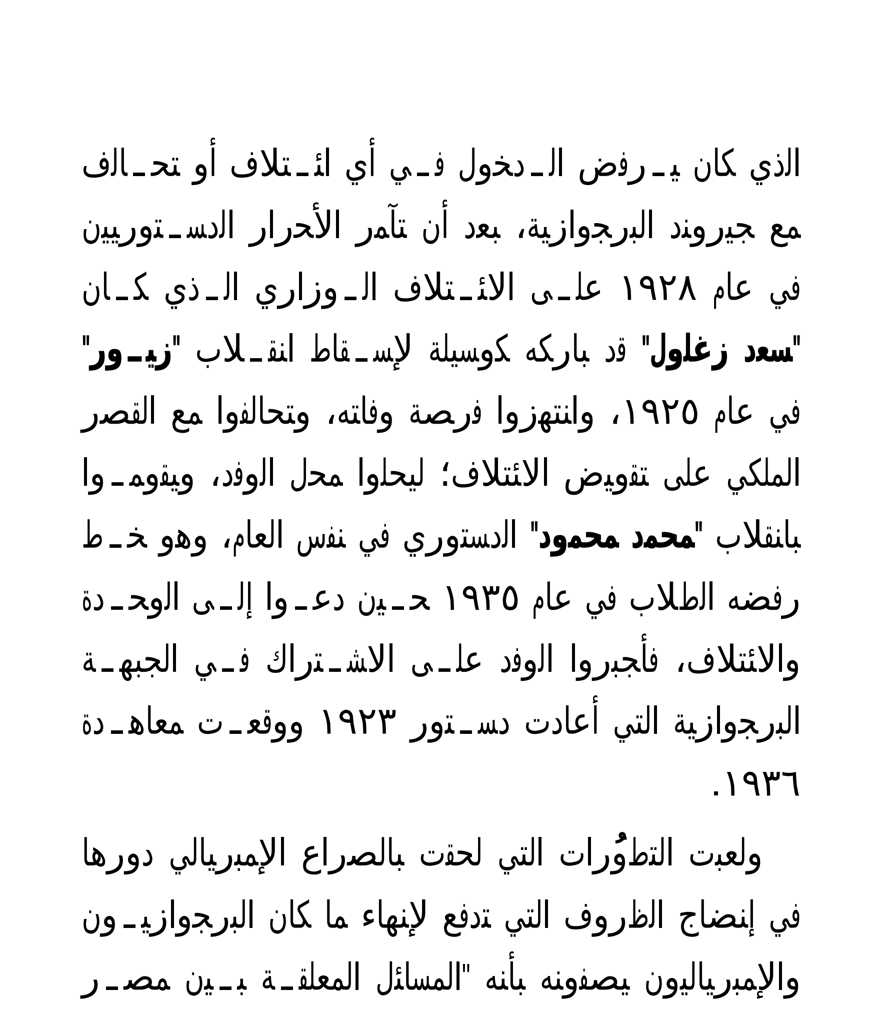
وبدلاً من ذلك حرصت البرجوازية على إجهاض الحركة النقابية، واستمرَّت في أسلوب فرض هيمنتها عليها، بتشكيل نقابات تابعة للوفد، يقودها محامون في أغلب الأحيان، تناجز النقابات المستقلة حقها في تمثيل الطبقة العاملة [١٥٤]. وهـي لعبة مارستها كل أجنحة البرجوازيـة، حتـى أن جيرونـد البرجوازية، زعموا لأنفسهم حق تمثيل الطبقة العاملة، عندما حاول "**الأحرار الدستوريين**" السيطرة على ما كـان يسـمى وقتذاك باتحاد نقابات عمال القطر المصـري عـن طريـق "**داود راتب**" أحد أعضائها، بل وأنشأ النبيل "**عبـاس حلـيم**" – أحد أعضاء الأسرة المالكة – حزبا للعمال.

وإذا كان من الجائز أن يقال إن قيادة الحركـة العماليـة المستقلة لم تكن ناضجة بالدرجة الكافية، وإن اليمينية الفكرية ويسارية المواقف، قد غلباها على أمرها [١٥٥]، فـإن ذلـك لا ينفي – بفرض صحته – أن حـدَّة الوفـد فـي مواجهـة تحركات العمال، كانت تتجاوز الموقف المطلوب للتنـاقض

بين صفوف الثورة، خاصة أنه لم يوجه هذا العنـف يومـا للعدو الرئيسي للبرجوازية وهو الاستعمار، ومن الضروري في كل الأحوال أن ينظر لهذا في ضوء موقف البرجوازيـة الثابت من عنف الطبقات الشعبية، سواء كان هذا العنف ضد الإمبريالية أو ضد الاستغلال.

والأرجح أن البرجوازية المصرية، قـد فهمـت مسـألة الجبهة وبرنامجها فهما لا يتجاوز سـقف وعيهـا المتـدني، ونموها الضعيف، ومن هنا استبدلتهم بتقديم رشاوٍ رخيصـة للفئات البرجوازية التي كانت أكثـر قـدرة علـى الـتحكم في حركتهم بحكم موسمية تلك الحركة، كالطلاب الذين كـان الوفد يعطيهم "تيسيرات فـي دخـول المـدارس، وإعفـاء من متأخرات الرسوم الدراسية، بل الاثنان آنـذاك احتياطيـا غير مباشر للقوى المناوئة للوفد، وخاصة السراي؛ ممـا زاد من إضعاف حزب البرجوازية التقليدي الكبير.

وجاء اصطدام الطلبة بـوزارة نسـيم فـي ١٤ نـوفمبر (تشـرين الثـاني) ١٩٣٥، بمثابـة الإعـلان الرسـمي عن انفضاض أقسام متزايدة منهم عن الوفد، وإدانتهم لتهادنه مع "**توفيق نسيم**"، حتى أنهم خرجوا على خط الوفد التقليدي



الذي كان يرفض الدخول في أي ائتلاف أو تحالف مع جيروند البرجوازية، بعد أن تآمر الأحرار الدستوريين في عام ١٩٢٨ على الائتلاف الوزاري الذي كان "**سعد زغلول**" قد باركه كوسيلة لإسقاط انقلاب "**زيور**" في عام ١٩٢٥، وانتهزوا فرصة وفاته، وتحالفوا مع القصر الملكي على تقويض الائتلاف؛ ليحلوا محل الوفد، ويقوموا بانقلاب "**محمد محمود**" الدستوري في نفس العام، وهو خط رفضه الطلاب في عام ١٩٣٥ حين دعوا إلى الوحدة والائتلاف، فأجبروا الوفد على الاشتراك في الجبهة البرجوازية التي أعادت دستور ١٩٢٣ ووقعت معاهدة ١٩٣٦.

ولعبت التطوُّرات التي لحقت بالصراع الإمبريالي دورها في إنضاج الظروف التي تدفع لإنهاء ما كان البرجوازيون والإمبرياليون يصفونه بأنه "المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا". وكانت إنجلترا قد خرجت من الحرب العالمية الأولى بمستعمراتها كاملة ومقدرتها على التصرُّف السلعي، إلا أن الولايات المتحدة كانت متفوقة في تصدير رأس المال وفي التجارة الخارجية، ومن ناحية أخرى كان ميزان القوى

العالمية يتغير لكي ينقض على التقسيم الذي حدث في أعقاب هزيمة ألمانيا في الحرب الأولى؛ إذ أسرع معدل التقدُّم في اليابان وبدأت ألمانيا تستعيد شبابها الاحتكاري، وبلغ فائض الإنتاج الصناعي في إيطاليا حدا يتطلب أسواقًا جديدة، وكان ذلك كله يبشر بأن الحرب العالمية الثانية لتقسيم الأسواق في الطريق.

وازداد الموقف عدة حين تعرَّضت الدول الرأسمالية لسنوات القحط خلال الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ – ١٩٣٢)، إذ أدَّى فائض الإنتاج الرأسمالي إلى انكماش في التجارة وإفلاس للمنشآت الصناعية، وبانتهاء تلك الأزمة نشبت الخلافات الحادة بين دول الاستعمار التقليدية وبين الباحثين عن مجال حيوي لتصريف منتجاتهم؛ ومن هنا كانت بريطانيا تودُّ تصفية ما كانت تعتبره مشاكل داخلية بالنسبة لإمبراطوريتها، ومنها مستعمراتها في الشرق العربي، فبدأت بمعاهدة العراق (١٩٣٠) ثم المعاهدة المصرية عام ١٩٣٦.

وحين نتناول بالتحليل مواقف أجنحة البرجوازية المصرية إبان المفاوضات، سيتضح لنا أن الخلاف كان اختلافًا

في الدرجة لا في النـوع، وإن انخفضـت نسـب النجـاح أحيانًا" [١٥٦]، وهي لعبة قامت بها كل أجنحـة البرجوازيـة، ولجأ إليها القصر الملكي عندما استثمر عوز طلاب الأزهر، الذين كانوا من أفقر الفئات الريفية، ممن دفعهـم الحرمـان إلى الإقبال على الدراسة فيه؛ لكي يتبلغوا بخبـز "الجرايـة" المجاني، فيدفعون به الجوع الذي عاشوه في قراهم، وكانـت جنيهات قليلة كفيلة بأن يشكل هؤلاء إحراجا شـديدا للوفـد، عندما أضربوا عن الدراسة في وزارة "**سعد زغلول**" الأولى (١٩٢٤)، ووزارة "**مصطفى النحاس**" الثانية (١٩٣٠)، لكي يحققوا للملك فؤاد رغبته في إسقاط حكومة الوفد [١٥٧].

على أن أبرز ملامح الانفضاض الطبقي للجبهة الوطنيـة التي أعطت ثورة ١٩١٩ صفتها كثورة، كان انسلاخ جماهير البرجوازية الصغيرة في المدن عنه، وخاصـة فـي نهايـة مرحلة مقاومته للانقلاب الدسـتوري الثالـث الـذي قـاده **إسماعيل صدقي**، وكانت معركة مقاومـة ذلـك الانقـلاب قد كبدت الوفد خسائر هائلة؛ إذ تعرّض أعضاؤه من أعيـان الريف والعمد والتجار للإضـرار بمصـالحهم الاقتصـادية المباشرة، في ظروف أزمـة اقتصـادية عالميـة سـاعدت

إسماعيل صدقي على توقيع عقوبات مست بشكل مباشر حق الملكية وقانون الربح، ولم يستطع الوفد أن يتصاعد بالمقاومة ليسقط ديكتاتورية "صدقي"، وما إن ظهرت في الأفق إمكانية للهدنة، باعتزال "**إسماعيل صدقي**" للوزارة، مع بقاء نظامه تحت قيادة "**عبد الفتاح يحيي**" ثم "**توفيق نسيم**"، حتى رفع الوفد رأيه المهادنة وأعلن "**مصطفى النحاس**" تأييده لوزارة نسيم بتصريحه المشهور: "نحن مبسوطون من هذه الوزارة". وحين عارضت "**روز اليوسف**" اتجاه الوفد للتهادن، قال مصطفى النحاس لصاحبتها:

إحنا تعبنا [(١٥٨)].

وهكذا تحرَّكت جماهير الطلاب، أنشط القوى التي كان الوفد يعتمد عليها، لكي تعمل مستقلة عن قيادته في النضال ضد حكم "**إسماعيل صدقي**" قد ألغاه قبل ذلك التاريخ بخمس سنوات، حين قام بانقلابه الدستوري عام ١٩٣٠.

وبذلك التحرُّك تأكد استقلال البرجوازية الصغيرة عن قيادة الوفد؛ مما أدَّى إلى تقوية منظماتها التي كانت قد تشكلت قبل ذلك بعدة سنوات، وأدَّى استقلالها إلى إضعاف الوفد من جانب، وإلى تحررها من رؤاه الليبرالية والقومية

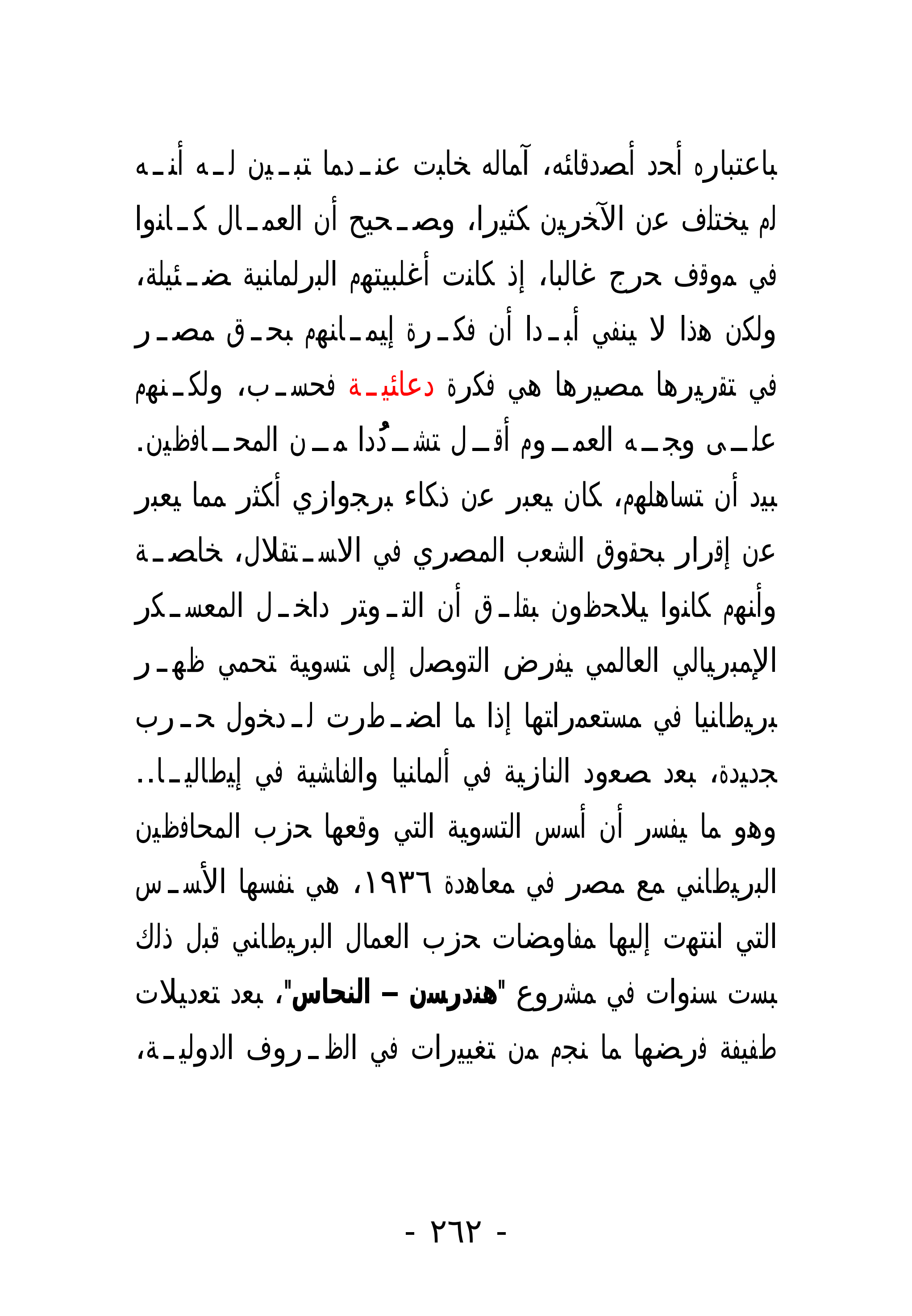
من الجانب الآخر، فاتجه قسم من البرجوازيين الصغار إلى إنشاء "الإخوان المسلمين" كدعوة ثيوقراطية تناجز اتجاهات الوفد العلمانية، بينما تكتلت العناصر القومية المتعصبة في جمعية "مصر الفتاة"؛ مما جعل تشدُد هذا الجناح أو ذاك يرجع لعوامل هي في معظمها خارج عن طبيعته وعن مطامحه.

وإذا كانت تحفظات فبراير الأربع هي موضوع المفاوضات فإن اثنتي عشر عاما من المفاوضة (١٩٢٤ – ١٩٣٦) شهدت تغير أطرافها المصرية والإنجليزية ولكنها لم تشهد تغيرا جوهريا يتجاوز سقف المساومة بين برجوازية ضعيفة، وإمبريالية قادرة:

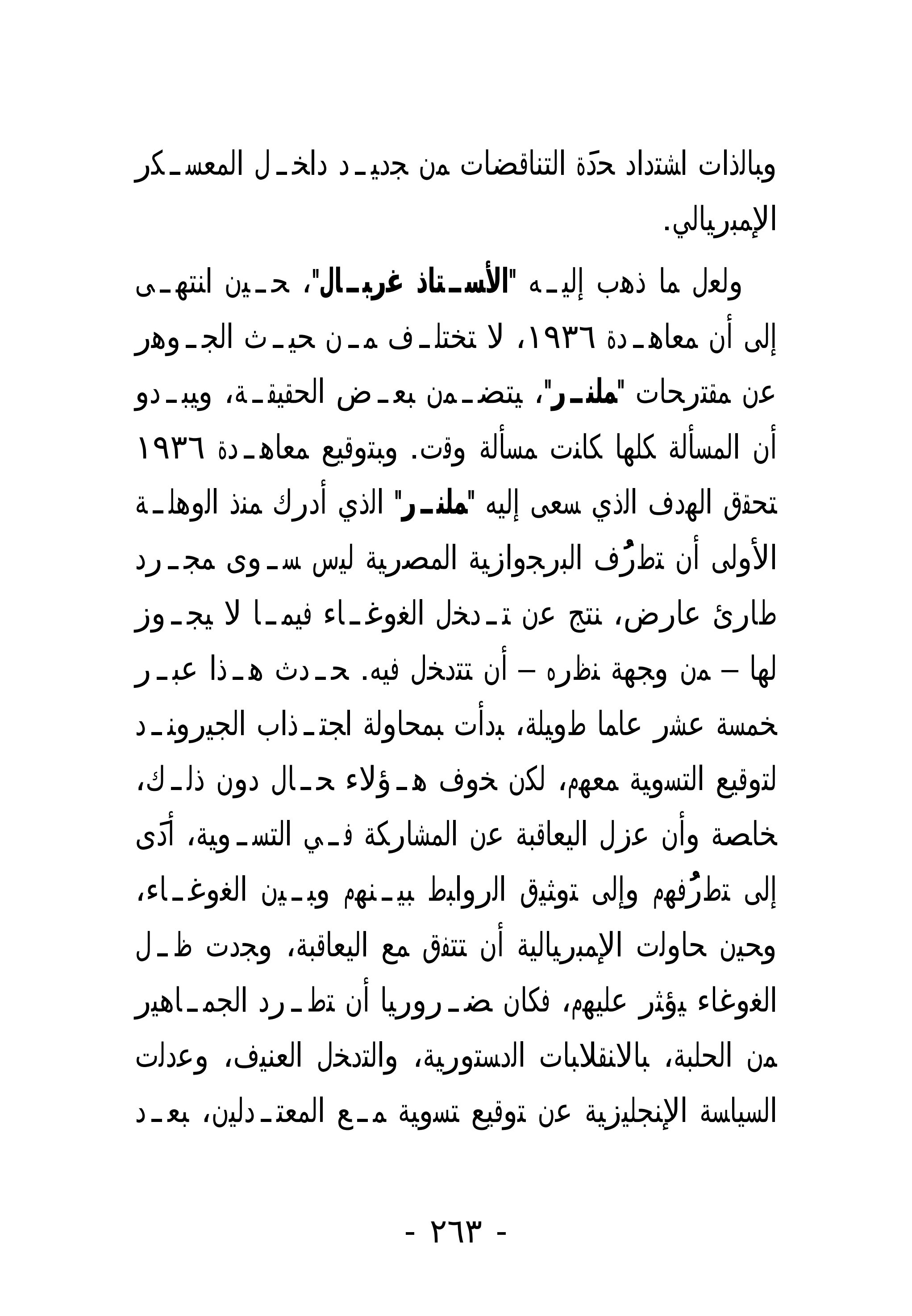
- فقد كانت المفاوضات الأولى – في عام ١٩٢٤ – بين الوفد المصري (سعد زغلول)، وحزب العمال البريطاني (ماكدونالد) [١٥٩].
- وكانت الثانية – في عام ١٩٢٧ – بين الحكومة المصرية الائتلافية (ثروت)، وحزب المحافظين (تشمبرلين) [١٦٠].

- أما الثالثة فقد تمت – عام ١٩٢٨ – بين الأحـرار الدستوريين في مصر (محمـد محمـود) وحـزب العمال البريطاني (هندرسن) [١٦١].
- ثم بقي الطرف البريطاني في المفاوضات الرابعـة – في عام ١٩٣٠ – على ما هو عليه، وحل الوفـد المصري (مصطفى النحاس) مكان الأحرار [١٦٢].
- أما المفاوضات التي جرت عام ١٩٣٦، فقـد مثـل مصر فيها جبهة وطنية ضمت جميـع الأحـزاب، ومثل بريطانيا حزب المحافظين.

وفي داخل الجبهة البريطانية، يلاحظ أن حـزب العمـال البريطاني لم يختلف موقفه كثيرا عـن موقـف المحـافظين بالنسبة للمطالب المصرية، وكـان "**سـعد زغلـول**" يعتقـد أن العمال يعطفون على قضية مصر، فاستقدم بعثة بريطانية تضمُ عددا من أعضاء حزب العمال في مجلس العموم لزيارة مصر، وألقـوا العديـد مـن التصـريحات فـي الهجـوم علــى المحــافظين، وكــان ذلــك أثنــاء مفاوضــات "**عدلي – كرزون**". كما أعلن "سعد" ابتهاجه الشـديد بتـولي المستر "**رامزي ماكدونالـد**" رئاسـة الحكومـة البريطانيـة



باعتباره أحد أصدقائه، آماله خابت عنـدما تبـين لـه أنـه لم يختلف عن الآخرين كثيرا، وصـحيح أن العمـال كـانوا في موقف حرج غالبا، إذ كانت أغلبيتهم البرلمانية ضـئيلة، ولكن هذا لا ينفي أبـدا أن فكـرة إيمـانهم بحـق مصـر في تقريرها مصيرها هي فكرة دعائيـة فحسـب، ولكـنهم علـى وجـه العمـوم أقـل تشـدُدا مـن المحـافظين. بيد أن تساهلهم، كان يعبر عن ذكاء برجوازي أكثر مما يعبر عن إقرار بحقوق الشعب المصري في الاسـتقلال، خاصـة وأنهم كانوا يلاحظون بقلـق أن التـوتر داخـل المعسـكر الإمبريالي العالمي يفرض التوصل إلى تسوية تحمي ظهـر بريطانيا في مستعمراتها إذا ما اضـطرت لـدخول حـرب جديدة، بعد صعود النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليـا.. وهو ما يفسر أن أسس التسوية التي وقعها حزب المحافظين البريطاني مع مصر في معاهدة ١٩٣٦، هي نفسها الأسـس التي انتهت إليها مفاوضات حزب العمال البريطاني قبل ذلك بست سنوات في مشروع "**هندرسن – النحاس**"، بعد تعديلات طفيفة فرضها ما نجم من تغييرات في الظـروف الدوليـة،



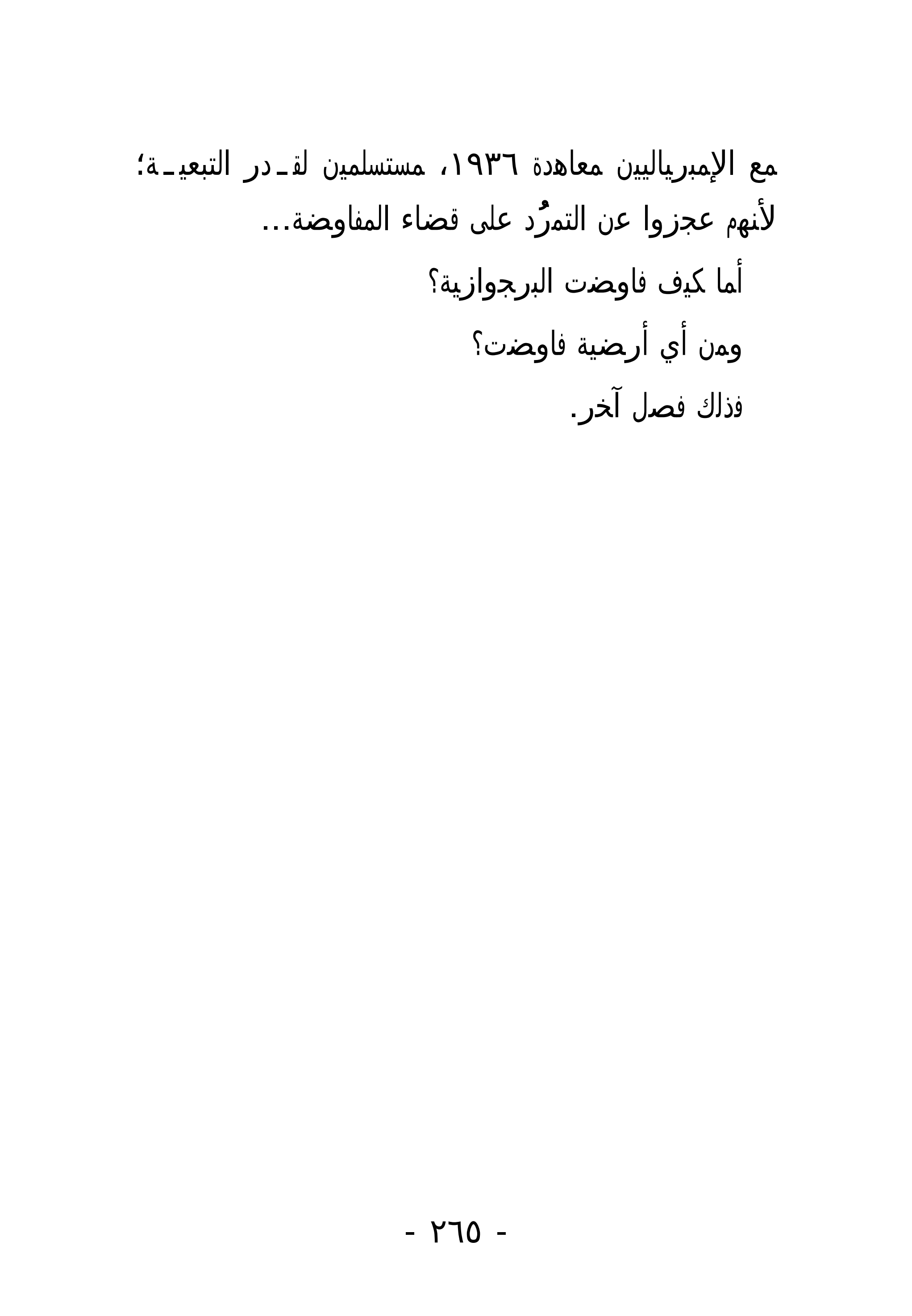
وبالذات اشتداد حدّة التناقضات من جديـد داخـل المعسـكر الإمبريالي.

ولعل ما ذهب إليـه "**الأسـتاذ غربـال**"، حـين انتهـى إلى أن معاهـدة ١٩٣٦، لا تختلـف مـن حيـث الجـوهر عن مقترحات "**ملنـر**"، يتضـمن بعـض الحقيقـة، ويبـدو أن المسألة كلها كانت مسألة وقت. وبتوقيع معاهـدة ١٩٣٦ تحقق الهدف الذي سعى إليه "**ملنـر**" الذي أدرك منذ الوهلـة الأولى أن تطرُّف البرجوازية المصرية ليس سـوى مجـرد طارئ عارض، نتج عن تـدخل الغوغـاء فيمـا لا يجـوز لها – من وجهة نظره – أن تتدخل فيه. حـدث هـذا عبـر خمسة عشر عاما طويلة، بدأت بمحاولة اجتـذاب الجيرونـد لتوقيع التسوية معهم، لكن خوف هـؤلاء حـال دون ذلـك، خاصة وأن عزل اليعاقبة عن المشاركة فـي التسـوية، أدّى إلى تطرُّفهم وإلى توثيق الروابط بيـنهم وبـين الغوغـاء، وحين حاولت الإمبريالية أن تتفق مع اليعاقبة، وجدت ظـل الغوغاء يؤثر عليهم، فكان ضـروريا أن تطـرد الجمـاهير من الحلبة، بالانقلابات الدستورية، والتدخل العنيف، وعدلت السياسة الإنجليزية عن توقيع تسوية مـع المعتـدلين، بعـد

أن أثبتت التجربة أن سيطرتهم علـى الجمـاهير الشـعبية ضعيفة، حتى لقد صورح "**محمد محمود**" – زعيم الأحـرار الدستوريين وقائد الانقلاب الدسـتوري الثـاني – بوضـوح بأن الحكومة الإنجليزية تفضل عقد المعاهـدة مـع حكومـة لها صفة الأغلبية، كما رفضت بريطانيـا أن توقـع تسـوية مع "**إسماعيل صدقي**" عندما تعـرَّض انقلابـه الدسـتوري لمقاومة جماهيرية نشطة، وكان سبب الـرفض أنـه أيضـا لا يمثل الأغلبية.

وحين نجحت الخطة الاستعمارية في الفت مـن عضـد اليعاقبة الذين لم يدركوا لحظة أن قـوتهم الحقيقيـة تكمـن في الجماهير الشعبية التي التفـت حـولهم، فعجـزوا عـن تنظيمها؛ لأن خوفهم منهـا لـم يكـن أقـل مـن خـوفهم من الاستعمار إن لم يكن أكثر، لأن عداءهم لها – فيما هـو واضح – كان أكثر من عدائهم له...

حين انفض التجمع الطبقي الذي قادته البرجوازية؛ لأنهـا – كما قال "**مصطفى النحاس**" – كانت قد تعبـت، سـاعتها اجتمعت أجنحة البرجوازيـة، اليعاقبـة والجيرونـد؛ لكـي يتفاهموا بالعقل والحكمة – كما توقع "**ملنـر**" – ويوقعـوا –



مع الإمبرياليين معاهدة ١٩٣٦، مستسلمين لقـدر التبعيـة؛ لأنهم عجزوا عن التمرُّد على قضاء المفاوضة...

أما كيف فاوضت البرجوازية؟

ومن أي أرضية فاوضت؟

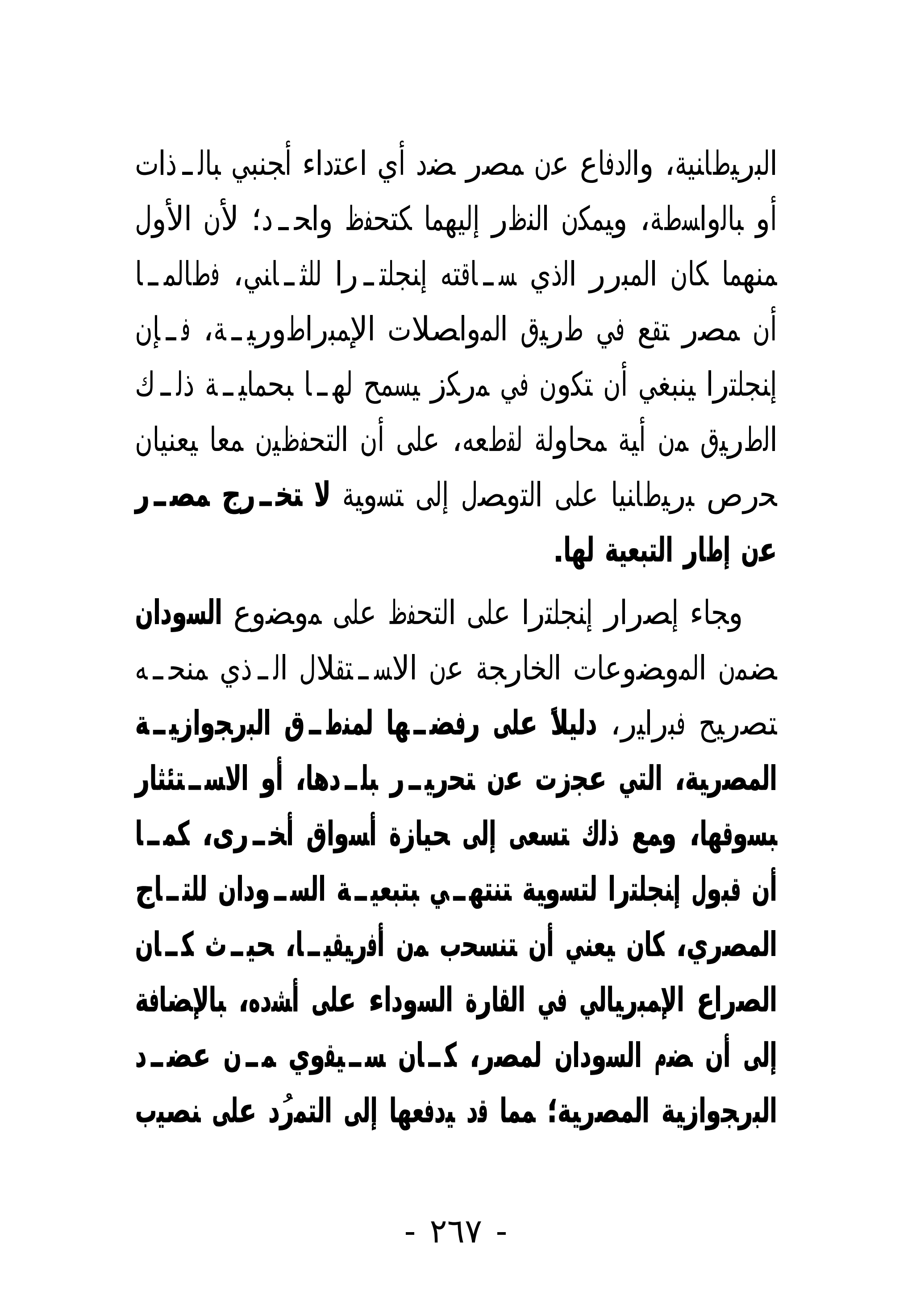
فذلك فصل آخر.

٤-... أسود من سني يوسف

صيغت تحفظات فبراير (شباط) ١٩٢٢ الأربـع بمكـر إمبريالي واضح. ويبدو أن تبرير **"اللنبي"** لشروطه المتعنتـة مع **"سعد زغلول"**، لا يعكس رؤية شخصية، فهو لم يتحـرَّج عن طلب نصف مليون جنيه ثمنًا لدم ضابط إنجليزي رفيـع الشأن كسردار الجيش المصري، دون أن يهتمَّ بوصف وزارة الخارجية البريطانية لفعلته بأنها "أمر مشين" معلنًا أنه لم يكن جادا في كل مطالبه، ولكنه تعنت؛ ليمكن بريطانيا من التنازل عن بعضها لحكومة مصرية تكون أكثر صـداقة للإنجليـز من وزارة **سعد زغلول**.

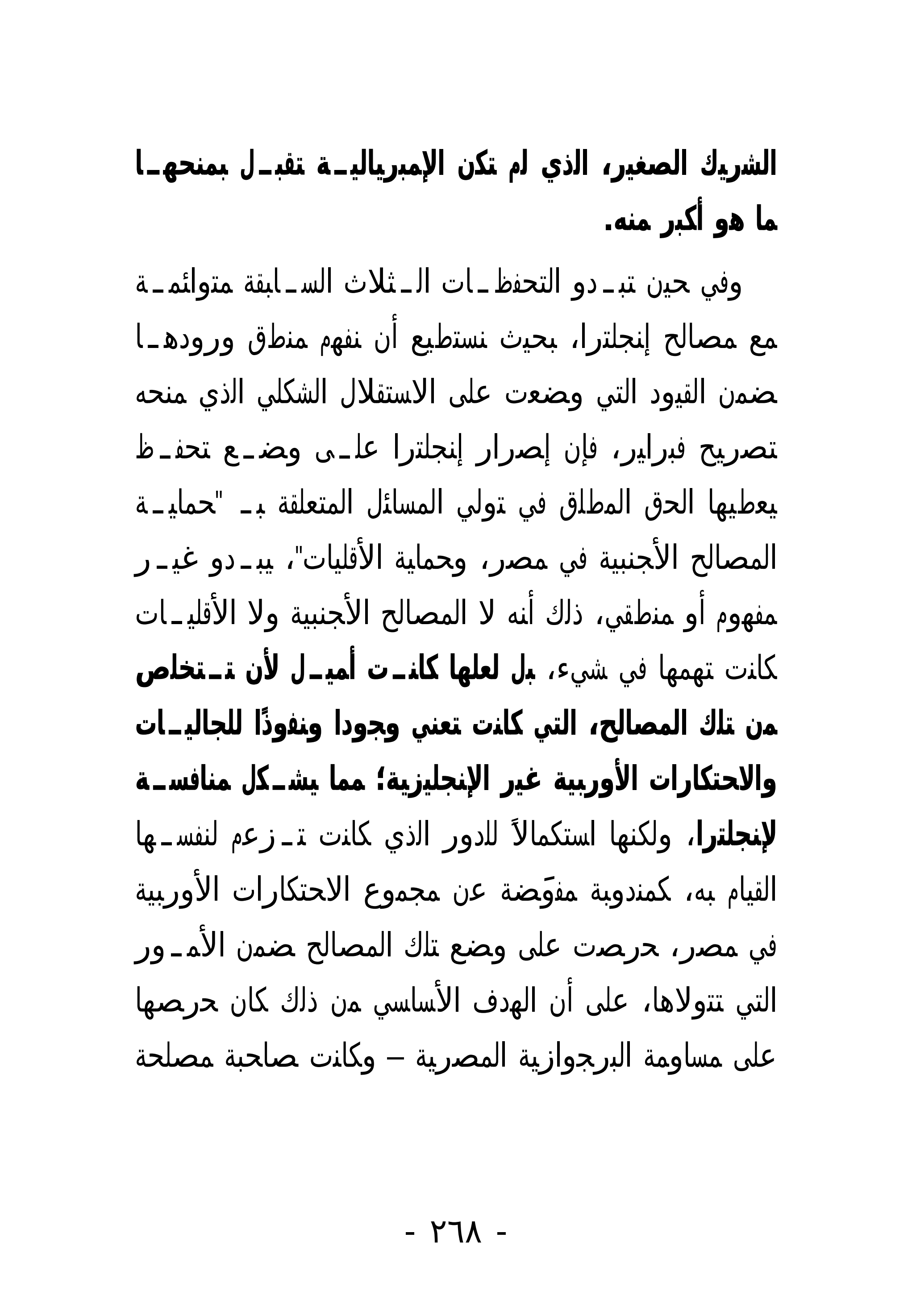
تلك مناورة اتبعها من صاغوا تحفظـات فبرايـر، التـي يكشف تحليلها وموقف الطرف البريطاني منها، عن أن واحدا على الأقل من التحفظات الأربع لم يكن يعني إنجلترا بشـكل جدي لكنه كان مـن ذلـك النـوع الـذي يمكـن التنـازل عنه لحكومة مصرية أكثر صداقة.

ولا جدال في أن اثنين من التحفظات كانا يعنيان إنجلتـرا بشكل جـدي، وهمـا: حمايـة مواصـلات الإمبراطوريـة

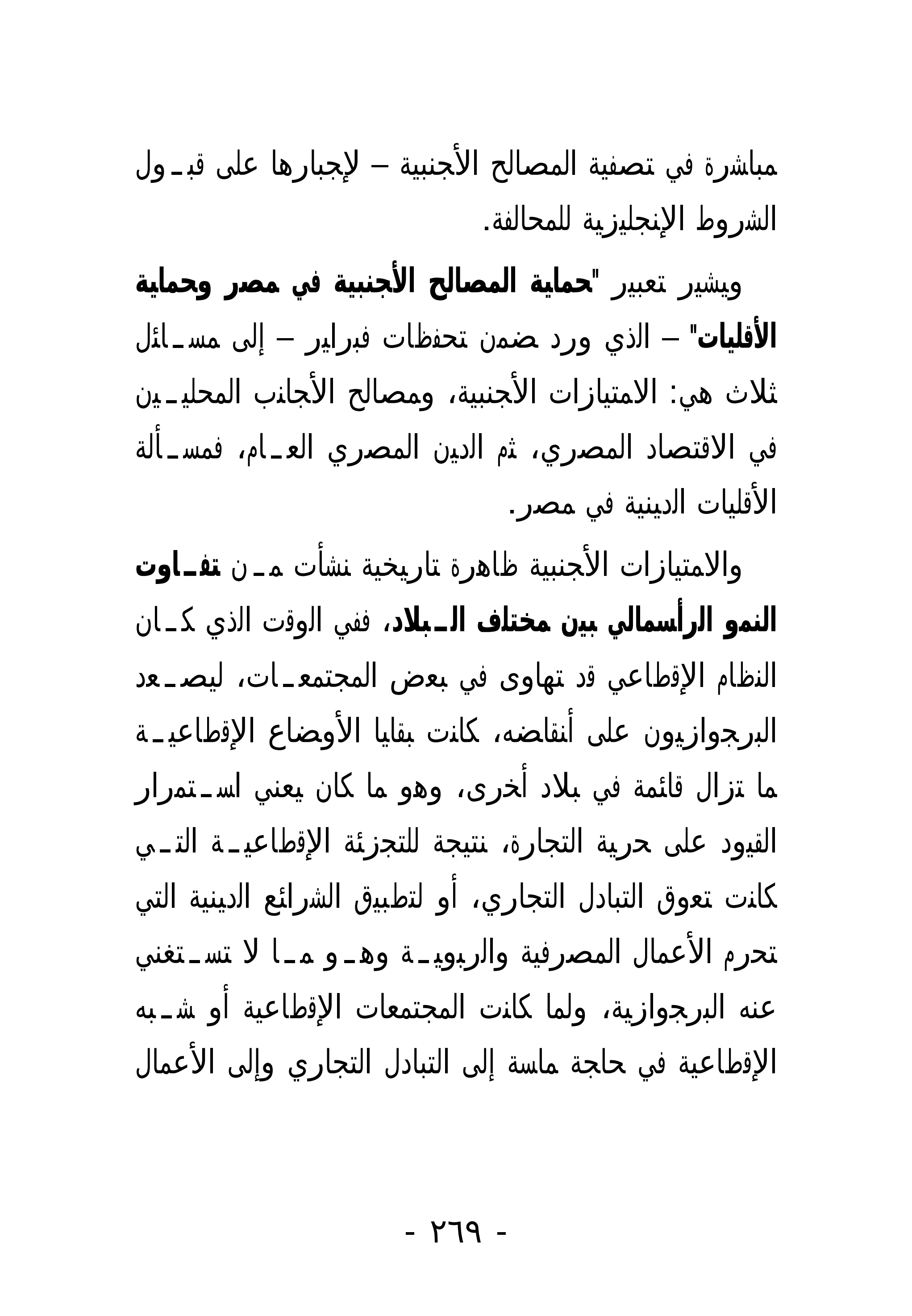


البريطانية، والدفاع عن مصر ضد أي اعتداء أجنبي بالـذات أو بالواسطة، ويمكن النظر إليهما كتحفظ واحـد؛ لأن الأول منهما كان المبرر الذي ساقته إنجلتـرا للثـاني، فطالمـا أن مصر تقع في طريق المواصلات الإمبراطوريـة، فـإن إنجلترا ينبغي أن تكون في مركز يسمح لهـا بحمايـة ذلـك الطريق من أية محاولة لقطعه، على أن التحفظين معا يعنيان حرص بريطانيا على التوصل إلى تسوية **لا تخـرج مصـر عن إطار التبعية لها.**

وجاء إصرار إنجلترا على التحفظ على موضوع **السودان** ضمن الموضوعات الخارجة عن الاسـتقلال الـذي منحـه تصريح فبراير، **دليلاً على رفضـها لمنطـق البرجوازيـة المصرية، التي عجزت عن تحريـر بلـدها، أو الاسـتئثار بسوقها، ومع ذلك تسعى إلى حيازة أسواق أخـرى، كمـا أن قبول إنجلترا لتسوية تنتهـي بتبعيـة السـودان للتـاج المصري، كان يعني أن تنسحب من أفريقيـا، حيـث كـان الصراع الإمبريالي في القارة السوداء على أشده، بالإضافة إلى أن ضم السودان لمصر، كـان سـيقوي مـن عضـد البرجوازية المصرية؛ مما قد يدفعها إلى التمرُّد على نصيب**


الشريك الصغير، الذي لم تكن الإمبرياليـة تقبـل بمنحهـا ما هو أكبر منه.

وفي حين تبـدو التحفظـات الـثلاث السـابقة متوائمـة مع مصالح إنجلترا، بحيث نستطيع أن نفهم منطق ورودهـا ضمن القيود التي وضعت على الاستقلال الشكلي الذي منحه تصريح فبراير، فإن إصرار إنجلترا علـى وضـع تحفـظ يعطيها الحق المطلق في تولي المسائل المتعلقة بـ "حمايـة المصالح الأجنبية في مصر، وحماية الأقليات"، يبـدو غيـر مفهوم أو منطقي، ذلك أنه لا المصالح الأجنبية ولا الأقليـات كانت تهمها في شيء، **بل لعلها كانـت أميـل لأن تـتخلص من تلك المصالح، التي كانت تعني وجودا ونفوذًا للجاليـات والاحتكارات الأوربية غير الإنجليزية؛ مما يشـكل منافسـة لإنجلترا**، ولكنها استكمالاً للدور الذي كانت تـزعم لنفسـها القيام به، كمندوبة مفوَضة عن مجموع الاحتكارات الأوربية في مصر، حرصت على وضع تلك المصالح ضمن الأمـور التي تتولاها، على أن الهدف الأساسي من ذلك كان حرصها على مساومة البرجوازية المصرية – وكانت صاحبة مصلحة



مباشرة في تصفية المصالح الأجنبية – لإجبارها على قبـول الشروط الإنجليزية للمحالفة.

ويشير تعبير "**حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات**" – الذي ورد ضمن تحفظات فبراير – إلى مسـائل ثلاث هي: الامتيازات الأجنبية، ومصالح الأجانب المحليـين في الاقتصاد المصري، ثم الدين المصري العـام، فمسـألة الأقليات الدينية في مصر.

والامتيازات الأجنبية ظاهرة تاريخية نشأت مـن **تفـاوت النمو الرأسمالي بين مختلف الـبلاد**، ففي الوقت الذي كـان النظام الإقطاعي قد تهاوى في بعض المجتمعـات، ليصـعد البرجوازيون على أنقاضه، كانت بقايا الأوضاع الإقطاعيـة ما تزال قائمة في بلاد أخرى، وهو ما كان يعني اسـتمرار القيود على حرية التجارة، نتيجة للتجزئة الإقطاعيـة التـي كانت تعوق التبادل التجاري، أو لتطبيق الشرائع الدينية التي تحرم الأعمال المصرفية والربويـة وهـو مـا لا تسـتغني عنه البرجوازية، ولما كانت المجتمعات الإقطاعية أو شـبه الإقطاعية في حاجة ماسة إلى التبادل التجاري وإلى الأعمال

المصـرفية، فقـد اضـطرت لمـنح الأجانـب امتيـازات أو استثناءات من القواعد القانونية أو العرفية السائدة فيها.

ولأن الإمبراطورية العثمانيـة كانـت تطبـق الشـريعة الإسلامية التي تمتزج فيها العبادات والمعاملات، فقد عـزف التجار والمصرفيون والصـناع الأوربيـون عـن الـدخول في أنشطة اقتصادية واسعة بها، واشترطوا لذلك أن يتمتعـوا بقسط وافر من الحرية؛ وذلك بعدم إرغامهم علـى القبـول بأحكام الشريعة الإسلامية أساسا للمعاملات التـي تقتضـيها الحياة المدنية والتجارية.

النظر إلى أن تلقيب الملك بلقب "ملك مصـر والسـودان" منافٍ لتصريح ٢٨ فبرايـر (شـباط) ١٩٢٢، وتحفظاتـه، ومن هنا عدلت المادتان اللتـان وضـعتهما اللجنـة بشـأن السودان، فاقتصرتا على أن "يتقرر اللقب الذي يكون لملـك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائي في السودان" (مادة ١٦٠) وعلى "أن يقتصر على مصر فقط على أن لا يخل ذلك بحقوقها في السودان" (مادة ١٥٩).

دخل الدستور كعامل أساسي في الصراع بين البرجوازية والاستعمار، وظل مرتبطًا بتحفظـات فبرايـر مـن جهـة

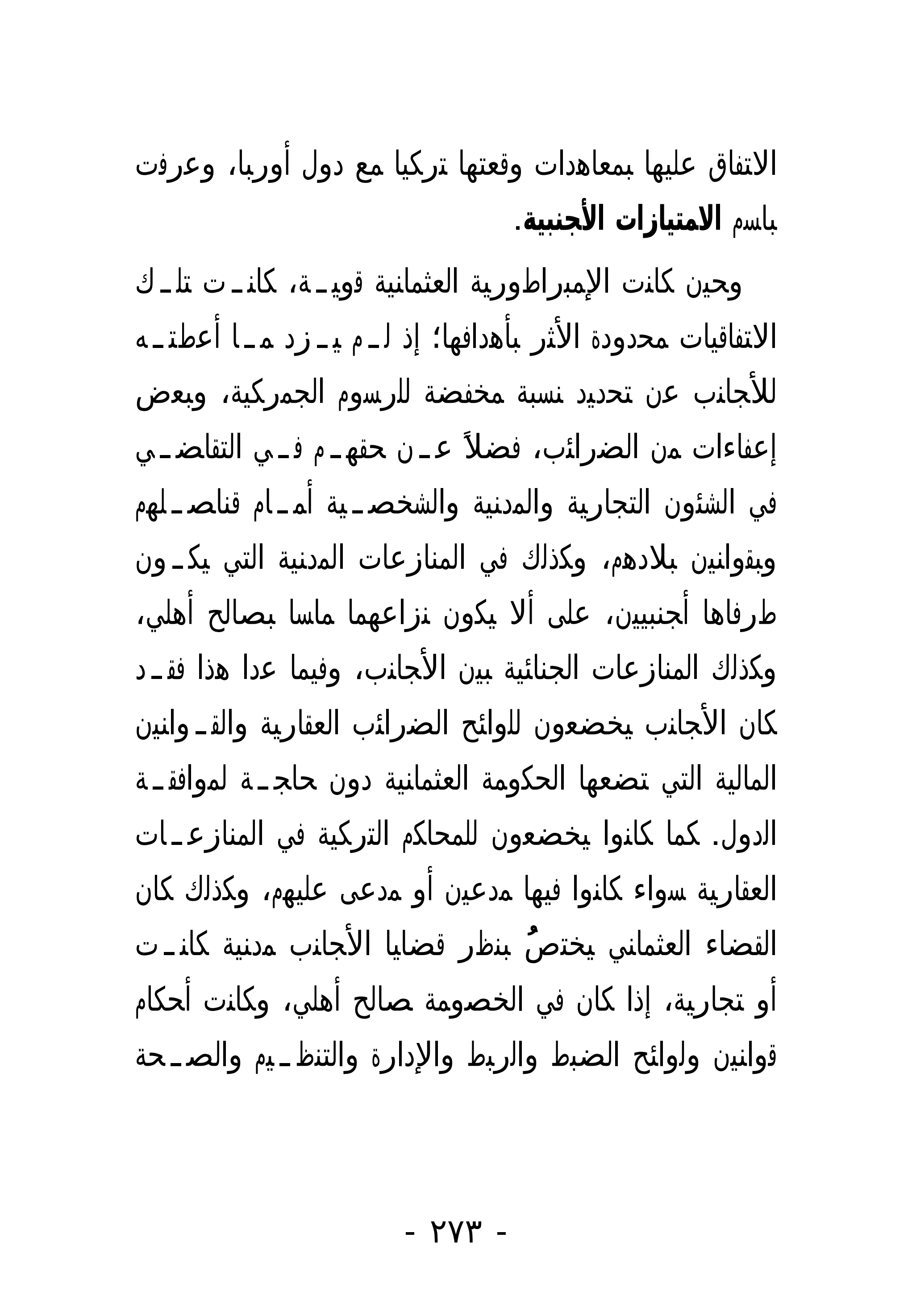
وبأسلوب المفاوضة من الجهة الأخرى، حتى إن الانقلابـات الدستورية الثلاثة التي حدثت في مرحلـة نشـوء وانهيـار تحفظات فبراير (١٩٢٢ – ١٩٣٩)، وهي انقلابات "**زيـور**" و"**محمد محمود**" و"**إسماعيل صدقي**"، كانت نتيجة متلازمـة لفشل مرحلة من مراحل المفاوضات؛ فحين فشلت مفاوضات "**زغلول – مكدونالد**"، حدث انقلاب "**زيور**"، وجـاء انقـلاب "**محمد محمود**" نتيجة لفشل مفاوضات "**ثروت – تشمبرلين**"، وقام "**إسماعيل صدقي**" بانقلابـه الدسـتوري عقـب فشـل مفاوضات "**النحاس – هندرسن**".

ويكفي للتدليل على أهمية الدستور كعامل فـي الصـراع أن نذكر أن الوزارة الدستورية الأولـى، هـي وبرلمانهـا، لم تمارس الحكم سوى تسعة أشهر، انتهت بمقتل "**السردار**"، وبتشكيل وزارة "زيور" لإنقاذ مـا يمكـن إنقـاذه، فعطلـت الدستور ثم حلت البرلمـان فـي يـوم انعقـاده، لانتخابـه "**سعد زغلول**" رئيسا له؛ وبذلك ضرب الدستور في صميمه، إذ إنه كـان يمنـع حـل المجلـس لـنفس السـبب أكثـر من مرة [١٤٠]، وظل الدستور معطلاً حتـى عـاد البرلمـان الائتلافي في عام ١٩٢٦، واستمرَ حوالي العـامين، حتـى

عطل "**محمد محمود**" الحيـاة النيابيـة عـام ١٩٢٨ [١٤١]، وعاد الدستور بعد ستة عشر شهرا ليستمرَّ ثمانية شهور فقط، ويقع انقلاب "**إسماعيل صدقي**" الذي استمرَّ حـوالي خمـس سنوات [١٤٢]. فالدستور لم يطبق طول الفترة بـين صـدوره وتوقيع معاهدة ١٩٣٦ سوى حوالي ثلاث سنوات.

وإذا كان الانقلاب على الدستور، محصلة للصراع بـين البرجوازيين اليعاقبة والبرجوازيين الجيروند فـي الـداخل، على شروط التسوية مع الإمبرياليين، فإن هؤلاء لم يكونـوا بعيدين عن ساحة الصراع، وكان واضحا أن القدر المحـدود من المشاركة في السلطة الذي سـمحوا بـه للبرجوازيـة، لا يعني القبول بتصرُّفات تتجاوز حـدوده، أو تنفـي طـابع السلطة السياسية لتصبح سلطة البرجوازية وحدها.. ومن هنا اضطروا للتدخل العنيـف لتنبيـه البرجوازيـة المصـرية إلى طبيعة العلاقات التي يفرضها تصريح فبراير، ولموازين القوى بين هؤلاء وأولئك.

وتشجيعا لهم على الاستثمار استثنى سلاطين **آل عثمـان** الأوربيون من بعض القواعد والقوانين لكي يقوموا بنشاطهم التجاري والمصرفي دون خوف، وهي الاستثناءات التي تـمَ



الاتفاق عليها بمعاهدات وقعتها تركيا مع دول أوربا، وعرفت باسم **الامتيازات الأجنبية**.

وحين كانت الإمبراطورية العثمانية قوية، كانت تلك الاتفاقيات محدودة الأثر بأهدافها؛ إذ لم يزد ما أعطته للأجانب عن تحديد نسبة مخفضة للرسوم الجمركية، وبعض إعفاءات من الضرائب، فضلاً عن حقهم في التقاضي في الشئون التجارية والمدنية والشخصية أمام قناصلهم وبقوانين بلادهم، وكذلك في المنازعات المدنية التي يكون طرفاها أجنبيين، على ألا يكون نزاعهما ماسا بصالح أهلي، وكذلك المنازعات الجنائية بين الأجانب، وفيما عدا هذا فقد كان الأجانب يخضعون للوائح الضرائب العقارية والقوانين المالية التي تضعها الحكومة العثمانية دون حاجة لموافقة الدول. كما كانوا يخضعون للمحاكم التركية في المنازعات العقارية سواء كانوا فيها مدعين أو مدعى عليهم، وكذلك كان القضاء العثماني يختصُّ بنظر قضايا الأجانب مدنية كانت أو تجارية، إذا كان في الخصومة صالح أهلي، وكانت أحكام قوانين ولوائح الضبط والربط والإدارة والتنظيم والصحة

والجنايات والعقوبـات العثمانيـة تطبـق علـى الأجانـب، ويتساوون في الخضوع لها مع رعايا الدول العثمانية.

وسمحت مصر – باعتبارها عثمانية يومذاك – للأجانـب بممارسة النشاط التجاري والمصرفي فـي تلـك الحـدود، مع تطرُّف أوجبه إما ضـعف حكومـاتهم أو حاجـة تلـك الحكومات الماسة في حالة قوتها – كما كان الحال في حكـم "محمد علي"– إلى الأجانب، لاستكمال النقص في الكفـاءات الوطنية أو تنفيذ بعض الإنشاءات.

على أن تلك الحكومات – بتعبير رئيس النظار المصري "**نوبار باشا**" في مذكراته عـن الامتيـازات – قـد بالغـت في حرصها على تسهيل إقامة الأجانب فيها، حتى أصـبحت بمرور الأيام "بلا سلطان عليهم"، بل وتحوَلـت الامتيـازات الأجنبية من حقوق تعاهدية محدودة بحدود كـل المعاهـدات والقوانين، إلى حقوق تفرضها العادات والتقاليد التي وسـعت في نطاقها، حتى أصبح المواطنون المصريون بعد انتشارها – يقول "**نوبـار**" في مذكراته – "بلا مرجـع ثابـت للعـدل يرجعون إليه في معاملاتهم مع الأجانب". وفي ظل ضـعف الحكومات المصرية انتزع القناصل سلطة الحكم فيما يقترفه

رعاياهم من الجرائم التي تقع ضـد المصـريين، وأصـبح على هؤلاء أن يرفعوا أي دعوى ضد الأجانب لدى قناصلهم، وأن يرفع الأجانب الدعاوى عليهم لـدى هـؤلاء القناصـل أيضا، بل إن الأجانب كانوا يقاضون الحكومة المصرية ذاتها أمام المحاكم القنصلية، ثم ما لبـث الضـعف الـذي شـمل الحكومة المصرية نتيجة للنفوذ المتزايد لممثلي الرأسـماليات الأوربية الذين كانوا يزحمون مصر في عهـد "**إسـماعيل**"، أن أدّى إلى أن أصبح القناصل – كمـا يقـول "**لانـدرز**" – مستعدون للدفاع عن أي شخص سواء كان أجنبيا أو مصريا مقابل مبلغ من المال، وأصبح لكل دولة غربية قائمة بأسماء من تشملهم بالحماية الدائمة أو المؤقتة، وأصبح جواز السفر سلعة تجاريـة أكثـر منـه تحقيـق للشخصـية أو إثبـات للجنسية [١٦٣]، ووصل الأمـر إلـى الحـد الـذي أصـبح فيه المصريون أنفسهم يحتمـون مـن أسـاليب حكومـاتهم الاستبدادية بالدخول في حماية الامتيازات الأجنبية لأي دولة أوروبية.

وفي محاولة لإصلاح هذا الوضع تبنت حكومة "**نوبـار**" – في عهد "**الخديو إسـماعيل**" – مطلـب إنشـاء المحـاكم

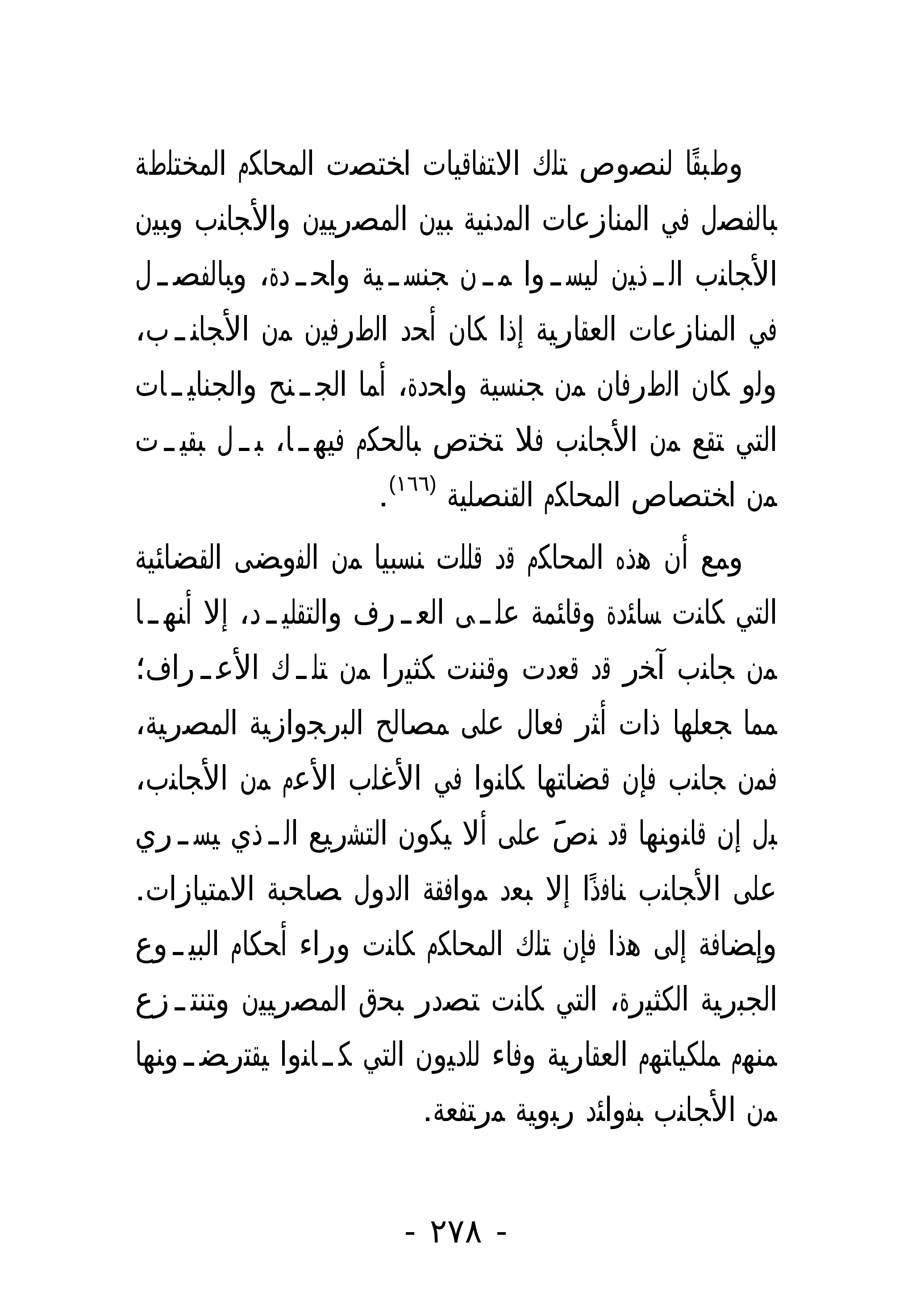
المختلطة وهو ما فرضته – بالدرجـة الأولـى – **مصـالح البرجوازية المصرية التي كانت تتبلور آنذاك**، والتي طرحت نفسها بعد هذا التاريخ بسنوات قليلة في الثورة العرابية.

وفي أولى مذكراته التي قدّمها نوبار إلى الخديو إسماعيل بشأن عدم وجود سلطة قضائية مستقلة، ربط – بوضـوح – **بين ضرورتها، وبين تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبـي.** فقد ذكر في تقريره ذاك – وهو مؤرخ فـي عـام ١٨٦٧ – أن "الحكومة المصرية تشعر من جهة أن النجـاح لا يمكـن أن يأتيها إلا من أوربا، وتودُّ أن تنفـع العنصـر الأوربـي وأن تنتفع به، وأن تعهد إليه في أعمالها العظيمة، وأن تجعله أساس زراعتها وتجارتها، وتـودُّ أن تـدعو إليهـا رءوس الأموال منهم لتفوض إليهم مهمات نافعة ذات جدوى". وأشار إلى أن ذلك لا يمكن أن يتمّ – مع ضمان عدم نزح الأوربيين لثروة البلاد – إلا بـ "إنشاء نظام عدلي حسن يجعل لأوربا كل الضمانات التي يحق لها أن تطالب بها" [(١٦٤)].

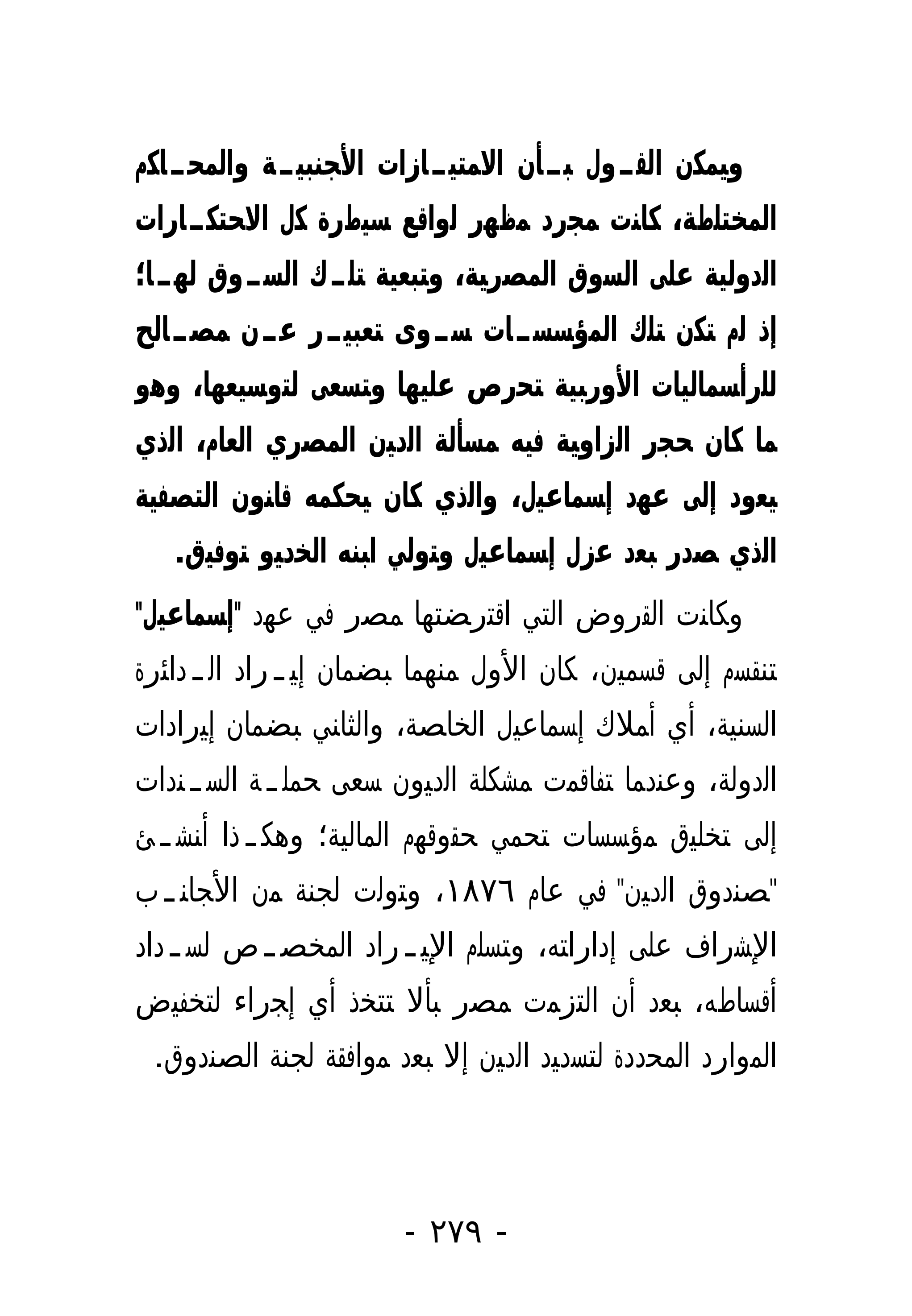
وقد ربطت مذكرة "نوبار" الثانية – كتبهـا فـي مـارس (آذار) ١٨٨١ – **بين وجود قضاء خاص بالأجانـب وآخـر خاص بالمصريين، وبين تشـجيع الاسـتثمار الرأسـمالي،**

وطالب بإنشاء محـاكم أهليـة؛ لأن الافتقـاد لمـا أسـماه "الهيئة العدلية" يؤثر تأثيرا ضارا على الاقتصـاد المصـري "**إذ البين الواضح أن ابن الوطن المصري لا يسـتثمر مـا عنده من المال ولا يجازف به في المشاريع، وعلى الجملـة لا يستخدمه ولا يتداوله؛ لأنه يرى تخبئته آمن له وأضمن، ثم إن الأوربي أيضا لا يرى مصالحه ورأس ماله في أمان" وضمان؛ لأن الوطني الذي يعامله لم يكن في مـأمن مثلـه لدى الحكومة والموظفين.** هذا بالإضافة إلى أن "الأوربيـين كانوا يظلمون الوطني ويستنزفون خيـره دون أن يسـتطيع استعادة حقوقه؛ لأن أبواب العدل كانت موصدة فـي وجهـه عند معاملته" (١٦٥).

وهكذا فرضت **مصالح الاسـتثمار الرأسـمالي**، إنشـاء "المحاكم المختلطة" لتتولى تطبيـق الامتيـازات الأجنبيـة، بموجب اتفاقية وقعت في عام ١٨٧٦ بين مصـر وخمسـة عشر دولة أجنبية هي: أمريكا، والنمسا، والمجر، وبلجيكـا، والدنمارك، وفرنسا، وألمانيا، وإنجلترا، واليونان، وهولنـدا، وإيطاليا، والبرتغال، وروسيا، والسويد، وإسبانيا، والنرويج.


وطبقًا لنصوص تلك الاتفاقيات اختصت المحاكم المختلطة بالفصل في المنازعات المدنية بين المصريين والأجانب وبين الأجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة، وبالفصل في المنازعات العقارية إذا كان أحد الطرفين من الأجانب، ولو كان الطرفان من جنسية واحدة، أما الجنح والجنايات التي تقع من الأجانب فلا تختص بالحكم فيها، بل بقيت من اختصاص المحاكم القنصلية (١٦٦).

ومع أن هذه المحاكم قد قللت نسبيا من الفوضى القضائية التي كانت سائدة وقائمة على العرف والتقليد، إلا أنها من جانب آخر قد قعدت وقننت كثيرا من تلك الأعراف؛ مما جعلها ذات أثر فعال على مصالح البرجوازية المصرية، فمن جانب فإن قضاتها كانوا في الأغلب الأعم من الأجانب، بل إن قانونها قد نصَّ على ألا يكون التشريع الذي يسري على الأجانب نافذًا إلا بعد موافقة الدول صاحبة الامتيازات. وإضافة إلى هذا فإن تلك المحاكم كانت وراء أحكام البيوع الجبرية الكثيرة، التي كانت تصدر بحق المصريين وتنتزع منهم ملكياتهم العقارية وفاء للديون التي كانوا يقترضونها من الأجانب بفوائد ربوية مرتفعة.



ويمكن القول بأن الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة، كانت مجرد مظهر لواقع سيطرة كل الاحتكارات الدولية على السوق المصرية، وتبعية تلك السوق لها؛ إذ لم تكن تلك المؤسسات سوى تعبير عن مصالح للرأسماليات الأوربية تحرص عليها وتسعى لتوسيعها، وهو ما كان حجر الزاوية فيه مسألة الدين المصري العام، الذي يعود إلى عهد إسماعيل، والذي كان يحكمه قانون التصفية الذي صدر بعد عزل إسماعيل وتولي ابنه الخديو توفيق.

وكانت القروض التي اقترضتها مصر في عهد "**إسماعيل**" تنقسم إلى قسمين، كان الأول منهما بضمان إيراد الدائرة السنية، أي أملاك إسماعيل الخاصة، والثاني بضمان إيرادات الدولة، وعندما تفاقمت مشكلة الديون سعى حملة السندات إلى تخليق مؤسسات تحمي حقوقهم المالية؛ وهكذا أنشئ "صندوق الدين" في عام ١٨٧٦، وتولت لجنة من الأجانب الإشراف على إداراته، وتسلم الإيراد المخصص لسداد أقساطه، بعد أن التزمت مصر بألا تتخذ أي إجراء لتخفيض الموارد المحددة لتسديد الدين إلا بعد موافقة لجنة الصندوق.

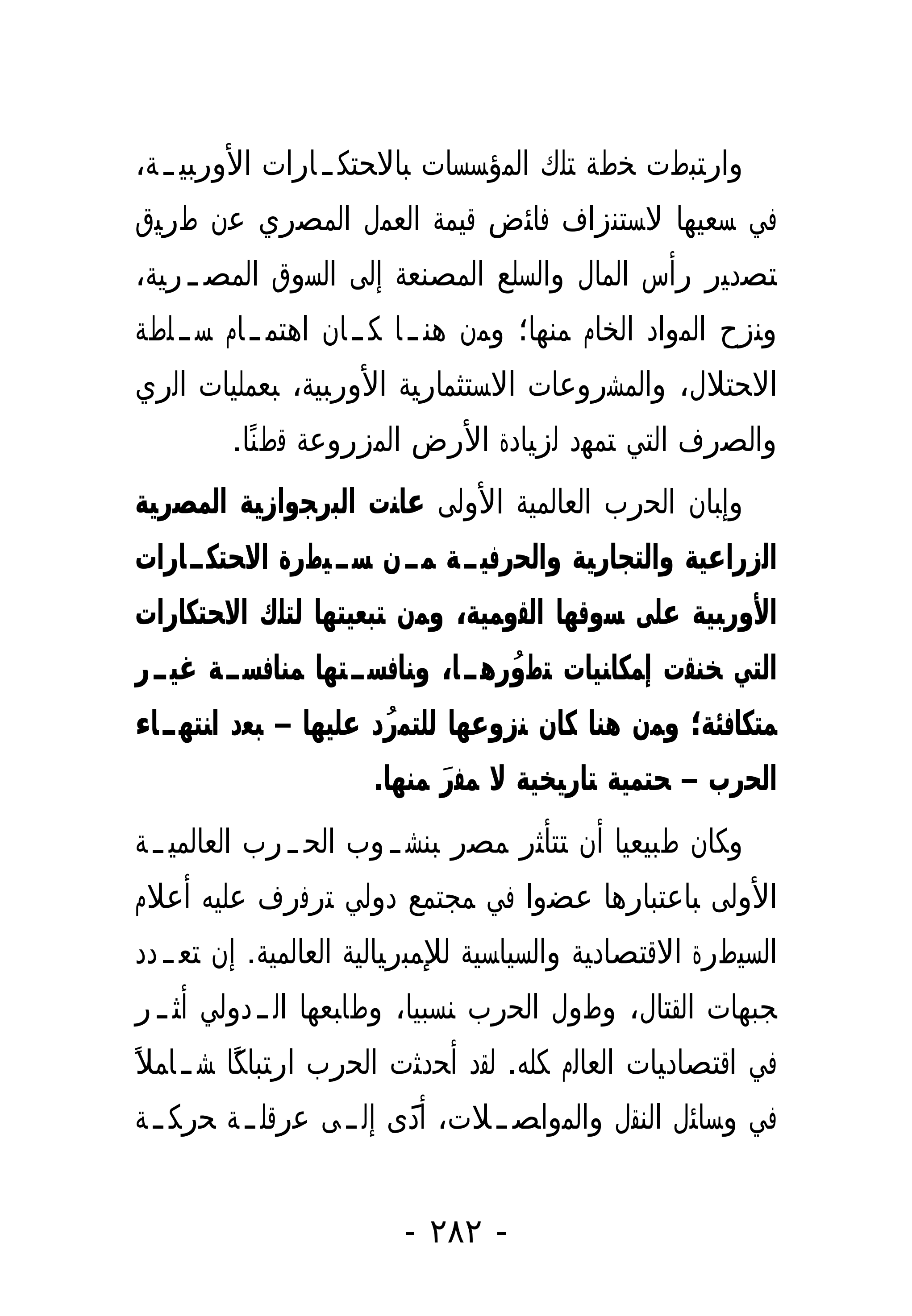
وتبع ذلك توحيد الدين المصري بناء على مشورة بعثـة "**كييف**" الإنجليزية؛ فأصبح دينًا موحدا قدره ٩١ مليون جنيه بفائدة موحدة٧ ٪ لمدة ٦٥ سنة، وإنشـاء مجلـس للمراقبـة المالية يختصُ بالتفتيش على جميع الإيـرادات، ومراجعـة حسابات الحكومة.

وبصدور قانون التصفية (١٨٨٠) في بداية عهد الخـديو "**محمد توفيق**"، انتقل موضوع الدين انتقالـة كيفيـة هامـة؛ إذ تضمن أن تحل الدول الأوربية محل الدائنين من رعاياها، وأن يكون لتلك الدولة الحق في مفاوضة الحكومة المصـرية في كل ما يتعلق بالتسويات المقبلة؛ وبهذا تحوَلت ديون مصر من ديون لبعض الأفراد والبيوتات المالية الأجنبية إلى ديون لعدد من الدول الأجنبية، وهو ما أعطى تلـك الـدول حـق أن تتدخل في سياسة مصر المالية بشـكل أكثـر وضـوحا. وقد تبع هذا توقيع الاتفاق الودي متضمنًا الاعتـراف بـأن الإدارة الإنجليزية في مصر مكلفة بالعمل على تسديد الديون للدول الأجنبية.

وفي ظل الأوضاع التي تخلقت لحماية أصحاب القروض، ازداد اندفاع الرأسماليات الأوربيـة لتصـدير رأس المـال

المصري إلى مصـر؛ إذ شـجع شـره الخـديو إسـماعيل للاقتراض عددا من البيوت الماليـة الإنجليزيـة والأوربيـة على فتح فـروع لهـا فـي مصـر؛ لكـي تكـون قريبـة من حكومتها، فتسدُ حاجتها إلى الاقتراض، حتـى أن البنـك المصري الإنجليزي أنشأ فرعا في مصر برأسـمال قـدره مليون جنيه، وبعد سنة واحدة قدَم قرضا لإسـماعيل، قـدره ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه، وتبع هـذا إنشـاء البنـك العثمـاني الإمبراطـوري (١٨٦٧)، واقتـرض إسـماعيل منه في نفس سنة إنشائه مليونين من الجنيهات، ثـم تـوالى إنشاء بنوك: الإسكندرية التجاري، والبنك الفرنسي المصري، والكريدي ليونيه... إلخ.

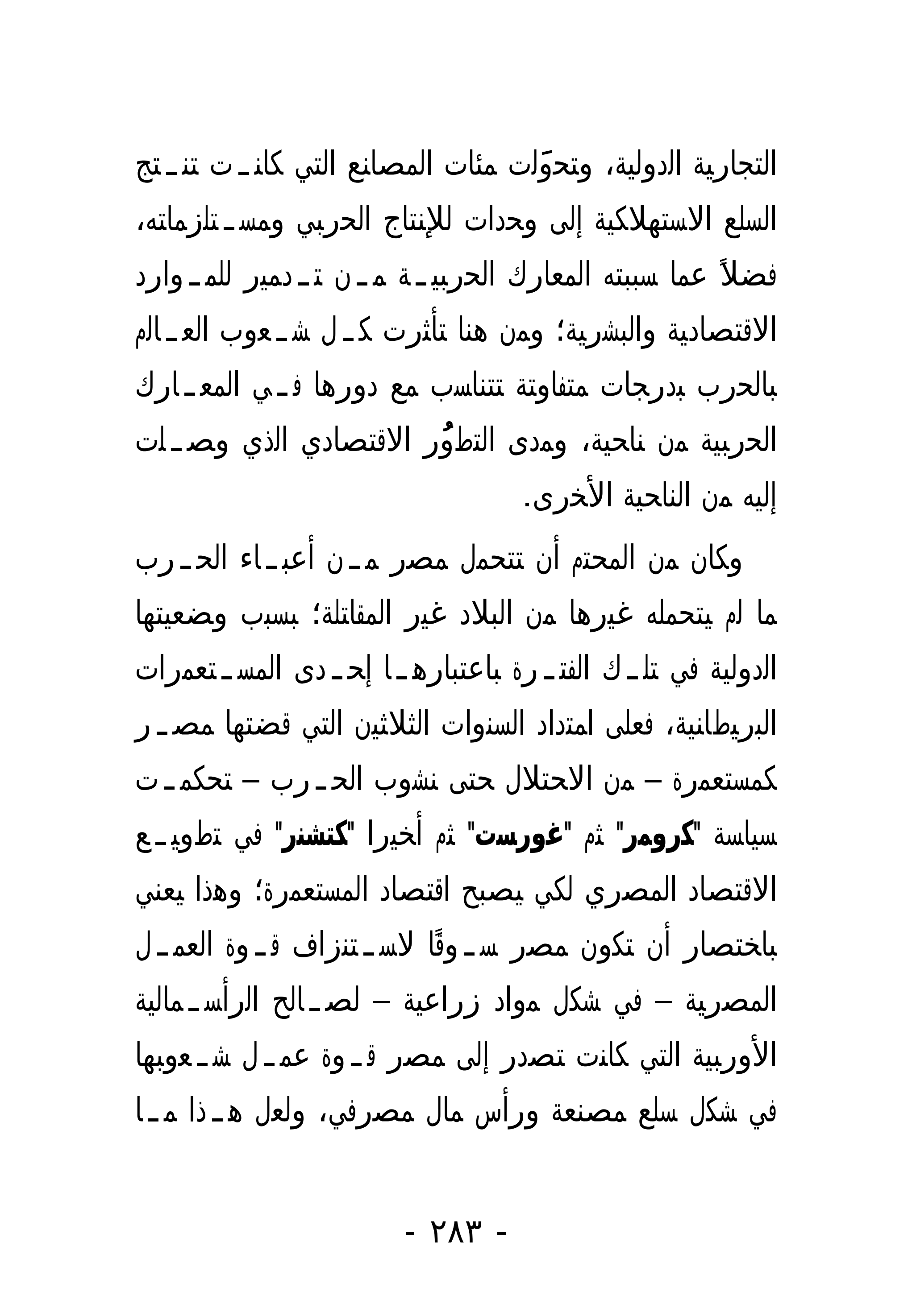
وبتوقف الحكومة المصرية عن الاقتراض، تحوَلت تلـك البنـوك إلـى مؤسسـات مصـرفية عاديـة، ومارسـت – مع غيرها– نشاطًا لا يساهم في تطوير الاقتصاد المصري أو تنميته؛ إذ لم تتعد مشروعات تجميع الأمـوال كـالبنوك وأجهزة الرهن، وشركات التأمين، واستغلال المرافق العامة التي تدار على أسس احتكارية كالمياه، والنـور، والتـرام، واستصلاح الأراضي، وشركات التجارة الخارجية [١٦٧].



وارتبطت خطة تلك المؤسسات بالاحتكـارات الأوربيـة، في سعيها لاستنزاف فائض قيمة العمل المصري عن طريق تصدير رأس المال والسلع المصنعة إلى السوق المصـرية، ونزح المواد الخام منها؛ ومن هنـا كـان اهتمـام سـلطة الاحتلال، والمشروعات الاستثمارية الأوربية، بعمليات الري والصرف التي تمهد لزيادة الأرض المزروعة قطنًا.

وإبان الحرب العالمية الأولى **عانت البرجوازية المصرية الزراعية والتجارية والحرفيـة مـن سـيطرة الاحتكـارات الأوربية على سوقها القومية، ومن تبعيتها لتلك الاحتكارات التي خنقت إمكانيات تطوُرهـا، ونافسـتها منافسـة غيـر متكافئة؛ ومن هنا كان نزوعها للتمرُد عليها – بعد انتهـاء الحرب – حتمية تاريخية لا مفرَ منها.**

وكان طبيعيا أن تتأثر مصر بنشـوب الحـرب العالميـة الأولى باعتبارها عضوا في مجتمع دولي ترفرف عليه أعلام السيطرة الاقتصادية والسياسية للإمبريالية العالمية. إن تعـدد جبهات القتال، وطول الحرب نسبيا، وطابعها الـدولي أثـر في اقتصاديات العالم كله. لقد أحدثت الحرب ارتباكًا شـاملاً في وسائل النقل والمواصـلات، أدَى إلـى عرقلـة حركـة



التجارية الدولية، وتحوَلت مئات المصانع التي كانت تنتج السلع الاستهلاكية إلى وحدات للإنتاج الحربي ومستلزماته، فضلاً عما سببته المعارك الحربية من تدمير للموارد الاقتصادية والبشرية؛ ومن هنا تأثرت كل شعوب العالم بالحرب بدرجات متفاوتة تتناسب مع دورها في المعارك الحربية من ناحية، ومدى التطوُّر الاقتصادي الذي وصلت إليه من الناحية الأخرى.

وكان من المحتم أن تتحمل مصر من أعباء الحرب ما لم يتحمله غيرها من البلاد غير المقاتلة؛ بسبب وضعيتها الدولية في تلك الفترة باعتبارها إحدى المستعمرات البريطانية، فعلى امتداد السنوات الثلاثين التي قضتها مصر كمستعمرة – من الاحتلال حتى نشوب الحرب – تحكمت سياسة "**كرومر**" ثم "**غورست**" ثم أخيرا "**كتشنر**" في تطويع الاقتصاد المصري لكي يصبح اقتصاد المستعمرة؛ وهذا يعني باختصار أن تكون مصر سوقًا لاستنزاف قوة العمل المصرية – في شكل مواد زراعية – لصالح الرأسمالية الأوربية التي كانت تصدر إلى مصر قوة عمل شعوبها في شكل سلع مصنعة ورأس مال مصرفي، ولعل هذا ما

جعل السير "**ملن شيتهام**" القائم بأعمال المعتمد البريطـاني، يصف سنوات الاحتلال بأنها "سـنوات الإصـلاح الثلاثـين الماضية". لقد أتت تلك السنوات أكلها فعلا أثنـاء الحـرب، فقد كان الاقتصاد المصري قد تم تطويعه تماما لكي يصـبح صالحا للاستنزاف بأقل جهد ممكن، وكان الشعب المصـري بعد تصفية الجيش الذي كوَّنه "**عرابي**"، وبعد ضرب حركتـه الوطنية وحرمانه من كل الحقوق الديمقراطية، فـي وضـع تتمكن معه بريطانيا من تجويعه؛ لتحقيق مزيد من سـيطرة احتكاراتها على شعوب المستعمرات.

ومن الطبيعي – وأخلاقيات الاستعمار هي ما نعـرف – أن تؤكد بريطانيا في عدَّة وعود رسمية عند إعلان الحـرب أنها "تحارب لغرضين، هما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التي كسبها "**محمد علي**" أصلاً في ميدان القتال، واسـتمرار هذا القطر على التمتع بالسلم والرخاء اللذين تمتع بهما مـدَّة الاحتلال البريطاني في ثلاثين سنة"؛ ولهذا فإنها "قد أخـذت على عاتقها جميع أعباء هـذه الحـرب بـدون أن تطلـب من الشعب المصري أية مساعدة، ولكنها مقابل ذلك تنتظـر من الأهالي وتطلب إليهم الامتناع عن أي عمل مـن شـأنه

عرقلة حركـات جيوشـها الحربيـة أو أداء أيـة مسـاعدة لأعدائها".

وقد ظلت بريطانيا بعد انتهاء الحرب تروج بإلحاح لفكرة أن مصر لم تتحمل أي شيء من أعبائها، حتى لقـد افتـتح السير "**ونجت**" – المنـدوب السـامي البريطـاني – حديثـه مع الزعماء الثلاثة في مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ المعروفـة، بقوله: "إن المصـريين هـم أقـل الأمـم تضـررا وتألمـا من الحرب، وأنهم مع ذلك استفادوا منهـا أمـوالاً طائلـة، وأن عليهم أن يشكروا دولة بريطانيا العظمى التي كانت سببا في قلة ضررهم وكثرة فائدتهم".

والحليف المباشر – في تقرير هذه الأكذوبة – هو البنـك الأهلي المصري الذي أصرَّ علـى أن يؤكـد "أن الرخـاء قد ازداد تدريجيا حتى بلغ مستوى لـم تعهـده الـبلاد قبـل الحرب [(١٦٨)]. إن أكذوبة "**ونجت**" – التي رددها بعـد ذلـك "**ملنر**" و"**كرزون**" – تحتاج إلى دراسة حقيقة هـذا الرخـاء المزيف [(١٦٩)].

كانت السياسة السائدة طوال "سنوات الإصلاح الثلاثـين" السابقة على الحرب الأولى، هي ابتزاز أقصى ربح ممكـن

من قوة العمل المصرية، وعلى الرغم من أن الهدف المعلـن لذلك كان إصلاح الإدارة المصرية لضمان سداد الديون التي اقترضها إسماعيل من الـدول الأوربيـة – فـإن السياسـة الكرومرية قد اتجهت إلى تحويل مصر إلى سوق لتصـدير المواد الخام واستيراد السلع المصنعة ورأس المال من ناحية، وإلى محاولة انفراد بريطانيا بمركز مخصوص فـي مصـر يحقق لاحتكاراتها أرباحا أزيـد مـن أربـاح الاحتكـارات الأوربية الأخرى من ناحية ثانية.

وتطبيقًا لتلك السياسة تحوَلت ميزانية مصر بكل مواردها إلى ميزانية "تسديد ديون"، حتى أن كل الفائدة علـى الـدين العام وليس أصل الدين نفسه، كانت تمثل نسبة مئويـة تبلـغ ٣٢ ٪ من إيرادات الدولة في الفترة من (١٨٨٠ – ١٩٠٩) و٢٩ ٪ من قيمة الصادارت في نفس الفترة.

ولكي يزداد إيراد مصر وتستطيع تسديد الـديون، كـان لا بد من تحويلها إلى مزرعة قطنية؛ لتكـون فـي خدمـة مصانع لانكشير التي كان من المحتم أن تجد لهـا مصـدرا للمواد الخام لا يضعها تحت رحمة القطن الأمريكي، ويكون أرخص منه فضلاً عن مميزاته الطبيعية؛ ولهذا فقد ارتفعـت

كمية إنتاج القطن المصري من ٢,٧٩٢,٠٠٠ قنطارا في عام ١٨٨٥، إلـى ٧,٦٦٦,٠٠٠ قنطـارا عـام ١٩١٤، وذلـك على حساب المحاصيل المصرية الأخرى مثل القمح والـذرة التي كانت مصر تحتاجها لغذاء شعبها، واحتفظ القطن لنفسه بالمركز الأول في صادرات مصر، وازداد مركـزه متانـة بارتفاع نسبة الصادرات منه مـن ٣٦ ٪ فـي عـام ١٨٣٦ إلى ٨١ ٪ في عام ١٨٨٩، ثـم إلـى ٩٣ ٪ عـام ١٩١٤. إن صورة مصر كسوق لتصدير المـواد الخـام تتضـح إذا ما راجعنا أرقام الصادرات المصرية. لقـد ارتفعـت هـذه الصادرات في نهاية "سني الإصلاح" إلى ٣٣٩ ٪ عما كانت عليه في بدايتها (١٧٠)، ومن الطبيعـي أن تكـون الـدول الأوربية هي صاحبة النصيب الأوفى منها، حتى لقـد بلـغ نصيبها في سنة ١٩١٠ حوالي ٨٩ ٪ من جملة الصـادرات المصرية، كما اختصت بريطانيا وحدها من هذه الصـادرات بـ ٥٠ ٪ مـن جملتهـا و٥٥ ٪ مـن مجمـوع المصـدر إلى أوربا (١٧١).

وتحوّلت مصر إلى سـوق لاسـتيراد السـلع المصـدرة من أوربا، فمصر التي تخصصت فـي الإنتـاج الزراعـي

– والقطن بالذات – قد تدمرت صناعاتها الوطنية تماما. حتى أنها لم تكن تحتفظ لنفسها من القطن الذي تزرعـه إلا بعـدد ضئيل من القناطير، وعلى سـبيل المثـال فقـد احتفظـت بـ ٥١ قنطارا فقط من محصول ١٨٨٤ (حوالي ٢,٥ مليون قنطار) وبـ ٤١ قنطارا مـن محصـول ١٩٠٢ (حـوالي ٥ ملايين قنطار). إن تدمير الصناعة الوطنية كـان نتيجـة طبيعية لإجبار مصر على اتباع سياسة الباب المفتـوح منـذ هزمت الرأسماليات الأوربية "**محمد علي**"، الفـارق الشـديد بينهما في الجودة، وقد أدى هذا كله إلى إيقاف أي محاولـة إذ حرمت من أن تزيد الرسوم الجمركيـة – علـى السـلع الواردة من أوربا – كما أُجبِرت على أن تفرض رسوم إنتاج توازي نفس النسبة علـى أي سـلع تصـنع فـي مصـر؛ مما يساوي بين أسعار السلع المصنعة محليـا فـي السـوق الوطني مما تعرض لإنشاء الصناعة الوطنية، وأحبط طموح البرجوازيين المصريين للاستثمار في مجالها البكر؛ ومن هنا كانت مصر تعتمد اعتمـادا كليـا علـى السـلع المصـنعة في أوربا؛ فارتفع مجموع الواردات المصرية في سنة ١٩١٣ إلى ٣٤٠ ٪ عما كان عليه في عام ١٨٨٢.

وتلك الزيادة في الواردات توضح إلى أي مـدى فتحـت بريطانيا مصر لمنتجات الاحتكارات الأوربية، حتى أن مصر – مزرعة القطن – كانت تستورد المنتجات القطنية؛ فـارتفع الوارد منهـا مـن ٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيـه فـي عـام ١٨٨٢ إلى ٧ ملايين جنيه في نهاية "سني الإصلاح". وفـي سـنة ١٩١٣، اسـتوردت مصـر سـلعا تامـة الصـنع قيمتهـا ١٣,٩٣٧,٠٠٠ جنيه، ومواد شبه مصنوعة بـ ٣,٨٨٥,٢٥٨ جنيه، ومواد غذائيـة بـ ـ ٢,٦٥٣,٤٤٢ جنيـه، وأخيـرا بـ١,٤٠٤,٩٠٩ جنيه للمواد الأوليـة أغلبهـا أدوات بنـاء. وكان من الطبيعي أيضا أن تكون الدول الأوربية هي صاحبة النصيب الأوفى من هذه الواردات، حتى لقد بلـغ نصـيبها ٨٥ ٪ من كل واردات مصر في عـام ١٩١٠، واختصـت بريطانيا وحدها بمركز خاص؛ إذ شغلت ٣٦ ٪ مـن جملـة الواردات و٤٠ ٪ من واردات الدول الأوربية.

ولم يكن اتجاه الاحتكارات الأوربية لزيادة تصدير السلع المصنعة إلى مصر ناتجا فحسب من رغبتهـا فـي إتاحـة الفرصة لفائض إنتاجها السلعي للتوزيع؛ إذ كان هذا هـدفًا ثانويا بالنسبة للهدف الرئيسي وهـو تصـدير الرأسـمال

المالي. ولكنها كانت تحاول مع زيادة صادراتها إلى مصر أن توازن ميزانها التجاري؛ حتى لا تضطر إلى موازنته بالذهب.

وكما تحوَّلت مصر إلى سوق تصدر المواد الخام وتستورد السلع المصنعة فقد تحوَّلت أيضا إلى سوق تصدر إليها رأس المال الأوربي؛ فارتفع رأس المال الأجنبي العامل في مصر إلى ٩٢,٠٣٩,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٤، أي بنسبة تصل إلى ٩١ ٪ من جملة رءوس الأموال المستثمرة، تقاسمتها إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وعدد آخر من الدول الأوربية لم يتعد نصيبها ١,٢٢٨,٠٠٠ جنيه. ليس هذا فقط، بل إن نسبة الاستثمارات المملوكة خارج البلاد كانت تصل إلى حوالي ٧١ ٪ يضاف إليها ٩١ ٪ من الدين المصري العام البالغ ٩٤ مليون جنيه في عام ١٩١٤، بخلاف الاستثمارات الفردية الأخرى، وهو ما يعني أن ٨١ % من رأس المال المستثمر في مصر في تلك الفترة كان مملوكًا خارج البلاد [١٧٢].

واختار الرأسمال الوافد أكثر أشكال الاستغلال تطفلاً على قوة العمل المصرية؛ فاتجه أكثر من نصفه

٥٤,٥٦٩,٠٠٠ جنيه إلى مجال الرهن العقاري حيث يقدم سلف للمزارعين بضمان عقاراتهم ومحاصيلهم، واستطاع بسعر الفائدة المرتفع الذي كان يفرضه، وبالتقلبات الاقتصادية، ثم بأحكام المحاكم المختلطة، أن ينتزع ملكية الألوف من الأراضي الزراعية، حتى أن البنك العقاري المصري قد استطاع أن ينزع ملكية أراضٍ قدرها ١,١٠٠,٠٠٠ فدان ما بين ١٩١١ و١٩١٣، كذلك اتجهت رءوس الأموال الأجنبية أيضا إلى الشركات العقارية والزراعية (١٢,٣٣٢,٠٠٠ جنيه)، حيث قامت باستصلاح عشرات الآلاف من الأفدنة، بتسخير العمال الزراعيين بأجور تافهة، ثم استغلال تلك الأراضي بعد ذلك بالبيع أو الإيجار بأعلى أسعار الفائدة.

وتوزَع رأس المال بعد ذلك في أنشطة متفرقة، فعمل ١٣,٤٠٥,٠٠٠ جنيه في التجارة والنقل والصناعة، اتجه أغلبها إلى عمليات تجارة القطن، واتجهت ٦ ملايين جنيه إلى البنوك وبيوت المال، و٥,٧٣٣,٠٠٠ إلى النقل (عمليات النقل الداخلي كالترام، والسكك الحديدية، وأوتوبيسات الأقاليم).

وقد بلغ نصيب فرنسا من هـذه الأمـوال ٤٦,٢٦٧,٠٠٠ جنيه، يليهـا إنجلتـرا ٣٠,٢٥,٠٠٠ جنيـه، ثـم بلجيكـا، ١٤,٢٩٤,٠٠٠ جنيه، وقـد تركـزت الأمـوال الفرنسـية في الرهن العقاري، واتجهت أغلـب الأمـوال البريطانيـة إلى البنوك والمؤسسات المصرفية مع توازن في توزيعه بين مختلف الأنشطة، بينما اتجهت رءوس الأمـوال البلجيكيـة إلى الشركات الزراعية والعقارية [١٧٣].

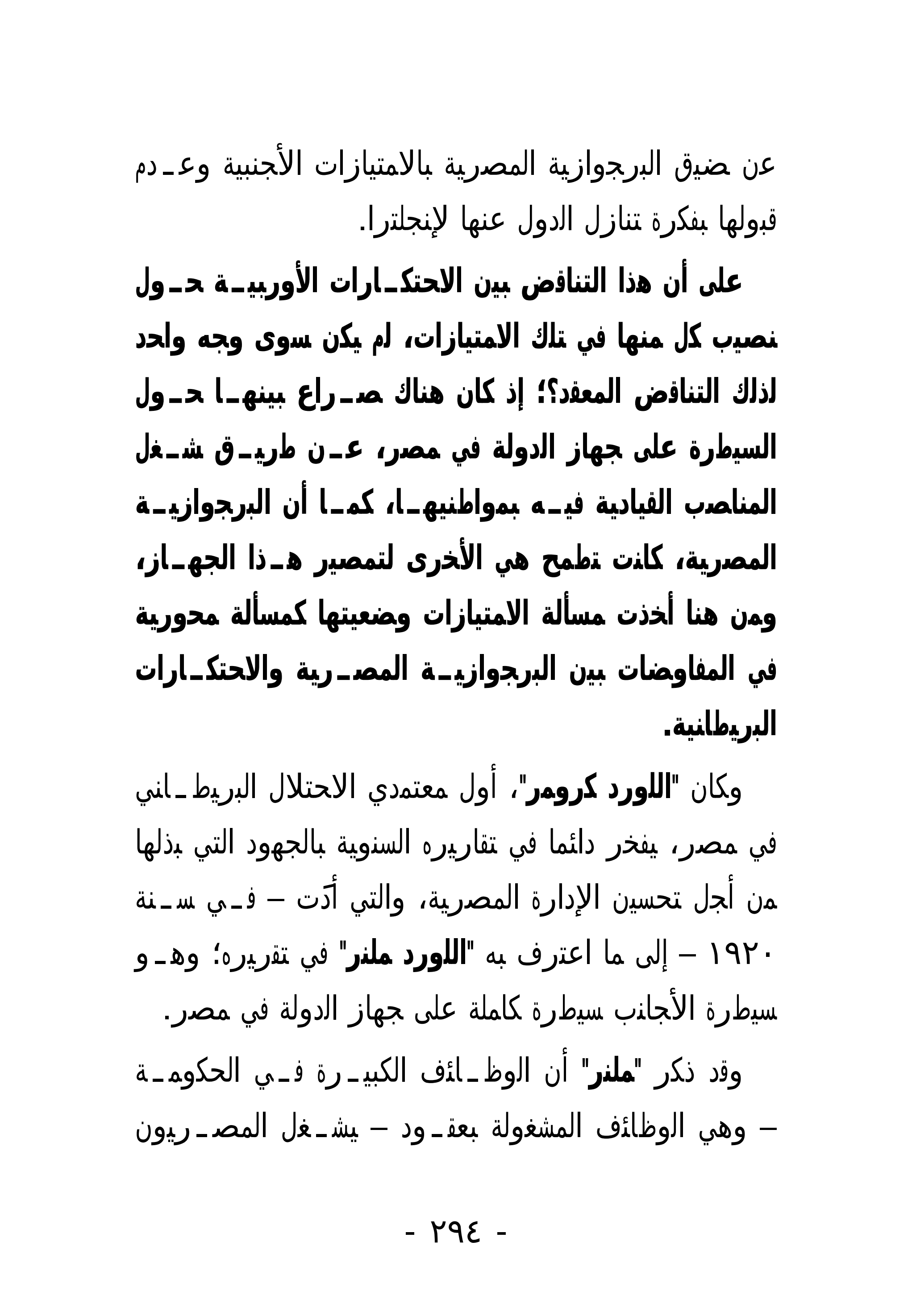
وحول عملية الاستنزاف تلك دار الصراع بـين الـدول الأوربية على توزيع الأسلاب بطريقة تتناسـب مـع قـوة وأطماع احتكارات كل منها، وقد تزايد هذا الصراع في نهاية القرن الماضي، حتى بدأ يحل باتفاقيات ثنائية بين بريطانيـا ومنافساتها، خاصة بعد انقسام المعسكر الاسـتعماري نفسـه في عشية الحرب إلى معسكرين متناقضين، غير أن المسألة التي كانت تزعج السيطرة البريطانيـة كانـت الامتيـازات الأجنبية التي تحول دون انفراد بريطانيا بإدارة مصر بشـكل كامل.

ومع أن إنجلترا، باحتلالها مصر في عام ١٨٨٢، كانـت قد انفردت بها تماما بعيدا عن أطماع الجبهـة الاسـتعمارية

التي كانت تنافسها، إلا أنها كانت حريصة علـى أن تخلـق حالة من الاتفاق بينها وبين الجبهة الإمبريالية دون الـدخول في نزاع مباشر معها، ورغم عـدم ارتياحهـا للامتيـازات الأجنبية فإنها لم تلجأ إلى إلغائها حتى لا تثير عليها نظيراتها الأوربيات.

وبتصفية بعض ملامح النزاع الاستعماري بالاتفاق الودي (١٩٠٤) هاجم المعتمدون البريطـانيون كـل الامتيـازات الأجنبية هجوما صريحا، وطالبوا بحلول إنجلترا محل الدول في امتيازاتها وإنشاء مجلس تشريعي دولي "يتم بانتخاب هيئة مختلطة تضمُ عناصر أجنبية ومصرية، وتختـار الحكومـة المصرية بعضها، كما يختار أصحاب المصالح والامتيازات بعضها الآخر، وتقوم هذه الهيئة باختصاصـات أي مجلـس تشريعي في مصر".

وهي فكرة عارضها **"سعد زغلول"** علنًـا فـي ديسـمبر ١٩١٨. عندما وردت في محاضرة ألقاها المستشار القضائي للحكومة المصرية – وكان إنجليزيا – لأنها تعنـي حرمـان الشعب المصري حقه في التشريع لنفسه، وإنشـاء مجلـس تشريعي دولي، استنادا إلى الحماية. وقد عبر "سـعد" بـذلك



عن ضيق البرجوازية المصرية بالامتيازات الأجنبية وعـدم قبولها بفكرة تنازل الدول عنها لإنجلترا.

على أن هذا التناقض بين الاحتكـارات الأوربيـة حـول نصيب كل منها في تلك الامتيازات، لم يكن سوى وجه واحد لذلك التناقض المعقد؟؛ إذ كان هناك صـراع بينهـا حـول السيطرة على جهاز الدولة في مصر، عـن طريـق شـغل المناصب القيادية فيـه بمواطنيهـا، كمـا أن البرجوازيـة المصرية، كانت تطمح هي الأخرى لتمصير هـذا الجهـاز، ومن هنا أخذت مسألة الامتيازات وضعيتها كمسألة محورية في المفاوضات بين البرجوازيـة المصـرية والاحتكـارات البريطانية.

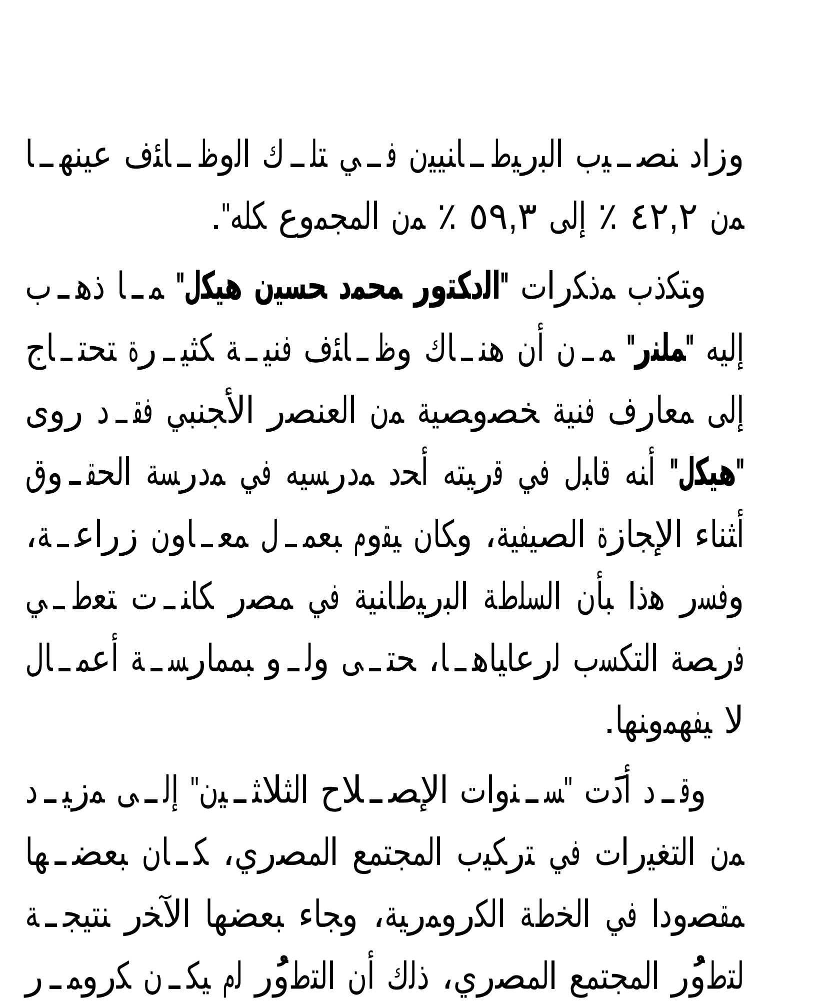
وكان "**اللورد كرومر**"، أول معتمدي الاحتلال البريطـاني في مصر، يفخر دائما في تقاريره السنوية بالجهود التي بذلها من أجل تحسين الإدارة المصرية، والتي أدت – فـي سـنة ١٩٢٠ – إلى ما اعترف به "**اللورد ملنر**" في تقريره؛ وهـو سيطرة الأجانب سيطرة كاملة على جهاز الدولة في مصر.

وقد ذكر "**ملنر**" أن الوظـائف الكبيـرة فـي الحكومـة – وهي الوظائف المشغولة بعقـود – يشـغل المصـريون

٨٦ ٪ منهـا نظيـر ٧١ ٪ مـن الأجـور، بينمـا يشـغل البريطانيون ٦ ٪ نظير ١٩ ٪ من الأجور، ويشغل الأجانب الآخرون ٨ ٪ من الوظائف الكبيرة نظير ١٠ ٪ من الأجور، وواضح من هذه النسب أن البريطانيين عموما كانوا يمثلـون سيطرة على الوظائف الكبيرة، ويتقاضون أجورا خيالية تصل إلى أربعة أضعاف أجور المصريين وحوالي ضعفين ونصف الضعف من أجور الأجانب الآخرين، وأن الأجانب عمومـا بما فيهم البريطانيين كانوا يتقاضون أجورا تصل إلى خمسة أضعاف أجور المصريين.

وأشار "**ملنـر**" فـي تقريـره إلـى تفـوُّق المصـريين في الوظائف الصغيرة وقلة نسبتهم كلما زاد مرتب الوظائف؛ أي كلما زاد نفوذ الوظيفة ومكانتها في الجهاز الإداري.

وتبدو السيطرة الأجنبية واضحة من النسب التي أوردهـا "**ملنر**" في تقريره، والتي تقارن تطوُّر العنصرين المصـري والأجنبي في الجهاز الحكومي: "فقد زاد العنصر المصـري فـي مجمـوع الوظـائف مـن ٤٥,٤ ٪ سـنة ١٩٠٥ إلى ٥٠,٤٣ ٪ سنة ١٩٢٠. ولكن عدده في الوظائف الكبيرة نقص من ٢٧,٨ ٪ سنة ١٩٠٥ إلى ٢٣,١ ٪ سـنة ١٩٢٠،



وزاد نصيب البريطانيين في تلك الوظائف عينها من ٤٢,٢ ٪ إلى ٥٩,٣ ٪ من المجموع كله".

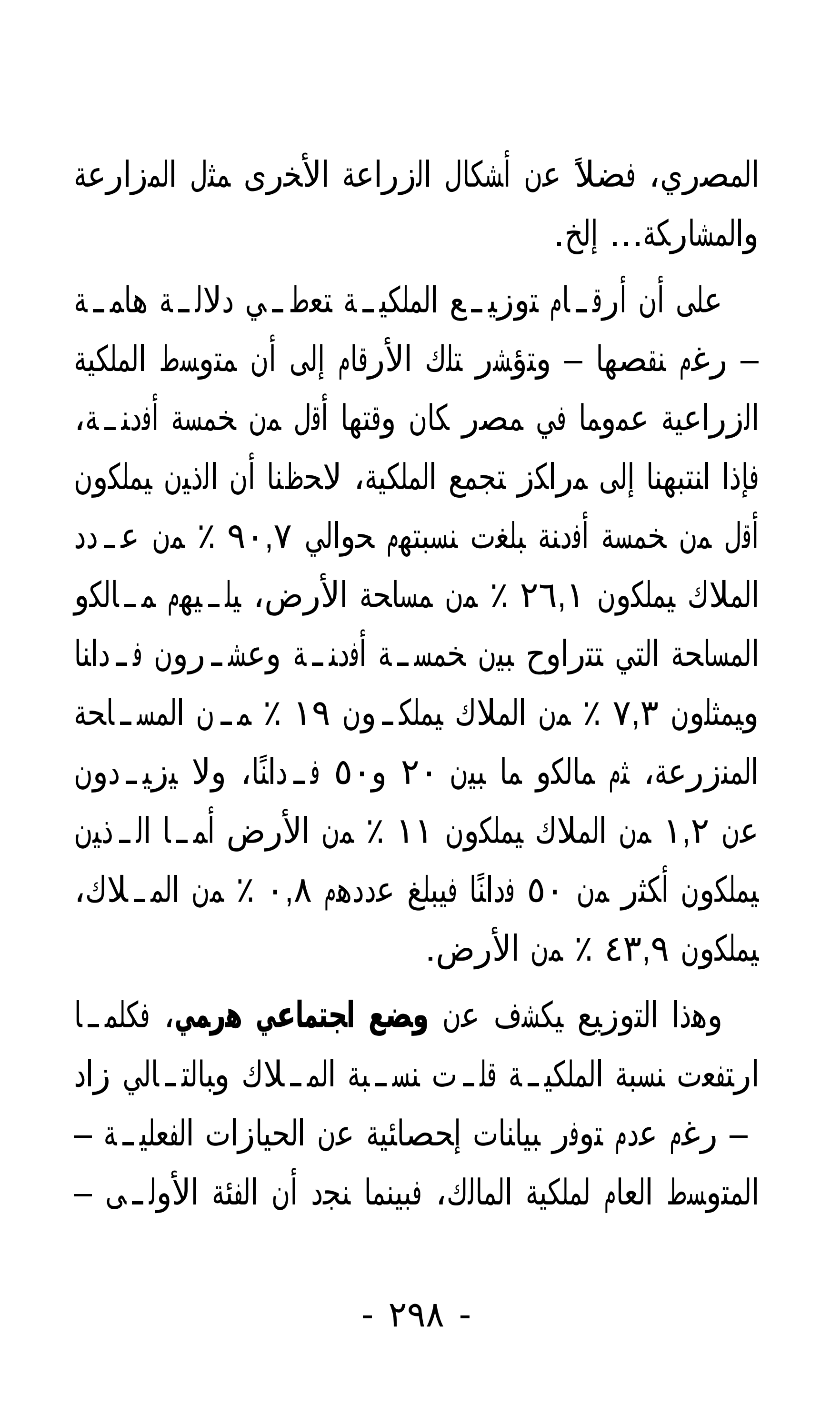
وتكذب مذكرات "**الدكتور محمد حسين هيكل**" ما ذهب إليه "**ملنر**" من أن هناك وظائف فنية كثيرة تحتاج إلى معارف فنية خصوصية من العنصر الأجنبي فقد روى "**هيكل**" أنه قابل في قريته أحد مدرسيه في مدرسة الحقوق أثناء الإجازة الصيفية، وكان يقوم بعمل معاون زراعة، وفسر هذا بأن السلطة البريطانية في مصر كانت تعطي فرصة التكسب لرعاياها، حتى ولو بممارسة أعمال لا يفهمونها.

وقد أدّت "سنوات الإصلاح الثلاثين" إلى مزيد من التغيرات في تركيب المجتمع المصري، كان بعضها مقصودا في الخطة الكرومرية، وجاء بعضها الآخر نتيجة لتطوُّر المجتمع المصري، ذلك أن التطوُّر لم يكن كرومر أو سواه يستطيع أن يتحكم في قوانينه الطبيعية؛ فقد أدّى استقرار الملكية الزراعية ومشروعات الري التي نفذها الاستعمار إلى زيادة ثروة كبار الملاك، وإلى اتساع المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية مع بروز ظاهرة اختلال

توزيعها بشكل واضح، **وكان هدف الاستعمار أن يرسي دعائم كبار ملاك الأراضي كطبقة مساعدة له تقوم بدور الوسيط لاستنزاف قوة العمل المصرية نظير جزء من الأرباح، مع اتجاه لإرساء قواعد طبقة من صغار الملاك ومتوسطيهم تعمل على موازنة الوضع الطبقي في المجتمع المصري بحيث يمكن مواجهة كبار الملاك بها إذا فكروا في الحصول على جزء أكبر مما يسمح به نظير وساطتهم.**

كانت **مساحة الأرض الزراعية** في عام ١٩١٤ حوالي ٥,٤٦٠,٠٠٠ فدان، موزّعة على ١,٦٥٠,٠٠٠ مالك، بينما كان عدد الذين يعملون في الزراعة عموما ٤,٤٤٠,٠٠٠ ؛ أي إن هناك حوالي ثلاثة ملايين يعملون في الزراعة ولا يحوزون أي قطعة من الأرض (مستأجرون، وعمال زراعة). وتدل إحصائية ١٩٠٧ على أن ٤٠,٦ ٪ من مجموع المشتغلين بالزراعة مستأجرون و٣٦,٣ ٪ منهم عمال زراعيون.

ولا شك أن عدم توفر إحصائيات دقيقة عن توزيع الملكية المستأجرة أو عدد عمال الزراعة، يشكل نقصا هاما، خاصة وأن الاستئجار هو شكل الاستغلال الأساسي في الريف



المصري، فضلاً عن أشكال الزراعة الأخرى مثل المزارعة والمشاركة... إلخ.

على أن أرقـام توزيـع الملكيـة تعطـي دلالـة هامـة – رغم نقصها – وتؤشر تلك الأرقام إلى أن متوسط الملكية الزراعية عموما في مصر كان وقتها أقل من خمسة أفدنـة، فإذا انتبهنا إلى مراكز تجمع الملكية، لاحظنا أن الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة بلغت نسبتهم حوالي ٩٠,٧ ٪ من عـدد الملاك يملكون ٢٦,١ ٪ من مساحة الأرض، يلـيهم مـالكو المساحة التي تتراوح بين خمسـة أفدنـة وعشـرون فـدانا ويمثلون ٧,٣ ٪ من الملاك يملكـون ١٩ ٪ مـن المسـاحة المنزرعة، ثم مالكو ما بين ٢٠ و٥٠ فـدانًا، ولا يزيـدون عن ١,٢ من الملاك يملكون ١١ ٪ من الأرض أمـا الـذين يملكون أكثر من ٥٠ فدانًا فيبلغ عددهم ٠,٨ ٪ من المـلاك، يملكون ٤٣,٩ ٪ من الأرض.

وهذا التوزيع يكشف عن **وضع اجتماعي هرمي**، فكلمـا ارتفعت نسبة الملكيـة قلـت نسـبة المـلاك وبالتـالي زاد – رغم عدم توفر بيانات إحصائية عن الحيازات الفعليـة – المتوسط العام لملكية المالك، فبينما نجد أن الفئة الأولـى –

فقراء الفلاحين الذين يملكون أقل من خمسة أفدنـة – فئـة كبيرة العدد جدا، بحيث يكون متوسط ما يملكه المالك في تلك الفئة حوالي الفدان، يرتفع هذا فـي **الملكيـات المتوسـطة** (من ٥ – ٢٠ فدانًا) إلى ثمانية أفدنـة تقريبـا، ثـم يرتفـع في الفئة التالية (**أغنياء الفلاحـين** مـن ٢٠ – ٥٠ فـدانًا) إلى متوسط حوالي ٣٣ فدانًا، ثم يصل إلى ١٦٦ فدانًا للمالك الواحد من **كبار ملاك الأراضي** (أكثر من خمسين فدانًا).

على أن الصورة لا يمكن أن تكتمل إذا لم ننتبه لظـاهرة خطيرة، تلك هي وجود عدد من **المـلاك الأجانـب** يصـل إلى ٦٥٢٩ مالكًا، يملكون ٥٧٣,٨١٩ فـدانًا، أي أن ١١ ٪ من الأراضي الزراعية كانـت تحـت سـيطرة الأجانـب، مع ارتفاع في النسبة العامة لمتوسط ملكياتهم. حتى أن كبار ملاك الأراضي الأجانب يصل متوسط مـا يملكـه الواحـد منهم إلى ٣٥٣ فدانًا، ويملكون وحـدهم ١٠ ٪ مـن جملـة الأراضي الزراعية في مصر.

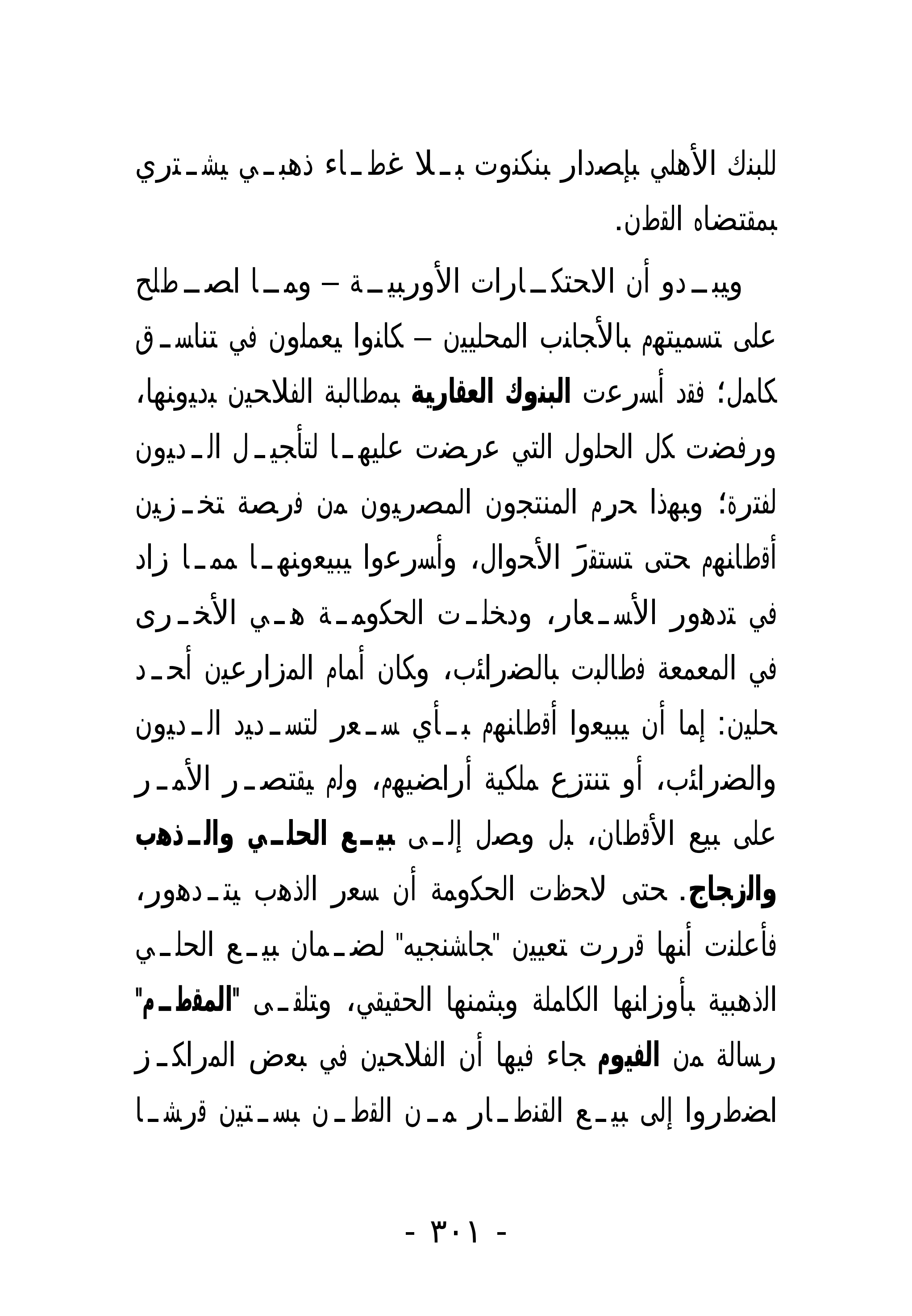
وكان من الطبيعي أن تتعرض مزرعة القطن المصـرية لكارثة بمجرد نشوب الحرب؛ فالقطن سلعة يتحكم فيها أصلاً السوق العالمي، وقد زاد من المشكلة أن الحرب قد نشبت بعد

جني محصول ١٩١٤؛ وهكذا بدأت الحرب **بكارثة قطنيـة.** على أن الكارثة استمرت طوال سنوات الحرب نتيجة لسياسة إنجلترا القطنية التي سارت في اتجاهين واضحين:

الأول: الاستفادة من تدهوُر سعر القطن – نتيجة لظروف الحرب – لإتاحة الفرصة للاحتكـارات الأجنبيـة لشـرائه بأبخس الأثمان.

والثاني: الاستفادة من ارتفاع سعر القطن – نتيجة لدخوله في صناعات حربية – لالتهام أكبر نسبة من هذا الارتفـاع لحساب الاحتكارات الأوربية وخاصة بريطانيا.

فقد بدأت الحرب بعـد جنـي القطـن وبيعـه، وكـان مـن الضـروري مـع أخطارهـا أن تتـدهور الأسـعار في البورصة؛ فانخفض سعر القنطار إلى ١٠ ريالات، وكان من الممكن أن يستمر الهبوط لولا أن اجتمعت لجنة البورصة وقررت تصفية الكنتراتات بسعر ١٥ ريالاً. ولكن المستشار المالي البريطاني ألغى الأمر بدعوى أن هذا قد يسبب خسائر للمصدرين، وأن تصفية الكنتراتات في بورصة الإسـكندرية يضع المصدرين تحت رحمة بورصة ليفربول. وتدخل أيضا ليحول توضح الأمور، ولم يجد حلاً عبقريا سـوى السـماح



للبنك الأهلي بإصدار بنكنوت بلا غطاء ذهبي يشتري بمقتضاه القطن.

ويبدو أن الاحتكارات الأوربية – وما اصطلح على تسميتهم بالأجانب المحليين – كانوا يعملون في تناسق كامل؛ فقد أسرعت **البنوك العقارية** بمطالبة الفلاحين بديونها، ورفضت كل الحلول التي عرضت عليها لتأجيل الديون لفترة؛ وبهذا حرم المنتجون المصريون من فرصة تخزين أقطانهم حتى تستقرَ الأحوال، وأسرعوا يبيعونها مما زاد في تدهور الأسعار، ودخلت الحكومة هي الأخرى في المعمعة فطالبت بالضرائب، وكان أمام المزارعين أحد حلين: إما أن يبيعوا أقطانهم بأي سعر لتسديد الديون والضرائب، أو تنتزع ملكية أراضيهم، ولم يقتصر الأمر على بيع الأقطان، بل وصل إلى **بيع الحلي والذهب والزجاج**. حتى لاحظت الحكومة أن سعر الذهب يتدهور، فأعلنت أنها قررت تعيين "جاشنجيه" لضمان بيع الحلي الذهبية بأوزانها الكاملة وبثمنها الحقيقي، وتلقى **"المقطم"** رسالة من **الفيوم** جاء فيها أن الفلاحين في بعض المراكز اضطروا إلى بيع القنطار من القطن بستين قرشا

(ثلاثة ريالات) ليتسنى لهم دفع الضريبة، وحدث في مراكز أخرى أن الدجاجة التي لا يقل ثمنها عن ستة قروش بيعـت بقرشين، وقد بلغ محصول القطن فـي عـام ١٩١٤ سـبعة ملايين قنطار، صدرت بمبلغ ١٦,٥٠٠,٠٠٠ جنيه، في حين أن محصول السنة السابقة – وهو تقريبا مساوٍ له – قد بيـع بمبلغ ٢٦,١٤٥,٠٠٠ جنيه. لقد أدّى كل هـذا الاضـطراب إلى أن استطاع الغزالين الإنجليز الحصـول علـى القطـن المصري بثمن بخس وصل إلـى حـوالي ثمانيـة ريـالات أو تسعة؛ وهو أقل من تكلفة إنتاجه [١٧٤].

وتدخلت الحكومة فأصدرت قـرارا **بتحديـد المسـاحة المزروعة قطنًا** بما لا يزيد عن ثلث الزمام؛ وكان الغـرض من هذا التحديد تحويل الأراضـي إلـى زراعـة الحبـوب – حتى تكفي احتياجات الجيوش المحاربة – وتقليل الإنتـاج القطني حتى يرتفع سعره، وقد ارتفع السعر فعلاً في سـنتي ١٩١٥ و١٩١٦، ولم يكن هذا راجعا إلى تحديـد المسـاحة – لأن ما يتحكم أساسا في سعر القطن هو الإنتاج العالمي – ولكنه كان يرجع إلى الاحتياج إليه في بعـض الصـناعات الحربية.

وكان لا بد أن تستفيد بريطانيا من هذا الارتفاع في السعر؛ فتدخلت في سوق القطن للاستيلاء عليه في سنتي ١٩١٧ و١٩١٨، فاحتكرت بذرة القطن جميعها من محصول ١٩١٧ بسعر أقل من سعرها الحقيقي، ثم ألغت أوامر تصدير القطن وحصرتها في عدد محدود من بيوت التصدير الأجنبية؛ مما مهد لها وسيلة الربح على حساب المنتج.

وفي موسم ١٩١٨ **احتكرت الحكومة البريطانية** محصول القطن كله، وحددت سعره بـ ٤٢ ريالاً للقنطار، وكان يسلم فعلاً من أصحاب الأقطان باثنين وثلاثين ريالاً، وبررت الحكومة البريطانية ذلك بأن هناك "ضرورة الاحتفاظ بما للإمبراطورية البريطانية وما للحلفاء من المواد الطبيعية سدا لحاجاتهم الضرورية" فضلاً عن أن ارتفاع أسعار النقل – بسبب ظروف الحرب – بما فيها تكاليف التأمين، تدعو إلى وجود فرق بين سعر الشراء من المنتج والتسليم للبائع. ورأى منتجو القطن وقتذاك أن هذه العملية تتضمن سرقة حقيقية، فإن الثمن الذي كان سائدا في بورصة ليفربول هو بين ٥٠ و٦٠ ريالاً للقنطار، أي إن المنتج المصري كان يبيع قطنه بخسارة تبلغ النصف، وأن أسعار النقل لم تزد

زيادة "تتجاوز قط تسعة ريالات في القنطار، مع أن الفـرق بين سعري إنجلترا ومصر بلغ الثلاثين من الريالات".

وكانت هناك عملية سرقة تجري في "**لجنة رقابة القطن**"، وهي لجنة أجنبية كانت تشرف على تصدير المحصول الذي احتكرته بريطانيا عن طريق تفويضها ١٤ محـلاً أجنبيـا، وكانت هذه المحلات تتولى فحص عينات القطـن وتحديـد رتبه؛ وبالتالي تحديد سعره، ولما كان الفـرق فـي سـعر القنطار – بين رتبتين متتاليتين – يبلغ أحيانًا خمسة ريـالات في القنطار، فقد عمـدت هـذه المحـلات – دون رقابـة – إلى غش المنتج المصري وغبنه عمدا في رتبة أو أكثر؛ لكي تحقق لنفسها ربح الفرق بين السعرين، بالإضافة إلى العمولة التي كانت تحصل عليها من المنتج.

وقد حققت تلك العملية لبريطانيا ربحـا ضـخما سـواء في حالة هبوط أسعار القطن أو في حالـة ارتفـاع سـعره، وقد اعترف "**مستر تشرشـل**" فـي البرلمـان الإنجليـزي "أن الحكومة الإنجليزية ربحت من عمليات احتكـار القطـن المصري في أثناء الحرب ربحا كبيـرا، وإن مـن نصـيبها في الربح وهبت مبلغ مليون جنيه إلى "جمعية تشجيع وإنماء

زراعة القطن في المستعمرات البريطانية" [١٧٥]. فـإذا كـان مليون جنيه مجرد جزء من هذه الأرباح فكم تبلغ قيمتها إذن؟ تقول مدام "**جوليـت آدم**" في كتابها "**إنجلتـرا فـي مصـر**" إن "أثمان القطن قد سعرت تسعيرا بخسا، وقد قرر الكثيرون من الماليين الأخصائيين، وعلى الأخص الأمريكان، أن لـو كانت مصر في حيدة إبان الحرب لربحت أكثر من عشـرة مليارات من الفرنكات" [١٧٦].

إن ارتفاع أسعار القطن هو النغمة التي ضـربت عليهـا بريطانيا لكي تروج لأكذوبة الرَخاء الذي تحقق فـي مصـر أثناء الحرب الأولى، وبصرف النظر عن كل مـا ذكرنـاه عن عملية النهب التي تعرَض لها القطن المصري، فإن هناك نقطة لا بد أن نقف عندها قليلاً، هي: ذلك الجزء الذي ربحته مصر من أقطانها: من الذي أخذه؟

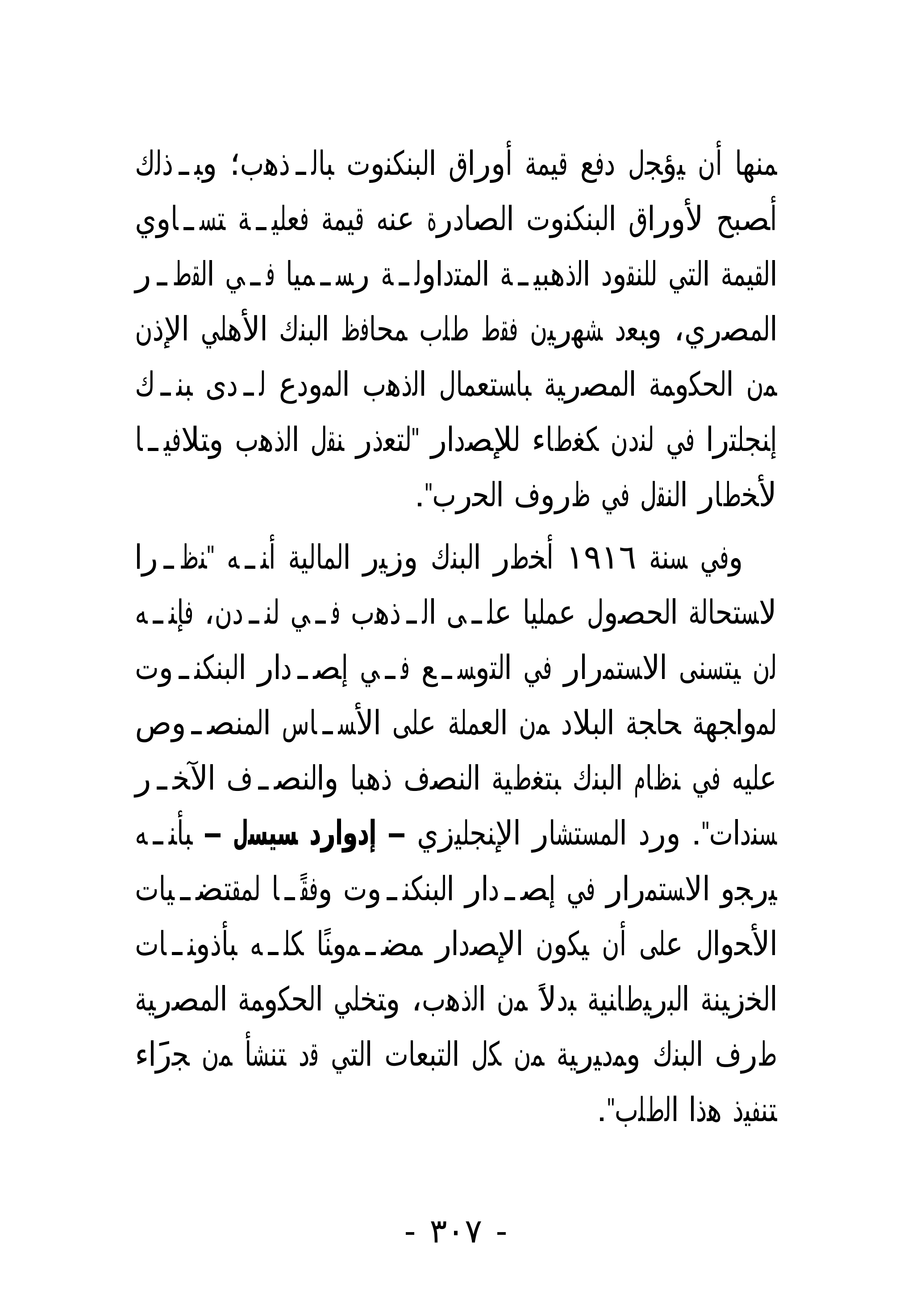
إن توزيع الملكية الزراعية على النحـو الـذي شـرحناه يكشف عن أن ما عرفَ بالأجانب المحليين مـن أصـحاب رءوس الأموال الأجنبية والمرابين وكبار مصدري القطن هم الذين استولوا على القسم الأكبر منه؛ "فقد بلغ ربـح محـل كارفر لتصدير الأقطان في سـنة ١٩١٧ مبلـغ ٨٠٠,٠٠٠

جنيه (أي أكثر من البنك الأهلي) وربـح محـل خـوريمي ٨٠٠,٠٠٠ جنيه (أي أكثر مـن البنـك العقـاري)، وربـح المحلين يعادل ريع ٢٠٠,٠٠٠ فـدان مـن أطيـان الوجـه البحري" [(١٧٧)].

أما الجزء الذي ربحه أصحاب الأراضي فمـن الطبيعـي أن يلتهمه كبار ملاك الأراضي وأكثرهم أجانب كمـا قلنـا، أما المنتج الصغير، والمنتج الحقيقي، وهو العامل الزراعي، فلم يستفد من هذه العملية، ولم يسبب له الرخـاء المصـطنع سوى ارتفاعا هائلاً للأسعار عرَضه لخطر الجوع.

وكان لا بد أن يجوع الشعب؛ لأن الاستنزاف لم يقتصـر على سرقة القطن، ولكنه اتجه أيضا إلى سـرقة الجمـاهير الشعبية عن طريق اتباع سياسة مالية **تؤدي إلـى التضـخم** مع كل ما يترتب عليه من تخفيض لقيمة النقد وارتفاع شامل في الأسعار مما يعرض الجماهير الشعبية – وهي محـدودة الدخل بطبيعتها – إلى حالة شبيهة بالجوع.

ففي الوقت الذي وقفت فيه الحكومة المصرية حائلاً دون تصريف محصول القطن عام ١٩١٤، لم تجـد فـي نفسـها القدرة على الوقوف أمـام البنـك الأهلـي، عنـدما طلـب



منها أن يؤجل دفع قيمة أوراق البنكنوت بالذهب؛ وبذلك أصبح لأوراق البنكنوت الصادرة عنه قيمة فعلية تساوي القيمة التي للنقود الذهبية المتداولة رسميا في القطر المصري، وبعد شهرين فقط طلب محافظ البنك الأهلي الإذن من الحكومة المصرية باستعمال الذهب المودع لدى بنك إنجلترا في لندن كغطاء للإصدار "لتعذر نقل الذهب وتلافيا لأخطار النقل في ظروف الحرب".

وفي سنة ١٩١٦ أخطر البنك وزير المالية أنه "نظرا لاستحالة الحصول عمليا على الذهب في لندن، فإنه لن يتسنى الاستمرار في التوسع في إصدار البنكنوت لمواجهة حاجة البلاد من العملة على الأساس المنصوص عليه في نظام البنك بتغطية النصف ذهبا والنصف الآخر سندات". ورد المستشار الإنجليزي – **إدوارد سيسل** – بأنه يرجو الاستمرار في إصدار البنكنوت وفقًا لمقتضيات الأحوال على أن يكون الإصدار مضمونًا كله بأذونات الخزينة البريطانية بدلاً من الذهب، وتخلي الحكومة المصرية طرف البنك ومديرية من كل التبعات التي قد تنشأ من جرَاء تنفيذ هذا الطلب".

وأرسل البنك يسأل مركزه الرئيسي في لندن؛ فوافق مضيفًا هذا التحفظ: "تثبتوا مع ذلك من أن الإجراء الذي يقوم به المديرون لا يعتبر عملاً إجراميا". وبالطبع فقد كانت العملية بأكملها عملية إجرامية؛ فقد أطلق يدَ البنك الأهلي في إصدار أوراق النقد المصري ليسهل لإنجلترا الحصول على النقد اللازم لشراء محصول القطن والمحاصيل الزراعية دون أن تتنازل عن جزء من الذهب الذي في حوزتها؛ فزادت قوَتها الشرائية بتزايد الأوراق المتداولة في مصر من ٨,٠٢٠,٠٠٠ عام ١٩١٤ إلى ٦٣,٩٠٠,٠٠٠ جنيه في نهاية الحرب، وأحدث هذا تضخما هبط بقيمة النقد المصري، فانخفضت القيمة الفعلية له؛ وبهذه القيمة المنخفضة حصلت القوات البريطانية والأسترالية والهندية التي كانت تقيم في مصر إذ ذاك على سلع وخدمات بلغت قيمتها في فترة الحرب – بتقدير البنك الأهلي – ما يتراوح بين ٨٠ و٨٥ مليونًا من الجنيهات.

وقد أدّى هذا التضخم إلى ارتفاع نفقات المعيشة ارتفاعًا باهظًا؛ فقد كان الرقم القياسي لأسعار الجملة في القاهرة مثلاً (في الفترة بين يناير ويوليو ١٩١٤) ١٠٠، ارتفع هذا الرقم

إلى ١١٥ في سنة ١٩١٥، ١٥٢ فـي سـنة ١٩١٦، و١٩٩ في سنة ١٩١٧، ثم ٢١٢ في سـنة ١٩١٨، وأخيـرا ٣١٦ في أوائل ١٩٢٠ [(١٧٨)].

ويوضح الأستاذ "**عزيز خـانكي**" العلاقـة بـين **زيـادة البنكنوت وزيادة الأسعار** خلال الحرب، فيقول: "فـي سـنة ١٩١٥ زاد البنك الأهلي ورقه من ٨ ملايين إلى ١١ مليونًا من الجنيهات؛ فزادت أثمان الحاجات ٣٠ ٪، ولمـا زادهـا في سنة ١٩١٧، مـن ٢١ مليونًـا إلـى ٣٠ مليونًـا زادت الأسعار ٥٠ ٪، وها نحن في سنة ١٩١٩ والورق المتـداول يزيد على ٤٦ مليونًا، والأثمان تزيد أربعة أضعاف ما كانت عليه في سنة ١٩١٣، فأين ثمانية ملايين فـي سـنة ١٩١٥ من ٤٦ مليونا في سنة ١٩١٩؟!" [(١٧٩)].

ويضرب أمثلة **لأسعار الحبوب**: "إن إردب الفـول يبـاع في الأسواق بسعر يتراوح بين ٣٦٠ و٤٠٠ قرش بينما كان يباع من عدَة سنوات بسعر يتراوح بين ٧٠ و١٠٠ قـرش، وثمن الشعير يتراوح بين ٢٦٠ و٢٨٠ قرشًا، بعد أن كـان سعره يتراوح فيما مضى من الزمان بين ٦٠ و٧٠ قرشًـا، وحمل تبن القمح ثمنه بين ١٦٠ و٢٠٠ قرش، بعد أن كـان

يباع في عهد الرَخاء بخمسين قرشا، وحمل تبن الشعير يباع بين ١٢٠ و١٥٠ قرشًا، بعد أن كان يباع في الزمن الغـابر بسعر يتراوح بين ٢٥ و٣٠ قرشًا، وتقاوي البرسـيم التـي كانت تباع بسعر ١٢٠ و١٥٠ قرشًا للإردب أصبحت تبـاع في الأسواق بسعر ٩٠٠ و١٠٠٠ قرش للإردب، والماشـية التي كانت تكلف صاحبها خمسة قروش في اليوم أصـبحت تكلفه من ١٨ إلى ٢٠ قرشًا، وبعد أن كان ثمنها ٢٠ جنيهـا بلغ ٦٠ جنيها؛ مما رفع أسعار اللحوم عموما" [(١٨٠)].

ولخص الأستاذ "**عزيز خانكي**" الموقف خـلال سـنوات الحرب بأنه "**هو الخراب بعينه. سل سواد الناس يقولون لك بالإجماع إن أيامهم هذه قطعة من سني يوسف**".

ورغم تغني "**اللورد ملنر**" في تقريره بالرَخاء المصـري خلال سني الحرب، فقد اضطر إلى الاعتراف بأن "أسـعار الحاجيات كالحنطة والثياب والوقـود قـد **ثقلـت وطأتهـا على الفقراء** ولا سيما أن أجورهم لم تكن تكفي للنفقة التـي يقتضيها غلاء المعيشة، مـع أنهـم كـانوا يـرون عـددا من مواطنيهم ومن الأجانب غير المحبوبين عندهم يجمعـون الثروات الكبيرة، فعائلة من أربعة أنفـس: رجـل وزوجتـه

وطفلين، لم تكن تستطيع في أوائل سـنة ١٩١٩ الحصـول على ما يكفيها من الطعام إلا بثمن يفوق متوسـط الأجـرة كثيرا"؛ واضطر البنك الأهلـي إلـى الاعتـراف بصـيغة التضعيف بأن "**معظم الثروات الجديدة ذهب إلى جيوب ثراة القوم**".

ويزيد من الضغط على الشـعب **الضـرائب الحكوميـة**؛ فقد كانت مصر تعتمد على الضرائب والرسـوم الجمركيـة لدفع نفقات إدارتها الحكومية؛ فالفلاح الذي يملك خمسة أفدنة في الوجه البحري يدفع ضريبة مقدارها ٤٧٥ قرشًا، بينمـا كانت البيوت المالية الأجنبية وكبار التجار لا يدفعون مليمـا واحدا؛ لعدم تقرير ضـريبة علـى الـدخل، وأي مراجعـة لأسمائهم تكشف عن جنسياتهم.

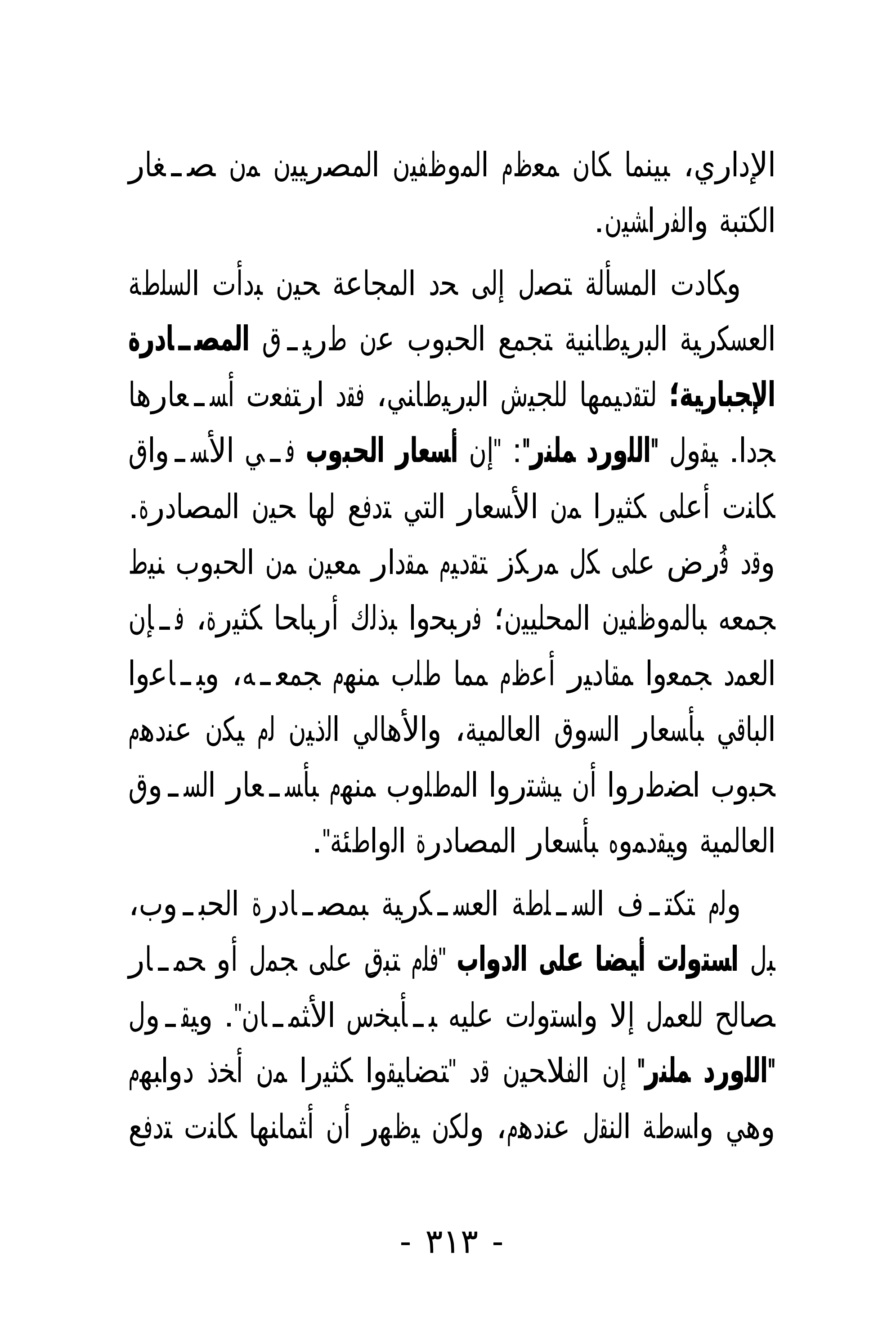
من تجار الأقطان: كـارفر وخـوريمي، ومـن تجـار المانيفاتورة: صيدناوي وشيكوريل وأوروزدي بـاك، ومـن تجار الدخان: مانوسيان وملكونيان وجنـاكليس وديمترينـو وصوصه، ومن تجار الأخشاب: ستاني وكرم، ومن تجـار الورق: رستم وناكامولي. وتجـار الأدويـة مثـل: دلمـار

وغناجة. وتجار المسـكرات والحلـوى والمـأكولات مثـل جروبي وسولت وفلوران ووكر.

والبنوك التي كانت تسرق قوة العمل المصرية لـم تكـن تدفع مليما واحدا للضرائب: لا البنوك التي في شكل شركات مساهمة مثل البنك العقاري والأنجلو أو روما أو العثمـاني، غير الكريدي ليونيه والكونتوار والفرنكو والكاسـا. فضـلاً عن البنوك الخصوصية وهي كثيرة جدا: موصيري وقطاوي وسابريل وكوريل وعدس.

كما أن شركات **الاحتكار الأجنبية** التي كانت تدير المرافق العامة، لم تكن تدفع مليما واحدا من الضرائب.

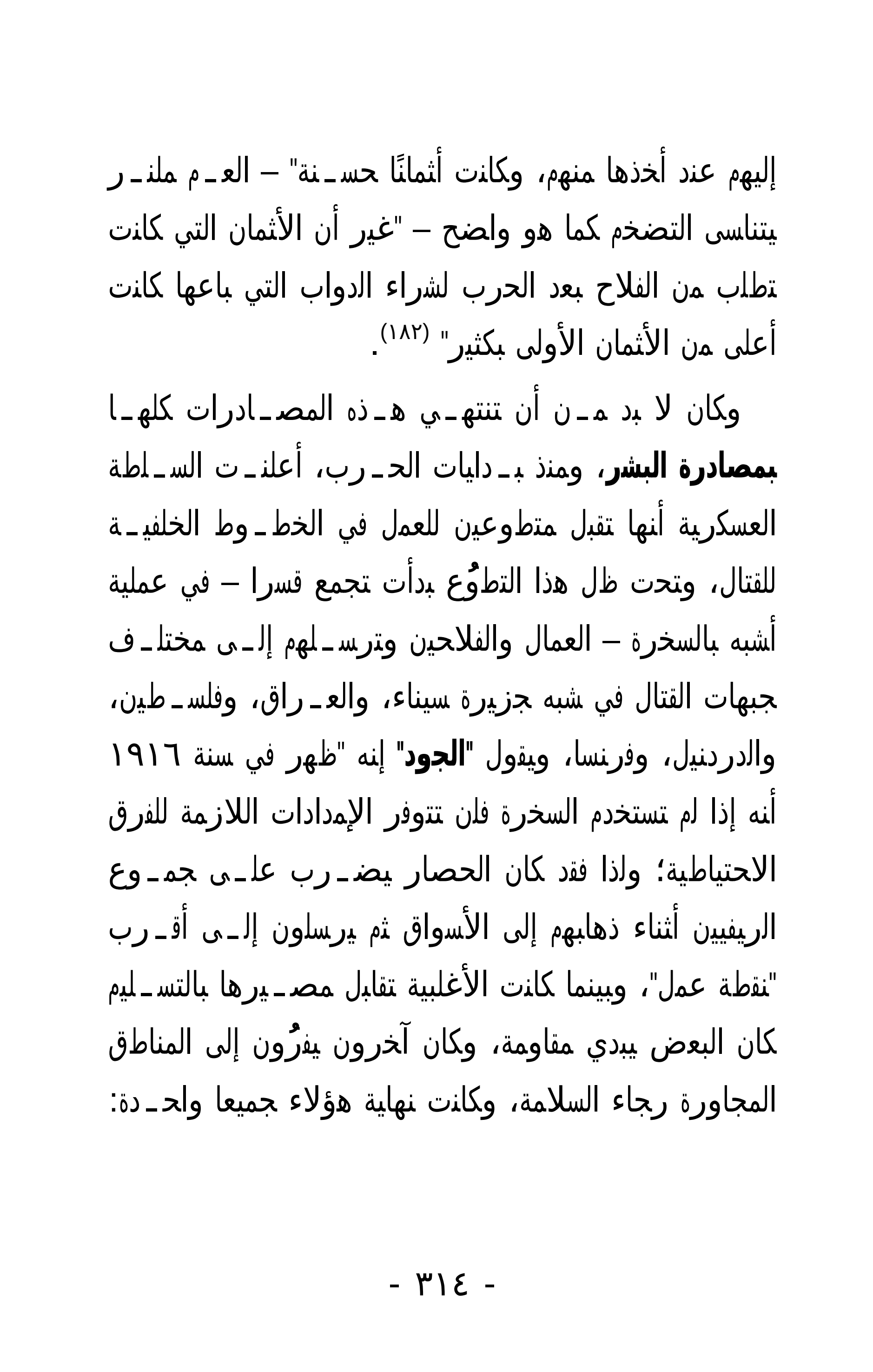
ومع **انخفاض الأجور** بشكل عام، حتى أن الحكومة حـين قررت إنصاف العمال الزراعيين برفع أجورهم بعد الحـرب قررت ربط الأجور بين قرش يوميا للطفل وثلاثـة قـروش للرجال [١٨١]، فإن الأسعار كانت تسابق الريح، وقد تعـرَض موظفو الحكومة لحالة فقر مدقع لثبـات دخلهـم مـع هـذا الارتفاع الجنوني في الأسعار، خاصة وأن الموظفين الأجانب كانوا يحتلون عادة المراكز القيادية والإشرافية فـي السـلك



الإداري، بينما كان معظم الموظفين المصريين من صغار الكتبة والفراشين.

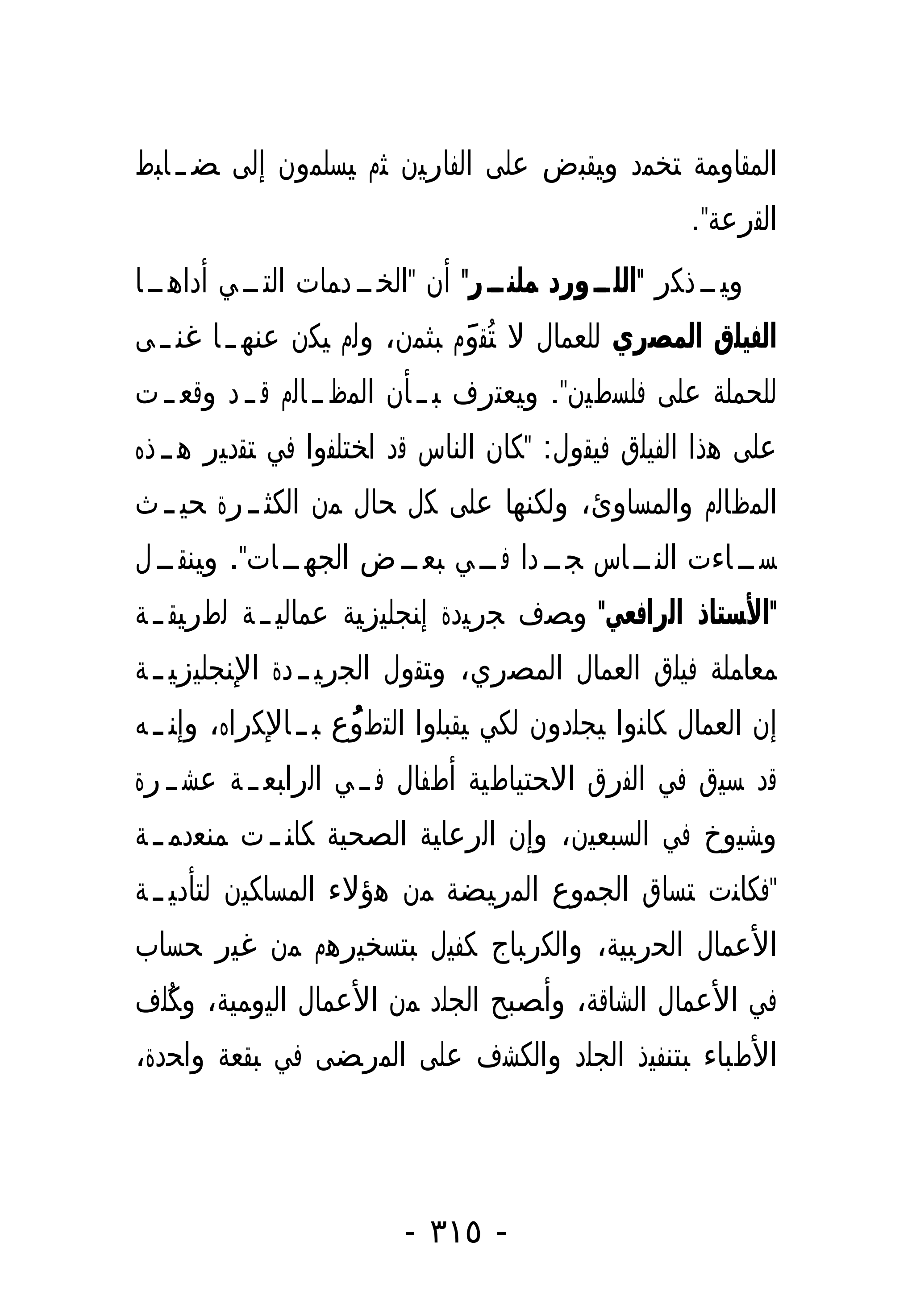
وكادت المسألة تصل إلى حد المجاعة حين بدأت السلطة العسكرية البريطانية تجمع الحبوب عن طريق **المصادرة الإجبارية؛** لتقديمها للجيش البريطاني، فقد ارتفعت أسعارها جدا. يقول "**اللورد ملنر**": "إن **أسعار الحبوب** في الأسواق كانت أعلى كثيرا من الأسعار التي تدفع لها حين المصادرة. وقد فُرض على كل مركز تقديم مقدار معين من الحبوب نيط جمعه بالموظفين المحليين؛ فربحوا بذلك أرباحا كثيرة، فإن العمد جمعوا مقادير أعظم مما طلب منهم جمعه، وباعوا الباقي بأسعار السوق العالمية، والأهالي الذين لم يكن عندهم حبوب اضطروا أن يشتروا المطلوب منهم بأسعار السوق العالمية ويقدموه بأسعار المصادرة الواطئة".

ولم تكتف السلطة العسكرية بمصادرة الحبوب، بل **استولت أيضا على الدواب** "فلم تبق على جمل أو حمار صالح للعمل إلا واستولت عليه بأبخس الأثمان". ويقول "**اللورد ملنر**" إن الفلاحين قد "تضايقوا كثيرا من أخذ دوابهم وهي واسطة النقل عندهم، ولكن يظهر أن أثمانها كانت تدفع



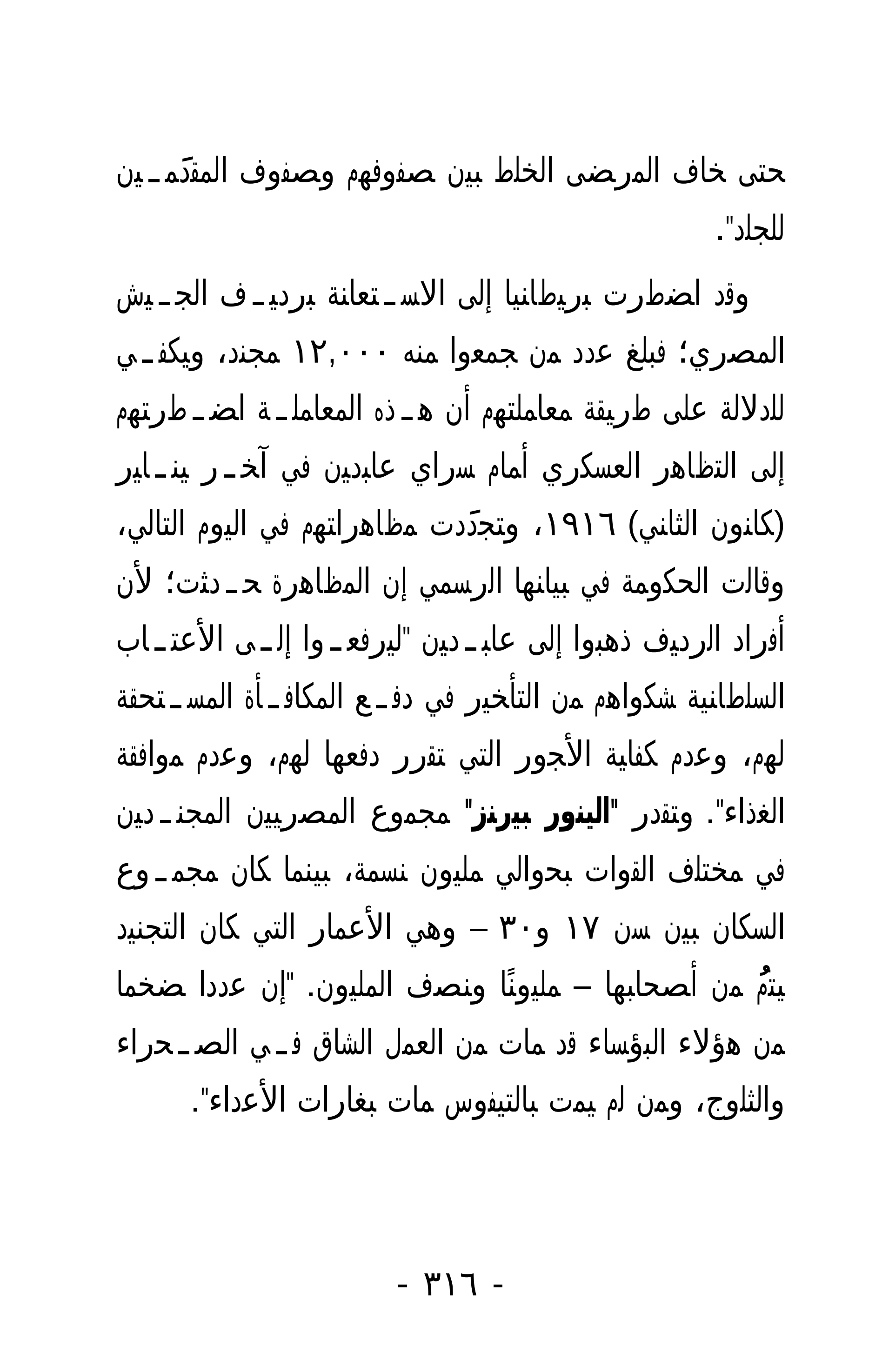
إليهم عند أخذها منهم، وكانت أثمانًا حسـنة" – العـم ملنـر يتناسى التضخم كما هو واضح – "غير أن الأثمان التي كانت تطلب من الفلاح بعد الحرب لشراء الدواب التي باعها كانت أعلى من الأثمان الأولى بكثير" (١٨٢).

وكان لا بد مـن أن تنتهـي هـذه المصـادرات كلهـا **بمصادرة البشر**، ومنذ بـدايات الحـرب، أعلنـت السـلطة العسكرية أنها تقبل متطوعين للعمل في الخطـوط الخلفيـة للقتال، وتحت ظل هذا التطوُّع بدأت تجمع قسرا – في عملية أشبه بالسخرة – العمال والفلاحين وترسـلهم إلـى مختلـف جبهات القتال في شبه جزيرة سيناء، والعـراق، وفلسـطين، والدردنيل، وفرنسا، ويقول "**الجود**" إنه "ظهر في سنة ١٩١٦ أنه إذا لم تستخدم السخرة فلن تتوفر الإمدادات اللازمة للفرق الاحتياطية؛ ولذا فقد كان الحصار يضـرب علـى جمـوع الريفيين أثناء ذهابهم إلى الأسواق ثم يرسلون إلـى أقـرب "نقطة عمل"، وبينما كانت الأغلبية تقابل مصـيرها بالتسـليم كان البعض يبدي مقاومة، وكان آخرون يفرُّون إلى المناطق المجاورة رجاء السلامة، وكانت نهاية هؤلاء جميعا واحـدة:



المقاومة تخمد ويقبض على الفارين ثم يسلمون إلى ضـابط القرعة".

ويـذكر "**اللـورد ملنـر**" أن "الخـدمات التـي أداهـا **الفيلق المصري** للعمال لا تُقوَم بثمن، ولم يكن عنهـا غنـى للحملة على فلسطين". ويعترف بـأن المظـالم قـد وقعـت على هذا الفيلق فيقول: "كان الناس قد اختلفوا في تقدير هـذه المظالم والمساوئ، ولكنها على كل حال من الكثـرة حيـث سـاءت النـاس جـدا فـي بعـض الجهـات". وينقـل "**الأستاذ الرافعي**" وصف جريدة إنجليزية عماليـة لطريقـة معاملة فيلق العمال المصري، وتقول الجريـدة الإنجليزيـة إن العمال كانوا يجلدون لكي يقبلوا التطوُّع بـالإكراه، وإنـه قد سيق في الفرق الاحتياطية أطفال فـي الرابعـة عشـرة وشيوخ في السبعين، وإن الرعاية الصحية كانـت منعدمـة "فكانت تساق الجموع المريضة من هؤلاء المساكين لتأديـة الأعمال الحربية، والكرباج كفيل بتسخيرهم من غير حساب في الأعمال الشاقة، وأصبح الجلد من الأعمال اليومية، وكُلاف الأطباء بتنفيذ الجلد والكشف على المرضى في بقعة واحدة،



حتى خاف المرضى الخلط بين صفوفهم وصفوف المقدَمين للجلد".

وقد اضطرت بريطانيا إلى الاستعانة برديف الجيش المصري؛ فبلغ عدد من جمعوا منه ١٢,٠٠٠ مجند، ويكفي للدلالة على طريقة معاملتهم أن هذه المعاملة اضطرتهم إلى التظاهر العسكري أمام سراي عابدين في آخر يناير (كانون الثاني) ١٩١٦، وتجدَدت مظاهراتهم في اليوم التالي، وقالت الحكومة في بيانها الرسمي إن المظاهرة حدثت؛ لأن أفراد الرديف ذهبوا إلى عابدين "ليرفعوا إلى الأعتاب السلطانية شكواهم من التأخير في دفع المكافأة المستحقة لهم، وعدم كفاية الأجور التي تقرر دفعها لهم، وعدم موافقة الغذاء". وتقدر "**اليئور بيرنز**" مجموع المصريين المجندين في مختلف القوات بحوالي مليون نسمة، بينما كان مجموع السكان بين سن ١٧ و٣٠ – وهي الأعمار التي كان التجنيد يتمُ من أصحابها – مليونًا ونصف المليون. "إن عددا ضخما من هؤلاء البؤساء قد مات من العمل الشاق في الصحراء والثلوج، ومن لم يمت بالتيفوس مات بغارات الأعداء".

وكان لا بد أن يصادر كل الشعب المصري، وأن يضرب سياج من الصمت يمنع أي معارضة؛ وهكذا أُعلِنت الأحكـام العرفية، وصدر قانون التجمهر الذي يعتبـر تجمـع أكثـر من خمسة أفراد خروجا على القـانون، وأوقفـت الجمعيـة التشريعية التي لم تعقد سوى فصلاً تشريعيا واحدا في دورتها البرلمانية الأولى، واعتقل عدد كبير من أعضـاء الحـزب الوطني في طرة والعباسية ودرب الجماميز، ونُفِي آخـرون إلى خارج البلاد، وكفت المعارضة الصحفية تمامـا بسـبب تشدُّد الرقابة العسكرية البريطانية؛ فأغلق "الحزب الـوطني" صحفه. وحتى "حزب الأمة" – التجمع السياسي لكبار مـلاك الأرض – أغلق صحيفة "الجريدة". ولم يبق مـن الصـحف السياسية سوى "**المقطم**" جريـدة دار الحمايـة البريطانيـة، و"**الأهرام**"؛ وكانت إذ ذاك محايدة بين الشعب والاحتلال.

ورغم حالة الصمت الرهيبة التي فُرِضت خلال الحـرب، فإن محاولتين قد جرتا لاغتيال السـلطان "**حسـين كامـل**"، وكثرت عمليات سرقة الأسلحة من المعسكرات البريطانيـة وتعطيل القطارات الحربية، مما اضطر السـلطة العسـكرية

إلى التحذير بأنها ستطلق الرصاص فورا على كل من يضبط متلبسا بمحاولة تعطيل القطارات [١٨٣].

والواقع أن الشعب المصري، حين تحـرّك بعـد انتهـاء الحرب تحت قيادة البرجوازية، ليطالب بصيغة جديدة تمنـع تكرار "سني يوسف"، كان يضع نصب عينيه الحجم البشـع لما لحقه من مظالم في السيطرة الأجنبية علـى مقـدَراتـه، وبدرجة أكثر أنانية فإن البرجوازية المصرية، قـد نظـرت إلى احتفاظ بريطانيا بحق حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات، ضمن نـواقص الاسـتقلال الـذي منحـه **تصريح فبراير**، نظرتها إلى قيود تحدُّ من أرباحهـا وتعـوق نموَّها.

ولم تكن الامتيازات الأجنبية قيدا على التشريع المصـري فحسب، ولكنها أخلت بالمساواة بـين رأس المـال الأجنبـي ورأس المال المحلي، وزادت من فرص الأول على حسـاب الثاني؛ إذ كان الرأسماليون الأجانب يعفون مـن الضـرائب ومن الرسوم الجمركية، وهو ما مكنهم دائما من الانتصـار في المنافسة وسحق الرأسمالية المصرية الناشئة فـي عقـر دارها.

كما أن تدخل الدول الأجنبية في مالية مصر للحصول على ديونها قد شكل قيدا على حرية البرجوازية، التي كانت ترى في هذا استنزافًا طويل المدى **لدخلها القومي**؛ ذلك أن إيرادات عدد كبير من المديريات (المحافظات) أو الأقسام الإدارية، كان مخصصا لتسديد الديون، وكانت الأقسام السنوية تحول ميزانية مصر إلى ميزانية تسديد ديون مما يحول دون إصلاح مرافق البلاد لتهيئة الجو لصناعة متينة، كما كان استنزاف الرأسمالية الاحتكارية للمواد الخام وتصديرها لرأس المال وللسلع المصنعة تقضي على أية إمكانية لقيام صناعة قومية بسبب رحيل المواد الخام ومنافسة الصناعات الأجنبية للصناعة المحلية.

وكان هناك **طموح البرجوازية لبناء جهاز دولتها الخاص**، وإحلال المصريين محل الأجانب في قيادته. ذلك أن سيطرة الأجانب على جهاز الدولة التنفيذي، كان يعطيهم سلطة مؤثرة يتحازون بها إلى صف بني جلدتهم ضد مصالح الرأسمالية المصرية، فضلاً عن تمرُّد الإنتلجنسيا المصرية على حظها الضئيل في سلم الوظائف، ونزوعها إلى فتح باب الرقي أمامها. وكان ذلك أهم العوامل التي دفعت بالإنتلجنسيا

المصرية إلى صف الثورة على أوسع نطاق، وقد وضح اهتمام البرجوازية البالغ بالسيطرة على جهاز الدولة، من سعي "**سعد زغلول**" لتمصير بعض وظائف الجهاز الإداري، بعد أن صدر القانون الذي أنهى خدمات الموظفين الأوربيين مقابل تعويضهم، حتى أنه تجاوز ذلك في اتجاه تسييس الجهاز الحكومي، وقال تصريحه المشهور: "سأجعلها حكومة زغلولية لحما ودما"، معلنًا حرصه على سيطرة الكوادر الحزبية الوفدية على المراكز الرئيسية في الجهاز الإداري للدولة.

ويبدو احتفاظ بريطانيا بمسألة **حماية الأقليات الدينية**، ضمن هذا التحفظ من تحفظات فبراير، أقل جدية بما لا يقاس، وكانت تقارير المعتمدين البريطانيين في مصر منذ **كرومر** حريصة على الزعم بأن الأقلية المسيحية في مصر تعاني من اضطهاد يجعلها تضع نفسها تحت حماية الإنجليز، وهي نغمة ظلت تتردد منذ مذبحة الإسكندرية في ١١ يونيو (حزيران) ١٨٨٢، التي صورت دائما باعتبارها نزاعا طائفيا لا باعتبارها مؤامرة محبوكة، رسِمت

لتبرير الغزو الإنجليزي المسلح الذي بدأ بضرب الإسكندرية بمدافع الأسطول البريطاني بعد شهر واحد من المذبحة.

ومع أن المرحلة بين الثورتين (١٨٨٣ – ١٩١٨) كانـت قد شهدت درجات متفاوتة من التوتر بين المصريين المسلمين والمصريين المسيحيين؛ نتيجة لعـدم تبلـور الأيديولوجيـة البرجوازية تبلورا يجعلها ليبرالية وعلمانية بالدرجة الكافية، ولتعقد خريطة الصراع السياسي حول مصر، إلا أن ثـورة ١٩١٩ قد نجحت في أن تبدو قومية وعلمانية، وأن تستوعب خطورة التفتت الطائفي في ظروف مواجهة الاستعمار؛ وبهذا نجحت في أن تجهض واقعيا أي مبرر لهذا التحفظ الذي كان المصريون المسيحيون أول من رفضوه.

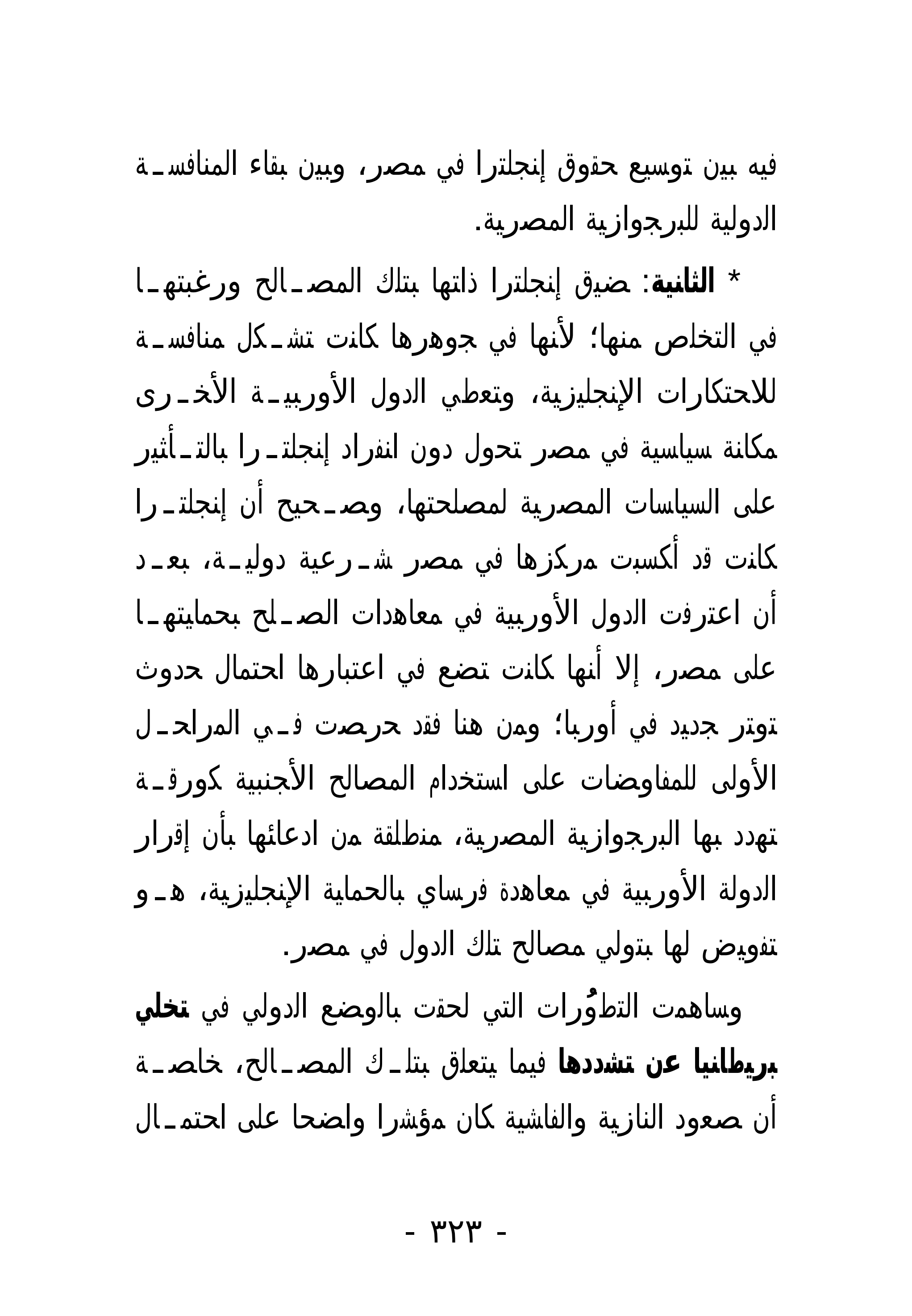
وحدث إبان مناقشات لجنة الدسـتور، أن اقتـرح أحـد الأعضاء المسيحيين تخصيص عدد محدود من مقاعد مجلس النوّاب على أساس طائفي، وهي فكرة رفضها بقية زملائـه الأقباط في نفس اللجنة، وهاجمتها الصحف المسـيحية؛ لأن تنفيذها يعني الاعتراف بأن هناك فرقة طائفية فـي مصـر ويعطي لإنجلترا نصا قد تبرر به تدخلها. وقد شـرح مقـدم الاقتراح هدفه فقال إنه كان يظنُّ أن هـذا الـنصَ يسـحب

الأرض من تحت أقدام إنجلترا بعد أن أصبح للأقليات حقوق مقررة في الدستور المصري.

وجاءت نتيجة أول انتخابات للمجلس النيابي المصري لتعكس وعيا قوميا مرتفعا؛ إذ جرت على أساس سياسي، وفاز من الأقباط عدد يزيد عما كان العضو المسيحي قد اقترحه لهم من مقاعد البرلمان، وأكد "**سعد**" الطابع العلماني لحكومته؛ فعين فيها وزيرين قبطيين لا وزيرا واحدا كما كان متبعا قبل ذلك، وهو ما أفقد هذا التحفظ أي قيمة طوال مراحل المفاوضات.

لكن افتقاد عجز التحفظ الخاص بـ "حماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات" لقيمته، لم يعن أن إنجلترا أهدرت التحفظات بمجملها؛ إذ كان صدور التحفظ يعينها بدرجة أو بأخرى، في ضوء إدراكها لحقيقتين متلازمتين:

* **الأولى**: ضيق البرجوازية المصرية بما يترتب على ما للأجانب من مصالح مالية وسلطات تنفيذية وتشريعية في مصر من الإضرار بمصالحها وحرمانها من النمو؛ مما يجعلها تواقة للتخلص من تلك المصالح، ويفيد إنجلترا أن تتشبث بها؛ لتدفع البرجوازية المصرية إلى موقف تختار

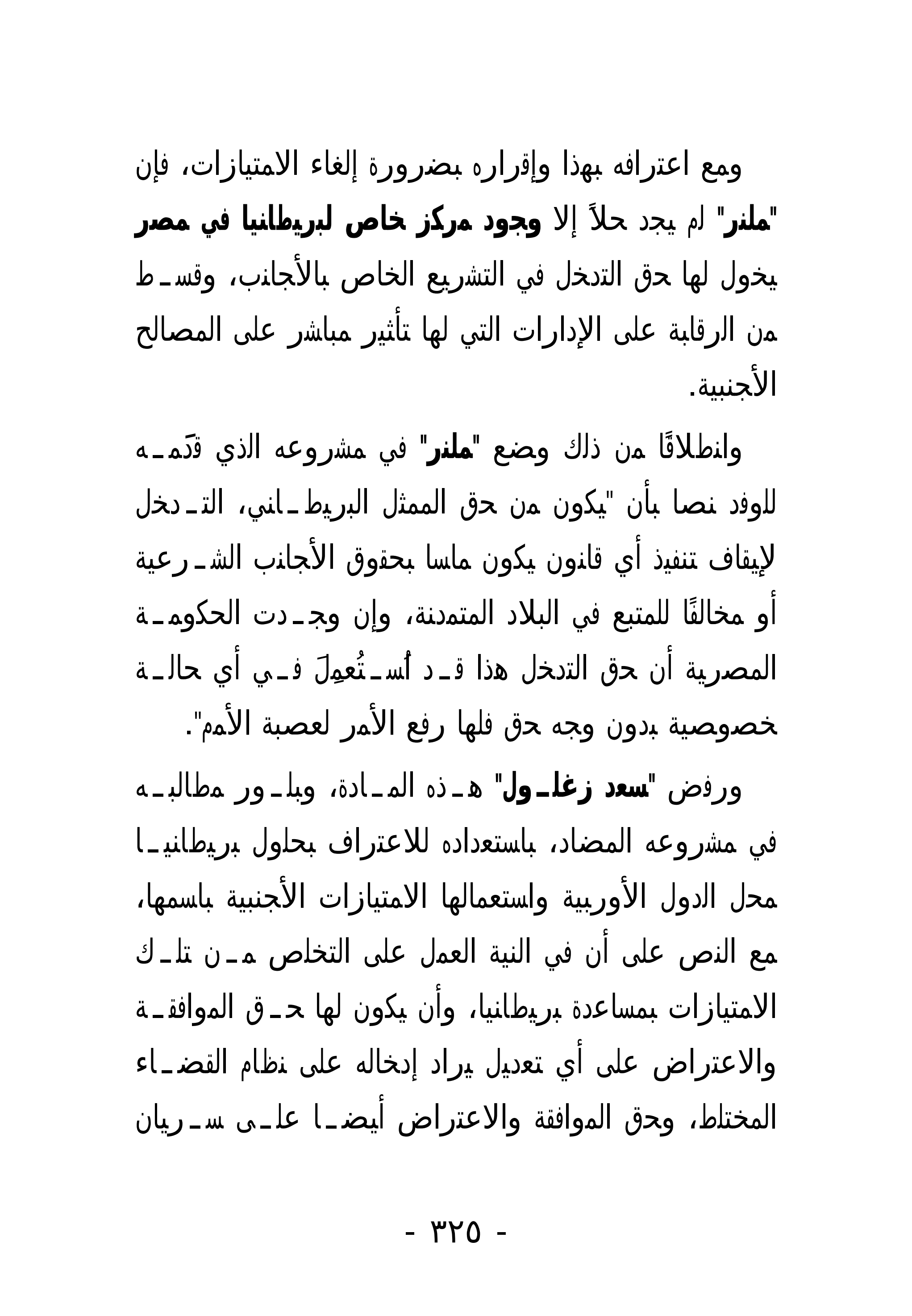

فيه بين توسيع حقوق إنجلترا في مصر، وبين بقاء المنافسة الدولية للبرجوازية المصرية.

* **الثانية**: ضيق إنجلترا ذاتها بتلك المصالح ورغبتها في التخلص منها؛ لأنها في جوهرها كانت تشكل منافسة للاحتكارات الإنجليزية، وتعطي الدول الأوربية الأخرى مكانة سياسية في مصر تحول دون انفراد إنجلترا بالتأثير على السياسات المصرية لمصلحتها، وصحيح أن إنجلترا كانت قد أكسبت مركزها في مصر شرعية دولية، بعد أن اعترفت الدول الأوربية في معاهدات الصلح بحمايتها على مصر، إلا أنها كانت تضع في اعتبارها احتمال حدوث توتر جديد في أوربا؛ ومن هنا فقد حرصت في المراحل الأولى للمفاوضات على استخدام المصالح الأجنبية كورقة تهدد بها البرجوازية المصرية، منطلقة من ادعائها بأن إقرار الدولة الأوربية في معاهدة فرساي بالحماية الإنجليزية، هو تفويض لها بتولي مصالح تلك الدول في مصر.

وساهمت التطوُّرات التي لحقت بالوضع الدولي في **تخلي بريطانيا عن تشددها** فيما يتعلق بتلك المصالح، خاصة أن صعود النازية والفاشية كان مؤشرا واضحا على احتمال

تفجر الوضع الأوربي من جديد؛ ومن هنا نلاحظ أن التشـدُّد البريطـاني بشـأن هـذا الـتحفظ قـد شـاب مفاوضـات **(زغلول – ملنر)** ثم مفاوضات **(عدلي – كروزون)**، بينما قل في المراحل التالية من المفاوضـات، وخاصـة مقترحـات "**هندرسون**" التي كانت أساس معاهدة ١٩٣٦، التي أعلنـت فيهـا بريطانيـا أنهـا ستسـاعد مصـر علـى الـتخلص من الامتيازات الأجنبية.

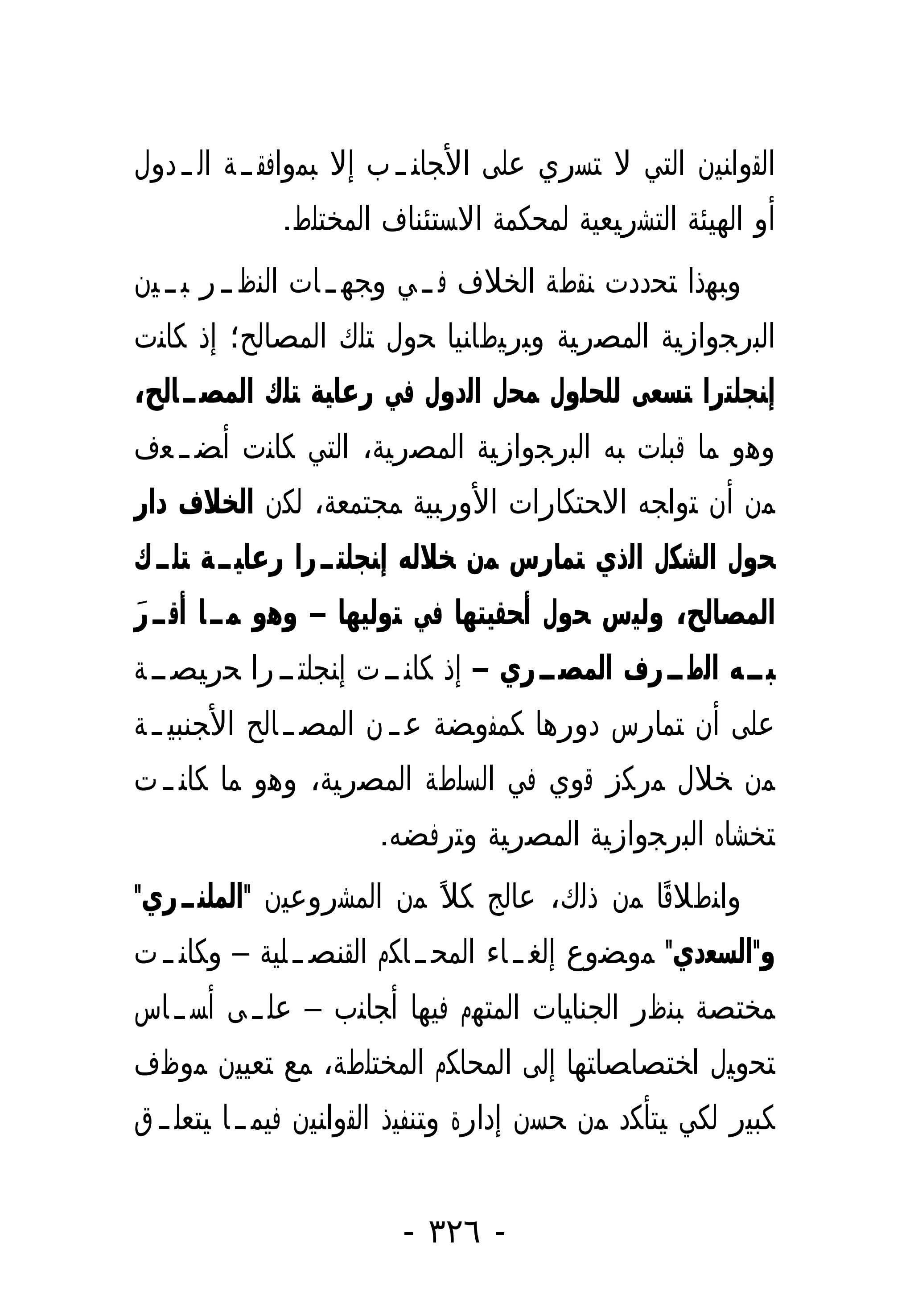
وكان "**ملنر**" قد أشار في تقريره إلـى صـعوبة وجـود حكومة مركزية قوية مع تعدُّد القضاء الناتج عن الامتيازات الأجنبية؛ مما يصعب معه حفظ النظام والقانون، فـي حـين أن إعفاء الأجانب من الضرائب المقررة غير أموال الأطيان وعوائد الأملاك يشـل يـدَ الحكومـة إذا أرادت أن تزيـد إيراداتهـا؛ لأنــه يســتحيل عليهــا فــرض ضــرائب على المصريين، وإعفاء الأجانب منها، ولذلك بقيت الحكومة زمنًا في الماضي مضطرة إلى أن تضيق على بعض فروعها المهمة كالتعليم العمومي والصحة العمومية، مـع أن ثـروة البلاد تزداد بسرعة ومواردها كثيرة تكفـي لكـل حاجـات حكومة منظمة".



ومع اعترافه بهذا وإقراره بضرورة إلغاء الامتيازات، فإن "**ملنر**" لم يجد حلاً إلا **وجود مركز خاص لبريطانيا في مصر** يخول لها حق التدخل في التشريع الخاص بالأجانب، وقسط من الرقابة على الإدارات التي لها تأثير مباشر على المصالح الأجنبية.

وانطلاقًا من ذلك وضع "**ملنر**" في مشروعه الذي قدَمه للوفد نصا بأن "يكون من حق الممثل البريطاني، التدخل لإيقاف تنفيذ أي قانون يكون ماسا بحقوق الأجانب الشرعية أو مخالفًا للمتبع في البلاد المتمدنة، وإن وجدت الحكومة المصرية أن حق التدخل هذا قد أُستُعمِلَ في أي حالة خصوصية بدون وجه حق فلها رفع الأمر لعصبة الأمم".

ورفض "**سعد زغلول**" هذه المادة، وبلور مطالبه في مشروعه المضاد، باستعداده للاعتراف بحلول بريطانيا محل الدول الأوربية واستعمالها الامتيازات الأجنبية باسمها، مع النص على أن في النية العمل على التخلص من تلك الامتيازات بمساعدة بريطانيا، وأن يكون لها حق الموافقة والاعتراض على أي تعديل يراد إدخاله على نظام القضاء المختلط، وحق الموافقة والاعتراض أيضا على سريان



القوانين التي لا تسري على الأجانـب إلا بموافقـة الـدول أو الهيئة التشريعية لمحكمة الاستئناف المختلط.

وبهذا تحددت نقطة الخلاف فـي وجهـات النظـر بـين البرجوازية المصرية وبريطانيا حول تلك المصالح؛ إذ كانت **إنجلترا تسعى للحلول محل الدول في رعاية تلك المصـالح،** وهو ما قبلت به البرجوازية المصرية، التي كانت أضـعف من أن تواجه الاحتكارات الأوربية مجتمعة، لكن **الخلاف دار حول الشكل الذي تمارس من خلاله إنجلتـرا رعايـة تلـك المصالح، وليس حول أحقيتها في توليها – وهو مـا أقـرَّ بـه الطـرف المصـري** – إذ كانـت إنجلتـرا حريصـة على أن تمارس دورها كمفوضة عـن المصـالح الأجنبيـة من خلال مركز قوي في السلطة المصرية، وهو ما كانـت تخشاه البرجوازية المصرية وترفضه.

وانطلاقًا من ذلك، عالج كلاً من المشروعين "**الملنـري**" و"**السعدي**" موضوع إلغـاء المحـاكم القنصـلية – وكانـت مختصة بنظر الجنايات المتهم فيها أجانب – علـى أسـاس تحويل اختصاصاتها إلى المحاكم المختلطة، مع تعيين موظف كبير لكي يتأكد من حسن إدارة وتنفيذ القوانين فيمـا يتعلـق

بالأجانب. "وقد أصرَت بريطانيا أن يكـون هـذا الموظـف **مندوبا قضائيا** موظفًا من موظفي وزارة الحقانية"، بينما رأت مصر أن يكون "مجرد نائب عمومي لدى المحاكم المختلطة، ووظيفته قضائية فقط وليست تنفيذية".

وذكر الجانب المصري في التدليل على رأيه بأن التسـليم بحق الممثل البريطاني (المعتمد أو السفير) فـي **معارضـة القوانين التي يراد تطبيقها على الأجانب** يكفي، ولا ضرورة لهذا المندوب القضائي ذو الصفة التنفيذية، فهو لا يسـتطيع الاعتراض على التشريع؛ لأن تلك وظيفة سيقوم بها ممثـل دولته السياسي، ولا يستطيع الاعتراض على التنفيـذ لأنـه من اختصاص المحاكم المختلطة وهـي شـديدة الحـرص على استقلالها، ومن الممكن دائما الاستشـكال فـي التنفيـذ القانوني بطرق قضائية.

وأصرَ الجانب البريطاني علـى ضـرورة وجـود هـذا المندوب في مفاوضات "**عدلي – كرزون**"، وضـرب المثـل بأنه "إذا اتفق أن الإدارة المحلية تكره أجنبيا، فإنها قد تجعـل الحياة عليه مستحيلة، وقد توقف مثلاً وابورا للري في وقـت غير مناسب؛ وتضيع عليه بذلك مصالح جمة". أما الجانـب

المصري فكان اعتراضه نابعا – هذه المرة – من أن إشاعة حق المندوب القضائي في التدخل في الأعمال الإدارية التنفيذية سيؤدي إلى تدخله في عمل كل الإدارات المصرية.

وكحل للخلاف اقترح الجانب المصري استبقاء **حكمدار إنجليزي** في المدن الكبرى التي يكثر فيها الأجانب، والأوربيون منهم بالذات؛ لضمان حسن تنفيذ الأوامر الإدارية بما يمنع الإضرار بمصالح الأجانب، فوافق الجانب البريطاني على ذلك، مضيفًا ضرورة وجود موظف في وزارة الخارجية ليوحد أعمال هؤلاء الحكمداريين، وينشئ الاتصال اللازم بينهم، وإبقاء **مستشار سلطاني في وزارة الحقانية** (العدل) لمراقبة اللوائح الإدارية التنفيذية التي تطبق على الأجانب؛ وبهذا العرض استتاب الجانب البريطاني حقوقًا أبعد مدى من الحقوق التي طالب بها في البداية، لذلك رفضها **"عدلي يكن"** مشيرا إلى أن عرضه لم يكن يتضمن هذه الحقوق الموسعة.

وكان آخر ما عرضه **"كرزون"** هو العودة إلى فكرة **المندوب القضائي**، على أن يكون له حق الاطلاع على جميع الأمور التي تمسُّ الأجانب، وتكون من اختصاصات وزارتي

الحقانية والداخلية، ويكون له في كل وقـت حـق الـدخول على وزيري الحقانية والداخلية.

وظل هذا النصُّ في المشروع الذي قدَّمه "**عبـد الخـالق ثروت**" لـ "**تشمبرلين**" مع تخفيف في العبارة، لا يغير مـن جوهره، بينما تضمن مشروع "**تشمبرلين**" المضـاد شـططًا جعل التدخل عاما ومباحا تماما. وقال "**عبد الخالق ثـروت**" في نقده لاقتراح "**تشمبرلين**":

- إن المادة الخاصة بالمندوب القضـائي قـد تضـمنت تعهدين تلتزم بهما مصر، **أولهما**: أن توافي مصر بريطانيـا العظمى بوسائل التحقيق من توفر الحماية اللازمـة لأرواح الأجانب وممتلكاتهم، **والثاني**: أن تحتفظ مصر بعنصر أجنبي في إدارتها يفي بضمان مثل هذه الحماية، وهو ما لم يطلـب من مصر في المفاوضات السابقة، ثم ما هي تلك الوسـائل؟ وما هو عدد الموظفين الأجانب؟ وفي أي نوع من الوظائف؟ كل هذه التعهدات بالغة الإبهام والإطلاق مبلغًا يجعل قبولهـا بمثابة وضع اليد تماما على إدارة مصر الداخلية كلها.

وقد عاد المشروع المشترك الذي أسفرت عنه مفاوضات "**ثروت – تشمبرلين**" إلى إبقاء النص الخـاص بالمستشـار

القضائي كما ورد في مشروع كروزون، مع إضافة قيد آخر هو تعهد الحكومة المصرية بعدم "تغيير عدد واختصاصات الموظفين البريطانيين الذين يشتغلون الآن بإدارة الأمن العام والبوليس إلا بموافقة بريطانيا".

وفي مقترحات "**هندرسون**" – التي تفاوض معه "**محمد محمود**" على أساسها – نصٌ يفيد تنازل بريطانيا عن دعوى حماية الأجانب، على أن تكون الحماية المصرية هي المسئولة عن أرواح الأجانب وأموالهم، وأن تتولى حكومة صاحب الجلالة ملك مصر، تنفيذ واجباته في هذا الصدد. ولكن النصَ قُيد بمذكرة مصرية قبلت بقاء **المستشار القضائي**، وقد ظل النصُ كما هو في مشروع "**هندرسون – النحاس**"، مع حذف ما تضمنته المذكرة الرامية إلى بقاء المستشار، وهو النصُ الذي ورد في معاهدة ١٩٣٦.

ولم تكن بريطانيا تطالب فقط بإبقاء **المندوب القضائي** لوضع حماية تشريعية للأجانب، بل طالبت أيضا ببقاء المستشار المالي؛ وذلك "لضمان اقتدار مصر على سداد دينها" – كما قال "**ملنر**" – وفي نص المشروع الملنري أن يكون لذلك المستشار اختصاصات صندوق الدين، بينما

علاق المشروع الوفدي تعيين هذا المستشـار علـى "إلغـاء صندوق الدين". وفي مفاوضات "**عدلي – كرزون**" أضـاف الأخير اختصاصـات أخـرى إلـى المستشـار المـذكور، منها الدخول على وزير المالية، واشتراطه موافقته في حالـة عقد قروض جديدة.

واعترض "**عـدلي يكـن**" علـى هـذه الاختصاصـات؛ على أساس أنها "تعطي ذلك المندوب مكانة فـوق الحكومـة والبرلمان، لأنه بحسب الدستور المزمع، سـتكون القاعـدة أن الحكومة لا تستطيع عقد قروض إلا بموافقـة البرلمـان، فإشراف ذلك المندوب على الحكومة والبرلمان شيء كبيـر وسلطة خطيرة لا يمكن قبولها".

وفي المشروع الذي اتفق عليها "**ثروت**" و"**تشمبرلين**" أقرَ استمرار المستشار المالي بنفس الاختصاصات الموسعة لـه، وظل النصُ كما هو تقريبـا فـي مقترحـات "**هندرسـون**" واعترض "**النحاس**" في مفاوضاته معه على بقاء المستشـار المالي لمدة تزيد عن عقده الذي كان يعمل بمقتضـاه وقـت إجراء المباحثات، وأرفق تصريحا شفويا بمعاهدة ١٩٣٦ يفيد



أن الحكومة المصرية حرَة "من أي قيـد ذي صـفة دوليـة فيما يتعلق بالاحتفاظ بالمندوبين القضائي والمالي".

٥- مصر والسودان لنا..
وإنجلترا إن أمكنا

في ٢١ ديسمبر (كانون الثـاني) ١٨٨٣، وبعـد مـرور حوالي العام على الغزو العسكري الإنجليزي لمصر، كتـب ناظر النظار المصري "**محمد شريف باشا**" مـذكرة بشـأن السودان، خاطب فيها "**السير أفلين بارنج**" – لورد كرومـر فيما بعد – قنصل بريطانيا، قائلاً:

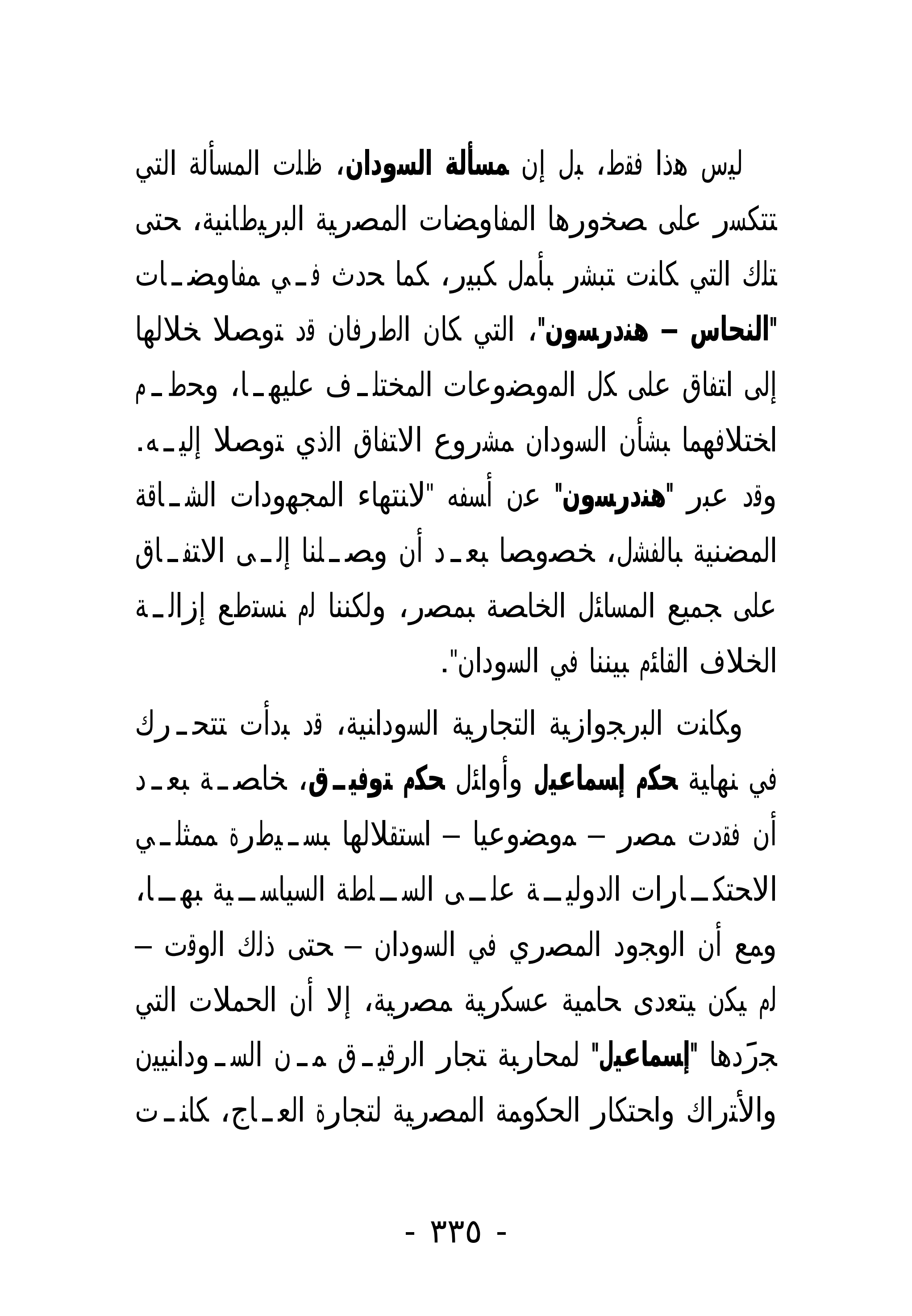
- "إن حرمان مصر من السودان يحرمها مـن الحـدود الطبيعية؛ فتصبح مكشوفة من كل الجهات، فيتعـين عليهـا للمحافظة على كيانها أن تحتفظ بجيش تزيد نفقاته عن حدود طاقتها، أما الاحتفاظ بالسودان تحـت إدارة حسـنة، فإنـه على العكس يتيح لمصر، فضلاً عـن تجنيـد عـدد كبيـر من السودانيين بنفقات قليلة، أن تتحمل هذه الأقـاليم جـزءا من النفقات اللازمة للاحتفاظ بجيش تكون مهمته المحافظـة على الأمن في السودان والدفاع عن مصر ذاتها".

لكن ذلك لم يكن فيما يبدو السبب الرئيسي فـي حـرص البرجوازية المصرية على السودان، ذلك أن توسـط مصـر

لطرق المواصلات الدولية، جعل حدودها مع السودان أقـل الحدود أهمية من حيث الأمن؛ إذ جاءت الغزوات الأوربيـة السابقة، ومنها الحملة الفرنسية وأسـطول "**نلسـن**" وحملـة "**فريزر**"، بل واحتلت مصر في عام ١٨٨٢ عن طريق البحر وليس البر.

وبرغم أن تأمين الحدود الجنوبية كان مطلبا له وجاهتـه، إلا أن مناط اهتمام البرجوازية المصرية بالمسألة السودانية، يرجع إلى مياه النيل، وهو مـا نبـه إليـه "**اللـورد ملنـر**" في تقريره؛ إذ ذهب إلى القـول بـأن حصـول السـودان على كمية كبيرة من مياه النهر سيؤدي إلى تقليـل مسـاحة الأراضي القابلة للزراعة في مصر، ويمنعها من استصـلاح المزيد منها.

ولم يحدث أن اتسعت شُقة الخلاف بين الطرفين المصري والبريطاني، حول موضوع، قدر اتساعها بشأن "**السـودان**"، الذي كانت بريطانيا قد احتفظت به ضمن الموضوعات التي لا يجوز لمصر أن تتصـرف فيهـا بعيـدا عـن إنجلتـرا على النحو الذي أورده تصريح فبراير ١٩٢٢.



ليس هذا فقط، بل إن **مسألة السودان**، ظلت المسألة التي تتكسر على صخورها المفاوضات المصرية البريطانية، حتى تلك التي كانت تبشر بأمل كبير، كما حدث في مفاوضات "**النحاس – هندرسون**"، التي كان الطرفان قد توصلا خلالها إلى اتفاق على كل الموضوعات المختلف عليها، وحطم اختلافهما بشأن السودان مشروع الاتفاق الذي توصلا إليه. وقد عبر "**هندرسون**" عن أسفه "لانتهاء المجهودات الشاقة المضنية بالفشل، خصوصا بعد أن وصلنا إلى الاتفاق على جميع المسائل الخاصة بمصر، ولكننا لم نستطع إزالة الخلاف القائم بيننا في السودان".

وكانت البرجوازية التجارية السودانية، قد بدأت تتحرك في نهاية **حكم إسماعيل** وأوائل **حكم توفيق**، خاصة بعد أن فقدت مصر – موضوعيا – استقلالها بسيطرة ممثلي الاحتكارات الدولية على السلطة السياسية بها، ومع أن الوجود المصري في السودان – حتى ذلك الوقت – لم يكن يتعدى حامية عسكرية مصرية، إلا أن الحملات التي جرّدها "**إسماعيل**" لمحاربة تجار الرقيق من السودانيين والأتراك واحتكار الحكومة المصرية لتجارة العاج، كانت

قد خلقت توترا ساعد علـى انتشـاره المصـالح الواسـعة للبرجوازية التجارية السودانية التي كانت تتوثب للاسـتقلال عن الحكم المصري.

وبسبب ضعف الحكومة المركزية في القاهرة خلال الثورة العرابية وعلى مشـارفها، وجـدت البرجوازيـة التجاريـة السودانية الجوَ ممهدا لكي تنـتفض علـى مظـالم الحكـم المصري، وتزعم "**محمد أحمد المهدي**" الثورة [١٨٤]، التـي اعتمدت أساسا على تجار الرقيق مـن الأتـراك وزعمـاء القبائل، ونجحت في جذب الجماهير السـودانية وتحريكهـا لمواجهة مظالم المصريين.

ومع أن سيطرة "**المهدي**"، وبعـده خليفتـه "**التعايشـي**" على السودان لم تكن كاملـة، إلا أن مصـر نفسـها كانـت قد وصلت إلى حالة من الضعف عجزت معها عن مواجهـة جيوش المهدي التي كانت غير منظمة أو مسلحة بشكل كافٍ.

ولم يكن منطقيا، والحكومـة المصـرية حكومـة تابعـة للسياسة الإنجليزية، أن ترفض النصيحة التي قدَمتها إنجلترا بانسحاب الجيش المصري من السودان، ليعود مرة أخـرى لفتحه تحت قيادة ضباط إنجليز وبأموال مصرية، وينتهي كل

هذا بالاحتلال الثنائي (المصري- البريطاني) للسودان الـذي نظمته اتفاقيتا عام ١٨٩٩ [١٨٥].

وفي السنوات التالية لذلك بدأ القلق البرجوازي المصـري من السيطرة الإنجليزية على السودان يتزايد بنمو البرجوازية المصرية وتبلور مصالحها.

* فقد بات واضحا أن مصر التي لا يتوافر لديها الفحـم أو البترول، لا يمكن أن تقـوم بهـا صـناعة إلا اعتمـادا على الكهرباء المتولدة من مساقط المياه؛ ومن هنـا نظـرت البرجوازية المصرية بقلق لأي سيطرة أجنبية علـى منـابع النيل – لأنها قد تقود لخنـق أي إمكانيـة لنمـو الصـناعة المصرية.

* ومن جانب آخر فإن البرجوازية الزراعية، كانت تدرك أن أي تحكم في مياه النيل يمكن أن يؤدي إلى بوار الزراعة، بعد أن أدّى التحسين المستمر في وسائل الـري والصـرف إلى زيادة أرباحهم، وإلى إقبالهم على التوسع فـي الإنتـاج الزراعي الكبير للتسويق.

* وشمل القلق البرجوازية الزراعية والتجارية، حين بـدأ السودان يزرع القطن، الأمر الذي خلق منافسا خطيرا للقطن

المصـري؛ إذ كـان واضـحا أن المسـاحات الشاسـعة من الأراضي السودانية غير المزروعة، إذا وجـدت أيـدي عاملة، واستزرعت بالقطن، فإنهـا سـوف تقضـي نهائيـا على البرجوازية الزراعية والتجارية المصرية.

وقد وضع "**عدلي يكن**" زعيم الجيروند المصريين، الـذي كان أقرب إلى المصـالح البرجوازيـة الزراعيـة، الـنقط على الحروف، حين قال لـ "**كرزون**" – إبان مفاوضاتهما – إن مصر "لا تطالب بالسودان لمجرد التمتع بلذة الحكم، وإنما يدفعنا إلى ذلك النظر في **مصالحنا في السودان**، والحـرص على توفيرها، وأول هذه المصالح **النيل**، وهناك مسألة **هجرة** المصريين إلى السودان، ووجوب أن يجدوا كل التسـهيلات الممكنة، وأن يتمتعوا بكل الحقوق، وهناك **تموين** السـودان لمصر، فنحن نستورد منه الماشية والأغنام".

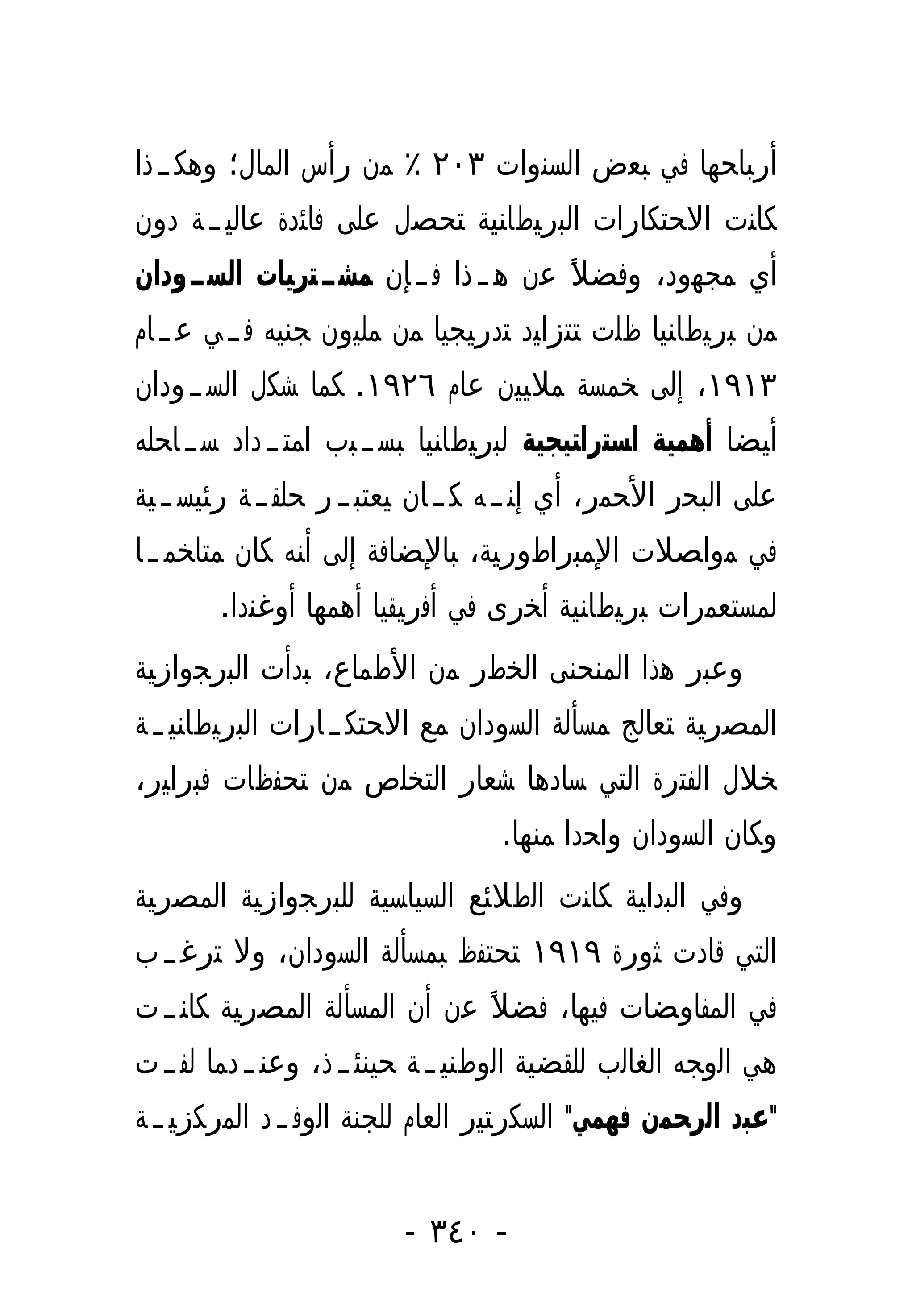
وقد بدأ الحكم الثنائي (المصري البريطـاني) للسـودان، شركة خاسرة من وجهة نظر البرجوازية المصرية؛ إذ كـان في جوهره حكما إنجليزيا فقط، ولم يكن لمصر منه نصـيب إلا مجرد تحمل الأعباء المالية للإدارة الثنائية، حتـى بلـغ ما ساهمت به مصر في هذا الصـدد بـين ١٨٩٦ و١٩١٢

حوالي خمسة ملايين جنيه، وظلت تساهم بعد ذلك بحـوالي ثلاثة أرباع مليون جنيه سنويا، وفي وقت كانت فيه ميزانيتها منهارة بسبب كارثة الديون.

ومن الطبيعي أن حاجة الاحتكارات البريطانية للسـودان كانت أكثر إلحاحا من احتياج البرجوازية المصرية الضعيفة والعاجزة عن السيطرة على سـوقها المحليـة إليـه، بعـد أن تعهدت تلـك الاحتكـارات مجـرد البحـث المتواضـع عن الأسواق إلى الجشع الإمبريالي بكل ضراوته.

وقد استغلت الاحتكارات البريطانية ما كانت مصر تقدمه من التزامات مالية للسودان، لإنشاء السكك الحديدية والموانئ والكباري وتمهيد طرق المواصلات التي تسهل للرأسـماليين الإنجليز نشاطهم، بل وقدّمت منها قروضا لبعضهم.

ولم يثر مشروع ري منطقة الجزيـرة بالسـودان، هلـع البرجوازية الزراعية في مصر فحسب، ولكنه أيضا أعطـى الفرصة للاحتكارات الإنجليزية للحصول على **أرباح عاليـة** نتيجة لانخفاض التركيب العضوي للإنتاج الزراعي عموما، حتى إن شركة الزراعات السودانية الإنجليزيـة اقترضـت من حكومة السودان ما يوازي ٢٠٠ ٪ من رأسمالها، وبلغت



أرباحها في بعض السنوات ٢٠٣ ٪ من رأس المال؛ وهكـذا كانت الاحتكارات البريطانية تحصل على فائدة عاليـة دون أي مجهود، وفضلاً عن هـذا فـإن **مشـتريات السـودان** من بريطانيا ظلت تتزايد تدريجيا من مليون جنيه فـي عـام ١٩١٣، إلى خمسة ملايين عام ١٩٢٦. كما شكل السـودان أيضا **أهمية استراتيجية** لبريطانيا بسـبب امتـداد سـاحله على البحر الأحمر، أي إنـه كـان يعتبـر حلقـة رئيسـية في مواصلات الإمبراطورية، بالإضافة إلى أنه كان متاخمـا لمستعمرات بريطانية أخرى في أفريقيا أهمها أوغندا.

وعبر هذا المنحنى الخطر من الأطماع، بدأت البرجوازية المصرية تعالج مسألة السودان مع الاحتكـارات البريطانيـة خلال الفترة التي سادها شعار التخلص من تحفظات فبراير، وكان السودان واحدا منها.

وفي البداية كانت الطلائع السياسية للبرجوازية المصرية التي قادت ثورة ١٩١٩ تحتفظ بمسألة السودان، ولا ترغـب في المفاوضات فيها، فضلاً عن أن المسألة المصرية كانـت هي الوجه الغالب للقضية الوطنيـة حينئـذ، وعنـدما لفـت "**عبد الرحمن فهمي**" السكرتير العام للجنة الوفـد المركزيـة

نظر "**سعد زغلول**" إلى تلك المسألة، أكد الأخير "أن **مسـألة السودان** مهمة جدا، ولكنها مسألة داخلية لا يمكن لأي دولـة أجنبية أن تتدخل فيها الآن، ولم يكن لدينا معلومـات كافيـة عنها، فهل يمكـن أن تبعثـوا إلينـا بجميـع مـا يتصـل بكم من الكتابات المتعلقة بها؟".

ومن هنا قدَم الوفد مشروعه إلى "**ملنر**" مؤكدا (مادة ١٢) "أن مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص". ثم حصـل في المشروع الذي قدَمه له "**ملنر**" على تأكيـدات "تتضـمن الطمأنينة على مياه النيل لري الأراضي المصرية المزروعة والقابلة للزراعة في المستقبل"، وواضح أن تلك الإضافة التي وردت في مشروع "**ملنر**" هي بعض مطالب مجموعة كبـار ملاك الأراضي، ولعل هذا التأكيد كان واحدا مـن الأسـباب التي جعلتهم ينشقون عن الوفد.

وجاءت مفاوضات "**عدلي – كـرزون**" بـنص وضـعه الأخير، يعترف بالوضع الذي كان موجودا آنذاك في السودان – الإدارة الثنائية – مع تعهد مصر بدفع إعاناتها العسـكرية والمالية للسودان، وتعهد من بريطانيا بضمان نصيب مصـر من المياه، وذلك بعدم إقامة أعمال ري جديدة علـى النيـل

بدون موافقة مصر وأوغندا، ورفض "**عدلي يكـن**" الـنصَ؛ لأنه لم يتضمن "حق السيادة الذي لا نزاع فيه، وحق السيطرة على مياه النيل".

ثم كانت **الحركة الوطنية السودانية** المطالبة بوحدة مصر والسـودان، والتـي تزعمهـا الضـابط السـوداني "**علي عبد اللطيف**" في عام ١٩٢٤ – علـى عهـد حكومـة "**سعد زغلول**" – فتحرّكت مسألة السودان من جديد وبشـكل حاد، وأدّت إلى مقتل "**لي ستاك**" – سردار الجيش المصـري وحاكم السودان العام – وقدّم "**اللنبي**" إنذار نوفمبر (تشـرين الثاني) ١٩٢٤، الذي يتضمن إخطارا بأن حكومة السـودان ستزيد مساحة أراضي الجزيرة المروية من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مساحة غير محدودة.

واعترضت وزارة الخارجية البريطانية علـى تصـرُّف "**اللنبي**"؛ إذ كانت تـرى أن يكتفـي بزيـادة ري الجزيـرة إلى الحد الذي يمكن اعتباره غير ضار بمصـلحة مصـر، عن طريق لجنة فنية تضمُّ إليها عضـوا تعينـه الحكومـة المصرية، وكانت الدوائر المسئولة في وزارة المسـتعمرات البريطانية تحاول بذلك الاحتفاظ بصداقة الجيروند المصريين

من كبار ملاك الأراضي الزراعية، الذين انزعجوا من هـذا النص؛ لأنه يلحق ضـررا مباشـرا بمصـلحتهم، خاصـة وأن إقصاء "**سعد زغلول**" كان يتطلب أن تحل محله حكومـة مصرية تكون لديها اتجاهات صداقة مع إنجلترا.

وكان "**اللنبي**" أكثر ذكـاء – باعتبـاره ألصـق بـالواقع المصري – وقد دافع عن نفسه، كما يقول الجنـرال "**ويفـل**" في كتابه "**اللنبي في مصر**"، على أساس أنه قصد بهذا الطلب أن يظهر لمصر القدرة التي تستطيع بريطانيا اسـتخدامها إذا لزم الأمر بسيطرتها على السودان، كما أنه – أي اللنبـي – لم يقصد بري منطقة غير محدودة أن تُروى فـي الحقيقيـة من غير اعتبار للمصـالح المصـرية، ولكنـه أراد بـذلك أن يحتفظ بما يمكن اعتباره تنازلاً تقدمه بريطانيـا – فيمـا بعد– لحكومة مصرية أكثر صداقة، وقد نجح تكتيك "**اللنبي**" بالفعل؛ إذ اشترك كبار ملاك الأراضي فـي وزارة "**زيـور**" التي أعقبت وزارة "**سعد**".

وهكـذا أرغـم إنـذار "**اللنبـي**" المفـاوض المصـري على أن يعود للمطالبة بتنفيذ ما كان يرفض من قبل، فمطالب إنجلترا في إنذار نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٤ الـذي تـلا

مقتل السردار قد خلقت موقفًا أكثر سوءا بمراحل من اتفاقيتي ١٨٩٩ اللتين رفضهما الوفـد مـن قبـل ذلـك، ورفـض "**عـدلي يكـن**" حتـى أن يشـير إليهمـا فـي مفاوضـاته مع "**كرزون**"، فإذا بالمفاوض المصري يتواضع بعـد ذلـك في مطامحه ويكتفي بمجرد المطالبة بالعودة إلى الوضع الذي كان ساريا قبل ١٩٢٤.

وقد علق "**عبد الخالق ثروت**" على النص الـذي قـدَمـه له "**تشمبرلين**" حول مسألة السودان قائلاً:

- "إن الحل الذي يتفق مـع مركـز بريطانيـا العظمـى ونفوذها ومع كرامة مصر وحقوقها، هو أن تعـود الحالـة في السودان إلى مجراها السابق عام ١٩٢٤، ريثما تُسـوَى المسألة نهائيا".

وفي مقترحات "**هندرسـون – محمـد محمـود**" نـص على أن يعود الحال إلى العمل بمعاهدتي ١٨٩٩، ولما فشلت تلك المقترحات اتجه "**محمد محمود**" إلى حل قضية السودان حلاً جزئيا، وذلك بضمان حصة لمصر مـن ميـاه النيـل، خاصة مع تزايد قلق كبار ملاك الأراضي نتيجـة للتوسـع في زراعة القطن في منطقة الجزيرة السودانية؛ إذ حصـلت

"جمعية كسلا للقطن" في عام ١٩٢٥ على امتياز استغلال ٤٥ ألف فدان بمقتضى اتفاقية مع حكومة السودان، وفي عام ١٩٢٦ عقد اتفاق جديد مع الجمعية الزراعية بزيادة المساحة التي تزرعها إلى ٤٦٥ ألف فدان، وبلغ قيمة ما صدر من القطن السوداني وبذرته في سنة ١٩٢٦ ما قيمته ثلاثة ملايين جنيه.

ومن ناحية ثانية فإن مشروع **توليد الكهرباء من خزان أسوان** كان يطرح إذ ذاك، وكانت إنجلترا تحاول إنشاء "خزان جبل الأولياء" في السودان. كل هذا جعل "**محمد محمود**" يسرع بالاتفاق مع بريطانيا حول مياه النيل، وهو رئيس وزارة ينطبق عليه تعبير "**اللنبي**" أكثر صداقة. والاتفاقية عبارة عن خطابين متبادلين بين "**محمد محمود**" والمندوب السامي البريطاني ضمنًا كمية معينة من المياه للزراعة المصرية، فضلاً عن تأكيد "بأن الحكومة البريطانية مستعدة لإصدار التعليمات إلى حكومة السودان بألا تنفذ ما سبق إرساله إليها من تعليمات في المذكرة المؤرخة في ٢٣ من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٤". وهي المذكرة

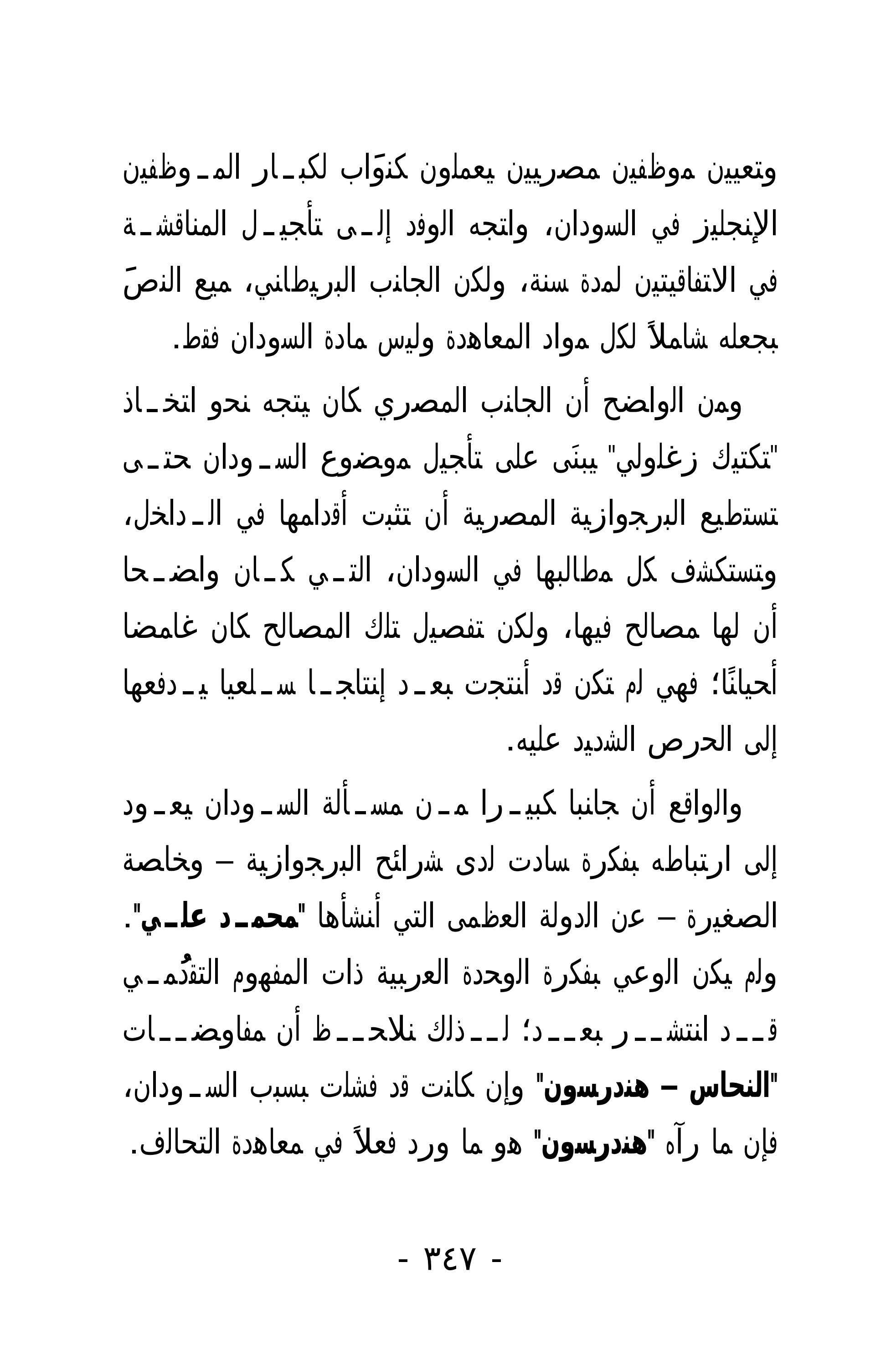
التي جاءت تنفيذًا لإنذار "**اللنبي**" الذي تلا مقتـل السـردار، بري مساحة غير محدودة من أراضي الجزيرة السودانية.

وعاد المفاوض المصري إلى التشدُّد في مسألة السـودان بعــودة "الوفــد" إلــى الحكــم. وفــي مفاوضــات "**النحاس – هندرسون**" (١٩٣٠) قال "**مصطفى النحاس**":

- "إن مصر لم تعترف قط باتفاقيتي ١٨٩٩ ولـم تقبـل في يوم من الأيام النتائج المترتبة عليهما، إننا لا نريد الإشارة إليهما؛ لأنهما ممقوتتان في مصر كل المقت".

وقدَّم صيغة تتضمن إبقاء مسـألة السـودان لمفاوضـات مقبلة، وعلى أن يباشر الطرفـان المتعاقـدان – أي مصـر وبريطانيا – إدارة السودان بالاشتراك بينهما "اشتراكًا فعليا".

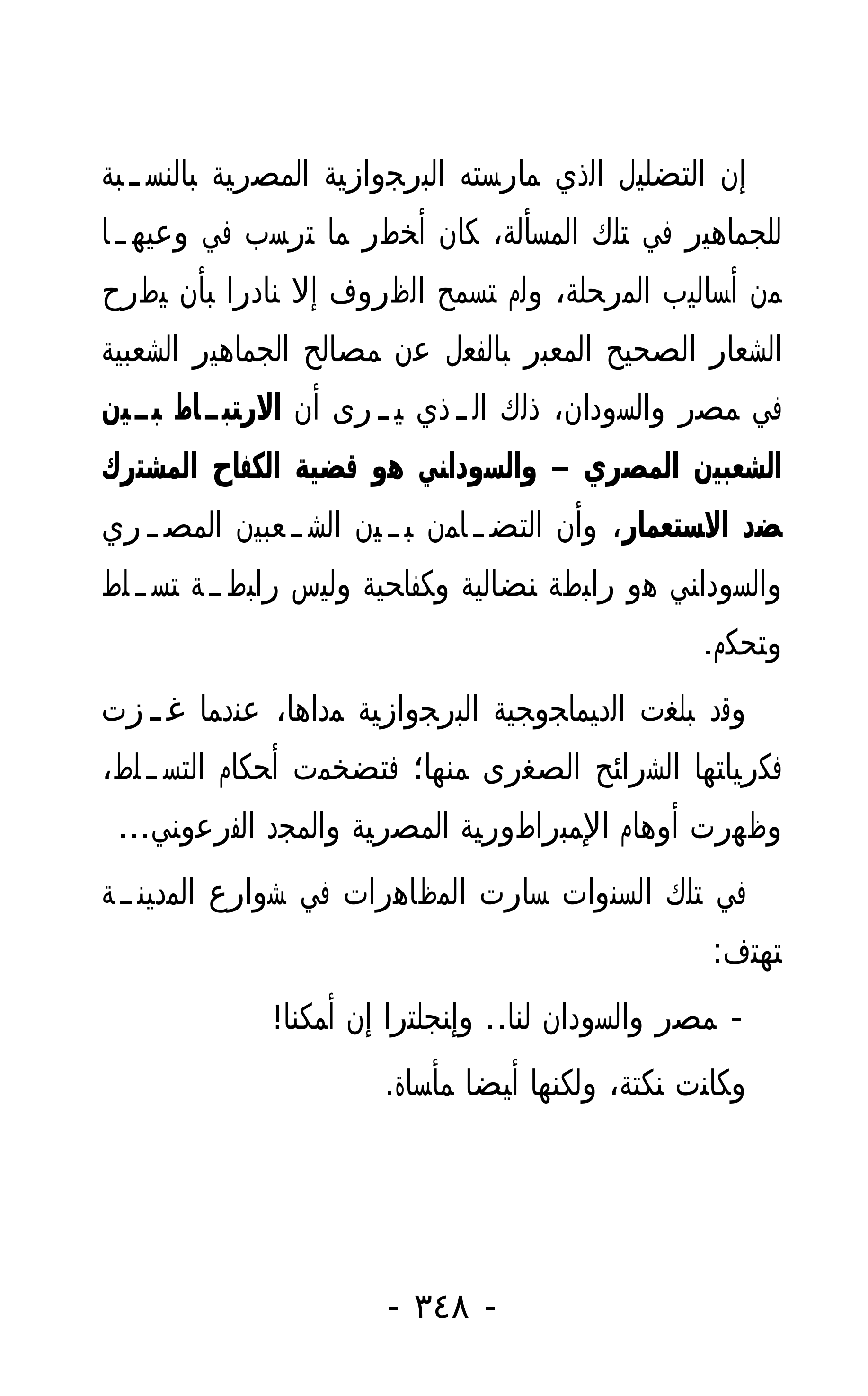
واعترض "**هندرسون**" على عبارة الاشتراك الفعلي وطلب تفسيرا لها، ففسرها له "**مصطفى النحاس**" بأنها "حرية الهجرة وحرية الإقامة وحرية التملك بالنسبة للمصريين في السودان. ثم جعل الإدارة السودانية في أيدي الإنجليـز والمصـريين على السواء"، وأصرَّ "**هندرسون**" على الإشارة إلى اتفـاقيتي ١٨٩٩؛ فوافق "الوفد" على أساس أن تفسر كلمة "إدارة فعلية" في نص المعاهدة، بأنها تعيين مصري نائبا للحـاكم العـام،



وتعيين موظفين مصريين يعملون كنوَّاب لكبـار المـوظفين الإنجليز في السودان، واتجه الوفد إلـى تأجيـل المناقشـة في الاتفاقيتين لمدة سنة، ولكن الجانب البريطاني، ميع النصَّ بجعله شاملاً لكل مواد المعاهدة وليس مادة السودان فقط.

ومن الواضح أن الجانب المصري كان يتجه نحو اتخـاذ "تكتيك زغلولي" يبنَى على تأجيل موضوع السـودان حتـى تستطيع البرجوازية المصرية أن تثبت أقدامها في الـداخل، وتستكشف كل مطالبها في السودان، التـي كـان واضـحا أن لها مصالح فيها، ولكن تفصيل تلك المصالح كان غامضا أحيانًا؛ فهي لم تكن قد أنتجت بعـد إنتاجـا سـلعيا يـدفعها إلى الحرص الشديد عليه.

والواقع أن جانبا كبيـرا مـن مسـألة السـودان يعـود إلى ارتباطه بفكرة سادت لدى شرائح البرجوازية – وخاصة الصغيرة – عن الدولة العظمى التي أنشأها "**محمـد علـي**". ولم يكن الوعي بفكرة الوحدة العربية ذات المفهوم التقدُّمـي قـــد انتشـــر بعـــد؛ لـــذلك نلاحـــظ أن مفاوضـــات "**النحاس – هندرسون**" وإن كانت قد فشلت بسبب السـودان، فإن ما رآه "**هندرسون**" هو ما ورد فعلاً في معاهدة التحالف.



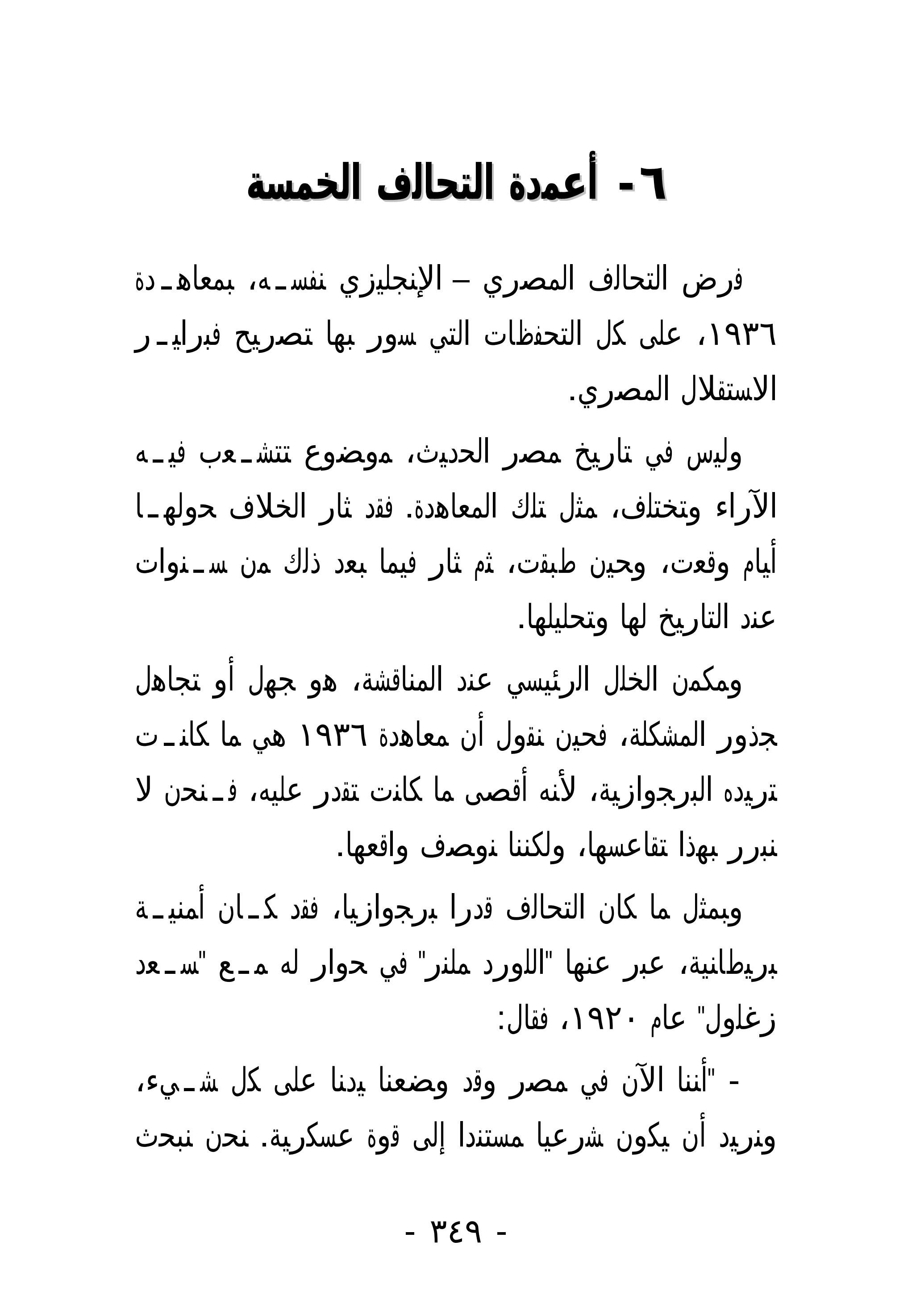
إن التضليل الذي مارسته البرجوازية المصرية بالنسبة للجماهير في تلك المسألة، كان أخطر ما ترسب في وعيها من أساليب المرحلة، ولم تسمح الظروف إلا نادرا بأن يطرح الشعار الصحيح المعبر بالفعل عن مصالح الجماهير الشعبية في مصر والسودان، ذلك الذي يرى أن **الارتباط بين الشعبين المصري – والسوداني هو قضية الكفاح المشترك ضد الاستعمار**، وأن التضامن بين الشعبين المصري والسوداني هو رابطة نضالية وكفاحية وليس رابطة تسلط وتحكم.

وقد بلغت الديماجوجية البرجوازية مداها، عندما غزت فكرياتها الشرائح الصغرى منها؛ فتضخمت أحكام التسلط، وظهرت أوهام الإمبراطورية المصرية والمجد الفرعوني...

في تلك السنوات سارت المظاهرات في شوارع المدينة تهتف:

- مصر والسودان لنا.. وإنجلترا إن أمكنا!

وكانت نكتة، ولكنها أيضا مأساة.



٦- أعمدة التحالف الخمسة

فرض التحالف المصري – الإنجليزي نفسه، بمعاهدة ١٩٣٦، على كل التحفظات التي سور بها تصريح فبراير الاستقلال المصري.

وليس في تاريخ مصر الحديث، موضوع تتشعب فيه الآراء وتختلف، مثل تلك المعاهدة. فقد ثار الخلاف حولها أيام وقعت، وحين طبقت، ثم ثار فيما بعد ذلك من سنوات عند التاريخ لها وتحليلها.

ومكمن الخلل الرئيسي عند المناقشة، هو جهل أو تجاهل جذور المشكلة، فحين نقول أن معاهدة ١٩٣٦ هي ما كانت تريده البرجوازية، لأنه أقصى ما كانت تقدر عليه، فنحن لا نبرر بهذا تقاعسها، ولكننا نوصف واقعها.

وبمثل ما كان التحالف قدرا برجوازيا، فقد كان أمنية بريطانية، عبر عنها "اللورد ملنر" في حوار له مع "سعد زغلول" عام ١٩٢٠، فقال:

- "أننا الآن في مصر وقد وضعنا يدنا على كل شيء، ونريد أن يكون شرعيا مستندا إلى قوة عسكرية. نحن نبحث

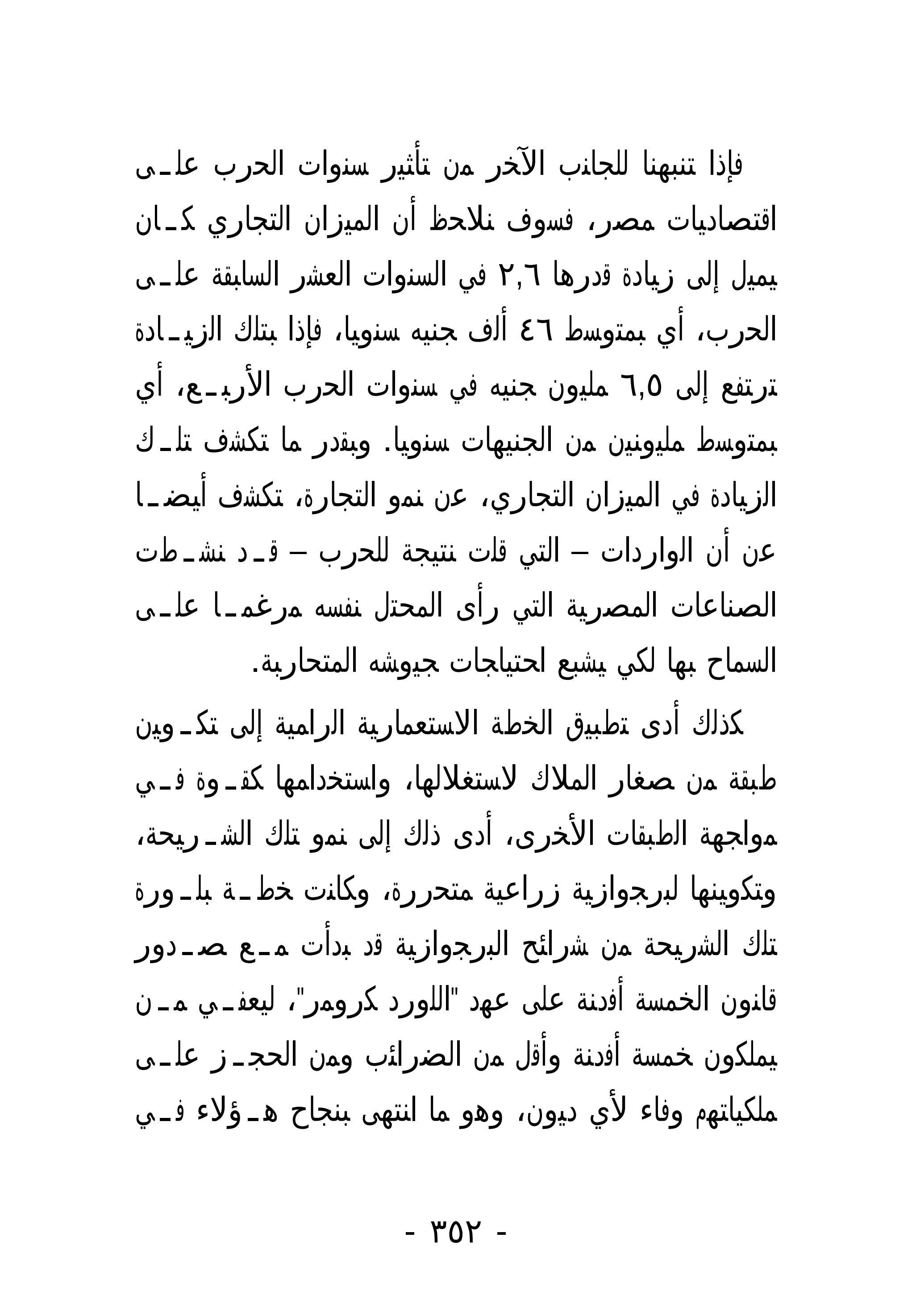
عن مصر منذ مائة سنة، وهي الآن في قبضتنا فعلا، ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعيا بقبولكم".

وهكذا قدم "اللورد ملنـر" مشـروع مسـاومة واضـح وصريح، فإنجلترا تطلب الإقرار بشرعيتها احتلالها لمصر، مقابل السماح للبرجوازيـة بمشـاركتها السـلطة ورعايـة مصالحها الناشئة، وهو أمر لم تأباه البرجوازية، بل قبلتـه، لأنها لم تكن تستطيع سواه.

وفضلا عن عجزها عما عدا التحالف، فقد كـان هنـاك اتصال الأرحام بينهما، فالبرجوازية المصرية، كانت قد نمت عبر محاولة الاستعمار امتصاص الحد الأعلى من الفائدة من السوق المصرية، فعبر عمليات تصـدير القطـن واسـتيراد المواد الغذائية – وهي العمليات التي كان يتم استلاب مصر من خلالها – نمت فئات من متوسـطي التجـار. وتكشـف التقارير السنوية – التي كان يكتبها "اللورد كرومر" لحكومته – بوضوح، عن النشاط التجاري الزائد الـذي كـان نتيجـة طبيعية لشكل الاستغلال الاستعماري (تصدير السلع واستيراد المواد الخام). فبينما كانت قيمة الصادرات والـواردات فـي العشر سنوات التالية للاحتلال ١٩,٧ مليون جنيـه، إذ بهـا

تزيد في السنوات من ١٨٩٣ و١٩٠٢ إلـى ٢٥,٨ مليـون جنيه، ثم إلى ٥١,٢ مليونا في السنوات العشر المنتهية بعـام ١٩١٣، وفي سنوات الحـرب بلغـت ٦٦,٥ مليونـا مـن الجنيهات. وأدت العمليات التجارية إلى نمو فئة مـن مـلاك السفن ومنشآت غزل القطن، كما أدت إلى دخول المصريين في عمليات تجارة القطن على أوسع نطاق.

وكان الطابع اليدوي والحرفي هو الغالب علـى الإنتـاج الصناعي، حتى لقد ذهب تقرير صدر عن مصلحة التجـارة الإنجليزية إلى القول بأنه "حتى عام ١٩٠٣، كانـت مصـر تعتمد على آلاف المغازل التي تستعمل الإنتاج الكوخي، وما تزال الأواني والحصر والسلع الخشبية والجلدية تنـتج فـي القرى، غير أنه في السنوات العشر الماضية قد حدث اندفاع ملحوظ إلى المدينة، وزيادة مضطردة في الإنتاج الصناعي، ويظهر من تعداد (١٩١٧) أنه بينما زاد عدد السكان عموما منذ سنة (١٩١٧) بنسبة ١٨ ٪، زاد عـدد سـكان القـاهرة والمدن الكبيرة التي يزيد تعدادها على خمسين ألـف نسـمة بنسبة أكبر من ذلك بكثير".



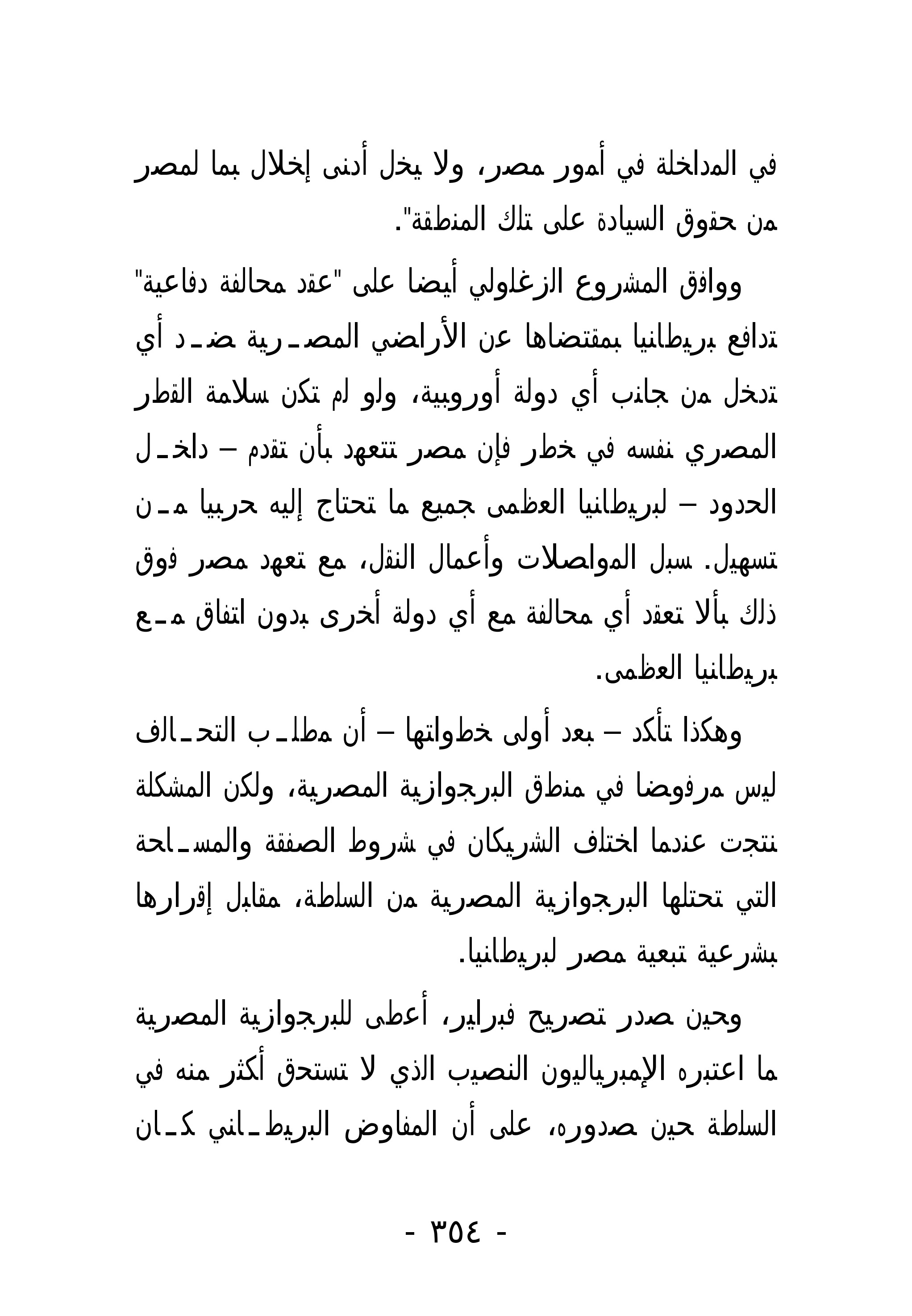
فإذا تنبهنا للجانب الآخر من تأثير سنوات الحرب على اقتصاديات مصر، فسوف نلاحظ أن الميزان التجاري كان يميل إلى زيادة قدرها ٢,٦ في السنوات العشر السابقة على الحرب، أي بمتوسط ٤٦ ألف جنيه سنويا، فإذا بتلك الزيادة ترتفع إلى ٦,٥ مليون جنيه في سنوات الحرب الأربع، أي بمتوسط مليونين من الجنيهات سنويا. وبقدر ما تكشف تلك الزيادة في الميزان التجاري، عن نمو التجارة، تكشف أيضا عن أن الواردات – التي قلت نتيجة للحرب – قد نشطت الصناعات المصرية التي رأى المحتل نفسه مرغما على السماح بها لكي يشبع احتياجات جيوشه المتحاربة.

كذلك أدى تطبيق الخطة الاستعمارية الرامية إلى تكوين طبقة من صغار الملاك لاستغلالها، واستخدامها كقوة في مواجهة الطبقات الأخرى، أدى ذلك إلى نمو تلك الشريحة، وتكوينها لبرجوازية زراعية متحررة، وكانت خطة بلورة تلك الشريحة من شرائح البرجوازية قد بدأت مع صدور قانون الخمسة أفدنة على عهد "اللورد كرومر"، ليعفي من يملكون خمسة أفدنة وأقل من الضرائب ومن الحجز على ملكياتهم وفاء لأي ديون، وهو ما انتهى بنجاح هؤلاء في

تكوين تراكم بدأ أثره في أن من يملكون ٥٠ فدانا أصبحوا – عام ١٩١٣ – يشكلون ٣٨,٨ ٪ من الملاك ويملكون ٣١ ٪ من الملكيات الزراعية.

وهكذا جاءت البرجوازية المصرية من صلب الإمبريالية، بحيث عجزت دائما عن أن تتمرد عليهـا أو تقطـع الحبـل السري الذي يربطهما، لذلك فإن مسألة التحـالف لـم تكـن مرفوضة، وجاء الخلاف حولها خلافا في الدرجـة لا فـي النوع، حتى لقد قبل المفاوض المصري – جيرونديا كان أو يعقوبيا – نصوصا متشابهة حول تلك المسألة، التي يبدو أنها كانت أول المسائل خلافا بين الجناحين برغم أنهـا المسـألة المحورية في علاقات مصر ببريطانيا.

وفي مفاوضاته مع "ملنر"، قدم "سعد زغلـول" نصـا لا يخرج عن كونه تفسيرا لعرضه الذي قدمه لـ "ونجت" عندما قابله، فقد تضمن مشروعه الموافقة على أن يكون لبريطانيـا العظمى أن رأت لزوما لذلك أن تنشئ على مصاريفها علـى الشاطئ الأسيوي لقنال السويس، نقطة عسـكرية للمسـاعدة على صد ما عساه أن يحصل من الهجمات الأجنبيـة علـى القنال، على أن لا يعطي إنشاء هذه النقطة لبريطانيا أي حق



في المداخلة في أمور مصر، ولا يخل أدنى إخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة".

ووافق المشروع الزغلولي أيضا على "عقد محالفة دفاعية" تدافع بريطانيا بمقتضاها عن الأراضي المصـرية ضـد أي تدخل من جانب أي دولة أوروبية، ولو لم تكن سلامة القطر المصري نفسه في خطر فإن مصر تتعهد بأن تقدم – داخـل الحدود – لبريطانيا العظمى جميع ما تحتاج إليه حربيا مـن تسهيل. سبل المواصلات وأعمال النقل، مع تعهد مصر فوق ذلك بألا تعقد أي محالفة مع أي دولة أخرى بدون اتفاق مـع بريطانيا العظمى.

وهكذا تأكد – بعد أولى خطواتها – أن مطلـب التحـالف ليس مرفوضا في منطق البرجوازية المصرية، ولكن المشكلة نتجت عندما اختلف الشريكان في شروط الصفقة والمسـاحة التي تحتلها البرجوازية المصرية من السلطة، مقابل إقرارها بشرعية تبعية مصر لبريطانيا.

وحين صدر تصريح فبراير، أعطى للبرجوازية المصرية ما اعتبره الإمبرياليون النصيب الذي لا تستحق أكثر منه في السلطة حين صدوره، على أن المفاوض البريطـاني كـان

يحتفظ بعكس ما كان مستعدا للتنازل عنه، بعد أن يسـتنزف قدرة البرجوازية المصرية على المقاومة.

وفي شرحه للتحفظين الأول والثاني من تحفظات فبرايـر وهما:

- تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر.
- الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أجنبـي بالـذات أو بالواسطة.

.. ذهب "اللورد ملنر" إلى القول بأن ذلك يعني "أن يكون لبريطانيا الحق في إبقاء قوة عسكرية فـوق أرض مصـر لتحمي بريطانيـا مصـلحتها الخصوصـية وهـي ضـمان مواصلاتها".

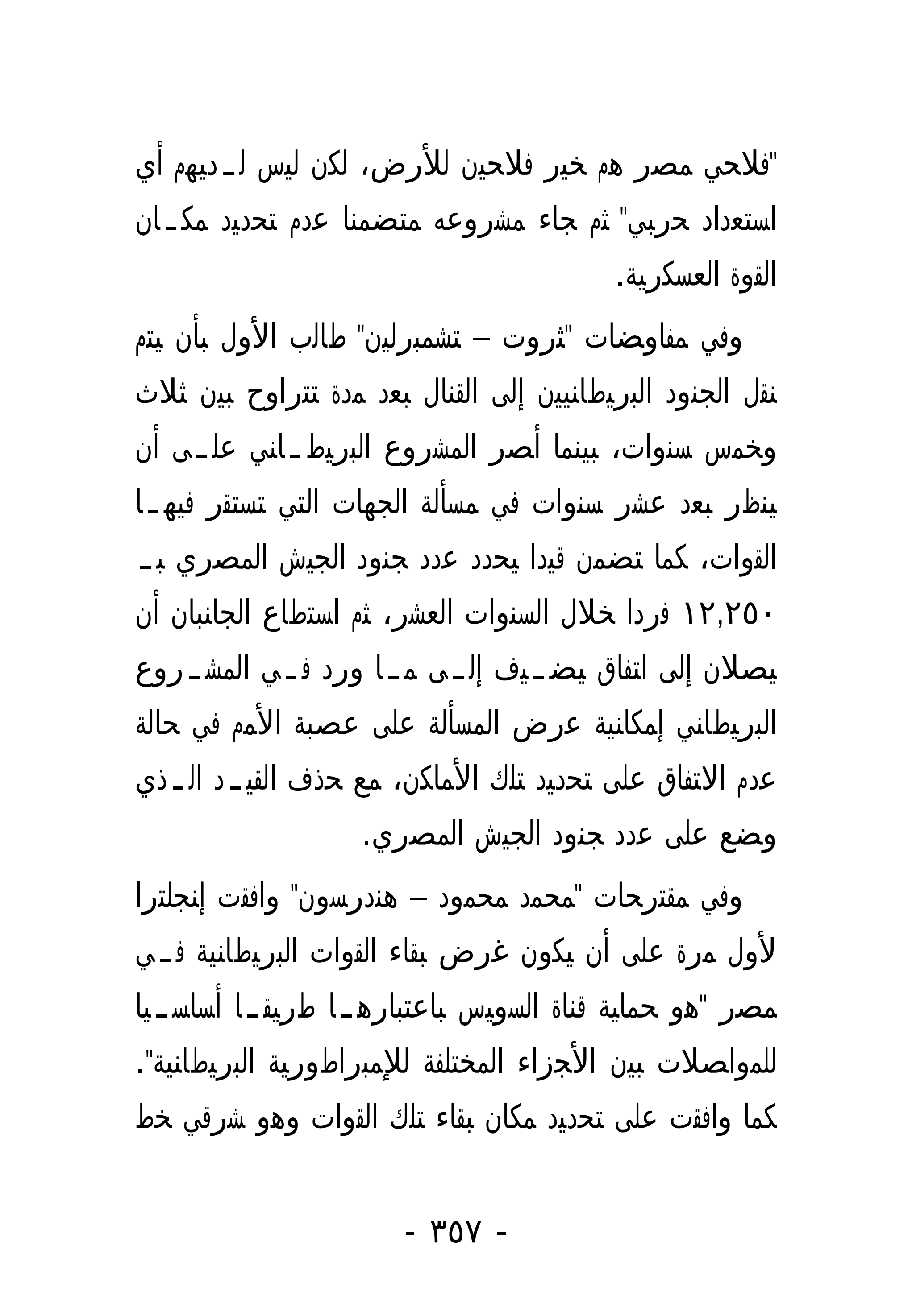
ولم تكن مسألة النقطة – أو القاعدة – العسـكرية محـل خلاف على الإطلاق بين الطرفين – البرجوازي والإمبريالي – من حيث المبدأ، فالوفد منذ مقابلة ٢٣ نـوفمبر (تشـرين الثاني) ١٩١٨ كان يقر بضـرورة وجـود قـوة عسـكرية بريطانية في مصر، ولكن الخـلاف حـدث حـول بعـض المسائل، أهمها المكان الذي تستقر فيه تلك القوة وقت السلم، فبيما أصر الجانب المصري على أن يحدد لها مكانا معينا هو

الضفة الشرقية لقنال السويس، رفـض الجانـب البريطـاني تحديد أي مكان معين لبقاء تلك القوة. وطلب "كـرزون" أن "تخول الحرية لمرور الجنود بسبل المواصلات، ويبقى جنود بريطانيا في الأوقات والمحلات التي تعين لهذا الغرض فـي أوقاتها ومحلاتها"، ورفض "كرزون" الموافقة على تأقيت بقاء النقطة العسكرية متسائلا:

- وهل أهمية مصر للمواصلات البريطانية تزول؟ فكيف يمكن إذن أن يكون ما وضع لحمايتها مؤقتا؟

وأضاف "كرزون" ثلاث أسـباب أخـرى لبقـاء القـوة العسكرية – غير حمايتها للمواصلات – وهي: حماية الأمن الداخلي، والدفاع عن سلامة الأراضي المصرية، والدفاع عن الحدود. وأدى هذا التصور لوظيفتها لـدى "كـرزون" إلـى رفضه لتحديد أي مكان تستقر فيه القوة علـى أسـاس أنهـا ستكلف بمهام تتطلب وجودها بشكل مستمر في أماكن متعددة وليست في الصحراء.

وقد أدى هذا إلى إثارة مسألة قـدرة الجـيش المصـري والبوليس المصري، وأصر الجانب المصري علـى أنهمـا قادران على القيام بتلك المهام. وأشـار "كـرزون" إلـى أن


"فلاحي مصر هم خير فلاحين للأرض، لكن ليس لديهم أي استعداد حربي" ثم جاء مشروعه متضمنا عدم تحديد مكان القوة العسكرية.

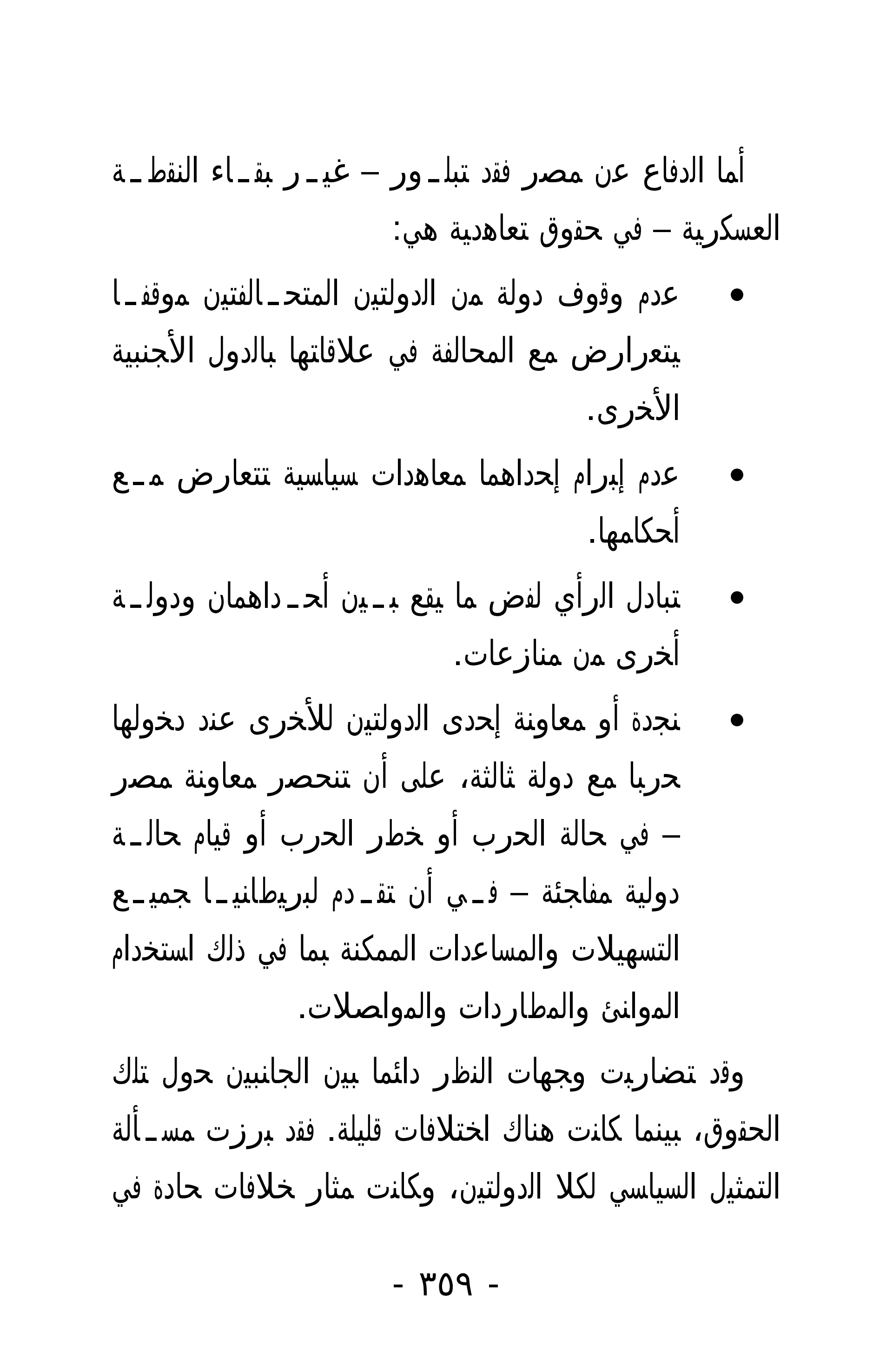
وفي مفاوضات "ثروت – تشمبرلين" طالب الأول بأن يتم نقل الجنود البريطانيين إلى القنال بعد مدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، بينما أصر المشروع البريطاني على أن ينظر بعد عشر سنوات في مسألة الجهات التي تستقر فيها القوات، كما تضمن قيدا يحدد عدد جنود الجيش المصري بـ ١٢,٢٥٠ فردا خلال السنوات العشر، ثم استطاع الجانبان أن يصلان إلى اتفاق يضيف إلى ما ورد في المشروع البريطاني إمكانية عرض المسألة على عصبة الأمم في حالة عدم الاتفاق على تحديد تلك الأماكن، مع حذف القيد الذي وضع على عدد جنود الجيش المصري.

وفي مقترحات "محمد محمود – هندرسون" وافقت إنجلترا لأول مرة على أن يكون غرض بقاء القوات البريطانية في مصر "هو حماية قناة السويس باعتبارها طريقا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية". كما وافقت على تحديد مكان بقاء تلك القوات وهو شرقي خط

عرض ٣٣. وحاول الجانب المصري الحصول على شروط أفضل في محادثات "النحاس – هندرسون"، مصرا علـى أن يكون مكان استقرار القوة البريطانية هو "بـور فـؤاد"، وأن يكون هدفها "المساعدة في الدفاع عن القنال الذي هو مهمـة أساسية للجيش المصري"، وعلى أن يكون بقاءهـا موقوتـا بالحالة التي "يصبح فيها الجيش المصري في حالة يسـتطيع معها أن يصد بمفرده أي اعتداء على قناة السـويس حتـى يصل مدد الحليف".

ورفض الجانب البريطاني المقترحات المصرية، وطالـب من حيث المكان ببورسعيد والإسماعيلية والسويس، ثم أمكن الوصول إلى تسوية تبقى القوة العسـكرية بمقتضـاها فـي السويس وأماكن قليلة مجاورة.

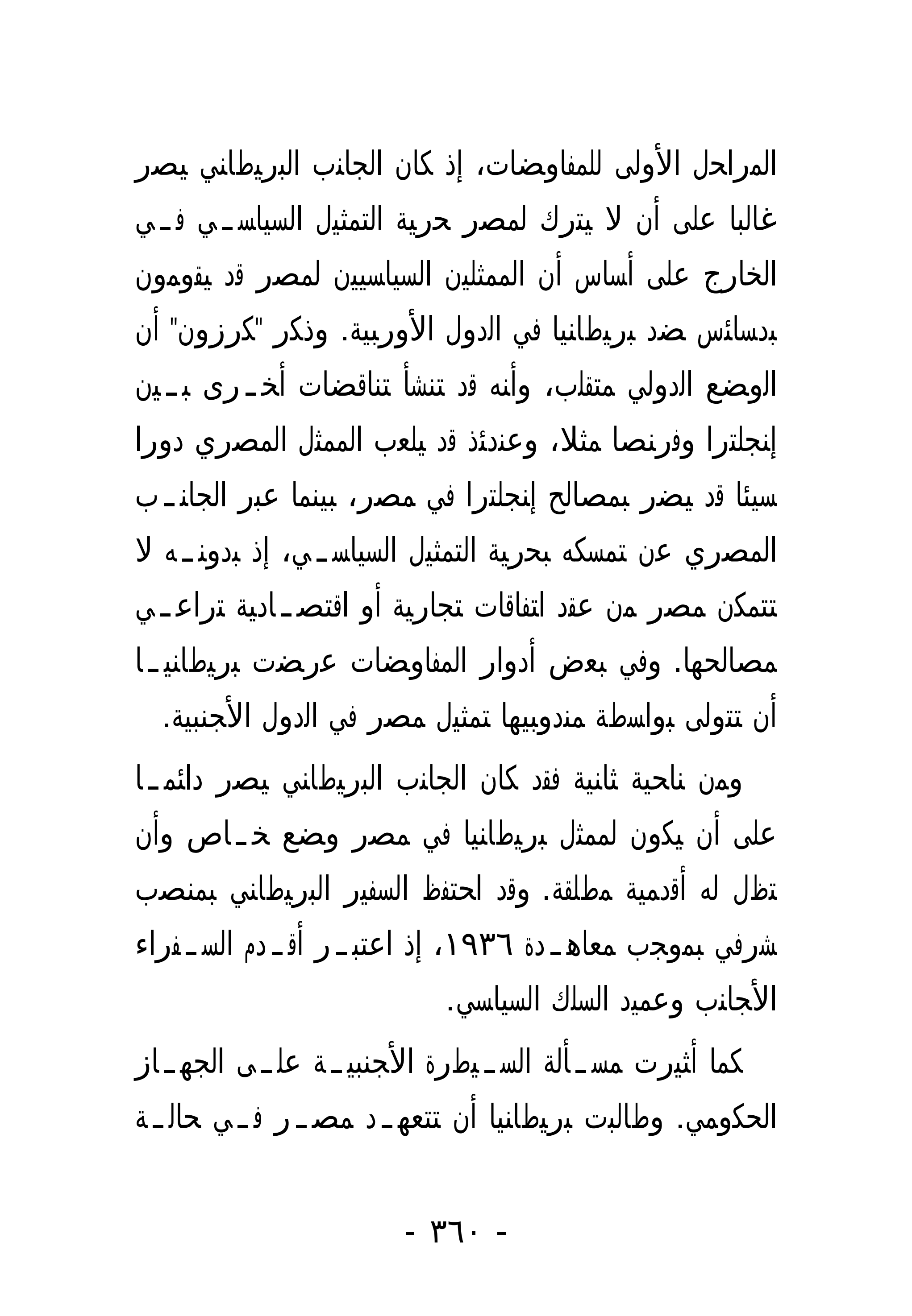
على أن الجانب البريطاني رفض تلك التسوية عند الدخول في مفاوضات معاهدة ١٩٣٦، على أساس أن الوضع الدولي – بشكل عام – كان قد تغير، ومن هنا توسعت تلك المعاهدة في تحديد الأماكن المخصصة لبقاء الجنود وزيدت المسـاحة التي حددت لتدريبهم.



أما الدفاع عن مصر فقد تبلور – غير بقاء النقطة العسكرية – في حقوق تعاهدية هي:

- عدم وقوف دولة من الدولتين المتحالفتين موقفا يتعرارض مع المحالفة في علاقاتها بالدول الأجنبية الأخرى.
- عدم إبرام إحداهما معاهدات سياسية تتعارض مع أحكامها.
- تبادل الرأي لفض ما يقع بين أحداهمان ودولة أخرى من منازعات.
- نجدة أو معاونة إحدى الدولتين للأخرى عند دخولها حربا مع دولة ثالثة، على أن تنحصر معاونة مصر – في حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة – في أن تقدم لبريطانيا جميع التسهيلات والمساعدات الممكنة بما في ذلك استخدام الموانئ والمطاردات والمواصلات.

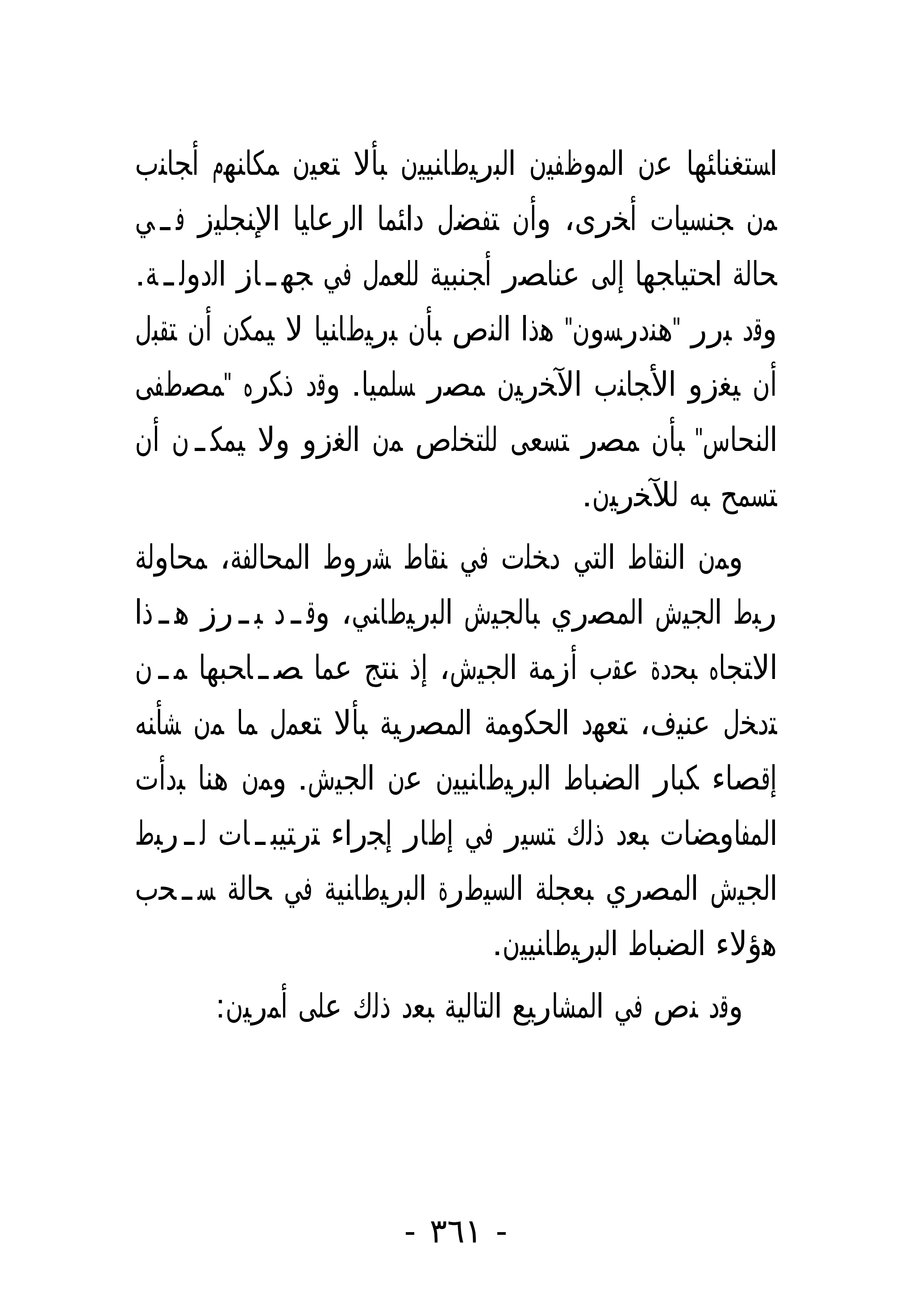
وقد تضاربت وجهات النظر دائما بين الجانبين حول تلك الحقوق، بينما كانت هناك اختلافات قليلة. فقد برزت مسألة التمثيل السياسي لكلا الدولتين، وكانت مثار خلافات حادة في



المراحل الأولى للمفاوضات، إذ كان الجانب البريطاني يصر غالبا على أن لا يترك لمصر حرية التمثيل السياسي في الخارج على أساس أن الممثلين السياسيين لمصر قد يقومون بدسائس ضد بريطانيا في الدول الأوربية. وذكر "كرزون" أن الوضع الدولي متقلب، وأنه قد تنشأ تناقضات أخرى بين إنجلترا وفرنسا مثلا، وعندئذ قد يلعب الممثل المصري دورا سيئا قد يضر بمصالح إنجلترا في مصر، بينما عبر الجانب المصري عن تمسكه بحرية التمثيل السياسي، إذ بدونه لا تتمكن مصر من عقد اتفاقات تجارية أو اقتصادية تراعي مصالحها. وفي بعض أدوار المفاوضات عرضت بريطانيا أن تتولى بواسطة مندوبيها تمثيل مصر في الدول الأجنبية.

ومن ناحية ثانية فقد كان الجانب البريطاني يصر دائما على أن يكون لممثل بريطانيا في مصر وضع خاص وأن تظل له أقدمية مطلقة. وقد احتفظ السفير البريطاني بمنصب شرفي بموجب معاهدة ١٩٣٦، إذ اعتبر أقدم السفراء الأجانب وعميد السلك السياسي.

كما أثيرت مسألة السيطرة الأجنبية على الجهاز الحكومي. وطالبت بريطانيا أن تتعهد مصر في حالة



استغنائها عن الموظفين البريطانيين بألا تعين مكانهم أجانب من جنسيات أخرى، وأن تفضل دائما الرعايا الإنجليز في حالة احتياجها إلى عناصر أجنبية للعمل في جهاز الدولة. وقد برر "هندرسون" هذا النص بأن بريطانيا لا يمكن أن تقبل أن يغزو الأجانب الآخرين مصر سلميا. وقد ذكره "مصطفى النحاس" بأن مصر تسعى للتخاص من الغزو ولا يمكن أن تسمح به للآخرين.

ومن النقاط التي دخلت في نقاط شروط المحالفة، محاولة ربط الجيش المصري بالجيش البريطاني، وقد برز هذا الاتجاه بحدة عقب أزمة الجيش، إذ نتج عما صاحبها من تدخل عنيف، تعهد الحكومة المصرية بألا تعمل ما من شأنه إقصاء كبار الضباط البريطانيين عن الجيش. ومن هنا بدأت المفاوضات بعد ذلك تسير في إطار إجراء ترتيبات لربط الجيش المصري بعجلة السيطرة البريطانية في حالة سحب هؤلاء الضباط البريطانيين.

وقد نص في المشاريع التالية بعد ذلك على أمرين:

* الأول: أن تتعهد مصـر باسـتخدام بعثـة عسـكرية بريطانية، وأن يكون تدريب الضباط المصريين في الخـارج في بريطانيا وحدها.

* والثاني: أن تكون ذخائر الجيش المصـري وأسـلحته ومهماته من طراز أسلحة القوات البريطانية ومهماتها.

وأصر الجانب المصري على أن يكون هذا "كلما أمكـن ذلك" وليس على سبيل الإلزام الكامل، وتمسك بحق مصر في الاستغناء عن البعثة العسكرية، وقد حاول الجانب المصـري كذلك أن يتمسك بتوقيع محدد للتحالف، بمعنى ألا يكون أبديا، وأن يعاد النظري فيه على ضوء تغير الظروف. وقد تجاهل مشروع "ملنر" هذه النقطة، وطالب "سعد زغلول" بأن تكـون المدة ثلاثين عاما فقط. وعـادت بريطانيـا فـي مشـروع "كرزون" تغلق هذه النقطة بالإبهام، وكذلك فعلت في مشروع "ثروت – تشمبرلين". وبدءا مـن مقترحـات "هندرسـون" ظهرت محاولات وضع زمن محدد للمحالفة. فقد ورد بهـا نص بأنه "يجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بالمعاهدة – التي تبنى على المقترحات المـذكورة – تعـديل

أحكامها بحسب ما يرى ملائما في الظـروف التـي تكـون جارية، وذلك باتفاق بين الطرفين".

وفي مباحثاته مع "هندرسون" طلب "مصطفى النحاس" أن تكون مدة المحالفة عشرين سـنة، وأن ينظـر بعـدها فـي تجديدها أو تعديلها، وبهذا وضع المفاوض المصري، قاعـدة وضع أجل للمحالفة في منطقة المناقشة، بينما أصر الجانـب البريطاني على أن "تستمر المعاهدة إذا لم يتفق الطرفان على تعديلها". وقال "هندرسون":

- أن الشعب البريطاني لا يستطيع أن يبقى بغير معاهـدة معكم عشرون عاما!

بينما بلور الجانب المصري طلباته بألا يكون في المعاهدة "ما يدل على تأبيدها مع ضمان حرية الطرفين".

ومع إصرار "هندرسون" على أنهم "لا يقبلون مطلقـا أن تنتهي المعاهدة أي وقت مهما كان بعيدا"، وصل الطرفان إلى نص بأن يعاد النظر في المعاهدة بعد عشرين عامـا، وفـي حالة الخلاف يعرض الأمر على عصبة الأمم، مع الإقـرار بحق الطرفين في تعديل المعاهدة بعد عشـر سـنوات مـن تطبيقها برضاهما. وقد تنازل المفاوض المصري عن تلـك

الميزة عند توقيعه معاهدة ١٩٣٦، عندما وافق على إضـافة فقرة بأن إعادة النظر في المعاهدة في أي وقت لا بد أن يكفل استمرار التحالف، ولا تسري إعادة النظـر علـى المـواد المتعلقة باستمرار المحالفة، وعـدم اتخـاذ مواقـف دوليـة تتعارض معها، والتشاور في حالة الاصطدام بدولة أخـرى والمساعدة المتبادلة في ظروف الحرب وخطرها.

وهكذا جاءت معاهدة ١٩٣٦ لتقيم – على أنقاض تحفظات فبراير الأربع – أعمدة التحالف المصري البريطاني الخمس وهي:

* اتخاذ ما يسمى بالسياسة المشتركة "فلا يتخذ أحد مـن الطرفين المتعاقدين في علاقة مع الـبلاد الأجنبيـة موقفـا يتعارض مع المحالفة، ولا يبرم معاهدات سياسية تتعـارض مع أحكامها" (مادة ٥).

* الارتباط بالدفاع المشترك، "إذا اشتبك أحد من الطرفين في حرب، يقوم الطرف الآخـر بنجدتـه بصـفته حليفـا، وتنحصر معاونة مصر – في حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئـة – أن تقـدم لبريطانيـا جميـع

التسهيلات والمساعدات الممكنة، بما في ذلك استخدام الموانئ والمطارات والمواصلات" (مادة ٧).

* الاحتفاظ بقاعدة بريطانية في مصر، "فـإلى أن يحـين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان علـى أن الجـيش المصـري أصبح في حالة يستطيع معها أن يفكل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة، يرخص ملك مصر، لبريطانيـا، بأن يضع في الأراضي المصرية بجـوار القنـال القـوات العسكرية اللازمة لحمايتها".

* بقاء الوضع في السودان على ما كان عليه بمقتضـى اتفاقيتي يناير ويوليو ١٨٩٩.

على أن يكون "من المتفق عليه أن أي تغيير في المعاهدة، عند إعادة النظر بها، يكفل استمرار التحالف بين الطـرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ الأساسية للتحالف".

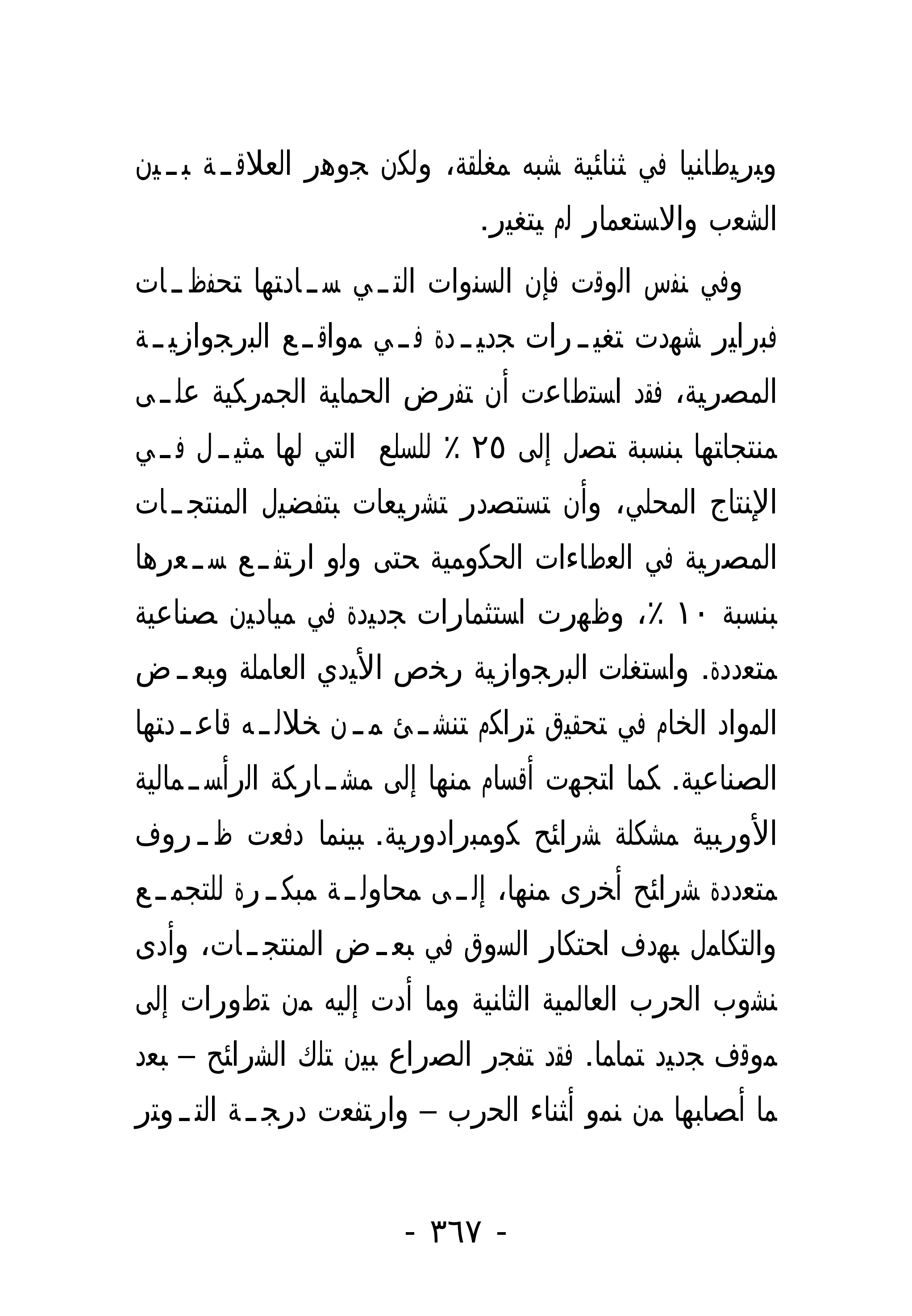
أمام الأعمدة الخمسة للتحالف تظهر حقيقتان على جانـب من الأهمية:

* النص على أن يعاد النظر في المعاهدة – بعد انقضـاء عشرين عاما.

* الحقيقة الأولى: أن هذه الأسس لا تختلف كثيـرا عمـا أراده "اللورد ملنر" في مشروعه الـذي قدمـه للوفـد عـام ١٩٢٠، ورفضه يعاقبة البرجوازية المصرية، حـين كانـت الجماهير الشعبية تزحم ألوهيتهم، وتدفعهم لتطرف يتجـاوز إمكانياتهم، ومصالحهم، وحين نجح الإمبرياليون فـي طـرد الجماهير من الحلبة استنامت البرجوازية المصرية لإرادتهم، ووقعت المحالفة بلا ضجيج.

* الحقيقة الثانية: أن هذه العمدة الخمسـة تقتـرب فـي جوهرها من الأعمدة التي أقامت عليها بريطانيا معاهداتها مع العراق (١٩٣٠)، ومع محاولتها بعد – ذلك لعقد معاهـدات مع مستعمراتها المختلفة، وهو ما يؤكد أنهـا كانـت تـدرك طبيعة البرجوازية في البلدان التابعة والمتخلفة.

على أن معاهدة ١٩٣٦ وقد أنهت تحفظات فبراير، أتاحت الفرصة لانتقال العلاقة بين البرجوازيـة المصـرية وبـين الاستعمار إلى مرحلة جديدة نسبيا. فقد مكنتها تلك المعاهـدة من إلغاء الامتيازات الأجنبية، كما كانت خطوة فـي سـبيل تصفية الديون تصفية كاملة. وبذا حصرت العلاقة بين مصر



وبريطانيا في ثنائية شبه مغلقة، ولكن جوهر العلاقـة بـين الشعب والاستعمار لم يتغير.

وفي نفس الوقت فإن السنوات التـي سـادتها تحفظـات فبراير شهدت تغيـرات جديـدة فـي مواقـع البرجوازيـة المصرية، فقد استطاعت أن تفرض الحماية الجمركية علـى منتجاتها بنسبة تصل إلى ٢٥ ٪ للسلع التي لها مثيـل فـي الإنتاج المحلي، وأن تستصدر تشريعات بتفضيل المنتجـات المصرية في العطاءات الحكومية حتى ولو ارتفـع سـعرها بنسبة ١٠ ٪، وظهرت استثمارات جديدة في ميادين صناعية متعددة. واستغلت البرجوازية رخص الأيدي العاملة وبعـض المواد الخام في تحقيق تراكم تنشـئ مـن خلالـه قاعـدتها الصناعية. كما اتجهت أقسام منها إلى مشـاركة الرأسـمالية الأوربية مشكلة شرائح كومبرادورية. بينما دفعت ظـروف متعددة شرائح أخرى منها، إلـى محاولـة مبكـرة للتجمـع والتكامل بهدف احتكار السوق في بعـض المنتجـات، وأدى نشوب الحرب العالمية الثانية وما أدت إليه من تطورات إلى موقف جديد تماما. فقد تفجر الصراع بين تلك الشرائح – بعد ما أصابها من نمو أثناء الحرب – وارتفعت درجـة التـوتر

بينهما وبين الاستعمار.. واحتدت التناقضات بين الاسـتعمار وبين الجماهير الشعبية التي أخذت تحضر معدات العنف..

وبدأت البرجوازية المصرية تحضر معدات المفاوضـة، وأدوات محاصرة العنف!

وذلك يحتاج جزءا آخر من هذا الكتاب.

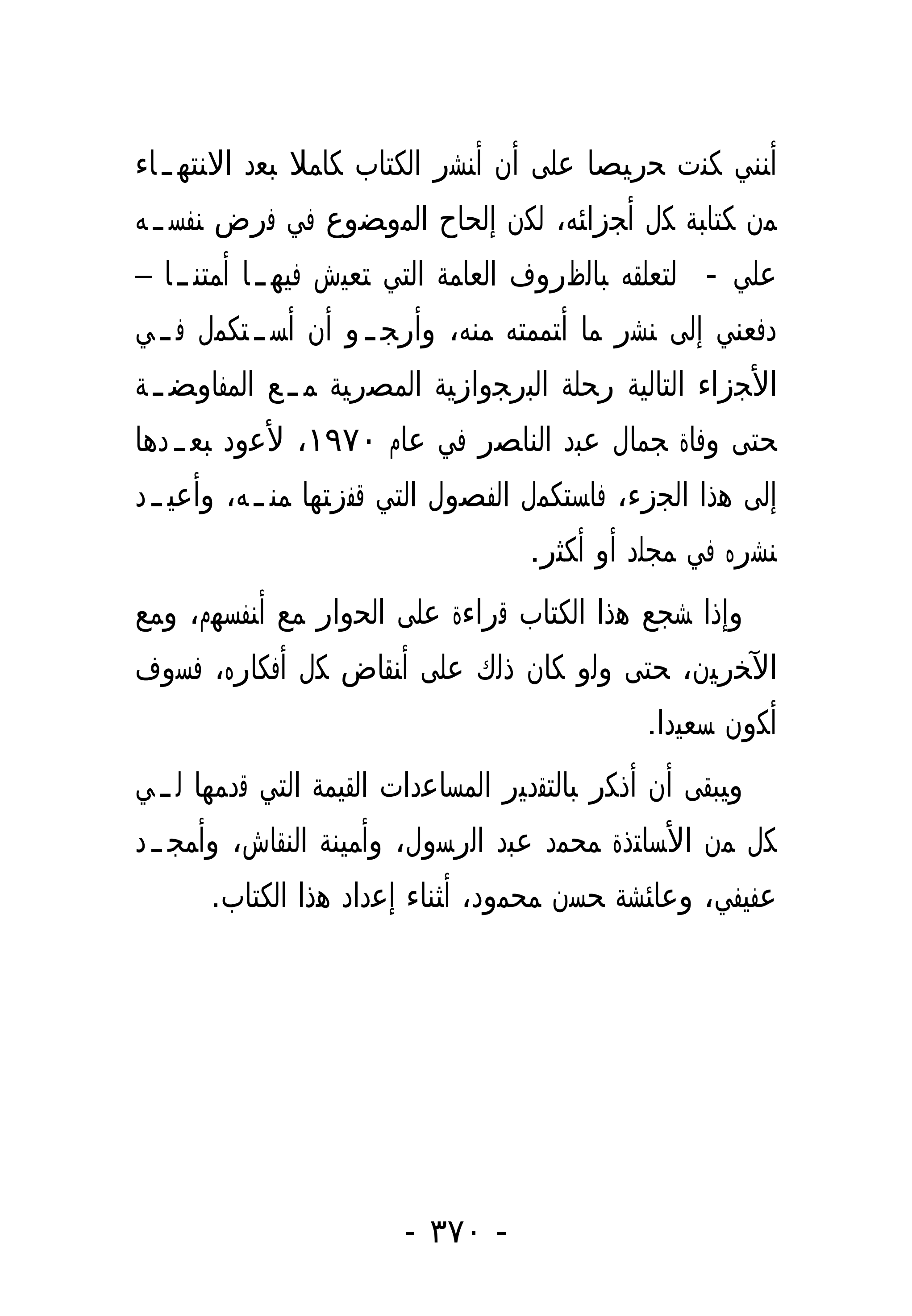
"**صلاح عيسى**"

القاهرة – ٢٢ أغسطس (آب) ١٩٧٨

حاشية

(*) في عددها الرابع الذي صدر في ديسـمبر (كـانون الأول) ١٩٧٥، نشرت لي مجلة "آفاق عربيـة" البغداديـة، فضلا من هذا الكتاب بعنوان "البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة – أيديولوجية المدن المفتوحة". وكنت قد اهتممـت بظاهرة المفاوضة في مرحلة مبكرة من السـتينات، وكتبـت وقتها بالفعل فصلين نشرت أحدهما مجلة "الطليعة" القاهريـة (يوليو – تموز – ١٩٦٦)، لكنني اهتممـت بعـد سـبتمبر (أيلوب ١٩٧٥ – وتوقيع اتفاقية سيناء الأولى بـين مصـر وإسرائيل – بالعودة لدراسة الموضوع. حيث نشرت فصـله الأول بالفعل في "آفاق عربية". لكن ظروفا مستقرة لم تتوافر لكي أكمل ما بدأته، إلى أن فرض الموضوع نفسه على فـي ١٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٧، حـين كـان الـرئيس المصري يصلي العيد في المسجد الأقصى.

وقد وجدت نفسي غير مهـتم بأسـلوب المفاوضـة فـي المرحلة بين عصر محمد علي وثورة ١٩١٩، ربما لأننـي كنت درست هذا الموضوع في كتابي "الثورة العرابية"، ومع



أنني كنت حريصا على أن أنشر الكتاب كاملا بعد الانتهاء من كتابة كل أجزائه، لكن إلحاح الموضوع في فرض نفسه علي - لتعلقه بالظروف العامة التي تعيش فيها أمتنا – دفعني إلى نشر ما أتممته منه، وأرجو أن أستكمل في الأجزاء التالية رحلة البرجوازية المصرية مع المفاوضة حتى وفاة جمال عبد الناصر في عام ١٩٧٠، لأعود بعدها إلى هذا الجزء، فاستكمل الفصول التي قفزتها منه، وأعيد نشره في مجلد أو أكثر.

وإذا شجع هذا الكتاب قراءة على الحوار مع أنفسهم، ومع الآخرين، حتى ولو كان ذلك على أنقاض كل أفكاره، فسوف أكون سعيدا.

ويبقى أن أذكر بالتقدير المساعدات القيمة التي قدمها لي كل من الأساتذة محمد عبد الرسول، وأمينة النقاش، وأمجد عفيفي، وعائشة حسن محمود، أثناء إعداد هذا الكتاب.

الفصل الرابع

إحالات.. وإضافات

يتضمن هذا الفصل الإضافات الضرورية لفهم بعض القضايا التي تعرضت لها الدراسة. وقد حرصنا على فصلها عـن الـنص لكـي لا تعوق تتبع التحليل الذي قدمناه. ويمكن للقارئ الذي يتذكر جيدا وقائع التاريخ المصري في الفترة التي تعرضت لها الدراسة أن يهمل هـذه الإضافات، أما الإحالات فهي لفت نظر القارئ إلى الوثائق والدراسات التي اعتمد عليها في إعداد هذه المحاولة.

إحالات وإضافات

١- الجبرتي (عبد الرحمن بن حسن): عجائب الآثار في التراجم والأخبار مطبعة دار الفارس – بيروت – مطبعة سبها (ب. ت) م ١ – ص ٣٣٥.

٢- بلنت (الفريد سكاون): التاريخ السري لاحتلال إنجلترا لمصر – ترجمة البلاغ – القاهرة – ١٩٢٩ – ص ٢٦٨.

٣- الرافعي (عبد الرحمن): ثورة ١٩١٩ – تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ – ١٩٢١ – ط ٣، جـ ١، دار الشعب – القاهرة – ١٩٦٨، ص ٦٨ – ٦٩.

٤- محاضر جلسات مجلس النواب المصري – دور الانعقاد الأول – الجلسة ٤، في ٧ / ٦ / ١٩٢٤.

٥- غربال (محمد شفيق). تار يخ المفاوضات المصرية البريطانية – ط ١ – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – ١٩٥٢، ص ٣.

٦- السيد (أحمد لطفي): "المساندة لا المعاندة" – مقال في صحيفة "الجريدة" – العدد ٤٤، في ٣٠ / ٤ / ١٩٠٧.

٧- نص التقرير في الكتاب الأبيض المصـري: القضـية المصـرية ١٨٨٢ – ١٩٥٤، المطبعـة الأميريـة – القاهرة – ١٩٥٥، ص ٥٧.

٨- غربال: المصدر السابق، ص ٩٤.

٩- الرافعي (عبد الرحمن): تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصـر – جـ ١، ص ٣، مكتبـة النهضة المصرية ١٩٤٨، ص ١٣٤.

١٠- الرافعي: المصدر نفسه، ص ٨.

١١- ابن إياس (محمد بن أحمد): بدائع الزهور في وقـائع الدهور – دار الشعب، القاهرة ١٩٦٤، ص ١١٠٨.

١٢- جرجس (فوزي): دراسات في تاريخ مصر السياسـي منذ العصر المملوكي – ط ١، القاهرة.

١٣- الجريتلي (د. علي): تاريخ الصناعة في مصـر فـي النصـف الأول مـن القـرن الـ ١٩ – ط ١، دار المعارف بمصر، ١٩٥٢، ص ١٩.

١٤- وصف مصر – المجلد ١٥ – عـن الرافعـي (عبـد الرحمن): تاريخ الحركة القومية، جـ ١ ص ٢٦٧.

١٥- وصف مصر – المجلد ١٧ – عن الرافعي: المصـدر نفسه.

١٦- الرافعي: المصدر نفسه، ص ٢٨٥.

١٧- الجريتلي: ص ١٩.

١٨- الجريتلي: ص ١٨.

١٩- الجريتلي: ص ١٩ – ٢٠.

٢٠- الجريتلي: ص ٢٠ – ٢١.

٢١- الجريتلي: ص ٢٠.

٢٢- الرافعي: تاريخ الحركة القومية، جـ ١، ص ٤٢.

٢٣- وصف مصر – الجزء ١٢ – نقـلا عـن الرافعـي: المصدر السابق، ص ٤٦.

٢٤- وصف مصر – الجزء ١٨ – نقـلا عـن الرافعـي: المصدر السابق، ص ٥٣.

٢٥- الرافعي: المصدر السابق، ص ٤٥.

٢٦- عيسى (صلاح): عبد الرحمن الجبرتي – الانتلجنسـيا المصرية في عصر القومية – دراسة تحـت الطبـع

راجع فصولا منها نشرت فـي "قضـايا عربيـة" – البيروتية – ١٩٧٤ و١٩٧٥.

٢٧- متولي (د. محمود): الجبرتي والبرجوازية المصرية – بحث في ندوة عبد الرحمن الجبرتي وعصره، جـ ٣ – الجمعية المصرية للدراسات التاريخيـة – (طبعـة محددة) – مطبعة جامعـة عـين شـمس – القـاهرة ١٩٧٤.

٢٨- الجبرتي (عبد الرحمن بن حسن): مصـدر سـابق – ١٢، ص ٢٩٠.

٢٩- المصدر نفسه.

٣٠- وحيدة (صبحي): في أصول المسألة المصرية – ط ٢ – مكتبة مدبولي – القاهرة (ب. ت)، ص ١٥٤.

٣١- مذكرات بوربين – نقلا عن عوض (أحمد حافظ): فتح مصر الحديث أو نابليون بونابرت في مصـر – ط ١ – مطبعة مصر – القاهرة ١٩٢٥، ص ١٢٣.

٣٢- الجبرتي (عبد الرحمن بن حسن): عجائب الآثار – م ١، ص ٥٨٢.

٣٣- البراوي (د. راشد) وعليش (محمد حمـزة): التطـور الاقتصادي في العصـر الحـديث – ط ٥ – مكتبـة النهضة المصرية – القاهرة ١٩٥٤، ص ٣٨.

٣٤- الجبرتي: عجائب الآثار – م ١، ص ٥٨٢.

٣٥- الجبرتي: عجائب الآثار – م ١، ص ٦٠٩ – ٦١٠.

٣٦- راجع ترجمة الشيخ الدردير – العجائـب، م ٢، ص ٣٤.

٣٧- الجبرتي: المصدر نفسه – م ١، ص ٦١٠.

٣٨- الجبرتي: المصدر نفسه – م ١، ص ٦١٠.

٣٩- وحيدة (صبحي): في أصول المسألة المصرية – ط ٢ – مكتبة مدبولي – القاهرة (ب. ت)، ص ١٥٤.

٤٠- المصدر نفسه، ص ١٥٣.

٤١- مذكرات نابليون – نقلا عن الشناوي (د. عبد العزيـز محمد): صور من دور الأزهر في مقاومة الاحـتلال الفرنسي لمصر في أواخر القرن ١٨ – بحـث فـي الندوة الدولية لتاريخ القـاهرة – ط ١ – مطبعـة دار الكتب، القاهرة ١٩٧١، ص ٨.

٤٢- هيرولد (ج. كرستوفر) ترجمة فؤاد أندراوس بونابرت في مصر – دار الكاتب العربـي – القـاهرة ١٩٦٧، ص ٩٧.

٤٣- المصدر نفسه – ص ٢٥.

٤٤- المصدر نفسه – ص ٢٥١.

٤٥- المصدر نفسه – ص ٢٩٨.

٤٦- المصدر نفسه – ص ٢٩٩.

٤٧- الجبرتي (عبد الرحمن بن حسن): مظهـر التقـديس بزوال دولة الفرنسيس – تحقيق أحمد زكـي عطيـة وعبد المنعم عامر ومحمد فهمي عبد اللطيف وحنفـي عامر – وزارة التربية والتعليم بمصر – الهيئة العامة للمطابع الأميرية ١٩٦١، جـ ١، ص ٦١.

٤٨- جمع "جوريجي" وهو لقب كان يطلق في الاسـتعمال العثماني على ضباط الانكشارية وعلى مختاري القرى المتقدمين فيها، أو بعبارة أخرى على أعيان الجهات. وهي رتبة عسكرية تعادل رتبة الرائد، كما أن مدلولها الطبقي واضح. واجع غربال (محمد شفيق): بحث عن

المصطلحات الواردة بعجائب الآثار للجبرتي – مجلة كلية الآداب – القاهرة ١٩٣٦.

٤٩- عوض (د. لويس): المـؤثرات الأجنبيـة فـي الأدب العربي الحديث – المبحث الثاني – مطبوعات معهـد الدراسات العربية العالية بالقاهرة ١٩٦٣، ص ١٨.

٥٠- المصدر نفسه، ص ١٩.

٥١- الرافعي: تاريخ الحركة القومية، جـ ١، ص ١٨.

٥٢- العجائب، م ٣، ص ٣٧٦.

٥٣- المصدر نفسه، ص ٣٧٧.

٥٤- المصدر نفسه، ص ٣٧٨.

٥٥- هيرولد: مصدر سابق، ص ٢٢٤.

٥٦- الجبرتي: المصدر السابق، م ٢، ص ٥٢١.

٥٧- الرافعي: الحركة القومية، جـ ١، ص ٨١.

٥٨- الجبرتيك المصدر السابق.

٥٩- الجبرتي: عجائب الآثار.

٦٠- الرافعي: المصدر السابق، جـ ١، ص ٨٠.

٦١- عوض (د. لويس): مصدر سابق، ص ٣٠.

٦٢- الجبرتي: عجائب الآثار.

٦٣- الجبرتي: المصدر نفسه.

٦٤- الجبرتي: المصدر نفسه.

٦٥- عوض (د. لويس): المصدر السابق، ص ١٧.

٦٦- مراسلات نابليون – جـ ٤ – وثيقة ٣٢٣٨ – نقـلا عن الرافعي: تاريخ الحركة القومية – جـ ـ ١، ص ٨٥.

٦٧- الرافعي: المصدر السابق، ص ٨٣.

٦٨- مراسلات نابليون – جـ ٤ – وثيقة ٢٨٥٨ – نقـلا عن الرافعي – المصدر السابق – جـ ١، ص ٨٤.

٦٩- المصدر نفسه.

٧٠- عوض (د. لويس): المصدر السابق، ص ٢٢.

٧١- هيرولد: ص ١٩٧.

٧٢- المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

٧٣- عوض (د. لويس): المصدر السابق، ص ٣٩.

٧٤- هيرولد: ص ٢٤٨.

٧٥- الجبرتي: عجائب الآثار، م ٢، ص ٢٨٠.

٧٦- الرافعي: المصدر السابق، ص ١٥٢.

٧٧- الجبرتي: المصدر السابق، م ٢، ص ١٨١.

٧٨- هيرولد: المصدر السابق، ص ١٠٤.

٧٩- عوض (أحمد حافظ): فتح مصر الحديث – ص ٦٨ – ٩٩.

٨٠- هيرولد: ص ١٠٥ و١٠٦.

٨١- مراسلات نابليون – الجزء الرابع – وثيقة رقم ٢٧٨٥ – نقلا عن الرافعي: المصدر السابق.

٨٢- مذكرات نابليون – نقلا عن عوض (أ. حـافظ)، ص ١٠٣.

٨٣- المصدر نفسه.

٨٤- هيرولد: ص ١٧٠.

٨٥- الرافعي: تاريخ الحركة القومية – جـ ١، ص ١٥٨ / ١٥٩.

٨٦- مراسلات نابليون – جـ ٤ – وثيقة ٣١٤٧ – نقـلا عن الرافعي: ص ١٩٨.

٨٧- مراسلات نابليون – جـ ٤ – وثيقة ١٣٤٨ – نقـلا عن الرافعي: ص ١٩٨.

٨٨- هيرولد: ص ١١٤.

٨٩- عوض (أ. حافظ) – المرجـع السـابق، ص ١١٦ – ١١٧.

٩٠- الجبرتي: عجائب الآثار.

٩١- الجبرتي: نفس المصدر، م ١، ص ١٩٢.

٩٢- هيرولد: ص ٢١٣.

٩٣- الجبرتي: عجائب الآثار.

٩٤- المصدر نفسه.

٩٥- الجبرتي: العجائب، جـ ٢، ص ١٩٢.

٩٦- عوض (أ. حافظ): فتح مصر، ص ١٤٧.

٩٧- الرافعي: تاريخ الحركـة القوميـة، ج ١، ص ٧٦ – ٧٧.

٩٨- عوض (أ. حافظ): المصـدر السـابق، ص ١٥٠ – ١٥١.

٩٩- الرافعي: المصدر السابق، ص ٧٥.

١٠٠- أنيس (د. محمد): دراسة في المجتمع المصري من الإقطاع إلى الاشتراكية – مجلة الكاتب القاهرية – ١٩٦٥.

١٠١- هيكل (د. محمد حسين): مذكرات في السياسة المصرية – الجزء الأول – النهضة المصرية، ١٩٥١، ص ٨٢.

١٠٢- أنيس (د. محمد): دراسات في وثائق ١٩١٩ – المراسلات السرية بين عبد الرحمن فهمي وسعد زغلول – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – ١٩٦٣، ص ١٠٠.

١٠٣- حول استقلال زفتى راجع: "امبراطورية زفتى" – فصل في كتاب. أحمد بهاء الدين: "أيام لها تاريخ" – دار روز اليوسف – القاهرة ١٩٥٤. راجع أيضا: فكري أباظة: "الضاحك الباكي" – كتب للجميع – القاهرة، شركة الإعلانات المصرية، ١٩٤٩.

١٠٤- فؤاد (محمود): مجموعة خطب سعد زغلول باشا الحديثة – الناشر يوسف البستاني، القاهرة ١٩٢٤.

١٠٥- المصدر نفسه: خطبة سعد زغلول فـي ١٦ إبريـل (نيسان) ١٩٢١.

١٠٦- كافة النصوص المتعلقـة بالمفاوضـات المصـرية الريطانية، رجعنا فيها إلى الكتاب الأبيض المصـري، الذي نشرته وزارة الخارجية المصرية عـام ١٩٥٤، بعنــوان "القضــية المصــرية ١٨٨٢ – ١٩٥٤" – المطبعة الأميرية – ١٩٥٥، وبالنسبة للسودان، رجعنا للكتاب الأخضر الـذي أصـدرته وزارة الخارجيـة المصرية بعنوان "السودان ١٨٨٢ – ١٩٥٣"، والفقرة المستشهد بها هنا من الكتاب الأبيض ص ١٤٢.

أما بالنسبة لمفاوضات "عدلي – كرزون" فقد بدأت عقب رفض الوفـد للمشـروع الملنـري، إذ قـدمت بريطانيا تبليغا إلى السلطان (الملك) فؤاد، في فبرايـر (شباط) ١٩٢١، باعتبار الحماية علاقة غير مرضية، مع دعوى مصر للدخول في مفاوضات رسمية لإبدالها بعلاقة أخرى، وتألفت وزارة "عدلي يكن" بهذا الهدف، وكان من نتيجة هذا أن حدث انشقاق في هيئة الوفـد، إذ أيد بعض أعضائه "عدلي" الذي سافر فـي يوليـو

(تموز) ١٩٢١ إلى لندن لمفاوضة "كرزون" – وزير خارجية بريطانيا – واستمرت المفاوضات حتى نوفمبر ١٩٢١ دون الوصول إلى حل جذري.

وقد جرت حوادث داخلية هامة أثناء المفاوضات، إذ اشتدت المعركة بين الوفد والحكومة وجرت حوادث صدام متعددة، وكانت الشروط التي عرضتها بريطانيا على "عدلي" أقل بكثير مما عرضه عرضه ملنر على "زغلول".

وأعلن "عدلي" في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢١ قطع المفاوضات، واستقال بمجرد وصوله في ديسمبر (ك ١).

١٠٧- الرافعي (عبد الرحمن): مذكراتي – دار الهلال – القاهرة ١٩٥٢، ص ٤٩.

١٠٨- محاضر جلسات مجلس النواب المصري – الجلسة الأربعون في ٧ يونيو (حزيران) ١٩٢٤.

١٠٩- عبيد (مكرم): بحث تحليلي مقارن للمعاهدة المصرية الإنجليزية ١٩٣٦ – محاضرة ألقاها بجامعة فؤاد

الأول – ونشرها اتحاد دار النشر الحديثة – القـاهرة ١٩٣٦.

١١٠- كامل (مصطفى باشا): المسألة الشـرقية – مطبعـة الآداب – القاهرة ١٨٩٨.

١١١- يقع الفصل المتعلق بالمسألة المصـرية فـي كتـاب "المسألة الشرقية" بين صفحات ٢١٤، ٢٨٠.

١١٢- كامل (مصطفى باشا): عن جريدة "اللواء" – ٢ مايو (آيار) ١٩٠٦.

١١٣- فريد (محمد): مـذكراتي بعـد الهجـرة – الهيئـة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٨.

١١٤- دنيا (عبد العزيز حـافظ) رسـائل تاريخيـة بـين مصطفى كامل باشا وفـؤاد سـليم باشـا – القـاهرة ١٩٧٣.

١١٥- فريد (محمد): مـذكراتي بعـد الهجـرة – الهيئـة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٨، ص ٤٣٠.

١١٦- المصدر نفسه، ص ١٧٠.

١١٧- هيكل (د. محمد حسين): مصدر سابق، ص ٦٦.

١١٨- المصدر نفسه، ص ٦٧.

١١٩- أبو الفتح (محمود): مع الوفد المصري في باريس – ص ٩٣، ويقول أيضا (ص ١٠٠): أن الوفد عاد وحاول الاستعانة بالاشتراكيين ودفع لجريدتهم ١٥,٠٠٠ فرنك، ولكنهم رفضوا المبلغ.

١٢٠- المصدر نفسه.

١٢١- النص الكامل لتقرير "ملنر" منشور في الكتاب الأبيض المصري (راجع هامش ١٠٦) بين ص ٣٣ و٩٣. وكافة النصوص التي استندنا إليها واردة في النص المذكور.

١٢٢- أنيس (د. محمد): دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ – الجزء الأول – المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة ١٩٦٣، ص ٧٤.

١٢٣- المصدر نفسه، ص ٩٢.

١٢٤- العقاد (عباس محمود): سعد زغلول – سيرة وتحية – مطبعة حجازي – القاهرة ١٩٣٦، ص ٢٢١.

١٢٥- المصدر نفسه، ص ٢٢٨. هذا ولم يشر عبد العزيز فهمي في مذكراته إلى أي واقعة تتعلق بثورة ١٩١٩. انظر: فهمي (عبد العزيز): قصة حياتي – دار الهلال القاهرة ١٩٦٣.

١٢٦- كان شباب المحامين قد لقنوا الفلاحـين المصـريين عبارة إنجليزية نصـها: Speak Withsaad Bacha ليردوا بها على أي أجنبي يسألهم عن أي شيء يتعلق بمصر.

١٢٧- هناك تفصيلات كثيرة نشرها "مصطفى أمـين" فـي كتابه (الكتاب الممنوع) – دار المعـارف – القـاهرة ١٩٧٦، حول علاقة الجناح الإرهابي بالوفد.

١٢٨- النص الكامل للتقرير – الكتاب الأبيض – مـن ص ٣٣ – ٩٣.

١٢٩- محضر الجلسة الأولـى فـي ١٢ يوليـو ١٩٢١ – الكتاب الأبيض، ص ٩٤.

١٣٠- محضر الجلسة الأولى، ص ٩٧.

١٣١- نحاس (د. يوسف): صفحة من تاريخ مصر السياسي الحديث، مفاوضات عدلي – كرزون، القاهرة – مكتبة الأنجلو – ١٩٥١، ص ٢٠.

١٣٢- خطبة مكرم عبيد في ٦ مايو ١٩٢١ – "المكرميات"، جمع ونشر: أحمد قاسم جودة، ص ٢٦.

١٣٣- الكتـاب الأبـيض، ص ١٨٥ – ١٨٦، ومـ ذكرات يوسف نحاس، ص ٩٦.

١٣٤- ١٦ إبريل ١٩٢١.

١٣٥- محاضر جلسات مجلس النواب المصري – جلسة ٧ يونيو ١٩٢٤.

١٣٦- محاضر جلسات مجلس النواب المصري – جلسـة ٢٨ يونيو ١٩٢٤.

١٣٧- خطبة سعد زغلول في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣.

١٣٨- حديث الأمير عمر طوسون للأهرام في ٢٥ ينـاير ١٩٢٤.

١٣٩- وزارة الخارجية المصرية – الكتاب الأبيض: القضية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٤، ص ٢١٨ – ٢١٩.

١٤٠- الانقلاب الدستوري الأول (زيـور – مـن نـوفمبر ١٩٢٤ حتى مايو ١٩٢٦):

عقب مقتل السردار استقالت وزارة سعد زغلـول، وتولى أحمد زيور باشا – رئيس مجلـس الشـيوخ – رئاسة الوزارة التي جعلت شعارها "إنقاذ مـا يمكـن إنقاذه". وسلمت وزارته ببقية المطالب التي وردت في إنذار ٢٢ نوفمبر. وخوفا من أن يعارضها البرلمـان الوفدي أصدرت مرسوما بتأجيله لمدة شـهر، وقبـل انتهائه استصدرت مرسوما آخر بحل مجلس النـواب، وتحديد يوم ٦ مارس (آذار) ١٩٢٥ لانعقاد المجلـس الجديد. وألغت قانون الانتخابات المباشرة الذي كان قد أصدره المجلس الوفدي وأعادت قـانون الانتخابـات على درجتين. وقد سبق حل المجلس تعيين إسـماعيل صدقي وزيرا للداخلية بهدف تزوير الانتخابات، فبـدأ بتعديل الدوائر الانتخابية استجابة لرغبـات مرشـحي الحكومة. وأجريت الانتخابات في ١٢ مارس ١٩٢٥، متأخرة عن الموعد الذي حدده المرسوم. وعلى الرغم من أن نتيجة الانتخابات جاءت لصالح الوفـد، إلا أن

الحكومة أصدرت بيانا بأن الأحزاب المؤتلفة قد فازت بالأغلبية، وعدل "زيوار وزارتـه فـدخلها الأحـرار الدستوريين وحزب الاتحاد (وهو حـزب السـراي).
وافتتح مجلس النواب في ٢٣ مارس ١٩٢٥ وبدئ في انتخاب رئيسه، فإذا بسعد زغلول ينـال ١٢٣ صـوتا وينال ثروت ٨٥ صوتا. فتبين بذلك أن المجلس يضم أغلبية وفدية بخلاف زعـم الحكومـة، فاستصـدرت الوزارة مرسوما بحل مجلس النواب مرة ثانيـة فـي مساء نفس اليوم. واستمر الانقلاب فترة. ثم بدأ انشقاق المؤتلفين، فخرج الأحرار الدسـتوريين، واسـتمرت الحكومة في اضطهادها للمعارضين لسياستها.

ثم ظهرت الدعوة إلى عقد البرلمان من تلقاء نفسه بحسب نص الدستور. فانعقد فعلا في نـوفمبر ١٩٢٥ بفندق الكونتيننتال. ثم شرعت الحكومة فـي التمهيـد لانتخابات أخرى، ولكن جبهة مؤتلفة كانت قد تشكلت من الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطني، وقد رفضت الجبهة دخول الانتخابات إلا على أساس قانون الانتخاب الذي وضعه البرلمان الوفدي. وقد أذعنـت

الوزارة لهذا وتشكل مجلس النواب من جبهة مؤتلفة وتولى تشكيل الوزارة ثروت ثم عدلي. ورأس سعد زغلول مجلس النواب، واستمرت الوزارة المؤتلفة حتى يونيو ١٩٢٨ حيث وقع الانقلاب الدستوري الثاني.

١٤١- الانقلاب الدستوري الثاني (محمد محمود – يونيو ١٩٢٨ – أكتوبر ١٩٢٩):

ترك "مصطفى النحاس" رئاسة مجلس النواب وتولى رئاسة الوزارة الائتلافية عقب رفض مشروع "ثروت – تشمبرلين" مما أدى إلى استقالة ثروت. وبدأ التحالف بين السراي والأحرار الدستوريين لفض الائتلاف، فاستقالوا بالجملة من وزارة النحاس مما جعل الملك يقيلها. ودعى "محمد محمود" إلى تشكيل الوزارة فأجل انعقاد البرلمان – وكانت أغلبيته وفدية – شهرا، وقبل انتهاء الشهر كان قد استصدر مرسوما بحل البرلمان بمجلسيه وتعطيل المواد التي تكفل استمرار الحياة الدستورية لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد.

وقد استنكرت جميع الأحزاب هذا الانقلاب، وحاول النواب الاجتماع من تلقاء أنفسهم في ٢٨ يوليو ١٩٢٨ – وهو نهاية شهر التأجيل – فعاملتهم الحكومة بعنف، واجتمعوا بدار "آل التشريعي" بشارع محمـد علـي، واحتجوا على تعطيل الدستور وقرروا اعتبار الحكومة غير شرعية.

واستمر "محمد محمود" يحكم بسياسة اليد الحديدية. فأعاد قانون المطبوعات القديم الـذي يجيـز تعطيـل الصحف وإلغاءها إداريا، وأهدر الحريـات الفرديـة، ومنع اجتماعات المعارضة، وحرم الموظفين والطلاب من العمل السياسي ومن إعطاء أنباء للصحف ودافـع عن سياسته بـأن النظـام البرلمـاني تحـول إلـى أوتوقراطية في ظل حكم الأغلبيـة. وعنـد إعـلان مشروع "محمد محمود – هندرسون" اشـترط الوفـد لإبداء الرأي فيه عودة الحياة الدستورية، فقدم "محمـد محمود" استقالته في أكتـوبر (تشـرين أول) ١٩٢٩، وخلفه "عدلي يكن" وأجريت الانتخابات وعادت الحياة

النيابية لتستمر لمدة سبعة أشهر فقـط، حيـث وقـع الانقلاب الدستوري الثالث.

١٤٢- الانقلاب الدستوري الثالث (صدقي – يونيـه ١٩٣٠ – ديسمبر ١٩٣٥):

بعد فشل مفاوضات "النحاس – هندرسون"، بـدأت السراي في تدبير الدسائس لوزارته، مما دفعها إلـى الاستقالة. وتولى "إسماعيل صدقي" رئاسة الـوزارة، فألفها من عناصر مناوئة للدستور، وكان أول أعمالها تأجيل البرلمان شهرا ثم حله قبل انتهاء الشهر. وفـي يوليو صدر مرسوم بفض الدورة البرلمانية على الرغم من أن البرلمان لم يكن قد اعتمد الميزانيـة. وجـرت حوادث دموية بين الوزارة وخصومها، فأعلنـت فـي أكتوبر – قبل بدء الدورة البرلمانية – إلغـاء دسـتور ١٩٢٣ وأصدرت دسـتور ١٩٣٠ وقـانون انتخـاب جديد.

وجاء الدستور الجديد متضمنا لعديد مـن القواعـد الرجعية، إذ كان غير قابل للتعديل مدى عشر سنوات، وقيد حق مجلس النواب في سحب الثقة من الحكومة.

وأعطى سلطات مالية واسعة للحكومة في غيبة البرلمان، وزاد عدد الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ إلى ثلاثة أخماس، ونص على حق تعطيل الصحف. وحرم مجلس النواب حق اقتراح القوانين المالية. وأعطى الملك سلطات واسعة.

وأجرى "صدقي" انتخابات – بحكم قانون الانتخابات المرفق بالدستور – فقاطعتها الأحزاب المؤتلفة، فألف حزب "الشعب" في نوفمبر ١٩٣٠، وأصدر جريدة باسمه، وبدأ يجمع له الأنصار بالتهديد والإغراء. وقد تعرض دستور ١٩٣٠، لتحديات عنيفة، فقد استقال عدد كبير من العمد والمشايخ ورفضوا الاشتراك في الانتخابات، مما جعل "صدقي" يصطدم معهم وينتهز فرصة الأزمة الاقتصادية في نزع ملكيتهم وفاء للديون العقارية.

ورغم هذا أجرى "صدقي" انتخابات يونيه ١٩٣١ التي نجم عنها مجلس نواب مزيف من حزبه، واستقال صدقي في سبتمبر ١٩٣٣، وتألفت وزارة "عبد الفتاح يحيي"، ولكن النظام ظل كما هو، وأقصى (صدقي)

عن رئاسة حزب الشعب، وتولى عبد الفتاح يحيي هذا المنصب الذي ظل يشغله حتى استقال من رئاسة الوزارة عقب تدخل بريطانيا في مسألة تحديد الوصى على ولي العهد أثناء مرض الملك فؤاد، وخلفه "توفيق نسيم" في منصبه في نوفمبر ١٩٣٤. وتهادن الوفد مع توفيق نسيم على أمل أن يعيد الدستور. ولكن الإنجليز كانوا يعارضون ذلك. واصطدمت الوزارة بالطلاب في ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ عقب نشر تصريح "هور" وزير الخارجية البريطاني، الذي عارض فيه عودة الدستور وتشكلت جبهة جديدة طالبت بحل القضية الوطنية وقضية الدستور في نفس الوقت. وتشكلت هيئة للمفاوضة وقعت معاهدة ١٩٣٦.

١٤٣- عنايت (عبد الحميد): قصة كفاح – الأنكلو المصرية، ص ٩٧.

١٤٤- خطبة "سعد زغلول" في ٢٠ سبتمبر – مجموعة خطب سعد زغلول باشا الحديثة، جمعها: محمود فؤاد – نشر يوسف البستاني، ١٩٢٤.

١٤٥- خطبة "سـعد زغلـول" فـي ١٦ إبريـل ١٩٢١ – مجموعة خطب سعد زغلول باشا – مطبعـة مصـر (بدون تاريخ).

١٤٦- ليس لهذه المحادثات محاضر رسمية فـي الكتـاب الأبيض المصري وقد أصدر "ماكدونالد" كتابا أبـيض عنها. ويقول (محمود سـليمان غنـام) فـي كتابـه (المعاهدة البريطانية المصرية ودراستها من الوجهـة النظرية والعلمية) أنه علم أن لها ثلاثة محاضر كتبها سعد زغلول ضمن مذكراته.

١٤٧- الرافعي (عبد الرحمن): في أعقاب الثورة المصرية – جـ ١، ط ١، ص ٢٧٦.

١٤٨- رسالة تشمبرلين إلى ثروت باشـا فـي ٦ نـوفمبر ١٩٢٨ – الكتاب الأبيض، ص ٢٨٤.

١٤٩- هيكل (د. محمد حسين): مـذكرات فـي السياسـة المصرية – جـ ١، ط ١ ص ٣٩٤.

١٥٠- مفاوضات "زغلول – ماكدونالد":

هي أول مفاوضات تجري بعد تصـريح فبرايـر ١٩٢٢ الذي أعلن استقلال مصر اسميا، وكـان مـن

نتيجته تشكيل لجنة لوضع الدستور وإعلانه، وإجـراء انتخابات نيابية بعد ثورة ١٩١٩، وأتت بأغلبية وفدية ساحقة، وقد تولى "سعد زغلول" تشكيل الوزارة فـي فترة قريبة من تشكيل (ماكدونالـد) – زعـيم حـزب العمال الإنجليزي – لوزارة عمالية بعد سقوط وزارة المحافظين، وقد استبشر "سعد زغلول" بهذا لأنه كـان يعتبر نفسه صديقا للمستر "رامزي ماكدونالد" ولحزب العمال، كما أن الحزب كان قد استدعى فـي سـبتمبر (أيلول) ١٩٢١ بعثة من نواب حزب العمال البريطاني برئاسة "مستر سوان" لتتعرف على مطالـب الشـعب المصري، وكانت تصريحات تلك البعثة ومـا كتبتـه "الديلي هيرالد" – صحيفة حزب العمال – تتنبئ بـأن حزب العمال البريطاني سيستجيب للمطالب المصرية.

وفي سبتمبر ١٩٢٤ سافر "سعد زغلول" إلى لنـدن لمفاوضة "ماكدونالد". ولم تستغرق المفاوضة سـوى ثلاث جلسات. إذ طلب سعد أن تتنازل بريطانيا بلا قيد ولا شرط أن كل ما تدعيه من حقوق على مصر. ولم يقبل ماكدونالد بالطبع هذه المطالب.

١٥١- خطبة "سعد زغلول" في ٢٠ / ٩ / ١٩٢٣.

١٥٢- المصدر نفسه.

١٥٣- خطبة "سعد زغلول" في ٢٠ / ٩ / ١٩٢٣. وكان يرد بها على البرنامج التفصيلي الذي أعلنه حزب الأحرار الدستوريين، وأغفل – رغم تفاصيله الكثيرة – المطالبة بالجلاء.

١٥٤- بيريز (الينور) الاستعمار البريطاني في مصر – ترجمة رشدي صالح، ص ٤٨.

١٥٥- راجع تفصيلات علاقة الوفد بالطبقة العاملة في دراسة د. أنيس: "المجتمع المصري من الإقطاع إلى الاشتراكية" – مجلة الكاتب القاهرة ١٩٦٥. راجع أيضا مقالة الهام: حزب العمال البريطاني والوفد المصري – مجلة الهلال ١٩٦٦.

١٥٦- حسن (د. عبد الرزاق): التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بين الحربين – محاضرات المعهد العالي للدراسات الاشتراكية – نشرة محدودة – القاهرة ١٩٦٦.

١٥٧- راجع في هذا الصدد مذكرات الشيخ الأحمدي الظواهري: شيخ الجامع الأزهر، نشرها ابنه د. فخر الدين الظواهري (١٩٤٥) بعنوان: السياسة والأزهر.

١٥٨- اليوسف (فاطمة): ذكريات – دار روز اليوسف ١٩٥٤.

١٥٩- مفاوضات "ثروت – تشمبرلين":

عقب مقتل السردار وقع الانقلاب الدستوري الأول، وتولى "زيور" رئاسة الوزارة، فحل البرلمان ورفع شعار "إنقاذ ما يمكن إنقاذه" ليستجيب بمقتضاه لكل المطالب البريطانية. وأجرت الوزارة انتخابات حاولت إقصاء الوفد عنها، فلما تبين أن أغلبية مجلس النواب وفدية حلت البرلمان للمرة الثانية في نفس يوم انعقاده. وتكتلت الأحزاب في جبهة مؤتلفة تطالب بإعادة الدستور والبرلمان، فأجريت انتخابات في مايو (آيار) ١٩٢٦، على أساس ائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطني، فاستقالت وزارة "زيور" وألف "عدلي يكن" الوزارة، ثم استقال ليخلفه "عبد الخالق ثروت"، واحتفظ "سعد زغلول" برئاسة مجلس

النواب. وفي يوليو (تموز) ١٩٢٧، صحب "ثـروت" الملك "فؤاد" إلى لندن في رحلة بدأ أثناءها اتصـالات بالمستر "أوستن تشمبرلين" للمفاوضة حـول القضـية المصرية. وتوفي "سعد زغلول" أثنـاء المفاوضـات، وتولى "مصطفى النحـاس" رئاسـة الوفـد. وكانـت مفاوضات "ثروت – تشمبرلين) ثنائية، قبـل ثـروت أثناءها ما عرضه عليه "تشمسرلين" مـن مقترحـات، ولكن الوفد رفض تلك المقترحات، وعلى أثـر هـذا استقال "ثروت" وتولى "مصـطفى النحـاس" رئاسـة الوزارة الائتلافية.

١٦٠- مفاوضات "محمد محمود – هندرسون".

تولى "محمد محمود" – وكيل ثـم رئـيس حـزب الأحرار الدستوريين – رئاسة الـوزارة فـي يونيـو ١٩٢٨ على أنقاض الائتلاف الحزبي الذي كان قائمـا منذ مايو ١٩٢٦. وقد سعى الأحرار الدسـتوريين – جيروند البرجوازية المصرية – إلى تحطيم الائـتلاف، فاستقالوا بالجملة من وزارة "النحاس"، ودعي "محمـد محمود" لتأليف الوزارة، فأعلن إيقاف الدستور لمـدة

ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وحل البرلمان الائتلافـي، وحكم البلاد "بيد من حديد"، على حد تعبيره. وفي مايو ١٩٢٩ تولى حزب العمال الحكم في بريطانيا، وجرت مفاوضات بين "هندرسون" وزير الخارجية البريطانية و"محمد محمود"، وأسفرت عن مشروع معاهدة أقرت بقاء القوات البريطانية في مصر، ولكن فـي منطقـة قريبة من قناة السويس، وكان بينها وبـين مشـروع "ثروت – تشمبرلين" بعـض المشـابهات، واشـترط "هندرسون" أن تناقش مقترحاته بواسطة حكومة نيابية تمثل الشعب المصري، وعلى أثر هذا، استقال "محمد محمود" وسقط الانقلاب الدسـتوري الثـاني، وألـف "عدلي يكن" وزارة انتقالية أجرت انتخابـات أسـفرت عن أغلبية وفدية، وشكل "مصطفى النحاس" وزارتـه الثانية.

١٦١- مفاوضات "النحاس – هندرسون":

بدأت المفاوضات بين "النحاس وهندرسون" عقـب سقوط الانقلاب الدستوري الثاني، وكان "هندرسـون"

يأمل في أن تقبل مصر المقترحات التي عرضها على "محمد محمود" باعتبارها أقصى ما يمكـن أن تقدمـه بريطانيا من تنازلات في المسألة المصـرية، ولكـن الجانب المصري في المفاوضات أصر على أن قبول "محمد محمود" لمقترحات "هندرسـون" كمـا هـي لا يلزمه، لأن "الأحرار الدستوريين" لا يمثلون الشـعب المصري، كما أن وزارتهم انقلابية.

وتعتبر هذه المفاوضات مـن أكثـر المفاوضـات المصرية البريطانية تعرضا للأزمات، إذ تمسك كـل طرف فيها بوجهة نظره لفترة طويلة، ثم بـدأ الوفـد يتنازل عن بعض طلباته، ويـولي أهميـة لصـياغة الفقرات وغيرها من الأمور الشكلية. وكـادت هـذه المفاوضات تنجح لولا عدم الاتفاق بين الطرفين على موضوع السودان، مما أدى إلى قطعها. وبعد عـودة "النحاس" من لندن أدلى بتصـريحه المشـهور: "لقـد خسرنا المعاهدة وكسبنا صـداقة الإنجليـز". وبفشـل الوفد في توقيع المعاهدة اتجهت القوى الرجعية نحـو أحداث انقلاب جديد، وتحالفـت السـراي والأحـرار

الدستوريين ودار المندوب السامي في افتعال الأزمات التي انتهت باستقالة وزارة النحاس وتولى "إسـماعيل صدقي" الوزارة، حيـث تـم فـي عهـده الانقـلاب الدستوري الثالث.

١٦٢- خطبة "سعد زغلول" في ٢٥ / ١ / ١٩٢٤.

١٦٣- لاندز (دافيد) بنوك وباشوات – ترجمـة: د. عبـد العظيم أنيس – دار المعارف – القـاهرة ١٩٦٦، ص ٨٦.

١٦٤- نجيب مخلوف: نوبار باشا وما تم على يديـه – ص ٦١ / ٦٢.

١٦٥- المصدر نفسه، ص ١٢٥.

١٦٦- الرافعي (عبد الرحمن): عصر إسماعيل – جـ ٢، دار النهضة المصرية – ص ٢٦٤.

١٦٧- حسن (د. عبد الرازق): المصدر السابق.

١٦٨- البنك الأهلي المصري: للبنك الأهلي المصري بـين ١٨٩٨ – ١٩٤٨.

١٦٩- من المؤسف حقا أن كل الدراسات التي تدرس فـي الجامعات المصرية لم تنتبه لهذا المنزلق. راجع على سبيل المثال كتب التاريخ المصري الاقتصادي التـي ألفها د. لهيطة، ود. أمين عفيفي.

١٧٠- عريان (مليكه): مركز مصر الاقتصادي – المكتبـة السلفية ١٩٣٤.

١٧١- توزيع الصادرات المصرية جغرافيا – بيان إحصائي – نشرة البنك الأهلي المصري – ١٩٦٤.

١٧٢- عريان (مليكه): المصدر نفسه.

١٧٣- عبـد ا (د. مصـطفى عفيفـي): تـاريخ مصـر الاقتصادي – جـ ٢ – المطبعة الأميريـة بالقـاهرة ١٩٤٧، ص ١١٤ – ١٢٣.

١٧٤- نحاس (د. يوسف): سياسة إنجلترا القطنيـة خـلال الحرب الأولى – ضمن كتابه الهام: "جهـود النقابـة العامة للزراعة في ٣٠ عاما" – دار النيل للطباعـة – القاهرة ١٩٥٢.

١٧٥- خانكي (عزيز) شؤون مصرية – ط ٢ – المطبعـة العصرية – القاهرة.

١٧٦- آدم (جوليت): إنجلترا في مصر – ترجمة علي فهمي كامل – جـ ١، ص ٩٨ – مطبعة الدفاع الوطني – القاهرة ١٩٢٥.

١٧٧- خانكي (عزيز): المصدر نفسه، ص ٨٣. ويلاحظ أن المنتج الصغير كان يبيع أقطانه لتجار القطن الصغار وأغلبهم أجانب، مما يزيد من تعرضه لأعمال السمسرة ويجعله يبيع قطنه بأبخس الأثمان.

١٧٨- البنك الأهلي المصري: البنك الأهلي ١٨٩٨ – ١٩٤٨.

١٧٩- خانكي (عزيز): المصدر نفسه، ص ٨٤.

١٨٠- المصدر نفسه (ص ٨٥). ويلاحظ أن عزيز خانكي كان محاميا من كبار ملاك الأراضي المهتمين باستصلاحها.

١٨١- بيرنز (الينور): مرجع سابق، ص ٢٨.

١٨٢- راجع تقرير "ملنر" في الكتاب الأبيض المصري.

١٨٣- راجع: لهيطة (محمد فهمي) – تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي، والبراوي (د. راشد)، وعليش (محمد حمزة): التطور الاقتصادي في مصر الحديثة. الرافعي

(عبد الرحمن) وصالح (رشدي): كرومر في مصـر. وتقارير كتشنر إلى حكومته عامي ١٩١٢ و١٩١٣.

١٨٤- ثورة المهدي:

السيد "محمد أحمـد المهـدي" (١٨٨٤ – ١٨٨٥) ينتمي إلى قبيلة من الأشراف نزحت إلـى السـودان حيث عمل والده نجار سفن. مال إلى التصوف وتلقى تعاليم المتصوفة على يد بعض فرقهم، ثم بـدأ ينشـر دعوته الدينية مطالبا بالعودة إلـى جـوهر الإسـلام الصحيح، ومعلنا أنه المهدي المنتظـر. وبـدأ عقـب بعض الاصطدامات مع حاكم السودان المصري ينشر الكراهية للأجانب على أساس ديني، مما جعله يصطدم بهم اصطدامات دموية. انتشرته دعوته عقب انضـمام تجار الرقيق إليه وتأييدهم له بالمال والإتباع والسلاح. إذ كانوا ينقمون على الحكومة بسبب منعهـا لتجـارة الرقيق. كذلك شجع كبار التجـار الثـورة بتمويلهـا ودعمها بسبب احتكار الحكومة السودانية لتجارة العاج الذي كان يمثل مصدرا هاما لربحهم.

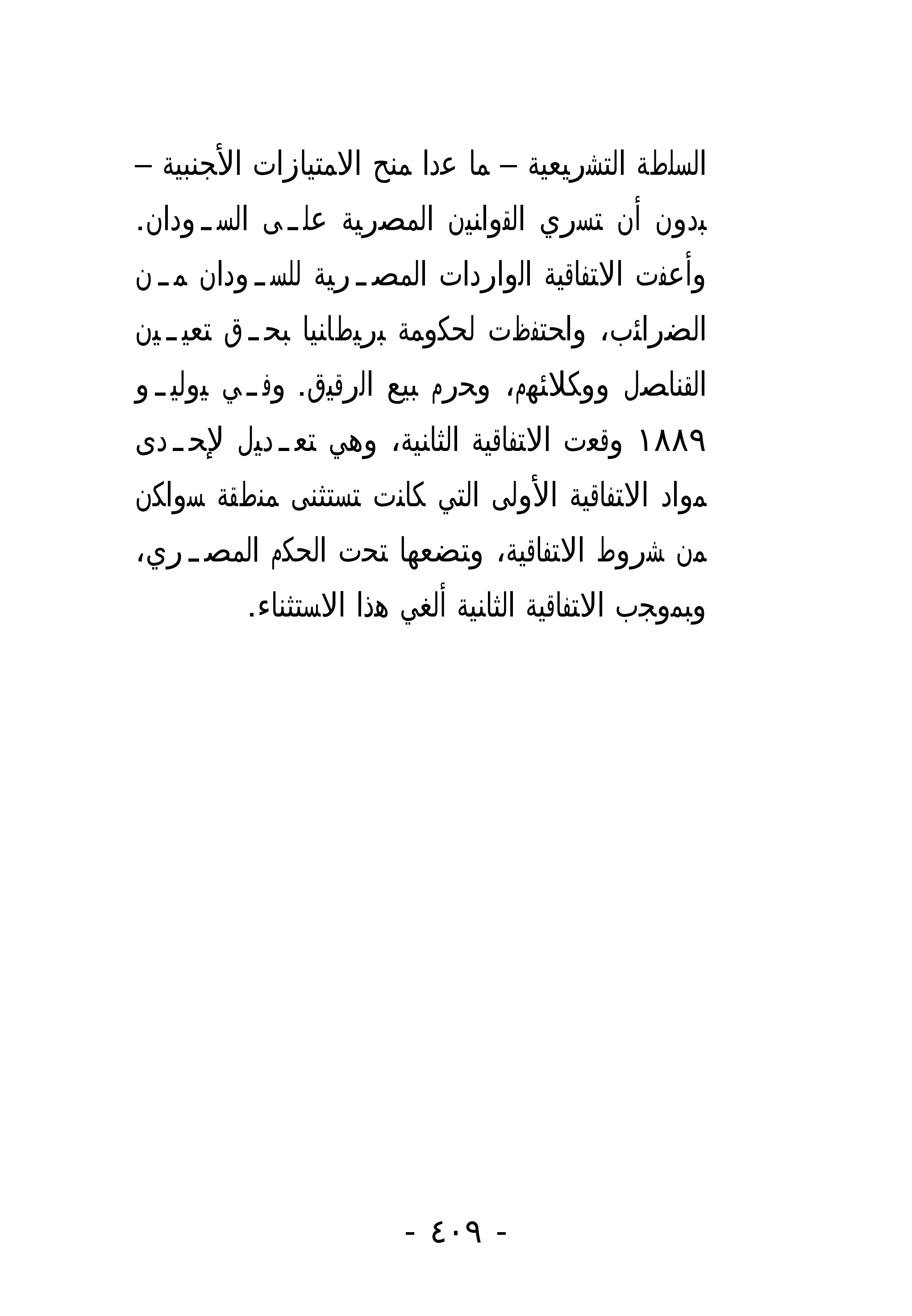
وكان أتباع المهدي يسـمون "الـدراويش"، ولهـم ملابس خاصة بهم. قاد للمهدي جيوشه صديقه "عبـد ا التعايشي" (١٨٤٦ – ١٨٩٩) الـذي خلفـه فـي زعامة الدعوة واستكمال محاربة الجيوش المصـرية والبريطانية. وقـد اسـتطاع "التعايشـي" محاصـرة الخرطوم، وكانت تضم دواوين الحكومة، ويقـيم بهـا التجار المصريون والجاليات الأجنبية، ثم فتحها وأقام دولة في المدينة المحررة، استمرت حوالي ١٤ عاما، ولكن الاعتداءات المتوالية حرمتها نعمة الاسـتقرار. حتى قررت بريطانيا ومصر غزو السودان في عـام ١٨٨٩ حيث قتل "التعايشي".

١٨٥- اتفاقيتا السودان ١٨٩٩:

عقب الاحتلال الإنجليزي لمصر (١٨٨١)، كانـت وحدات من الجيش المصري ما تزال تقاتل الثوار في السودان، وبدأت إنجلترا تتدخل في السودان الذي كان حتى ذلك الوقت تحت الحكم المصري، فأوفدت أحـد ضباطها لدراسة الحالة هناك، وبنخاء على دراسته بدء في تعيين قواد بريطانيين لمساندة الجـيش المصـري

المحارب في السودان. وهزمت هذه الجيوش هـزائم منكرة. فأشارت إنجلترا بضرورة انسـحاب الجـيش المصري في ديسمبر ١٨٨٢.

واعترض "شريف باشا" رئيس الوزراء على ذلك. وأشارت مذكرة وزير الخارجية البريطانيـة إلـى أن بريطانيا مسؤولة سياسيا عن مصر "ومن الضـروري أن يتخلى عن وظيفته كل وزير ومدير لا يسير وفقـا لهذه السياسة". واستقال شريف، وأعقبه "نوبار" الـذي قبل إخلاء السودان. وسقطت الخرطوم في يد الثـوار في يناير ١٨٨٥. وظلت السودان دولة تحـت حكـم التعايشي خليفة المهدي، حتى أعيد غزوهـا بجيـوش مشتركة بين مصر وإنجلترا، وبمقتضى اتفاقية ينـاير ١٨٨٩ التي وقعها "كرومر" و"بطرس غالي". وحددت المعاهدة السودان جغرافيا بالأراضي التي كانت تحت الحكم المصري قبل ثورة المهدي، والأراضي التي قد تفتح مستقبلا بجهد مشـترك، علـى أن يرفـع علـم الدولتين عليها، ويتولى الرئاسة حـاكم يعـين بـأمر خديوي مصر بناء على طلب إنجلتـرا ويكـون لـه



السلطة التشريعية – ما عدا منح الامتيازات الأجنبية – بدون أن تسري القوانين المصرية على السـودان. وأعفت الاتفاقية الواردات المصـرية للسـودان مـن الضرائب، واحتفظت لحكومة بريطانيا بحـق تعيـين القناصل ووكلائهم، وحرم بيع الرقيق. وفـي يوليـو ١٨٨٩ وقعت الاتفاقية الثانية، وهي تعـديل لإحـدى مواد الاتفاقية الأولى التي كانت تستثنى منطقة سواكن من شروط الاتفاقية، وتضعها تحت الحكم المصـري، وبموجب الاتفاقية الثانية ألغي هذا الاستثناء.

للمؤلف

١- الثورة العرابية (نفذ)

المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت ١٩٧٤.

٢- حكايات من مصر (نفذ)

(المجموعة الأولى) دار الوطن العربي – بيروت ١٩٧٤.

٣- الأخوان المسلمون: مأساة الماضي ومشكلة المستقبل.

دراسة ضمن ترجمة كتاب ريتشارد ميتشل: الأخوان المسلمون – مكتبة مدبولي – القاهرة ١٩٧٧.

٤- محاكمة ثورة ١٩١٩ – الجزء الأول – النص الكامل لمحاكمة فؤاد.

سراج الدين باشا أمام محكمة الثورة عام ١٩٥٣ – مع دراسة وتعليقات للمؤلف مكتبة مدبولي – القاهرة ١٩٨٠.

٥- البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة.

الطبعة الأولى – دار بن خلدون – بيروت ١٩٧٩ – الطبعة الثانية – القاهرة ١٩٨٠.

٦- مجموعة شهادات ووثائق لخدمة تاريخ زماننا (رواية سياسية) الطبعة الأولى – ١٩٧٩.

تحت الطبع:

٧- حكايات من مصر (المجموعة الثانية – هوامش المقريزي).

٨- حكايات من مصر (المجموعة الثالثة – هوامش المقريزي).

٩- طلقات لا تطيش على جبهة الفكر (الصراع بين اليمين واليسار في الثقافة المصرية).

١٠- مذكرات عرابي باشا وأوراقه (الجزء الأول من المذكرات).

١١- مذكرات عرابي باشا وأوراقه (الجزء الثاني من المذكرات).

١٢- مذكرات عرابي باشا وأوراقه (الأحاديث والمقالات والرسائل).

١٣- أسطورة فرج ا الحلو (وثائق التحقيق في قضية تعذيبه واغتياله).

١٤- عبد الرحمن الجبرتي: الانتلجنسيا المصرية في عصر القومية.

١٥- اغتيال مصطفى خميس (الصدام الأول بين البروليتاريا والعسكريتاريا).

١٦- أفيون وبنادق (ظاهرة العنف الجنائي والسياسي في مصر).

١٧- الصحافة المصرية في محكمة الديمقراطية.

١٨- وثائق الحركة الشيوعية المصرية (دراسة ووثائق).

١٩- مستقبل الديمقراطية في مصر.

٢٠- أفكار شكري مصطفى الحقيقية – دراسة لتيار التكفير والهجرة – مع أول نص ينشر لأفكار الجماعة.

٢١- البرنسية والأفندي (حكايات من مصر).